General Council for Islamic Banks and Financial Institutions

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

CIBAFI

الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين

يوليو 2022

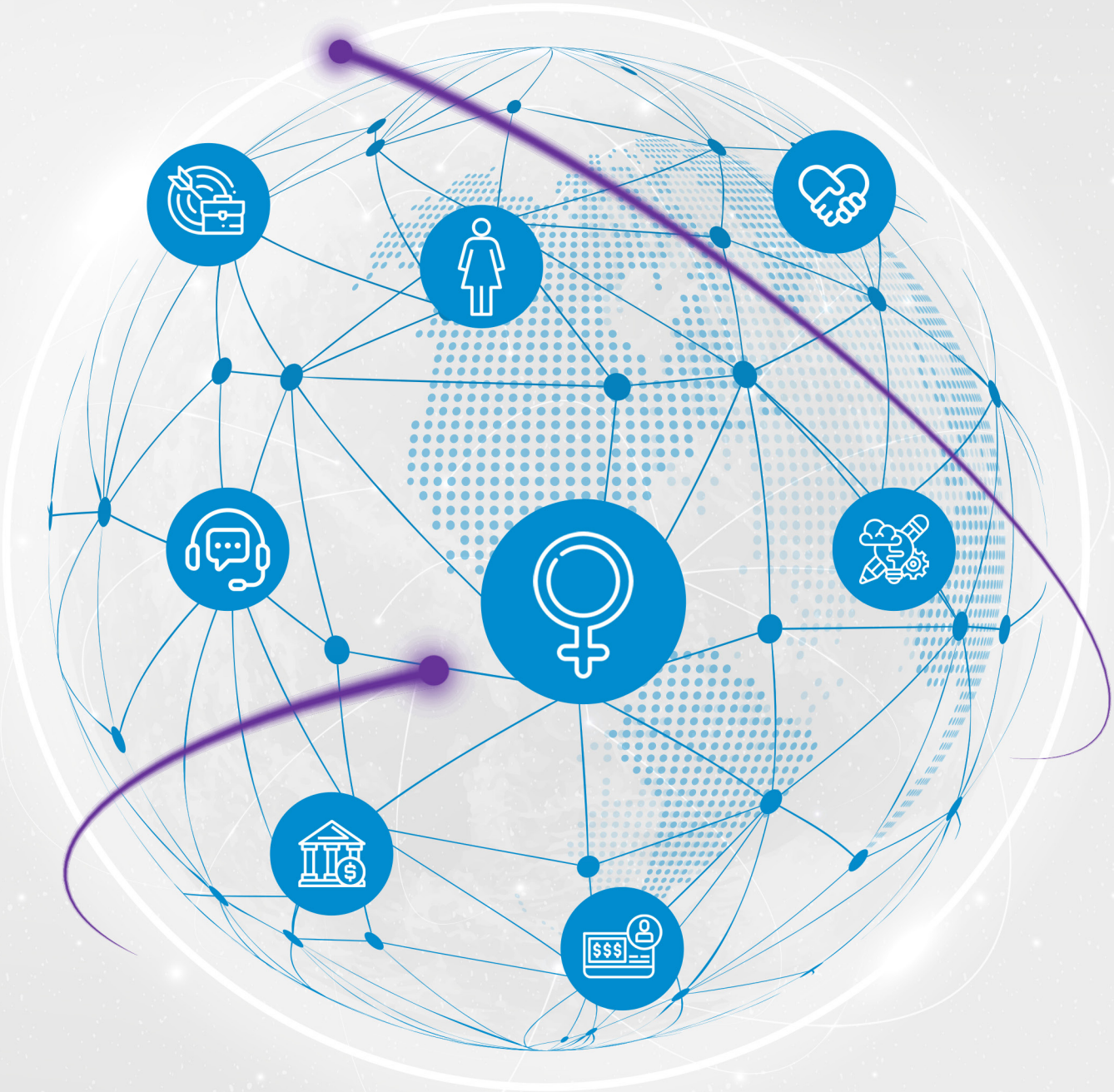

تمكين المرأة

التوجهات الحالية والتحديات

تم النشر في عام 2022 من قبل:

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

برج جيرا 3، مكتب 51، مبنى 657، طريق 2811، مجمع 428، المنامة، مملكة البحرين، ص.ب. 24456

رقم الإيداع الدولي: 978-99901-26-25-9

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل، أو تخزينه في أي نظام استرجاع من أي نوع بدون الحصول على إذن خطي مسبق من المجلس العام، باستثناء الاستخدام المسموح به بموجب قانون حقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع لعام 1988، أو وفقاً لشروط الترخيص الصادرة بموجب قانون حقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع لعام 1988، أو وفقاً لشروط الترخيص الصادرة عن هيئة الترخيص لحقوق الطبع والنشر فيما يتعلق بالتصوير و/ أو النسخ التصويري.

يتوجب الحصول على إذن لاستخدام مواد حقوق الطبع والنشر لأغراض أخرى، كما يجب الاشارة للمؤلف والناشر والمصدر عند نسخ أي مقتطفات لمنشورات أو مصنفات أخرى.

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

نُبذة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو منظمة دولية، تابع لمنظمة التعاون الإسلامي، تأسس في عام 2001 ومقره الرئيسي في مملكة البحرين.

ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين أعضاء المجلس العام والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة.

ويضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على أكثر من 30 بلد حول العالم، تضم أهم الفاعلين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، ومؤسسات وجمعيات مهنية في الصناعة المالية ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية.

ويهدف المجلس العام إلى دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في المصلحة العامة لأعضائه ودعم تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تعزيز أفضل الممارسات. وعليه، تستند أعمال المجلس العام على الأهداف الاستراتيجية التالية:

1) دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية،
2) دمج الابتكار والاستدامة،
3) إصدار البحوث والمنشورات ذات الصلة بالتمويل الإسلامي،
4) التطوير المهني.

المحتويات

قائمة الجداول 6
قائمة الرسوم البيانية 7
كلمة الأمين العام 8
شكر وتقدير 9
الملخص التنفيذي 10
المقدمة 14
الاستبيان الشامل 14
منهجية الاستبيان 15
الجزء الأول. مؤشر الثقة الخاص بالعمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام 19
تحسن مستوى التفاؤل تجاه مستقبل الصناعة المالية 20
التفاؤل بمستقبل العمل المصرفي الإسلامي 21
انخفاض طفيف في مستوى التفاؤل بشأن نمو الإيرادات 23
مخاوف الصناعة المالية الإسلامية للسنوات القادمة 24
تكنولوجيا المعلومات ضمن التحديات الأكثر قلقًا 24
لا زالت مشكلة توجه العملاء في مقدمة المخاوف مع ارتفاع نسبي هذا العام 24
مخاوف مستمرة حول بيئة الاقتصاد الكلي 24
الاختلافات الإقليمية المتعلقة بالمخاوف 27
الاستراتيجيات المقترحة للتغلب على أهم مخاوف المؤسسات المالية الإسلامية 29
استراتيجيات التغلب على مخاوف تكنولوجيا المعلومات 29
الاضطرابات السياسية وبيئة الاقتصاد الكلي في بؤرة اهتمامات البنوك 30
مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أمر يهم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية 30
نهج إستراتيجي شامل 27
الجزء الثاني. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام 33
المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك الإسلامية 33
استمرار تصدر المخاطر التكنولوجية 37
الاضطرابات المستجدة لا تزال تتصدر قائمة الأولويات 37
مخاوف متزايدة بشأن مخاطر الصرف الأجنبي 38
مخاوف رئيسية بشأن مخاطر الائتمان 39
مخاطر تغير المناخ تتصاعد في سلم المخاوف 40
تتزايد مخاطر تجنب المخاطر ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب - خاصةً بين البنوك الأصغر حجماً 40
نظرة فاحصة على مناطق جغرافية مختلفة 40

الاستنتاجات والتوصيات 43
الاستنتاجات 43
التوصيات 44
الجزء الثالث. تمكين المرأة من خلال الصناعة المالية الإسلامية 46
خلفية 46
الاستبيان والإجابات 47
نتائج الاستبيان 47
المرأة في مكان العمل 58
النساء كعميلات 64
تمكين المرأة من خلال العمل الخيري 67
الاستنتاجات 71
الملحق: نتائج الاستبيان: التركيز حسب المناطق 73

قائمة الجداول

جدول1. المشاركون حسب المناطق والبلدان 15

جدول2. المخاوف الرئيسية للبنوك الإسلامية حسب المناطق 28

جدول3. المخاطر الرئيسية للبنوك الإسلامية حسب المناطق 42

قائمة الرسوم البيانية

شكل1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية 16
شكل2. الأعمال الأساسية 17
شكل3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية 18
شكل4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية 21
شكل5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية 22
شكل6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية 23
شكل7. أهم المخاوف العالمية للصناعة المالية الإسلامية 25
شكل8. أهم المخاوف العالمية للصناعة المالية الإسلامية - 2022 26
شكل9. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي العالمي | 2021-2022 35
شكل10. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي العالمي - البنوك الصغيرة والكبيرة 36
شكل11. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية 47
شكل12. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية - البنوك الصغيرة والكبيرة 48
شكل13. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة 50
شكل14. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية 51
شكل15. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة 51
شكل16. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية 52
شكل17. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المصرفية والمالية 53
شكل18. محركات تمكين المرأة 54
شكل19. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة 55
شكل20. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين 58
شكل21. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين - التقسيم الإقليمي 58
شكل22. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات 59
شكل23. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية 60
شكل24. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية - النسبة: مرتفع ومرتفع جدا | منخفض ومنخفض جدا 61
شكل25. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل 62
شكل26. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة 64
شكل27. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال 66
شكل 28. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال 67
شكل29. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة - البنوك الصغيرة والكبيرة 69

كلمة
الأمـيـن العـــام

يسعدني أن أقدم لكم الإصدار السابع من تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين عقب سلسلة من الإصدارات الناجحة على مدى الست سنوات الماضية، والتي ساهمت في عرض رؤى ووجهات نظر المصرفيين الإسلاميين تجاه المواضيع الناشئة في الصناعة وأهم التحديات والمخاطر المحاطة بها.

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم مستجدات مختلفة، تتضمن التعافي من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد - 19 وزيادة الضغوطات الجيوسياسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم والتشديد على السياسات النقدية. وفي ظل هذه الظروف المتغيرة، يعد قياس نبض الصناعة أمراً بالغ الأهمية لرصد أهم المخاوف والمخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية وتحديد التوجهات المستقبلية للصناعة.

يتمحور تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين هذا العام حول موضوع مهم وهو "تمكين المرأة: التوجهات الحالية والتحديات". وعلى الرغم من أن نسبة النساء تقارب 50% من سكان العالم، إلا أن نسبة تمثيلهم في سوق العمل وفي بعض المناصب الإدارية لا يزال دون المستوى المطلوب في عدد من المناطق. مما قد يعيق حصولهن على الاستقلال المادي والاقتصادي. هذا واشارت البحوث والدراسات إلى مدى تأثر المرأة بالظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع مستوى الفقر والعوز، لا سيما في البلدان محدودة الدخل، كما حدث خلال انتشار جائحة كوفيد - 19.

وفي هذا الصدد، من المهم جداً رصد الممارسات الحالية والتحديات التي تواجه المرأة في المجتمع من أجل تحديد مجالات العمل الرئيسية لتمكينها اقتصادياً واجتماعياً. ولذلك، نسعى من خلال استبيان هذا العام إلى تقييم دور الصناعة المالية الإسلامية في تمكين المرأة وذلك ضمن ثلاث مجالات رئيسية وهي بيئة العمل، والمنتجات والخدمات المقدمة، والأعمال الخيرية. حيث سيتم التركيز على الممارسات الحالية للبنوك الإسلامية في سبيل تمكين المرأة والتحديات الرئيسية التي تحول دون تطورها.

تعد نتائج استبيان هذا العام فريدة من نوعها، نتيجة للظروف الاقتصادية التي مر بها القطاع المالي. وعلى الرغم من التحديات المتزايدة، أعربت البنوك الإسلامية عن مدى تفاؤلها تجاه مستقبل الصناعة مدركة بشكل كبير للمخاوف والمخاطر الرئيسية التي تواجهها في السنوات القادمة. كما أعربت عدد من البنوك الإسلامية عن اهتمامهم في تمكين المرأة في الصناعة، مستشهدين بأمثلة من واقع العمل. ومع ذلك، لا نزال نرى عدداً من التحديات التي تواجه تمكين المرأة في القطاع المالي عامة والصناعة المالية الإسلامية على وجه الخصوص، والتي يجب الوقف عليها لمواجهتها.

نأمل أن يقدم هذا التقرير رؤى قيمة حول تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية، لرسم صورة واضحة للنمو المستقبلي.

مع خالص تحياتي

الدكتور عبدالإله بلعتيق

الأمين العام

شكـــــر وتقديـــــر

تود الأمانة العامة أن تتقدم ببالغ الشكر والتقدير لأعضاء المجلس العام والشركاء الاستراتيجيين وأصحاب المصلحة من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الذين شاركونا في الاجابة على الاستبيان وتقديم رأيهم ووجهة نظرهم بكل شفافية لخدمة الصناعة.

كما نود أن نشكر فريق العمل الذي ساهم في تحضير هذا المنشور. نشكر أعضاء الأمانة العامة، ومستشار المجلس العام السيد بيتر كيسي. كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أصدقاء المجلس العام، وهم الدكتور عبد الرحمن يازجي، مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأستاذة ستيلا كوكس، مجموعة دي دي كاب، والبروفسور أحمد فاروق أيسان، جامعة حمد بن خليفة، والأستاذ أحمد عيسى السميط، بيت التمويل الكويتي، لتعاونهم في إبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم القيمة في مراحل تحضير التقرير.

DDCAP Group™

ويعرب المجلس العام عن تقديره للشريك الداعم مجموعة دي دي كاب (DDCAP Group) – المملكة المتحدة للدعم المالي المقدم لرعاية التقرير والتعليقات القيمة خلال مراحل التحضير.

ونأمل أن يوفر هذا التقرير رؤى قيمة حول التوجهات المستقبلية للصناعة المالية الإسلامية وقيادتها نحو مزيد من التقدم والنجاح.

مع خالص تحياتي

الدكتور عبدالإله بلعتيق

الأمين العام

الملخص التنفيذي

قبل عامين من الآن، وفي الوقت الذي كان الاقتصاد العالمي يواجه توترات جغرافية وسياسية متصاعدة، أعلنت منظمة الصحة العالمية انتشار فيروس كوفيد - 19 والذي تم تصنيفه جائحة عالمية. وعندما بدأ الفيروس بالانتشار، تم سن عدد من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية للتقليل من عدد الاصابات، مما اثر على الاقتصاد العالمي، حيث تعطلت حركة التجارة العالمية وقل العرض والطلب، مما أثر سلباً على العمالة والإنتاج، وأدى إلى ركود اقتصادي عالمي. وعلى الرغم من أن الإجراءات الحكومية السريعة لنقل اللقاح قد ساهمت في بدء خطة التعافي، والذي يتفاوت نسبة نجاحه من بلد إلى آخر، ولكن لا تزال آثار الوباء محسوسة حتى اليوم مع استمرار الموجات الجديدة لانتشار الفيروس في أجزاء مختلفة من العالم.

هذا وأدى الصراع الروسي الأوكراني الأخير إلى ظهور تحديات اقتصادية كبيرة ساهمت في تفاقم تداعيات وباء كوفيد - 19. حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية مما أدى إلى إرهاق سلاسل القيمة العالمية وارتفاع مستويات التضخم وتعثر الأوضاع الاقتصادية. ولمعالجة مخاوف هذا التضخم، عملت البنوك المركزية على سن سياسات معينة، ورفع أسعار الفائدة، وسحب حزم التحفيز تدريجياً، ومن المقرر أن يرفع البنك المركزي الأوروبي معدلات أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من 10 سنوات، والذي قد يتسبب في بطئ عجلة النمو الاقتصادي العالمي، خاصة مع توقع أن تواجه بعض الدول انكماشات اقتصادية حادة في العام القادم.

في ظل هذه الظروف، أثرت جائحة كوفيد - 19 سلباً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنساء، حيث فقدت نسبة كبيرة منهن فرص العمل وتعرضن للفقر والهشاشة. خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة التي سببتها العوامل الجيوسياسية. وبهذا من المتوقع أن تتفاقم نسبة انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم مهدداً ملايين الأشخاص في البلدان منخفضة الدخل بالفقر والجوع. حيث لا يمكن للنساء تحديداً الحصول على فرص كافية للوصول إلى الوظائف الرسمية والخدمات المالية لا سيما في البلدان محدودة الدخل.

وأتى استبيان هذا العام تحت عنوان "تمكين المرأة: تقييم الممارسات والتحديات الحالية". حيث يهدف إلى قياس تمثيل المرأة في الصناعة المالية الإسلامية، وتقييم أهميتها، والتدابير التي تتخذها البنوك الإسلامية لتمكين المرأة بصفتها موظفة أو عميلة. حيث من المتوقع أن تؤدي التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة إلى خلق عوائق أمام المرأة في السنوات القادمة، لا سيما في إطار الدول محدودة الدخل، مما يتطلب تكثيف الجهود من قبل جميع الأطراف. وبالتالي، يسعى هذا التقرير إلى تقييم الممارسات الحالية وتحديد المسارات لتعزيز تمكين المرأة في القطاع المالي عامة وفي الصناعة المالية الإسلامية على وجه الخصوص.

وكما عودناكم، يبدأ التقرير بالجزئين الثابتين حول الاهتمامات والمخاطر الرئيسية الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي لتتبع تطور الصناعة على مر السنين ورصد التحديات المتزايدة التي تواجه البنوك الإسلامية. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية المتزايدة، بدت البنوك الإسلامية بشكل عام أكثر تفاؤلاً من العام الماضي بشأن مستقبل العمل المصرفي الإسلامي، مما يعكس التوقعات الإيجابية للتعافي من جائحة كوفيد - 19.

وفي استبيان هذا العام، لاحظنا تحول عدد من المخاوف الرئيسية بسبب التحديات التي شهدها العالم مؤخراً، حيث كانت تكنولوجيا المعلومات وجذب العملاء والاحتفاظ بهم من أكبر الهموم للبنوك الإسلامية سابقا. واليوم، مع تسارع الجهود في تبني التكنولوجيا والرقمنة للتكيف مع جائحة كوفيد – 19 وزيادة توقعات العملاء، ظهرت مخاوف جديدة تتعلق بالتعامل مع البنى التحتية الضعيفة والتي يمكن أن تعيق الانتقال إلى الخدمات الرقمية بسلاسة، ناهيك عن المخاطر الناتجة عن الرقمنة والتي تتضمن مخاوف الأمن السيبراني، وتلبية احتياجات العملاء. والجدير بالذكر، إن من خلال الإجابات المفتوحة، تبين أن البنوك الإسلامية تدرك هذه المخاوف بشكل جيد، ولديها عدد من الإجراءات للتغلب على هذه التحديات، بما في ذلك تقديم خدمات جديدة تعتمد على التكنولوجيا، والاستثمار في تعزيز الأنظمة المتقدمة للتعامل مع مواطن الضعف والخطر.

وبالاطلاع على نتائج الاستبيان، تبين أن هناك قلقاً ملحوظاً أشارت إليه البنوك الإسلامية هذا العام، يتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي وعدم اليقين للوضع السياسي. مما يعكس التحديات الاقتصادية العالمية المذكورة سلفاً والتحديات المحلية الخاصة في بعض المناطق نتيجة الحروب والاضطرابات السياسية. ويعد جذب العملاء، وإدارة مخاطر الائتمان والسيولة، وزيادة الاستثمارات، والحفاظ على العلاقات مع البنوك المراسلة من ضمن هذه التحديات. هذا وأشارت عدد من الإجابات إلى تطوير استراتيجيات فعالة كوسيلة لتعزيز مكانة مؤسساتهم في السوق، بينما اتخذت مؤسسات أخرى مبادرات مختلفة لمواجهة هذه التحديات.

تشابهت وجهات نظر البنوك الإسلامية حول أهم المخاطر التي تواجهها والمخاوف، حيث تم تصنيف مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر تكنولوجيا المعلومات كأكثر المخاطر إلحاحاً في الوقت الراهن، ويليها المخاطر المتعلقة بالاضطرابات المستجدة. هذا وتسببت جائحة كوفيد - 19 في خلق عدة تحديات للبنوك الإسلامية على مدى العامين الماضيين، حيث أصبحت البنوك تحول الخدمات المالية إلى وسطاء عبر الانترنت، وتعمل على انجاز المعاملات المالية مع العملاء وأصحاب المصالح عن بُعد. كما أثرت على عدد من المخاطر المحددة، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر الضمانات ومخاطر السيولة. ومع استمرار انتشار الوباء في أجزاء مختلفة من العالم إلى جانب تصاعد الاضطرابات السياسية، لا تزال هذه المخاطر تشكل تهديداً لأعمال البنوك بشكل كبير في الفترة القادمة.

ظهرت مخاطر الصرف الأجنبي هذا العام كأحد أهم المخاوف أيضاً في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة معدلات التضخم وارتفاع المخاطر الجيوسياسية. وتحظى المخاطر الأخرى مثل تغير المناخ باهتمام أكبر من البنوك الإسلامية، خاصةً البنوك الكبرى منها، بينما تركز البنوك الأصغر على التخلص من المخاطر وإغلاق العلاقات المصرفية المراسلة، نتيجة للتطورات السياسية في بعض البلدان.

أما القسم الثالث من التقرير، فيقدم رؤى حصرية حول تمكين المرأة في العمل المصرفي الإسلامي. وعلى الرغم من أن هذا القسم قد حصل على تجاوب أقل من المشاركين مقارنة بالأقسام الأخرى، إلا أن الإجابات قد أظهرت نظرة إيجابية حول تمكين المرأة في الصناعة مع اختلاف النسب حسب التوزيع الجغرافي. حيث ركز عدد من المشاركين على فرص تمكين المرأة في الصناعة والتي تأتي تلبيةً للمتطلبات التنظيمية المحلية، في حين ذكرت بعض الإجابات عدداً من العقبات المتعلقة بشكل رئيسي بالعوامل المجتمعية، بما في ذلك التعليم والأعراف الاجتماعية. ولاتضاح الصورة بشكل أكبر، صنف معظم المشاركين مؤسساتهم في نسب تمثيل المرأة، مستذكرين عدداً من المبادرات التي تتبعها مؤسساتهم لتمكين المرأة كموظفة وعميلة، والتي تتضمن وضع استراتيجيات وسياسات محددة لتمكين المرأة، وتوفير التدريب المهني والتسهيلات الوظيفية لمساعدة المرأة العاملة في موازنة المسؤوليات، وضمان الوصول المتكافئ والعادل إلى الخدمات المالية.

ولتحديد الإجابات بشكل أكبر، طُلب من المشاركين توضيح ممارسات مؤسساتهم في تمكين المرأة في ثلاث مجالات رئيسية وهم: في مكان العمل كموظفة، وفي الأعمال الأساسية كأحد العملاء، وفي الأعمال الخيرية.

تتباين نسب تمثيل المرأة في بيئة العمل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة تولي المرأة للمناصب المتعلقة بالموارد البشرية والعمليات المصرفية والإدارية، إلا أن النتائج تظهر انخفاضاً نسبياً في تمثيل المرأة مع ارتفاع السلم الوظيفي في المؤسسة، ومن الممكن أن يكون السبب في كثير من الحالات نتيجة لقرارات طوعية، إلا أنه قد يكون مرتبطاً أيضاً بعوامل أخرى مثل تأثير "السقف الزجاجي" – أو التحيز المجتمعي، والتوقعات الاجتماعية، وفرص التعليم الضعيفة للمرأة.

وفيما يتعلق بالخدمات المالية، أعربت البنوك الإسلامية عن مشاركتها في تقديم خطط تمويل مخصصة للعميلات من النساء، واستخدام التمويل الرقمي لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق التي تعد صعبة الوصول لفرع البنك نفسه بالنسبة للنساء.

وخلال الاستبيان، لاحظنا تمكين المرأة من خلال الأنشطة الاجتماعية والخيرية بشكل أكبر في البنوك الإسلامية الكبيرة، وذلك نظراً للموارد المالية المتاحة. وتتضمن هذه المبادرات برامج لتشجيع ريادة الأعمال النسائية، وبرامج تعزيز صحة المرأة ورفاهيتها، ناهيك عن دعم التطور الأكاديمي والمهني للمرأة.

وأخيراً، يقدم تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين هذا العام نقطة مرجعية مهمة لقرائنا الأعزاء، خاصة في ظل التحديات العالمية المتصاعدة لقياس نبض الصناعة المالية الإسلامية وتحديد أهم الاهتمامات والمخاطر التي يمكن مواجهتها في السنوات القادمة. كما يعرض رؤى حصرية وفريدة حول ممارسات البنوك الإسلامية لتمكين المرأة، ناهيك عن عرض التوصيات الاستراتيجية للمساهمة في زيادة الوعي بأهمية تمكين المرأة في نمو الاقتصاد والمجتمع.

الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين
الصادر عن المجلس العام
للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

المقدمة

على مدى الإصدارات الستة الأخيرة من تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تم تقديم نتائج ملحوظة تغطي مختلف الموضوعات والمجالات المتعلقة بتطوير القطاع المصرفي الإسلامي. وشملت هذه المجالات محركات النمو والاستدامة وممارسات الأعمال المسؤولة والتفكير الاستراتيجي والعلامة التجارية والتقنيات المالية والتحديات التنظيمية بالإضافة إلى وجهات النظر تجاه مستقبل الصناعة. وتعتبر معالجة الموضوعات الشائعة المتوافقة مع التطور العالمي عاملاً رئيسياً في اختيار مواضيع الاستبيان السنوية. واستناداً إلى هذا النهج، فإن موضوع إصدار هذا العام هو "تمكين المرأة: تقييم الممارسات والتحديات الحالية".

الاستبيان الشامل

كما هو الحال في الإصدارات السابقة من تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، نهدف دوماً للوصول إلى مستوى جيد من المشاركة، ويسرنا أن نعرض لكم هذا العام 94 مشاركة من البنوك الإسلامية من 35 بلد حول العالم. وكما عودناكم فإن نتائج التجاوب على الاستبيانات السنوية تكون في نفس النطاق بشكل سنوي منذ الاطلاق في عام 2015. وبالتالي فإن البيانات المجمعة هذا العام بجانب الإصدارات السابقة من شأنها أن تساعد على تقديم نطاق شامل بخصوص التقدم المحرز والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، التفاصيل في الجزء 1 و2 من التقرير.

وبالإضافة إلى التقييم المستمر للمخاوف والمخاطر، فإن الغرض من الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين 2022 هو تقييم الأهمية المتصورة لتمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية والتدابير التي تتخذها البنوك الإسلامية لتمكين المرأة، سواء في مكان العمل أو كعميلات في مجال التجزئة والأعمال.

يتكون إصدار هذا العام من ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يتطابق أول قسمين في جميع الإصدارات السابقة ويتناول القسم الثالث الموضوع الرئيسي للاستبيان، وهناك أربعة أقسام فرعية تركز على مختلف جوانب القطاع المالي الإسلامي.

فيما يلي هيكل تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين 2022:

الجزء الأول: مؤشر الثقة الخاص بالعمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام (جزء ثابت)

الجزء الثاني: كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام (جزء ثابت)

الجزء الثالث: تمكين المرأة من خلال الصناعة المالية الإسلامية (جزء موضوعي)

- القسم الأول: لمحة عامة عن تمكين المرأة في البنوك الإسلامية
- القسم الثاني: تمكين المرأة في مكان العمل
- القسم الثالث: تمكين المرأة كعميلة
- القسم الرابع: دور العمل الخيري من أجل تمكين المرأة

يأمل المجلس العام أن تقدم نتائج الاستبيان صورة شاملة عن اهتمامات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والجهود المبذولة في تمكين المرأة في الصناعة.

جدول 1. المشاركون حسب المناطق والبلدان

المجموعة	المنطقة	البلدان المشاركة	عدد المشاركون في هذه المجموعة
المجموعة 1	دول مجلس التعاون الخليجي	البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات	21
المجموعة 2	الشرق الأوسط باستثناء مجلس التعاون الخليجي	مصر، إيران، العراق، الأردن، فلسطين، سوريا، اليمن	18
المجموعة 3	جنوب شرق آسيا	ماليزيا	5
المجموعة 4	غرب ووسط وجنوب آسيا	أفغانستان، بنغلاديش، كازاخستان، جزر المالديف، باكستان، سريلانكا	15
المجموعة 5	شمال افريقيا	الجزائر، ليبيا، السودان، تونس	21
المجموعة 6	افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	بوركينا فاسو، جيبوتي، غينيا، كينيا، موريتانيا، نيجيريا، الصومال، جنوب افريقيا	9
المجموعة 7	أوروبا وتركيا وغيرها	البوسنة والهرسك، تركيا، المملكة المتحدة	5
إجمالي عدد المشاركون والبلدان		**35 بلـــد**	**94 بنك/مؤسسة مالية إسلامية**

منهجية الاستبيان

أرسلت الأمانة العامة الاستبيان إلى مكاتب الرؤساء التنفيذيين للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء وغير الأعضاء، وتم تلقي الإجابات النهائية في يونيو 2022. ولذلك يعكس هذا الاستبيان وجهات نظر الصناعة في نهاية عام 2021 والنصف الأول من عام 2022. وهي الفترة التي واكبت الاضطراب الروسي الأوكراني، والذي تسبب بآثار اقتصادية سلبية. وبالتالي تعكس الإجابات خلفيات اقتصادية مختلفة، خاصة مع إعادة الانفتاح التدريجي للاقتصادات بعد القيود المفروضة خلال جائحة كوفيد - 19.

> **يغطي تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين هذا العام فترة الصراع الروسي الأوكراني وإعادة الانفتاح التدريجي للاقتصادات بعد القيود المفروضة خلال جائحة كوفيد - 19.**

وعلى غرار السنوات السابقة، طُرحت أسئلة تتعلق بالثقة والمخاوف والمخاطر المتوقعة، مما يسمح للقراء بتتبع التغيير وتطور المواقف بمرور الزمن. تضمنت جميع أجزاء الاستبيان أسئلة "ذات إجابة محددة" وأخرى "مفتوحة"، للسماح لقادة الصناعة بمشاركة أفكارهم بأريحية وبشكل مفصل.

وتشير إجابات الأسئلة الواردة في قسم المعلومات العامة إلى أن حوالي 79% من المشاركين في الاستبيان هذا العام من البنوك الإسلامية الكاملة، وحوالي 11% من المؤسسات الإسلامية التابعة لمؤسسات مالية تقليدية، وحوالي 9% من نوافذ مالية إسلامية في بنوك تقليدية، وتمثل النسبة المتبقية مؤسسات مالية إسلامية أخرى[1].

شكل 1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية

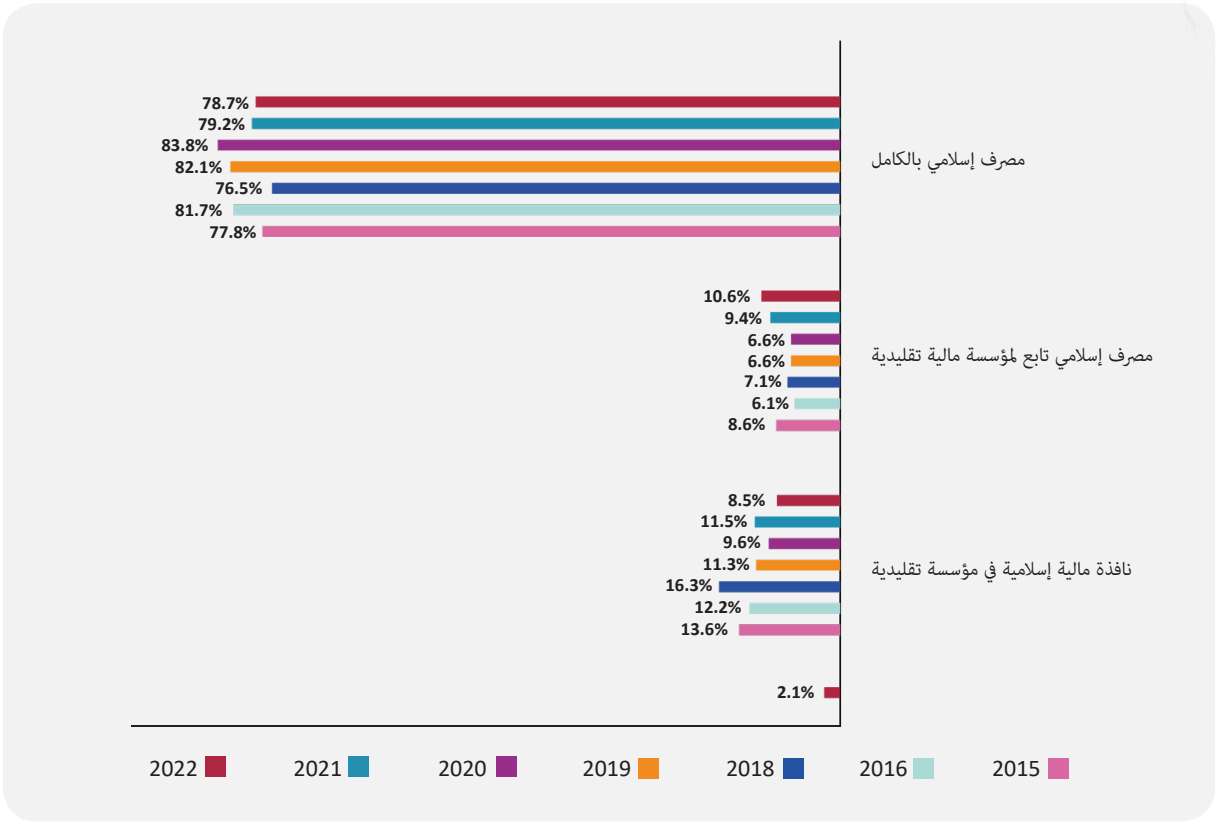

وفي هذا العام، يعمل حوالي 47% من المشاركين في قطاع التجزئة والجملة مع توزيع متوازن بينهما، بينما أشار حوالي 23% إلى أن أكثر من 50% من الموجودات في قطاع التجزئة. ويتعامل حوالي 16% بشكل رئيسي مع قطاع الجملة، في حين أشار حوالي 9% من المشاركين إلى أن الخدمات المصرفية الاستثمارية تشمل أعمالهم الأساسية. وتدير نسبة 5% المتبقية أنواعاً مختلفة من الأعمال المالية.

[1] ويشمل ذلك بنوك التنمية الإسلامية بالكامل متعددة الأطراف وشركات التأمين الإسلامية.

شكل 2. الأعمال الأساسية

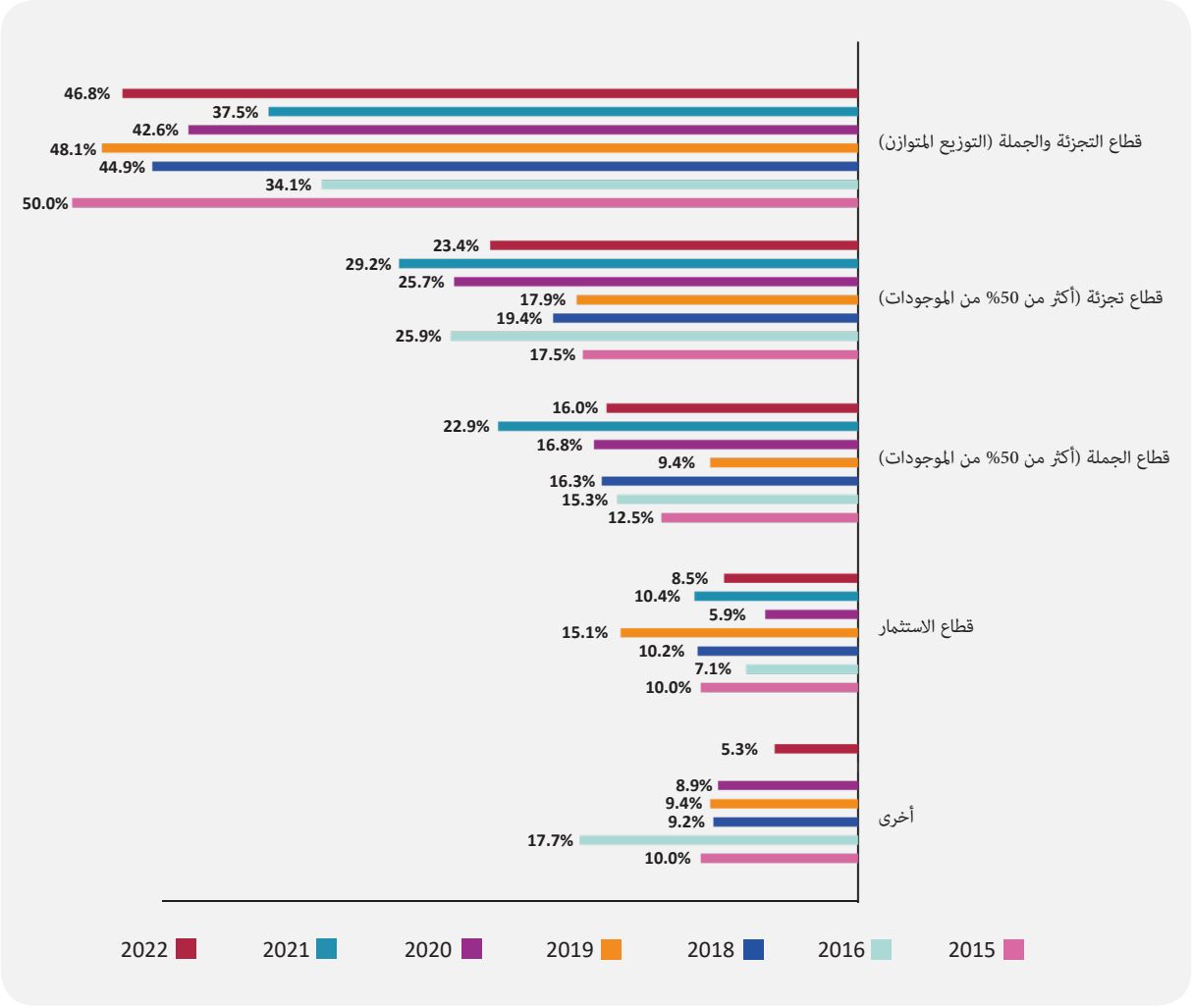

فيما يخص حجم إجمالي الموجودات، فقد أشار حوالي 46% من المشاركين إلى أن حجم إجمالي موجوداتهم أقل من مليار دولار أمريكي، بينما صرح حوالي ربع المشاركين أن موجوداتهم تتراوح بين مليار وخمسة مليارات دولار أمريكي، مما يشير إلى انخفاض كبير مقارنة بعام 2021. كما لوحظ انخفاض طفيف آخر في النسبة المئوية للمشاركين الذين صرحوا بأن حجم موجوداتهم يتراوح بين خمسة وعشرة مليارات دولار أمريكي. وارتفعت نسبة المشاركين الذين يزيد حجم موجوداتهم عن عشرة مليار دولار أمريكي هذا العام إلى حوالي 18% مقارنة بـ 13% في عام 2021. ولا يبدو أن هناك أي نمط متناسق للتغيير على المدى الطويل، ونتوقع أن التغييرات التي تم ملاحظتها تعكس تغييرات عشوائية في عينة المشاركين.

شكل 3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية

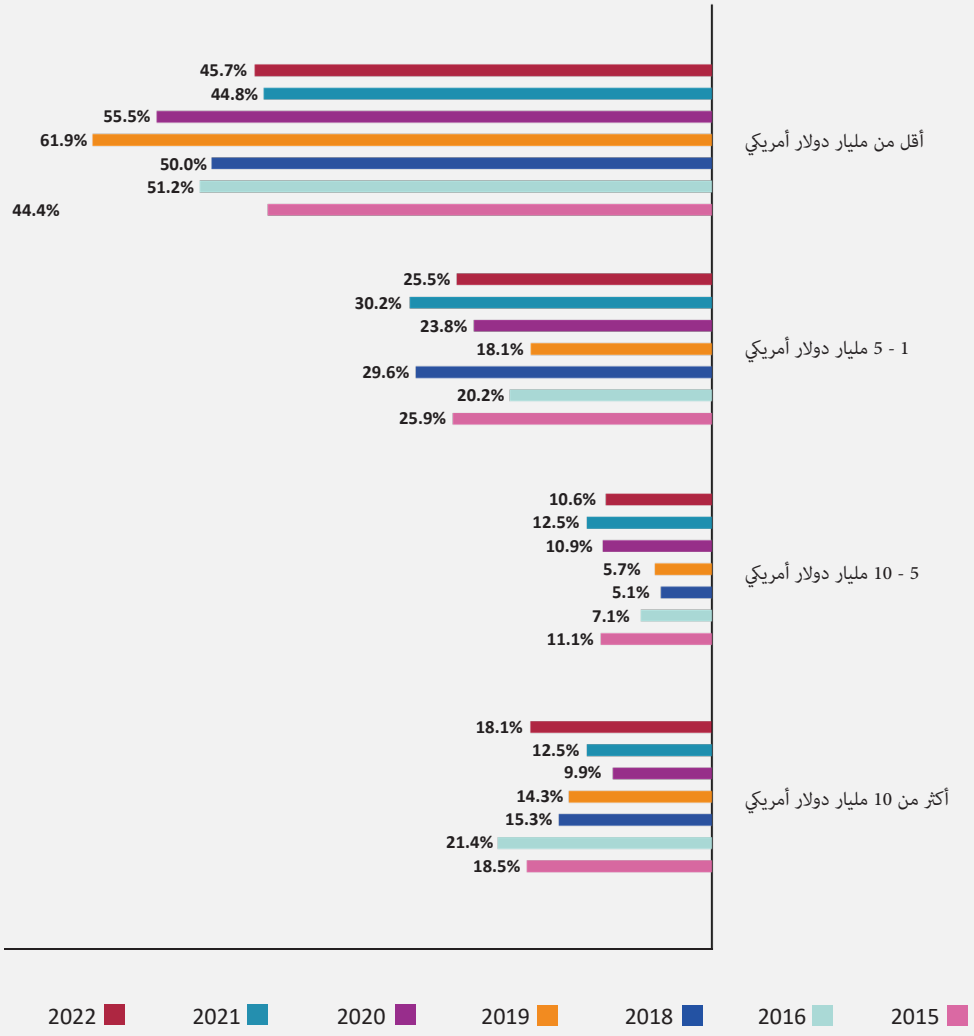

الجزء الأول:
مؤشر الثقة الخاص بالعمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام

الجزء الأول. مؤشر الثقة الخاص بالعمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام:

على مدى سبع سنوات، تضمن تقرير الاستبيان العالمي السنوي مؤشر الثقة الخاص بالعمل المصرفي الإسلامي. وقد أثبت هذا المؤشر مدى أهميته في بيان ثقة المؤسسات المالية في القطاع المالي الإسلامي، على الصعيد الإقليمي والعالمي وفي مواقع جغرافية متنوعة.

تم تحديد نظام تصنيف مكون من خمس درجات، حيث إن الدرجة 1.0 تُشير إلى "متشائم للغاية"، وتُشير 2.0 إلى "متشائم"، وتُشير 3.0 إلى "متفائل نوعاً ما"، وتُشير 4.0 إلى "متفائل جداً"، بينما تُشير 5.0 إلى "متفائل للغاية".

تحسن مستوى التفاؤل تجاه مستقبل الصناعة المالية

تظهر نتائج استبيان هذا العام تحسناً ملحوظاً في مستوى التفاؤل تجاه مستقبل الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بالعامين الماضيين. النتيجة التي تمت الإفادة بها في عام 2022 هي 3.6 مما يدل على تحسن ملحوظ عن نتيجة عام 2021 التي بلغت 3.4. ويمكن أن يرتبط هذا التحسن بالتوقعات الإيجابية حول الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد - 19.

أظهرت الاستجابات الإقليمية أن غالبية المناطق (4 من 7) شهدت زيادة في مستوى التفاؤل تجاه مستقبل البنوك. وسجلت أهم زيادة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت النتيجة من 3.3 في عام 2021 إلى 3.9 في عام 2022. وبالمثل، تم ملاحظة زيادة مهمة في منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي من 3.2 في عام 2021 إلى 3.6 في عام 2022، يليها غرب ووسط وجنوب آسيا، حيث ارتفعت من 3.3 في عام 2021 إلى 3.6 في عام 2022، ثم في المركز الأخير تأتي أوروبا وتركيا والتي سجلت زيادة طفيفة، حيث ارتفعت من 3.0 في عام 2021 إلى 3.2 في عام 2022.

ومن ناحية أخرى، أظهرت ثلاث مناطق انخفاضاً طفيفاً في مستوى التفاؤل، وهم منطقة افريقيا وجنوب الصحراء وشمال افريقيا وجنوب شرق آسيا.

> "تظهر نتائج استبيان هذا العام تحسناً ملحوظاً في مستوى التفاؤل تجاه مستقبل القطاع المالي مقارنةً بالعام الماضي."

شكل 4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية

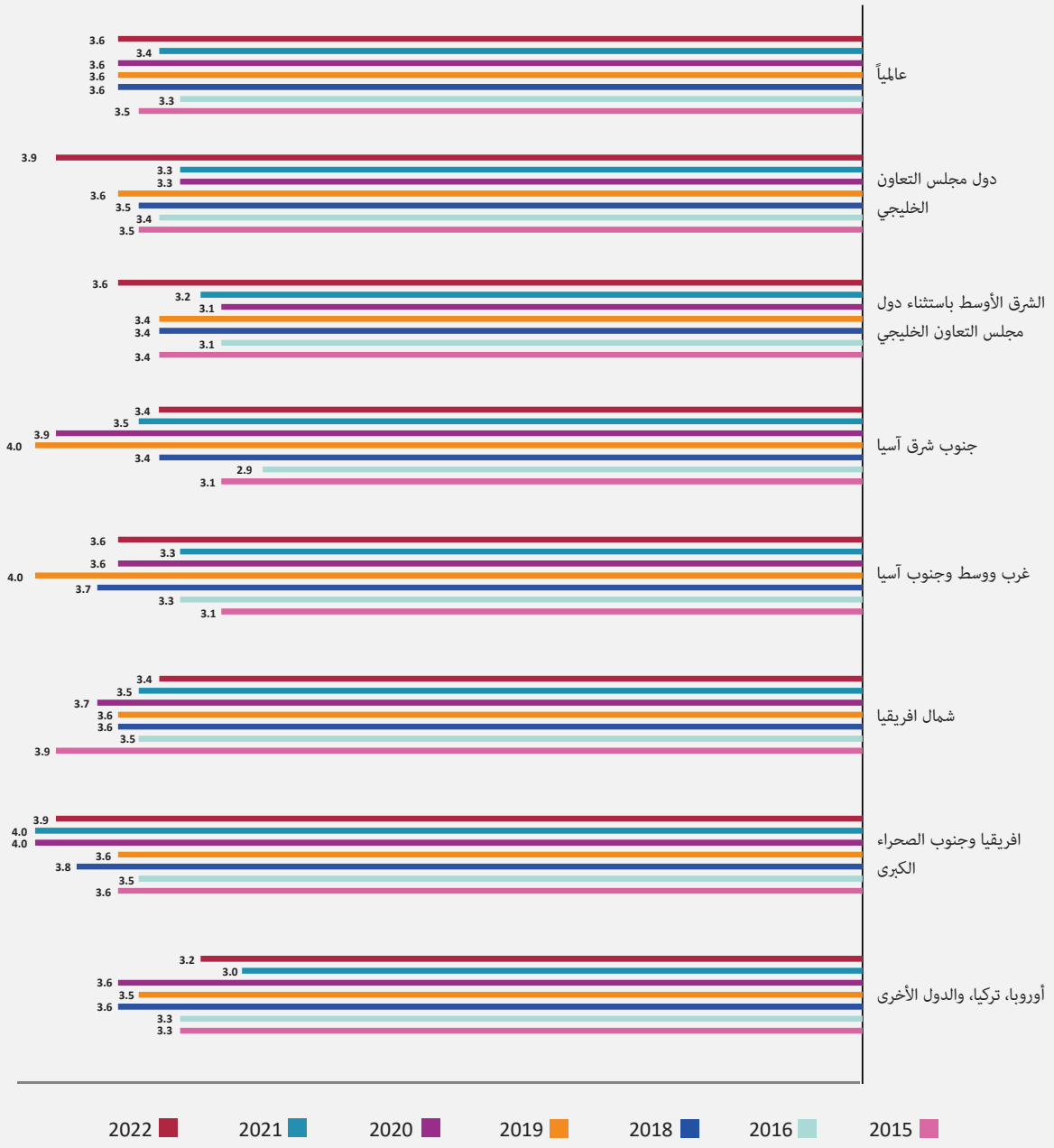

1: متشائم للغاية؛ 2: متشائم؛ 3: متفائل نوعاً ما؛ 4: متفائل جداً؛ 5: متفائل للغاية

التفاؤل بمستقبل العمل المصرفي الإسلامي

فيما يتعلق بمدى التفاؤل بمستقبل القطاع المصرفي الإسلامي، فقد أوضحت الصورة العالمية أن هناك ارتفاعاً مقارنة بالعام الماضي. وقد بلغ مدى تفاؤل البنوك تجاه مستقبل القطاع المصرفي الإسلامي 3.8 في عام 2022 مقارنة بـ 3.5 في عام 2021. حيث شهدت خمس مناطق من أصل سبع ارتفاعاً في مستوى التفاؤل، وحافظت منطقتان على نفس مستوى التفاؤل في العام السابق.

تم تسجيل الزيادة الأهم في غرب ووسط وجنوب آسيا بنتيجة 4.0 في عام 2022 مقارنة بـ 3.6 في عام 2021. وتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت 3.9 و 3.6 في عام 2022 مقارنة بـ 3.5 و3.2 في عام 2021 على التوالي. كما أفادت منطقتي جنوب شرق آسيا وأوروبا وتركيا عن ارتفاع في مستوى التفاؤل، حيث سجلت 3.8 و3.4 في عام 2022 مقارنة بـ 3.5 و3.3 في عام 2021 على التوالي.

شكل 5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية

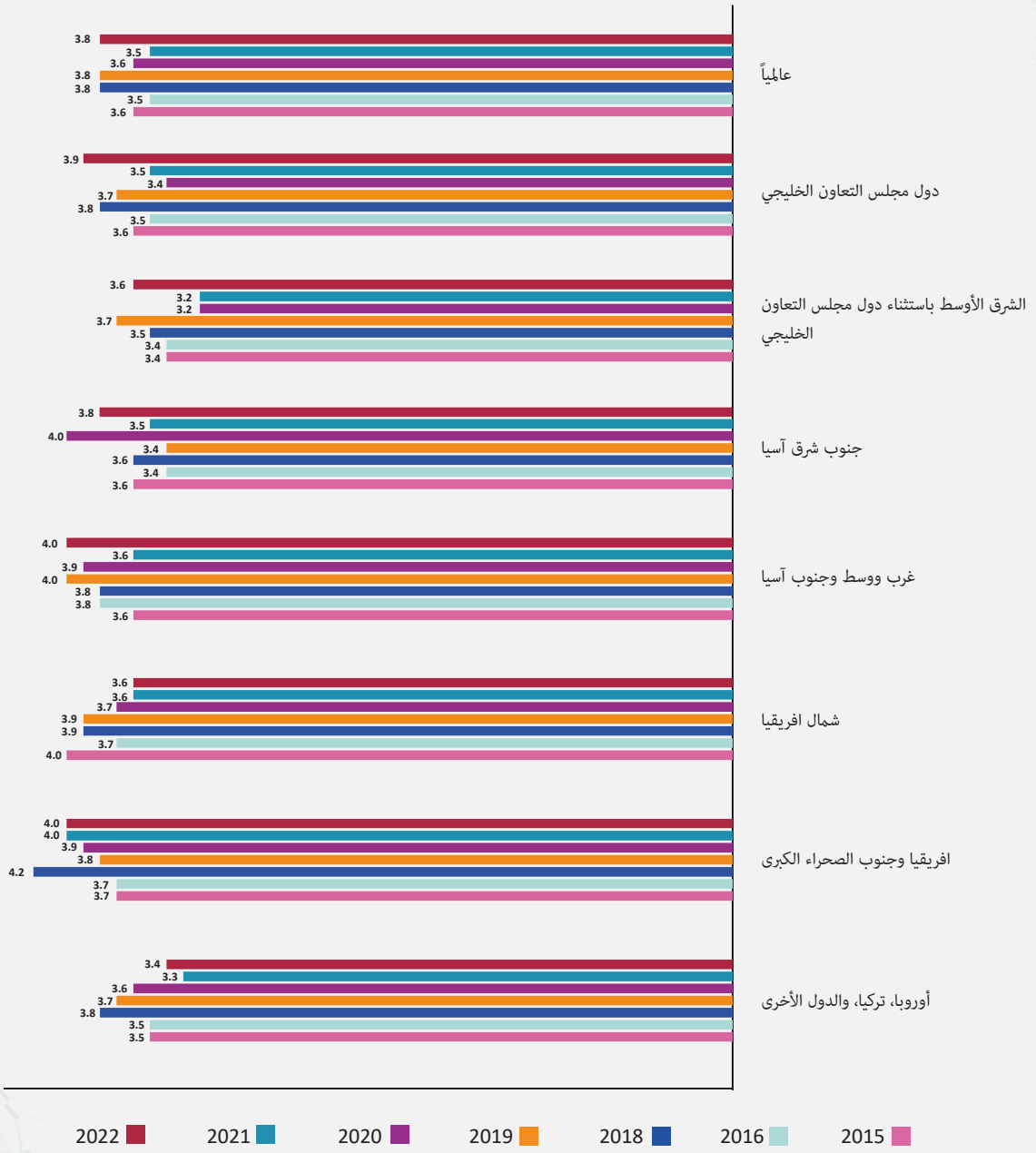

1: متشائم للغاية؛ 2: متشائم؛ 3: متفائل نوعاً ما؛ 4: متفائل جداً؛ 5: متفائل للغاية

انخفاض طفيف في مستوى التفاؤل بشأن نمو الإيرادات

> كانت توقعات نمو الإيرادات قليلة نوعا ما، مما يعكس التحديات والتقلبات الاقتصادية العالمية.

على عكس الأسئلة السابقة التي قيّمت مستوى التفاؤل تجاه مستقبل القطاع المالي وقطاع الصناعة المالية الإسلامية، يُظهر مستوى التفاؤل بشأن نمو الإيرادات انخفاضاً طفيفاً من 3.6 في عام 2021 إلى 3.5 في عام 2022. ويعد هذا التغيير صغيراً جداً، وقد يكون بسبب اختلاف العينات، أو قد يكون مرتبطاً بالركود الاقتصادي والتضخم، أو بسبب تبني تأجيل المدفوعات في بعض البلدان.

ولوحظت أهم الانخفاضات في افريقيا وجنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا حيث سجلت 3.5 و 3.0 في عام 2022 مقارنة بـ 3.9 و3.3 في عام 2021 على التوالي. ومن ناحية أخرى، شهدنا زيادة طفيفة في دول مجلس التعاون الخليجي.

شكل 6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية

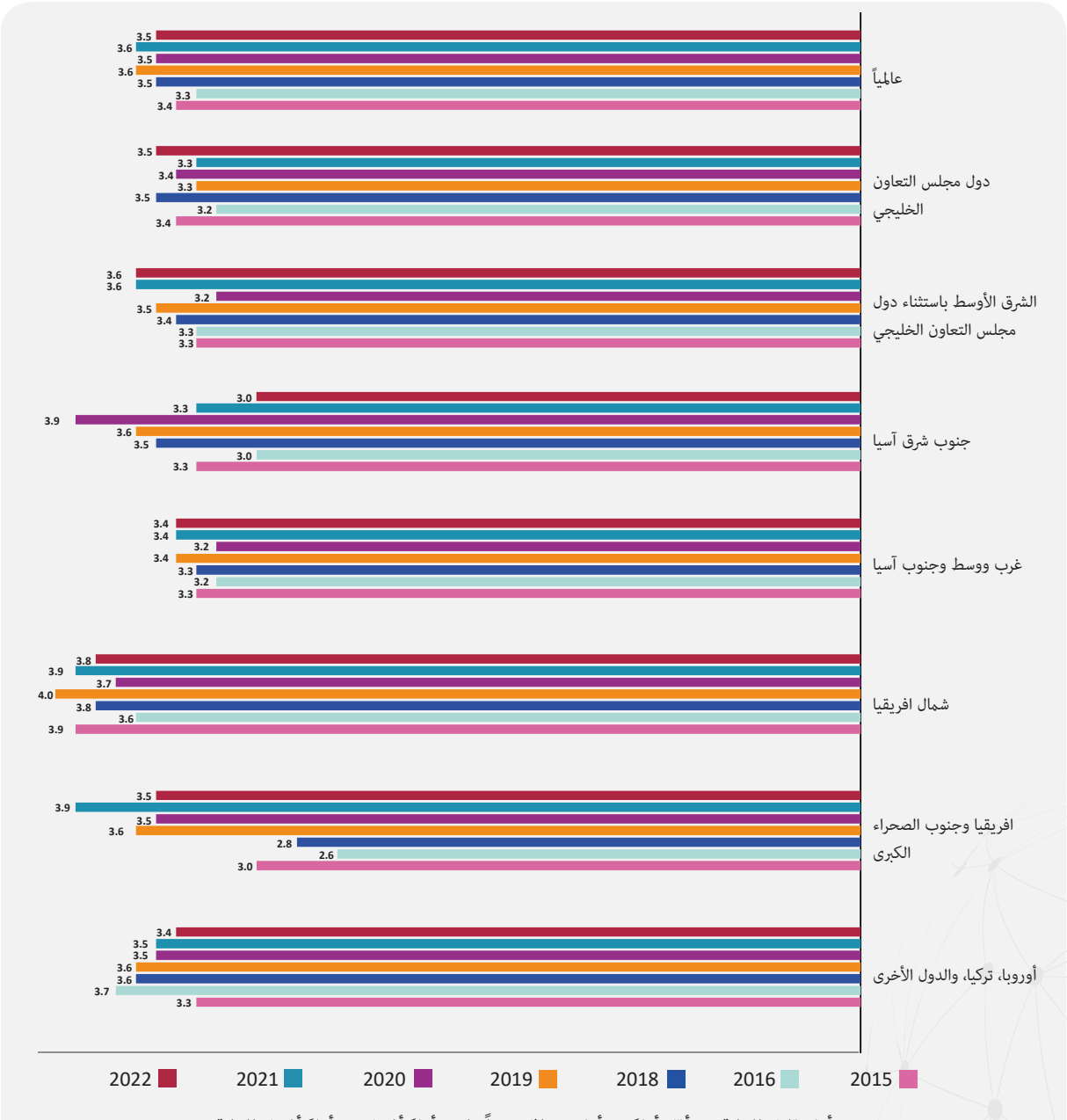

1: أداء قليل للغاية؛ 2: أقل أداءً؛ 3: أداء متماثل نوعاً ما؛ 4: أداءً أفضل؛ 5: أداءً أفضل للغاية

مخاوف الصناعة المالية الإسلامية للسنوات القادمة

في القسم الثاني من مؤشر الثقة، سيتم تسليط الضوء على أكبر مخاوف الرؤساء التنفيذيين في القطاع المالي للعام المقبل: ما هي التحديات الجديدة المتوقع ظهورها على الساحة، والقضايا التي ستحظى بالأولوية تبعاً للتجارب في السنوات السابقة. قدم الاستبيان لقادة العمل المصرفي الإسلامي قائمة تضم 25 تحدياً، وطُلب منهم تحديد درجة خطورة المخاوف التي يرون أنها ستواجه مؤسساتهم خلال الثلاث سنوات القادمة. وتتراوح الدرجات من 1.0 إلى 5.0 (حيث تشير درجة 1.0 "غير مهم للغاية"، بينما تشير 5.0 إلى "مهم للغاية".

تكنولوجيا المعلومات ضمن التحديات الأكثر قلقاً

تمثل تكنولوجيا المعلومات أحد أكبر التحديات التي تم رصدها منذ إطلاق الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين. حيث احتلت المرتبة الأولى ضمن أكبر المخاوف لهذا العام بدرجة 4.4 بينما احتلت المرتبة الخامسة في عام 2021 بدرجة 4.2.

ولعبت التكنولوجيا دوراً رئيسياً في استدامة الأعمال خلال الجائحة، حيث شهد القطاع المالي تسارعاً ملحوظاً في عملية الرقمنة، وتم تسليط الضوء على عدد من فرص النمو في المؤسسات المالية بالإضافة إلى المخاطر والتحديات المرتبطة بها. وتعد الدروس المستفادة من انتشار الجائحة والمتمثلة في تبني الرقمنة، والتغير في توجهات العملاء عوامل محتملة تفسر مدى خطورة تكنولوجيا المعلومات.

لا زالت مشكلة توجه العملاء في مقدمة المخاوف مع ارتفاع نسبي هذا العام

أظهرت النتائج أن مشكلة توجه العملاء لا تزال تشكل تحدي مهم للبنوك الإسلامية. وارتفعت النسبة هذا العام بشكل هامشي بدرجة 4.4 مقارنة بـ 4.3 في عام 2021.

يواجه القطاع المالي تحديات كبيرة مرتبطة بآثار الجائحة وتأثير التكنولوجيا المالية على الخدمات المقدمة للعملاء. ويعد التغلب على هذه التحديات، المفتاح الرئيسي للحفاظ على مركز تنافسي في السوق والاحتفاظ بالعملاء خاصةً في ظل الانتقال إلى فترة التعافي من اثر الجائحة. بالإضافة إلى ذلك، هو تضرر عدد من العملاء بسبب الوباء، وقد نشهد مخاوف بشأن التأثير على العملاء خلال مراجعة إجراءات الدعم المختلفة.

مخاوف مستمرة حول بيئة الاقتصاد الكلي

لا تزال المخاوف بشأن بيئة الاقتصاد الكلي تشكل أولوية قصوى بالنسبة للبنوك الإسلامية. وزادت النسبة من 4.2 في عام 2021 إلى 4.4 في عام 2022.

أحدث الوباء صدمة غير مسبوقة للاقتصاد العالمي، تضمن اضطراب في الإمدادات وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. بالإضافة إلى ذلك، أدت القضايا السياسية العالمية إلى ارتفاع معدلات التضخم والديون وعدم المساواة في الدخل في عدد من الدول. ومن خلال الإجابات المفتوحة، أفاد العديد من البنوك في مناطق مختلفة بوجود مخاوف تتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي. وربطها البعض بالأحداث العالمية مثل جائحة كوفيد - 19 والاضطراب السياسي بين روسيا وأوكرانيا، بينما ركز البعض الآخر على القضايا الوطنية مثل عدم اليقين السياسي والصعوبات الاقتصادية.

> **"تعد تكنولوجيا المعلومات، وقضايا العملاء، وبيئة الاقتصاد الكلي من أهم مخاوف البنوك الإسلامية في الثلاث سنوات القادمة في ظل التحديات العالمية الراهنة وتغير متطلبات العملاء."**

شكل 7. أهم المخاوف العالمية للصناعة المالية الإسلامية

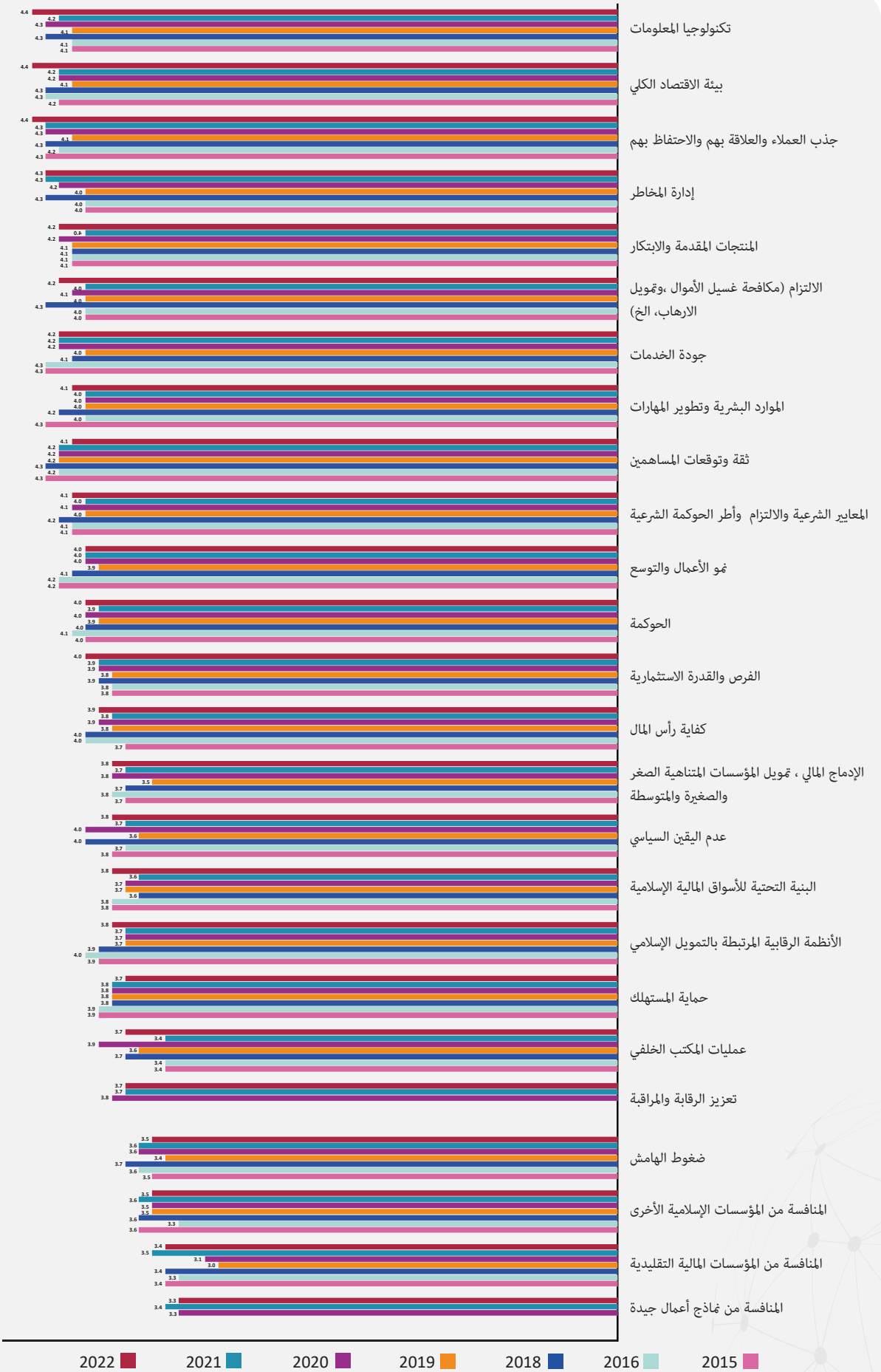

1: غير مهم للغاية؛ 2: غير مهم؛ 3: مهم نوعاً ما؛ 4: مهم جداً؛ 5: مهم للغاية

شكل 8. أهم المخاوف العالمية للصناعة المالية الإسلامية (2022)

1: غير مهم للغاية؛ 2: غير مهم؛ 3: مهم نوعاً ما؛ 4: مهم جداً؛ 5: مهم للغاية

الاختلافات الإقليمية المتعلقة بالمخاوف

ترتبط أهمية المخاوف بالاختلافات الديموغرافية، حيث تتعلق بعض المخاوف بمناطق معينة أكثر من غيرها. وكما أن تحليل المخاوف المشتركة بين كافة المناطق أمراً ضرورياً، فمن المهم أيضاً تحديد القضايا التي تواجهها كل منطقة.

احتلت تكنولوجيا المعلومات مرتبة عالية في جميع المناطق. ومع ذلك، اختلفت المخاوف المذكورة في الإجابات المكتوبة إلى حد كبير. وتمثل قدرة البنية التحتية المحلية على دعم الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا أحد المخاوف التي عبرت عنها البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي. وفي بلدان أخرى، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، بدا أن المشكلة تتمثل في حاجة البنك نفسه لتلبية متطلبات العملاء على الخدمات الجديدة. وفي مثل هذه الحالات، ترتبط مسألة تكنولوجيا المعلومات ارتباطاً وثيقاً بمسألة ابتكار المنتجات.

وقد تم تصنيف بيئة الاقتصاد الكلي كواحدة من أهم ثلاثة مخاوف في عدد من المناطق. ولايخفى عليكم بأن فترة الاستبيان شهدت عدة اضطرابات عالمية تتمثل في التعافي من آثار الجائحة، والاضطراب السياسي بين روسيا وأوكرانيا مما أثر على أسعار بعض السلع بشكل خاص. هذا وأعربت بعض البنوك عن القلق المتزايد بشأن الاقتصاد الكلي في نطاق بلدانهم، حتى عندما لم تكن هذه المخاوف ظاهرة في أجزاء أخرى من نفس المنطقة. فعلى سبيل المثال: تعاني السودان وسريلانكا وأفغانستان من مشاكل اقتصادية عامة لم تؤثر على البلدان المجاورة لها.

ومن خلال الإجابات المفتوحة، نرى ارتباطاً وثيقاً بين عدم اليقين السياسي وعدم اليقين الاقتصادي، مما يشكل مصدر خوف للعديد من البنوك في الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وشمال افريقيا. حيث أوضح أحد البنوك في منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي إن الاستقرار السياسي عامل أساسي لبدء عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وجذب الاستثمار. كما أيد بنك آخر في نفس المنطقة الرأي، بالإشارة إلى أن عدم اليقين السياسي في المنطقة يجعل من الصعب على البنك تحديد أهدافه الاستثمارية وتنويعها جغرافياً.

النقطة الأخرى التي يجتمع فيها عدم اليقين السياسي بالمخاوف الأخرى هي مدى تنظيم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وبينما يعد هذا الأمر في بعض المناطق خارج المجموعة الأولى من المخاوف، إلا أنه يبرز بشكل خاص باعتباره مصدر خوف في منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، وشمال افريقيا، وغرب ووسط وجنوب آسيا.

> **هناك اختلاف ملحوظ في نسب المخاوف باختلاف المناطق، ويرجع السبب إلى العوامل المؤثرة والتي قد تختلف من منطقة إلى أخرى مثل القضايا السياسية.**

جدول 2. المخاوف الرئيسية للبنوك الإسلامية حسب المناطق[2]

المجموعة	أهم المخاوف	الدرجة
المجموعة 1 دول مجلس التعاون الخليجي	المنتجات المقدمة والابتكار	4.4
	بيئة الاقتصاد الكلي	4.4
	تكنولوجيا المعلومات	4.2
	إدارة المخاطر	4.2
	جذب الزبائن والعلاقة بهم والاحتفاظ بهم	4.2
المجموعة 2 الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي	تكنولوجيا المعلومات	4.5
	تطبيق اللوائح المحلية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	4.5
	إدارة المخاطر	4.4
المجموعة 3 جنوب شرق آسيا	تكنولوجيا المعلومات	4.8
	بيئة الاقتصاد الكلي	4.5
	جذب الزبائن والعلاقة بهم والاحتفاظ بهم	4.5
	الموارد البشرية وتطوير المهارات	4.5
	المعايير الشرعية والالتزام وأطر الحوكمة الشرعية	4.5
	ثقة وتوقعات المساهمين	4.5
المجموعة 4 غرب ووسط وجنوب آسيا	تكنولوجيا المعلومات	4.4
	جذب الزبائن والعلاقة بهم والاحتفاظ بهم	4.3
	تطبيق اللوائح المحلية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	4.3
المجموعة 5 شمال أفريقيا	جذب الزبائن والعلاقة بهم والاحتفاظ بهم	4.8
	تكنولوجيا المعلومات	4.6
	تطبيق اللوائح المحلية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	4.6
	بيئة الاقتصاد الكلي	4.6
المجموعة 6 افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	عرض المنتجات والابتكار	4.7
	بيئة الاقتصاد الكلي	4.5
	المعايير الشرعية والالتزام وأطر الحوكمة الشرعية	4.5
	تكنولوجيا المعلومات	4.5
	جذب الزبائن والعلاقة بهم والاحتفاظ بهم	4.5
المجموعة 7 أوروبا وتركيا وغيرها	بيئة الاقتصاد الكلي	4.6
	المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية	4.4
	تكنولوجيا المعلومات	4.2
	ثقة وتوقعات المساهمين	4.2
عالمياً	تكنولوجيا المعلومات	4.4
	بيئة الاقتصاد الكلي	4.4
	جذب الزبائن والعلاقة بهم والاحتفاظ بهم	4.4

1: غير مهم للغاية؛ 2: غير مهم؛ 3: مهم نوعاً ما؛ 4: مهم جداً؛ 5: مهم للغاية

[2] لقد تم تحديد أهم ثلاثة مخاوف رئيسية لكل مجموعة، فهي تشمل المخاوف ذات التقييم نفسه، حتى وإن كان هذا يعني وجود ما يزيد عن ثلاثة مخاوف مدرجة بالإجمال.

الاستراتيجيات المقترحة للتغلب على أهم مخاوف المؤسسات المالية الإسلامية

إن التعرف على التحديات والمخاوف المحاطة بالمؤسسات المالية، أمر مهم للغاية يمثل التغلب على نصف هذه التحديات، أما النصف الآخر من الحل فيتعلق بتحديد واعتماد استراتيجيات التصدي للمخاوف. ولتحديد المخاوف الرئيسية التي تواجه البنوك الإسلامية والاستراتيجيات المعتمدة للتغلب عليها، قدم الاستبيان إمكانية صياغة الحلول المحتملة عبر الإجابات المفتوحة للمشاركين.

استراتيجيات التغلب على مخاوف تكنولوجيا المعلومات

تدرك البنوك اليوم أهمية تكنولوجيا المعلومات، حيث لاحظنا عدد من المبادرات التي تم اعتمادها حسب الإجابات للأسئلة المفتوحة. وللتغلب على التحديات المتعلقة بهذه المخاوف، ذكر أحد البنوك في الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي أنه: "يجري العمل حالياً على تنفيذ متطلبات حوكمة الشركات لتقنية المعلومات والاتصالات في البنك، على مستوى التدريب وتوفير الأنظمة اللازمة لإدارة المخاطر الفنية وأمن البيانات والأمن السيبراني. وقد تم نقل معظم الأنشطة المصرفية الكترونياً، وكان لجائحة كوفيد – 19 تأثير كبير على هذا التحول والتعامل مع العملاء عن بُعد، لكن التحدي الأكبر الحالي يظل في الانتقال إلى الخدمات المصرفية الرقمية والتجارة التي بدأت تنتشر في العالم بما في ذلك العالم العربي والإسلامي". وأشار أحد البنوك في غرب ووسط وجنوب آسيا إلى مبادراته في هذا المجال والتي تتضمن "إدخال حلول الذكاء الاصطناعي مثل روبوتات المحادثة (مساعدة العملاء في مهام بسيطة مثل إجراء المدفوعات)، والخدمات القائمة على التكنولوجيا لأتمتة النشاط الداخلي وتأمينه وإسراعه بالإضافة إلى تقديم خدمات أفضل للعملاء". وذكر أحد البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي: "لقد تسببت جائحة كوفيد - 19 في تسريع عملية اعتماد التكنولوجيا عبر الإنترنت والحلول الرقمية الأخرى بشكل كبير في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات المالية. لذلك، يتوجب على البنوك تبني تدابير الأمن السيبراني المناسبة لحماية العملاء من عمليات النصب والاحتيال. هذا وقد قام البنك بتكليف شركة متخصصة للأمن السيبراني حائزة على جوائز في هذا المجال لإدارة واكتشاف التهديدات السيبرانية والتعامل معها".

هذا وكانت عدد من الإجابات الأخرى حول هذا الموضوع غير محددة نسبياً، فمن الواضح أن هناك جانبان مشتركان بين الأجوبة. الأول هو تقديم خدمات جديدة تعتمد على التكنولوجيا المالية لقاعدة عملاء أكثر تطوراً. والآخر هو جانب دفاعي إلى حد كبير يخص التعامل مع مواطن الضعف سواء في أنظمة البنك نفسه أو في البنية التحتية الوطنية.

> **"تقديم خدمات جديدة تعتمد على التكنولوجيا لقاعدة عملاء أكثر تطوراً، وتطوير قدرات التعامل مع نقاط الضعف المرتبطة بها، من أكثر الاجابات شيوعاً حول مخاوف تكنولوجيا المعلومات."**

الاضطرابات السياسية وبيئة الاقتصاد الكلي في بؤرة اهتمامات البنوك

كما تمت الإشارة إليه سابقاً، شكلت الاضطرابات السياسية والتحديات المتعلقة ببيئة الاقتصاد الكلي أهم المخاوف لدى البنوك. وفي هذه الحالات، تمتلك البنوك والمؤسسات المالية صلاحيات محدودة للغاية لمواجهة هذا النوع من المخاطر. وعلاوة على ذلك، عندما تكون المخاطر الأساسية ناتجة عن عوامل سياسية، فإن الإجابات في أغلب الأحيان تميل إلى التعبير عنها بمصطلحات اقتصادية. وفي بعض الحالات، وبحسب ما ذكره بنك في شمال افريقيا "أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، من المعروف في منطقتنا أن السياسة تقود الاقتصاد وهنا تأتي أهمية الاستقرار السياسي. هناك جهود تبذل الآن في منطقتنا لتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي ونتوقع أن تتحقق في غضون عام مما سيؤدي إلى تحسن كبير في بيئة العمل".

وفي نفس الخصوص، ذكر أحد بنوك دول مجلس التعاون الخليجي إن استراتيجياته كانت تتضمن «تحفيز النمو في محفظة التمويل، وإدارة مخاطر الائتمان، واستثمار السيولة الزائدة في الصكوك الحكومية الخالية من المخاطر». وأكد أحد البنوك في الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي: «ليس هناك شك في أن الحالة المادية العامة وبيئة الاقتصاد الكلي والظروف الجغرافية والسياسية في المنطقة تشكل تحدياً كبيراً للبيئة المصرفية بشكل عام وأعمال مصرفنا بشكل خاص، مما يتطلب الموازنة بين السيولة والربحية وتحسين آليات إدارة المخاطر، بالإضافة إلى دراسة الفرص المتاحة دون تحمل المزيد من المخاطر». وربط بنك من منطقة غرب ووسط وجنوب آسيا وضع الاقتصاد الكلي على وجه التحديد بالجائحة حيث ذكر: «أن مع استمرار جائحة كوفيد - 19، تأثرت معظم البنوك والمؤسسات المالية، وبعد أن فهمنا الوضع، اتخذنا كل الخطوات الممكنة لتقديم المساعدات المالية المناسبة لحماية المؤسسات والعملاء، فعلى سبيل المثال، تم إعادة هيكلة بعض التمويلات مع أقصى فترة سماح بأسعار ميسرة للمؤسسات المتضررة». وأشار عدد من البنوك الأخرى إلى تطوير استراتيجيات مبتكرة لتعزيز مكانة ومرونة مؤسساتهم في السوق.

مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أمر يهم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

أثارت عدة بنوك من مناطق مختلفة مخاوفها بشأن الامتثال لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي الواقع، من الواضح أنه في حالات قليلة كان التأثير الرئيسي للاضطرابات السياسية محسوساً من خلال زيادة مخاوف مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الأطراف الأخرى. وفي هذا السياق، صرح بنك في منطقة الشرق الأوسط باستثناء مجلس التعاون الخليجي: "يتبنى البنك مبدأ الشفافية المطلقة مع البنوك المراسلة، كما يعتزم طمأنتهم بأن الأحداث التي تجري في [البلاد] لن تؤثر على التزامه الكامل بالمعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب". وربط بنك من شمال افريقيا مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بقضايا أكثر عمومية تتعلق بالامتثال والرقابة مصرحاً بالتالي: "يعد

> **"تقوم البنوك الإسلامية بتنفيذ عدد من الاستراتيجيات المبتكرة لإدارة مخاطر الاضطرابات السياسية والاقتصاد الكلي بما في ذلك الاستثمار/ التمويل الذكي، وتحسين السيولة وإدارة المخاطر."**

الالتزام باللوائح والمعايير والتعليمات أحد أهم الأسس والعوامل لنجاح البنوك، حيث إنها تلعب دوراً رئيسياً في الحفاظ على سمعة البنوك ومصداقيتها، ومصالح المساهمين والمودعين، وتوفير الحماية من العقوبات أو الخسائر المالية التي قد تؤدي إلى الإضرار بسمعتها بسبب عدم امتثالها للأنظمة والضوابط. وعليه، نسعى اليوم إلى وضع أسس وأنظمة صارمة لمتابعة قواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومعايير الرقابة والالتزام الصادرة عن لجنة بازل، مع إيجاد الآليات والأطر الكفيلة لمواجهة الجرائم، وعلى وجه الخصوص مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة الالتزام باللوائح والقوانين كجزء من دور الإدارة العامة والعليا للبنك". وفي مناطق أخرى، كانت اهتمامات البنوك والمؤسسات المالية تتمثل في متابعة المبادرات التي تقودها الحكومات. وكما صرح أحد البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي: "نحن ملتزمون بمبادرات حكومتنا لمعالجة هذه المخاوف ومساعدة العالم في مكافحة هذا التحدي لإحلال السلام في العالم".

أوضحت بعض البنوك أنها تتبنى نهجاً استراتيجياً واسع النطاق لتمكينها من الاستجابة للمخاطر. أحد الأمثلة الملهمة كان بنك في شمال افريقيا، حيث صرح قائلاً: لمواجهة المخاطر المحددة، سيعمل البنك على:

"الاستفادة من جميع الفرص المتاحة للنمو والتوسع في القطاعات التي لها وجود محدود وحصص سوقية أصغر. وذلك من خلال زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بشكل عام للحفاظ على معدلات ربح مقبولة في ضوء انخفاض هوامش الربح بسبب تأثير أسعار الفائدة المطبقة من قبل البنوك العامة، وخفض معدلات الفائدة الزائدة وتعليق العوائد المستحقة بسبب إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة التي يضعها البنك المركزي".

"زيادة العوائد من عمليات منح الأموال غير المباشرة، وخاصة خطابات الضمان، وعمليات التجارة الخارجية المتعلقة بعمليات التصدير، والتي من المفترض أن يتم تشجيعها والعمل عليها بشكل فعال في المرحلة المقبلة، والتي أصبحت الآن من أبرز اهتمامات حكومتنا".

"تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات في قطاع التجزئة المصرفية للحفاظ على مكانة البنك المتميزة في هذا المجال".

"تنويع مصادر إيرادات البنك، وتعزيز مركزه التنافسي من خلال التركيز على النمو بحسابات منخفضة التكلفة بطريقة تحافظ على هوامش ربح مقبولة، وزيادة الإيرادات من الخدمات الالكترونية، وتقليل التكاليف الإدارية وترشيد النفقات، وكذلك البحث عن طرق توظيف السيولة الزائدة في استثمارات مجدية ذات مخاطر محددة وضمن أحكام الشريعة الإسلامية".

"الاستمرار في التركيز على تنويع مصادر الدخل عبر المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة، وكذلك لشرائح مختلفة من العملاء تشمل الشركات والأفراد ذوي الثروات العالية".

"الاستمرار في تنفيذ خطة التحول الرقمي من خلال برامج شاملة لتحويل وتطوير العمليات، لتوفير أفضل تجربة للعملاء بشكل مستمر".

الجزء الثاني:
كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام

الجزء الثاني. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام

المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك الإسلامية

يوفر كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي الصادر عن المجلس العام منذ عام 2015 منظوراً فريداً لمستوى المخاطر المتوقع مواجهتها في الثلاث سنوات القادمة بناءً على 22 نوع من المخاطر المحتملة. وهو أداة مهمة لتقييم التحديات التي تواجه البنوك على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك كيفية تغيير وجهة نظر المؤسسات بشأن المخاطر المستقبلية على مر السنين، حيث طُلب من كل بنك تخصيص درجة 5.0 (خطر للغاية) ودرجة 1.0 (غير خطر للغاية).

تتناول أهم المخاوف العالمية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية في الجزء الأول القضايا العالمية التي تواجهها البنوك مع التركيز على بيئة العمل الداخلية، فضلاً عن الأسئلة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام. بينما كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي في هذا القسم يسلط الضوء على المخاطر المتعلقة بالعمليات الخاصة. وعليه، يتم التخلص من المخاطر السياسية والاقتصادية العامة في هذا الجزء من أجل فهم المخاطر الأخرى التي ستؤثر على عمليات البنك اليومية على مدى السنوات القليلة المقبلة.

للحفاظ على اتساق الاستبيان، ظلت أبعاد المخاطر كما هي في العام السابق.

شكل 9. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي العالمي (2021-2022)

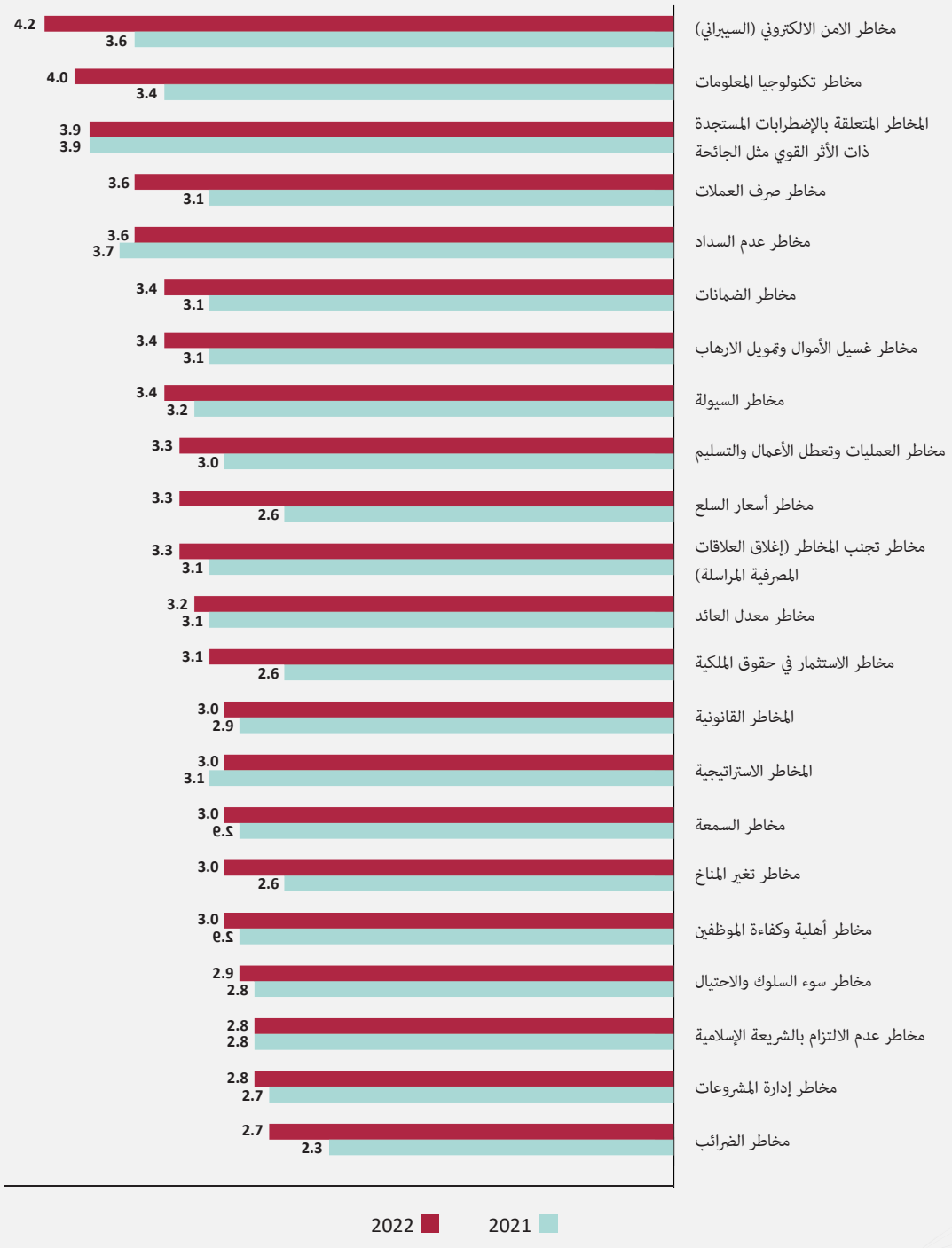

1: غير خطر للغاية؛ 2: غير خطر؛ 3: خطر نوعاً ما؛ 4: خطر جداً؛ 5: خطر للغاية

نظراً لوجود بعض الفروق الجوهرية بين المخاطر التي تهم البنوك الصغيرة والكبيرة[3]، لابد من عرض مقارنة بينها. كما يجب الالتفات إلى أن الاختلافات بين البنوك ذات الأحجام المختلفة قد تعكس جزئياً الاختلافات الجغرافية حيث أن البنوك الكبيرة المشاركة في الاستبيان تقع في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا.

شكل 10. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي العالمي - البنوك الصغيرة والكبيرة

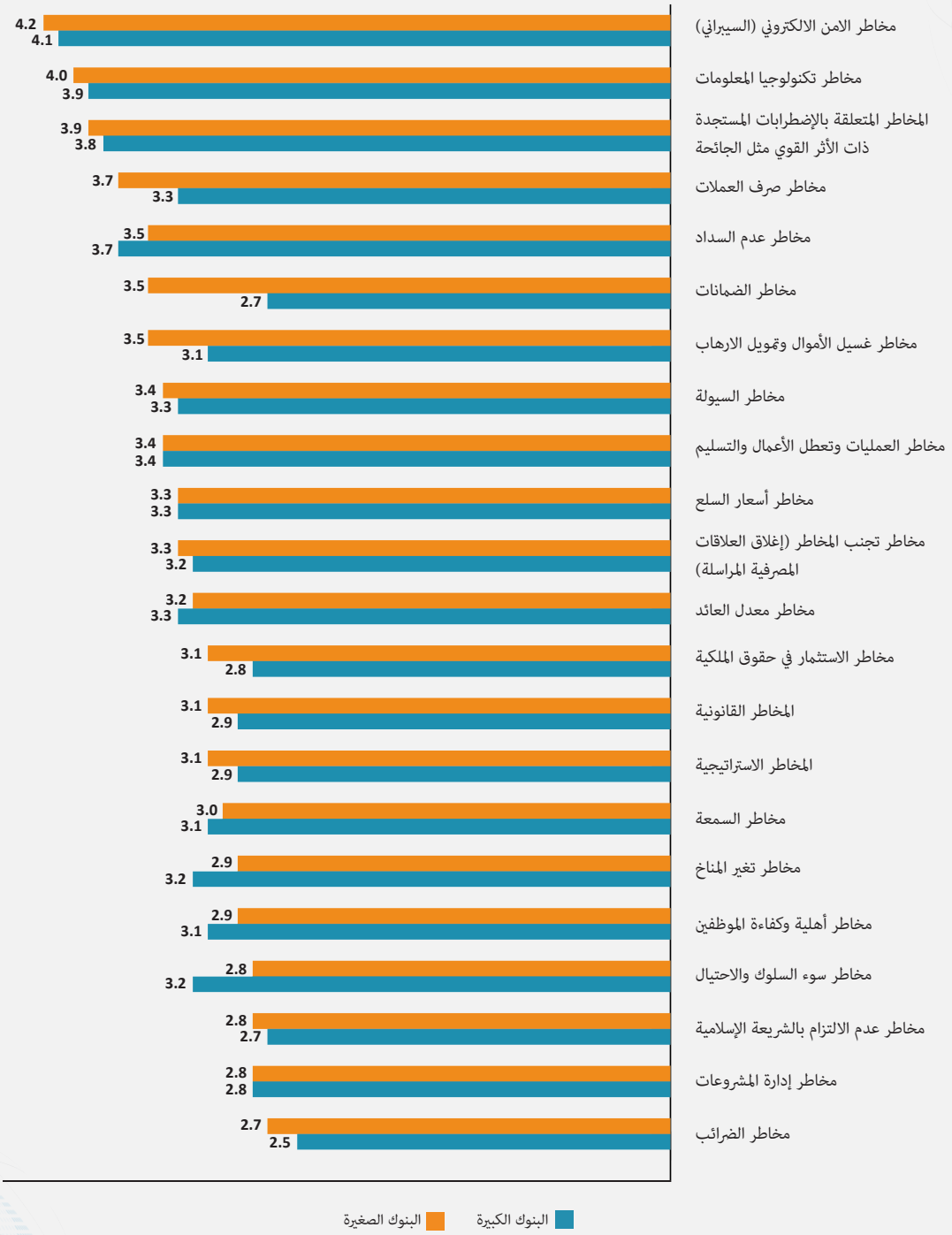

1: غير خطر للغاية؛ 2: غير خطر؛ 3: خطر نوعاً ما؛ 4: خطر جداً؛ 5: خطر للغاية

[3] في هذا التقرير، يتم تصنيف البنوك الصغيرة على أنها بنوك ذات إجمالي أصول إسلامية أقل من أو يساوي خمسة مليارات دولار أمريكي، في حين أن البنوك الكبيرة هي بنوك يبلغ إجمالي أصولها الإسلامية أكثر من خمسة مليارات دولار أمريكي.

استمرار تصدر المخاطر التكنولوجية

مرة أخرى تصدرت مخاطر التكنولوجيا مقدمة مخاوف البنوك حسب كشاف المخاطر، حيث احتلت مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر التكنولوجيا المرتبة الثالثة (3.6) والرابعة (3.4) العام الماضي، بينما احتلت هذا العام المرتبة الأولى، وسجلت معدل 4.2 و 4.0 على التوالي، وهي أعلى نسبة على الإطلاق في فئة المخاطر منذ عام 2015 (انظر إلى الشكل 9) . ويمكن فهم ذلك في ضوء الوضع المستمر لجائحة كوفيد - 19، حيث يواجه القطاع المالي العالمي تحديات تكنولوجية متصاعدة، والصناعة المالية الإسلامية تأثرت بهذه التحديات لانها جزء من القطاع المالي.

على الرغم من أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم قد تبنت تدابير معينة للتخفيف من مخاطر التكنولوجيا بشكل استباقي، إلا أنها تتوقع المزيد من التحديات في المستقبل، حيث يستعد الاقتصاد العالمي للتعامل مع آثار ما بعد جائحة كوفيد - 19. ومن المنطقي أن تتصدر مخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني قائمة المخاوف في وقت تفشي الجائحة وحاجة البنوك لتفعيل الخدمات المصرفية عبر الانترنت وجذب العملاء والاحتفاظ بهم.

كما يمكن للبنوك تعلم وتنفيذ تقنيات جديدة بشروطها الخاصة، حيث أن بعض المخاطر مثل الهجمات السيبرانية لا يمكن التنبؤ بها ويمكن أن يعرض سمعةومصداقية البنك / المؤسسة المالية الإسلامية للخطر. وأظهرت الإجابات المفتوحة أن البنوك تدرك المخاطر وتتخذ إجراءات معينة للتخفيف منها. كما ذكر أحد البنوك من مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، "بالنظر إلى البصمة الرقمية المتزايدة للبنك ومبادراته المختلفة لمتابعة طرق التسليم البديلة لتقديم أفضل الخدمات للعملاء، فإن تعرض البنك لمخاطر الأمن السيبراني لا يزال مرتفعاً. ومع ذلك، تتم إدارة هذه المخاطر بشكل فعال بواسطة أمن تكنولوجيا المعلومات من خلال نشر الضمانات المطلوبة لضمان سرية العملاء وتوفير بيئة آمنة للعملاء لإجراء معاملاتهم. وبالتالي، تظل المخاطر المتبقية ضمن المعدلات المقبولة حيث قام البنك بنشر أنظمة مناسبة عبر الأفق الرقمي لضمان بقاء المخاطر مخففة بشكل مناسب".

علاوة على ذلك، فقد خلق الوضع الحالي عدداً من التحديات التكنولوجية للبنوك في سبيل تقديم أفضل تجربة للعملاء مع تخفيف العقبات التشغيلية. وتعتبر البنوك الإسلامية الأقل استعداداً لتنفيذ الحلول التكنولوجية المرنة والأكثر عرضة لمخاطر الأمن السيبراني والمخاطر التكنولوجية.

> **"تماشياً مع وجهات نظر البنوك الإسلامية حول أهم المخاوف، صنفت البنوك مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر تكنولوجيا المعلومات كأكثر المخاطر إلحاحاً في الثلاث سنوات القادمة."**

الاضطرابات المستجدة لا تزال تتصدر قائمة الأولويات

بلغت المخاطر المتعلقة بالاضطرابات المستجدة ذات الأثر القوي مثل جائحة كوفيد - 19 ثالث أعلى درجة بمعدل 3.9 على كشاف المخاطر، دون تغيير عن العام الماضي.

وعلى الرغم من أن الوضع مع جائحة كوفيد - 19 قد تحسن تدريجياً في جميع أنحاء العالم، إلا أن اثره لم ينتهي بعد. وقد أدى ظهور أوميكرون والمتحورات الأخرى من الفيروس خلال الأشهر الماضية إلى تداعيات متتالية للأزمة في مناطق مختلفة، مثل افريقيا والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الاقتصادات على مستوى العالم تعاني من الآثار المدمرة الناجمة عن الجائحة على مدار العامين الماضيين. وتمثل هذه العوامل مخاوف متزايدة للبنوك التي تبذل جهوداً قصوى لتخفيف المخاطر

المرتبطة بها. وقد تم تسليط الضوء على أحد البنوك في الشرق الأوسط والذي أكد على التالي: "ينصب تركيز البنك الحالي على المزيد من الأحداث السلبية والاضطرابات المستجدة مثل الوباء والمتحورات الجديدة. وقد استثمرنا في مرونة العاملين على التنقل، وزيادة الوعي وتوفير المنتجات/ الاختبارات الصحية، كما تم اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة للصحة والسلامة والأمن لكل من العاملين في المكاتب والعاملين عن بُعد".

كما تم ملاحظة أن المخاطر المتعلقة بمخاطر الجائحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخاطر محددة أخرى، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر الضمانات ومخاطر السيولة. وفي هذا الصدد، صرح بنك من منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي: "أن في ضوء الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة والآثار الناتجة عن الجائحة، فإن هذه المخاطر تنعكس على معدل ارتفاع الديون المتعثرة وبالتالي تزيد من مخاطر عدم السداد وانعكاساته على الربحية، مما يتطلب اتباع نهج أكثر دقة في منح التمويلات والمواءمة بين السيولة والربحية والضمانات".

> **"لا تزال اغلبية البلدان تعاني من آثار جائحة كوفيد - 19 على مدار العامين الماضيين، مما يمثل مخاوف متزايدة للبنوك التي تبذل جهوداً للتخفيف من المخاطر المرتبطة بها."**

مخاوف متزايدة بشأن مخاطر الصرف الأجنبي

يمكن أن تؤدي الزيادة الحادة في مخاطر الصرف الأجنبي إلى إحداث تأثيرات سلبية على العائد على أصول البنوك وزيادة تعرضها لمجموعة من المخاطر مثل مخاطر المعاملات ومخاطر التحويل ومخاطر الائتمان ومخاطر التضخم. وفي هذا العام، حددت البنوك الإسلامية مخاطر الصرف الأجنبي على أنها في المرتبة الرابعة ضمن أكثر المخاطر إثارة للمخاوف بمعدل 3.6 (3.1 في 2021) وهي الأعلى منذ عام 2015.

ويمكن أن تكون الأسباب التي أدت إلى الزيادة بشكل جزئي هي ارتفاع أسعار الفائدة في القطاع المالي الغربي، وزيادة معدلات التضخم وزيادة المخاطر الجغرافية والسياسية بسبب النزاعات الإقليمية الأخيرة في العالم. علاوة على ذلك، وفي خضم هذه الظروف العصيبة وتقلب الأسواق المالية العالمية، اختار المستثمرون العالميون "الهروب إلى الأمان"، مما يفرض مزيداً من الضغط على أسعار الصرف الأجنبي. هذا وأدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى الضغط على أسعار الصرف في بعض البلدان خاصة المستوردة للنفط، ناهيك عن عدد قليل من الاقتصادات المهمة للعمل المصرفي الإسلامي التي تعاني من مشاكل خاصة بها.

وفي هذا الصدد، ذكر بنك من منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي أن "هناك ارتفاعاً مفاجئاً وملحوظاً في أسعار الصرف، وانعكس ذلك في بيانات المركز المالي للمؤسسة. وقد تم التغلب على الموقف بعد اتخاذ بعض الإجراءات بتوجيهات مركزية بالإضافة إلى التحوط الذي اتخذته المؤسسة، لكن المخاطر لا تزال قائمة وتخضع للتوقعات".

وقد شاركنا بنك في منطقة شمال افريقيا بوجهة نظر مماثلة، "تم سن عدد من الإرشادات القانونية والتنظيمية من قبل البنك المركزي حول إدارة العملات الأجنبية والحماية من مخاطر عمليات شراء الصرف. ومع ذلك، فإن العديد من المؤسسات التي تعتمد في مدخلاتها أو مخرجاتها على التجارة الخارجية قد تعرضت لهذه المخاطر ولا تزال تواجه تهديدات مستمرة، ليس فقط في معاملاتها التجارية والمالية ولكن حتى في البقاء داخل القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه".

يوضح الشكل 10 أن البنوك الصغيرة تهتم بمخاطر أسعار الصرف أكثر من البنوك الكبيرة، على الرغم من أن هذا قد يكون مرهوناً بالموقع الجغرافي، نظراً لأن العملات في دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص مرتبطة بالدولار الأمريكي.

> صرح بنك من منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي: "هناك ارتفاعاً مفاجئاً وملحوظاً في أسعار الصرف، وانعكس ذلك في بيانات المركز المالي للمؤسسة".

مخاوف رئيسية بشأن مخاطر الائتمان

على الرغم من أن مخاطر الائتمان ليست من أهم المخاوف العالمية، إلا أنها سجلت درجات عالية جداً في كشاف المخاطر لهذا العام. وتظهر مخاطر الائتمان في المرتبة الرابعة من أكثر المخاطر المثيرة للقلق بالنسبة للبنوك الإسلامية، إلى جانب مخاطر صرف العملات. وفي عام 2021، كانت درجة مخاطر الائتمان بمعدل 3.7، بينما انخفضت إلى 3.6 هذا العام. وقد يكون ذلك نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط ودرجة المرونة في أسواق العقارات في بعض الدول أو قد يكون بسبب انتعاش الأنشطة التجارية نتيجة لعملية التعافي الاقتصادي العالمية.

بالإضافة إلى ماسبق، هناك عامل مهم آخر يتمثل في الإجراءات المناسبة التي اتخذتها البنوك الإسلامية لإدارة مخاطر الائتمان خلال الجائحة. وأوضح بنك من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أن "البنك يعمل على تحسين معاييره وإرشاداته التمويلية لضمان التقييم الشامل للعملاء قبل الموافقة على التمويل. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي المراقبة الاستباقية للعملاء إلى إدارة مخاطر الائتمان بطرق أكثر فعالية".

وذكر بنك آخر من نفس المنطقة أن "إطار حوكمة الشركات لإدارة مخاطر الائتمان لا يزال مناسباً، حيث يتم تحديد استراتيجيات الائتمان ومدى تقبل البنك لمخاطر الائتمان من قبل مجالس الإدارة، وتتم الموافقة على سياسات وإجراءات الائتمان لحجز وإدارة الموجودات الائتمانية طوال دورة حياتها الشاملة وفقاً لإرشادات حوكمة الشركات، ومعايير وعمليات الاكتتاب الائتماني الناشئة عن استراتيجيات الائتمان، ومدى تقبل المخاطر والمبادئ التوجيهية للسياسات وما إلى ذلك، والتي تمارس بجدية وحكمة من قبل الإدارة التنفيذية وسلطات الاعتماد والعاملين في المؤسسة.

ويتم نشر الأنظمة والعمليات والعاملين المؤهلين في وظائف البنك لضمان رؤية المخاطر وقياسها وإدارتها ومراقبتها والتحكم فيها بشكل فعال، إما للتخفيف من حدتها أو للتعامل معها بمرونة كونها مخاطر متبقية ومدرجة في دفاتر البنك". وهذا قد يمثل إطاراً تقليدياً لإدارة المخاطر مع وجود حوكمة وضوابط قياسية مناسبة.

وعلى نفس المنوال، شارك بنك آخر استراتيجياته لمعالجة مخاطر الائتمان حيث ذكر في الاجابات المفتوحة: "نحن ندير مخاطر الائتمان من خلال وجود إطار تحليلي وقياسي محدد، مع التركيز على تحليل التدفقات النقدية والنظر في الإطار القانوني الذي يعمل فيه البنك والمقترض، كما نطبق مجموعة من المعايير وسياسات الإقراض لضمان توفير التسهيلات بشكل مناسب. وسلمت مجموعة البنك الدولي تقريراً خاصاً بشأن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتقرير اختبار التحمل بعد الاندماج مع البنك المركزي. حيث يتم أخذ الضمانات لتقليل الإقراض غير المضمون".

وبشكل بارز في هذا العام، زادت مخاطر الضمانات التي ترتبط إلى حد كبير بمخاطر الائتمان. وقد يكون أحد الأسباب المحتملة لذلك هو القلق من أن المشاكل الاقتصادية خاصة تلك الناشئة عن الجائحة قد أدت إلى انخفاض في قيمة الموجودات، لا سيما في العقارات وقطاع الشركات.

مخاطر تغير المناخ تتصاعد في سلم المخاوف

سجلت العديد من المخاطر هذا العام أعلى درجة من العام الماضي. على سبيل المثال مخاطر أسعار السلع الأساسية ومخاطر الاستثمار في الأسهم، ويمكن اعتبار التغيير جزءاً من مخاوف الاقتصاد الكلي العامة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتلك التي سبق وصفها. وهذا لا ينطبق على مخاطر تغير المناخ، والتي قد ارتفعت بشكل ملحوظ يدل على زيادة الوعي بهذا الخطر، على الرغم من إنه لا يزال في النصف السفلي من الجدول. هذا وتركز البنوك الكبيرة على مخاطر تغير المناخ أكثر من البنوك الصغيرة نسبياً، والذي يعد تأثيراً حقيقياً وليس بسبب اختلاف المناطق. مما يعني أن البنوك الكبيرة أكثر وعياً في التعامل مع المخاوف العالمية بشأن تغير المناخ، وتشارك مبادراتها مع مجموعة أوسع من المستثمرين والعملاء وكذلك الحكومات التي تتبع سياسات معينة لتفادي خطر تغير المناخ. وهذا يعد تطوراً إيجابياً يتماشى مع القيم الأساسية للتمويل الإسلامي، والتي تمت مناقشتها بالتفصيل في دليل الاستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن المجلس العام[4].

تتزايد مخاطر تجنب المخاطر ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب - خاصةً بين البنوك الأصغر حجماً

تزايدت مخاطر تجنب المخاطر لهذا العام، وخاصة مخاطر إغلاق العلاقات المصرفية المراسلة، ومخاطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعد مخاطر تجنب المخاطر مشكلة أكبر بالنسبة للبنوك الصغيرة، ربما لأنها أقل قدرة على إدارة العلاقات مع البنوك المراسلة، والتي قد يكون لها مكاسب أقل من خلال الحفاظ على تلك العلاقات. وقد يمثل الموقع الجغرافي أيضاً عاملاً في هذا الشأن. حيث تعكس التطورات السياسية الزيادة في مستوى القلق العام في بعض البلدان، ولكن هناك تلميحات إلى أن التركيز على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الحكومة في بعض الأماكن يغذي البنوك الإسلامية هناك.

نظرة فاحصة على مختلف المناطق الجغرافية

أن توزيع البيانات الإقليمية يساهم في تسليط الضوء على أهم المخاطر التي ذكرتها البنوك الإسلامية في مناطق جغرافية مختلفة. ومع ذلك، في استبيان هذا العام، كانت أوجه التشابه أكثر وضوحاً من الاختلافات. حيث برزت مخاطر تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني في المراكز الثلاثة الأولى في جميع المناطق. كما برزت مخاطر الاضطرابات المستجدة مثل الجائحة في المراكز الثلاثة الأولى من بين أربع مناطق، وظهرت خارج تلك القائمة في المناطق الأخرى. وهذا أمر منطقي للغاية، لأن جائحة كوفيد - 19 لا تزال مستمرة بنفس الشدة في بعض المناطق بسبب تأخر وصول اللقاحات وتوزيعها على المناطق[5] ناهيك عن استمرار الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.

> **تبدو البنوك الكبيرة أكثر قلقاً بشأن مخاطر تغير المناخ، حيث تعمل مع مجموعات أوسع من المستثمرين والعملاء والحكومات التي تتبع سياسات معينة للتغلب على مخاطر تغير المناخ.**

[4] المجلس العام. 2022. دليل الاستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية. متوفر على: https://cibafi.org/Files/L1/Content/CI2161-CIBAFI%20Sustainability%20Guide%20AR%20-%20Final.pdf

[5] Relief Web. 2022. أفريقيا جنوب الصحراء: حرمان الملايين من اللقاحات وتزايد اللامساواة والمعاناة الإنسانية من النزاعات تلخص عام 2021. متوفر على: https://reliefweb.int/report/world/sub-saharan-africa-millions-denied-vaccines-deepening-inequality-and-human-suffering

وتصنف مخاطر الصرف الأجنبي في المراكز الثلاثة الأولى في افريقيا وجنوب الصحراء وأوروبا وتركيا، حيث كانت تظهر في المرتبة الرابعة في السنوات الماضية. ويبدو أن الدرجة العالية في منطقة أوروبا وتركيا وغيرها تكمن في اقتصاد معين، مع اعتبار فترة الاستقرار النسبي وفترة التقلبات في السنوات الأخيرة والتي تسببت في قلق للبنوك.

وتدخل مخاطر أسعار السلع الأساسية في المراكز الثلاثة الأولى في جنوب شرق آسيا بالتحديد، والتي تم تصنيفها بمعدل أقل من المشتركين الآخرين. وعلى الرغم من أن المؤسسات التي ذكرت هذه المخاطر تقع في بلد واحد، إلا أنه يمكن الاستنتاج أننا نشهد

> **أظهرت الأجوبة الإقليمية لمخاطر الصيرفة الإسلامية أوجه تشابه أكثر من الاختلافات هذا العام، حيث احتلت المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا ومخاطر الاضطرابات المستجدة الكبرى الصدارة في جميع المناطق تقريبًا.**

آثار الأرتفاع الحاد في أسعار النفط في أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022.

وعلى الرغم من عدم وجود أي منهما على رأس القائمة في أي منطقة، إلا أن مخاطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر تجنب المخاطر هي من بين تلك المخاطر التي يظهر فيها التباين الجغرافي بشكل كبير. في حين أنها منخفضة إلى حد ما في مناطق معينة مثل دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، حيث تسجل درجة أعلى بكثير في بعض المناطق الأخرى، وخاصة في الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي والتي أثرت فيها الاضطرابات السياسية.

> **تعتبر مخاطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر تجنب المخاطر من بين تلك المخاطر التي تظهر التباين الجغرافي، حيث سجلت درجات منخفضة إلى حد ما في مناطق معينة مثل دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، بينما كانت أعلى بكثير في منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي.**

جدول 3. المخاطر الرئيسية للبنوك الإسلامية حسب المناطق[6]

المجموعة	أهم المخاطر	الدرجة
المجموعة 1 دول مجلس التعاون الخليجي	الأمن السيبراني مخاطر التكنولوجيا المخاطر المتعلقة بالاضطرابات المستجدة الشديدة مثل الجائحة	4.2 4.0 3.8
المجموعة 2 الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي	الأمن السيبراني المخاطر المتعلقة بالاضطرابات المستجدة الشديدة مثل الجائحة مخاطر التكنولوجيا	4.1 3.9 3.8
المجموعة 3 جنوب شرق آسيا	الأمن السيبراني مخاطر التكنولوجيا المخاطر المتعلقة بالاضطرابات المستجدة الشديدة مثل الجائحة	4.4 4.1 4.1
المجموعة 4 غرب ووسط وجنوب آسيا	الأمن السيبراني مخاطر التكنولوجيا مخاطر أسعار السلع الأساسية	4.8 4.8 4.5
المجموعة 5 شمال افريقيا	الأمن السيبراني مخاطر التكنولوجيا مخاطر الائتمان	3.9 3.7 3.6
المجموعة 6 افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	المخاطر المتعلقة بالاضطرابات المستجدة الشديدة مثل الجائحة مخاطر الائتمان مخاطر الصرف الأجنبي مخاطر التكنولوجيا الأمن السيبراني مخاطر تجنب المخاطر (إغلاق العلاقات المصرفية المراسلة)	4.2 3.5 3.4 3.4 3.4 3.4
المجموعة 7 أوروبا وتركيا وغيرها	الأمن السيبراني مخاطر الصرف الأجنبي مخاطر التكنولوجيا	4.6 4.6 4.4
عالمياً	الأمن السيبراني مخاطر التكنولوجيا المخاطر المتعلقة بالاضطرابات المستجدة الشديدة مثل الجائحة	4.2 4.0 3.9

1: غير خطر للغاية؛ 2: غير خطر؛ 3: خطر نوعاً ما؛ 4: خطر جداً؛ 5: خطر للغاية

[6] لقد تم تحديد أهم ثلاثة مخاطر رئيسية لكل مجموعة، فهي تشمل المخاطر ذات التقييم نفسه، حتى وإن كان هذا يعني وجود ما يزيد عن ثلاثة مخاطر مدرجة بالإجمال

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

شهدنا تفاؤلاً ملحوظاً من البنوك الإسلامية عن العام الماضي. الأمر الذي عكس تراجع آثار الجائحة تدريجياً، وإن كانت بوتيرة مختلفة من منطقة إلى أخرى. هذا ولايخفى علينا أن التعافي في بعض المناطق كان بطيئاً نوعاً ما وفي بعض الأحيان متقطعاً، حيث تحاول سلاسل التوريد العالمية البدء من جديد. بالإضافة إلى ما سبق، فإن خطط الدعم الحكومية المختلفة والامتيازات التنظيمية التي تم وضعها أثناء الجائحة لم يتم تنفيذها بالكامل بعد، وقد تكون هناك مخاوف عديدة بشأن أثر هذه الخطط على التمويل الإسلامي.

هذا وخفضت بعض العوامل الأخرى من مستوى التفاؤل لهذا العام والتي تتمثل في الظروف السياسية والاقتصاد الكلي، كما هو الحال في الاضطراب السياسي بين روسيا وأوكرانيا والذي أثر على أسعار السلع الأساسية، مما تسبب في آثار إيجابية لبعض البلدان وسلبية للبعض الآخر. وكان الأثر اكثر تركيزاً على بلدان محددة، حيث باتت التغييرات الحكومية أو القضايا الاقتصادية البارزة تحتل جزء مهم من اعتبارات المخاطر للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

يتوجب على البنوك الفردية العمل على التخفيف من أثر هذه المخاطر على أعمالها، والاستفادة من أي فرص إيجابية قد يتم تقديمها، لعدم قدرتها على السيطرة التامة على القضايا السياسية والاقتصادية العامة. وكما ظهر في تعليقات البنوك حول طرق التقدم في البيئات المضطربة وغير المستقرة، حيث كانت هناك عوامل رئيسية تساهم في هذا الشأن تتضمن تفعيل نظام إدارة مخاطر مناسب موجه من الجهات العليا، مع تقبل المخاطر من قبل مجلس الإدارة، ويحتوي على خطوط الدفاع التقليدية الثلاثة مع آليات التعرف على المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها. ويجب أن يكون هذا النظام جزءاً لا يتجزأ من ثقافة البنك. والثاني هو خطة استراتيجية محكمة تتضمن الرغبة في المخاطرة المتفق عليها، مع التركيز على بيئة الأعمال التنافسية، وتغطي بعض القضايا مثل الوضع التنافسي والتنويع والمنتجات المبتكرة.

وتعد مخاطر تغير المناخ لها تصنيف خاص، حيث شهد وعياً ملحوظاً هذا العام، لا سيما بين البنوك الكبيرة، اطلع على أهم التوصيات في هذا الشأن في إصدارات المجلس العام[7].

ومن المخاوف الأخرى التي تواجه البنوك هي تلك المتعلقة بجذب العملاء والاحتفاظ بهم، وتطوير المنتجات، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني. ومع ذلك، فإن بعض الجوانب لا سيما المتعلقة بجذب العملاء، شهدت تطوراً سريعاً خلال فترة الجائحة، وانخفضت عدد المعاملات التي يتم اجراؤها وجهاً لوجه، مع زيادة الطلب على الخدمات عبر الانترنت. وفي نفس الوقت، أدت التوجهات للخدمات المصرفية المفتوحة في بعض البلدان إلى تكثيف الضغوط التنافسية بين البنوك، وذلك بسبب توافر الخدمات المالية للجمهور من عدة مزودين.

ومن الآثار الأخرى للجائحة هو العمل لفترات طويلة عن بُعد لعدد من موظفي البنوك، حيث يضطرون إلى العمل من خلال الشبكات العامة وغالباً على أجهزة/حواسيب شخصية ليست آمنة بشكل كامل مثل أجهزة/حواسيب البنوك. الأمر الذي أدى إلى بروز عدد من المخاطر التشغيلية، وأصبحت مخاطر الأمن السيبراني واضحة نسبياً خلال هذه الفترة. ناهيك عن القضايا المتعلقة بأنظمة الامتثال وإدارة المخاطر والتي كانت تعتمد في كثير من الأحيان على أداء العاملين في مراقبة وتقييم المخاطر ذات الصلة. والجدير بالذكر، أن بعض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تلجأ إلى التكنولوجيا للتخفيف من هذه المخاطر.

[7] المجلس العام. 2020. موجز المجلس العام: التغير المناخي وآثاره على الصناعة المالية. متوفر على: https://cibafi.org/Files/L1/Content/CI1996-CIBAFI%20BRIEFING%2013%20Arabic%20(1).pdf

المجلس العام. 2022. موجز المجلس العام: اختبارات الضغط المناخية وأثرها على البنوك الإسلامية. متوفر على: https://www.cibafi.org/Files/L1/Content/CI2180-CIBAFI%20Briefing%2016_Arabic.pdf

وعليه، من المرجح أن تظهر مخاطر تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني في طليعة اهتمامات البنوك لفترة طويلة قادمة. وبالإضافة إلى جوانبها "الدفاعية"، فمن المحتمل أن تكون التكنولوجيا المالية مهمة جداً لجذب العملاء والاحتفاظ بهم، وبالتالي تمثل حاجة ضرورية لتطوير المنتجات.

ومن المستبعد أن تمتلك بعض البنوك الصغيرة ذات الموارد المحدودة القدرة على تطوير منتجات مالية متقدمة وأنظمة أمن داخلية من الصفر، الأمر الذي دفع عدداً من البنوك على الاستعانة بشركات خارجية للأمن السيبراني، وشراء بعض الخدمات أو التعاون مع مزودي المنتجات المبتكرة في مجالات التكنولوجيا المالية بموجب نهج "العلامة البيضاء".

التوصيات

في ظل هذه التحديات، يتوجب على البنوك الإسلامية:

- إعادة فحص أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بهم للتأكد من توافقها مع المعايير الدولية، وسن آليات حوكمة ورقابة إدارية صارمة لمجلس الإدارة على وجه الخصوص. وعند المراجعة الدورية، يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الجائحة، لا سيما في المجالات التي تتعلق بالمخاطر التشغيلية.
- التأكد من وجود خطط استراتيجية تتضمن قبول المخاطر المتفق عليها، والتي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية العامة.
- تكثيف الجهود لتوفير مجموعة متكاملة من المنتجات المبتكرة والخدمات عبر الانترنت، بدعم من الأنظمة الداخلية المتقدمة والأمن السيبراني، وباتباع المعايير الدولية المعترف بها، مع الاستعانة بمصادر خارجية أو التعاون مع شركات التكنولوجيا إذا لزم الأمر.

الجزء الثالث:
تمكين المرأة من خلال الصناعة المالية الإسلامية

الجزء الثالث. تمكين المرأة من خلال الصناعة المالية الإسلامية

خلفية

لا يخفى علينا أن تمكين المرأة يندرج تحت أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وهو أحد مواضيع برامج الأمم المتحدة في نفس الوقت. وتتضمن مبادئ تمكين المرأة السبعة ضمن التعاون بين الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التالي:

- المبدأ الأول: إنشاء قيادة مؤسسية رفيعة المستوى لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- المبدأ الثاني: المعاملة المنصفة بين الإناث والذكور في بيئة العمل واحترام ودعم حقوق الإنسان وعدم التمييز بينهم.
- المبدأ الثالث: ضمان صحة وسلامة ورفاهية جميع العاملين من الإناث والذكور.
- المبدأ الرابع: تعزيز التعليم والتدريب والتطوير المهني للمرأة.
- المبدأ الخامس: تنفيذ ممارسات تطوير المشاريع وسلسلة التوريد والتسويق التي تمكّن المرأة.
- المبدأ السادس: تعزيز المساواة من خلال المبادرات المجتمعية والتشجيع على الانضمام لها.
- المبدأ السابع: قياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنه بشكل علني.

تم تبني تلك المبادئ من قبل عدد كبير من المؤسسات بما في ذلك أكثر من (200) بنك/مؤسسة مالية إسلامية وتقليدية.

وتشمل المبادئ السبعة لتمكين المرأة المجالات الثلاثة الرئيسية والتي تلعب فيها الصناعة دوراً هاماً في تعزيز المساواة، وذلك من خلال ممارسات التوظيف، والخدمات التي تقدمها للعملاء، والمبادرات المجتمعية والتشجيع على الانضمام.

وفي الخدمات المالية بشكل عام، تشير الأبحاث السابقة إلى وجود قضايا للمرأة سواء كموظفة أو عميلة في البنك/المؤسسة المالية.و سجّلت منظمة العمل الدولية[8] أن أقل من نصف النساء المؤهلات يشاركن في القوى العاملة على الصعيد العالمي، مقارنة بنسبة 75% من الرجال. وتزداد الاحتمالية بعمل النساء في وظائف غير رسمية وفي وظائف ضعيفة أو منخفضة الأجر أو مقومة بأقل من قيمتها. هذا وتبين أن نسبة وصول الإناث للخدمات المالية أقل نسبياً من الذكور. ففي عام 2017 كانت نسبة 56% من الإناث ليس لديهم حساب بنكي. وفي هذه الحالة، من المتوقع أن يكون عدد الإناث في البنوك الإسلامية والتقليدية أقل من عدد الذكور في القوى العاملة. وحتى عندما يكون التوظيف متوازناً نسبياً في الوظائف الإدارية، نجد ان هناك إشارة تفيد بانخفاض عدد العاملين من الاناث عند ارتفاع السلم الوظيفي للوظائف التنفيذية. ويعزى السبب نتيجة التحيزات المؤسسية في الترقيات الوظيفية، ناهيك طبعاً عن الانسحاب الطوعي للإناث بسبب المسؤوليات الأسرية. وفي التقرير الصادر عن شركة الاستشارات أوليفر وايمان حول المرأة في الخدمات المالية لعام 2020 [9]، والذي غطى حوالي 468 مؤسسة من 37 بلد حول العالم، تبين وجود تحيز تجاه المؤسسات الأكبر في كل بلد. ووجد أن حوالي 23% من الإناث في مستوى مجلس الإدارة (حيث من المرجح أن تنطبق المتطلبات التنظيمية)، ونسبة 20% في المستويات التنفيذية العليا[10]. لكن في هذا المستوى الأخير، تراوحت النسب بين الدول من 38% إلى 4%. كما تباينت في المجموع حسب الوظيفة، حيث كانت النسبة المئوية للإناث أقل من المتوسط في مجالات معينة مثل التكنولوجيا (13%) والتمويل (17%)، مع ظهور نسب أعلى في مجالات أخرى مثل التسويق (46%) والموارد البشرية (58%).

[8] المنظمة الدولية للعمالة. 2022. النوع الاجتماعي والإدماج المالي. متوفر على: https://www.ilo.org/empent/areas/social-finance/WCMS_737729/lang--en/index.htm

[9] أوليفر وايمان. 2020. المرأة في الخدمات المالية 2020. متوفر على: https://www.oliverwyman.com/content/dam/oliver-wyman/v2/publications/2019/November/Women-In-Financial-Services-2020.pdf

[10] تعرف باسم "اللجنة التنفيذية"

الاستبيان والإجابات

وفي ضوء هذه المقدمة الموجزة، تمحور موضوع الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين لهذا العام حول تمكين المرأة في العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص. وقد تم تصميم الأسئلة المطروحة للتركيز على جميع مجالات التمكين وهم التوظيف، والخدمات المقدمة للعملاء، والمبادرات المجتمعية.

وكان عدد المشاركين في هذا القسم من الاستبيان أقل نسبياً من عدد المشاركين في الاستبيان ككل، حيث استجاب 81 بنك/ مؤسسة مالية إسلامية على هذا القسم من أصل عدد الاجابات الإجمالي. كما كان هناك تباين في عدد المشاركين بين الأسئلة، وتبين أن البنوك التي استجابت على هذا القسم هم الذين لديهم مبادرات معينة لدعم تمكين المرأة، الأمر الذي يعلل الاجابات الإيجابية الغالبة.

هذا وتبين أن نسبة غير المشاركين في هذا القسم لم تتفاوت بشكل كبير بين المناطق، وإن المعدل الأقل بشكل عام يعني أن الأعداد في بعض المناطق كانت صغيرة. ونظراً للتنوع الاجتماعي الكبير داخل بعض المناطق، فإنه نادراً ما يتم عرض المقارنات الإقليمية في هذا الفصل.

نتائج الاستبيان

سألنا المشاركين، إلى أي مدى يرون تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية. الإجابات مبينة في الشكل 11.

شكل 11. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية

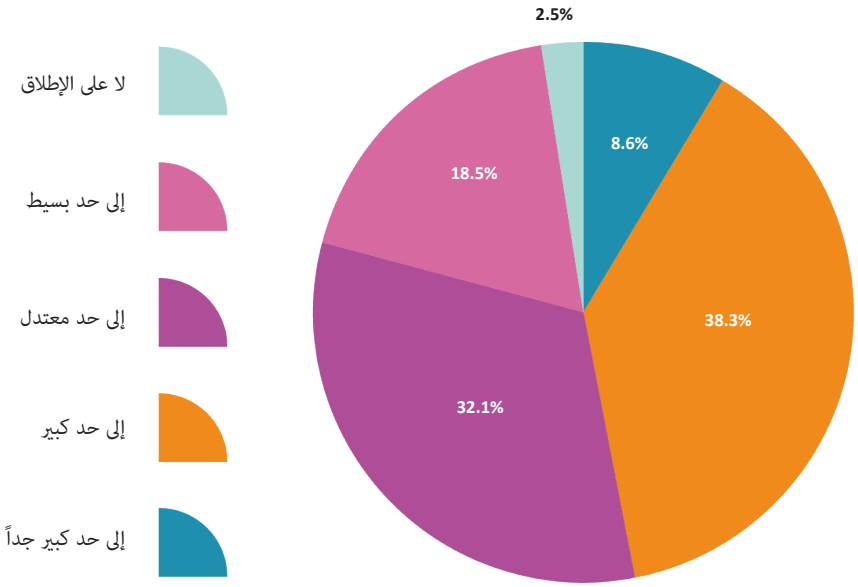

ومن المثير للاهتمام أن البنوك الصغيرة كانت لديها وجهات نظر أكثر إيجابية في هذا الشأن مقارنة بالبنوك الكبيرة. مما قد يعكس توقعات أعلى من البنوك الكبيرة.

> **تبين أن وجهات نظر البنوك الصغيرة حول مستوى تمكين المرأة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية كانت أكثر إيجابية من البنوك الكبيرة، مما يعكس توقعات أعلى من البنوك الكبيرة.**

شكل 12. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية - البنوك الصغيرة والكبيرة

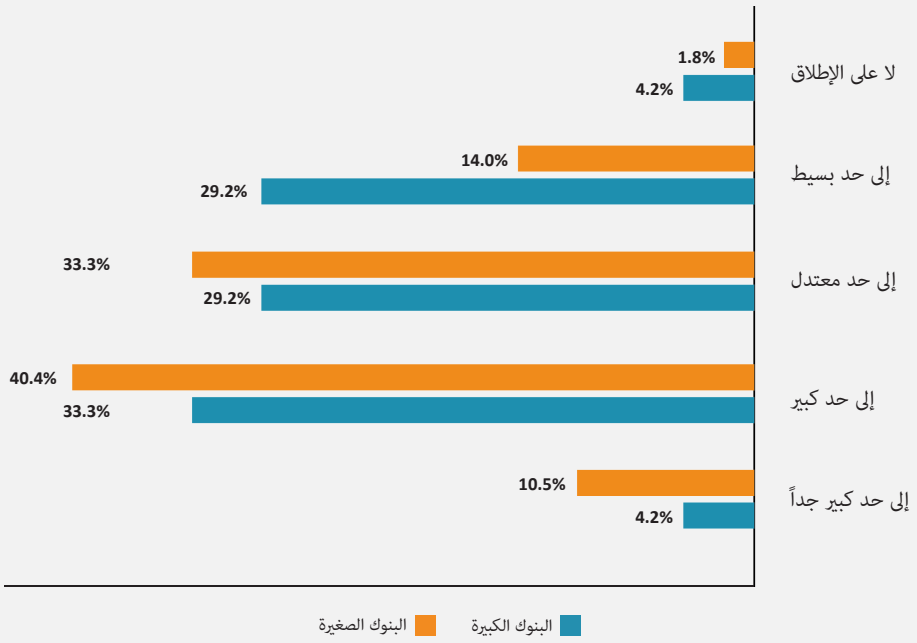

عندما طرحنا سؤالاً حول الدوافع والعقبات التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في تمكين المرأة بشكل عام، كانت الإجابات متنوعة بشكل اعتيادي ومرتبطة إلى حد ما بخصوصيات ومميزات البلد مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

وكمثال على ذلك، ذكر أحد البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي: "أن المحرك الرئيسي هو الكفاءة والمؤهلات. وفي بلدنا، هناك عدد كبير جدًا من النساء المؤهلات للوصول إلى مناصب قيادية في القطاع المصرفي. وتوفر سياسة البنك فرص متساوية تستند على الجدارة والمؤهلات العلمية والعملية والأداء للتطور الوظيفي، بغض النظر عن الجنس أو الخلفية الاجتماعية". ومن ناحية أخرى، أشار بنك خليجي آخر إلى وجود عقبات تعيق تطور المرأة "نقص رأس المال البشري المتخصص في التمويل الإسلامي والمهارات والخبرات الفنية المطلوبة، وندرة الخريجين المتخصصين في التمويل الإسلامي"، وهي نقطة ذكرتها البنوك الأخرى بعبارات عامة في نفس المنطقة. ومن الواضح أن عدداً من البنوك في المنطقة كانت فخورة جداً بمبادراتها. حيث صرح أحدهم: "نفتخر بالإعلان أن ما يقارب 78% من القوى العاملة المحلية الحالية هم من الإناث. ويساعد البرنامج الحائز على جوائز المواطنات على تطوير المسارات الوظيفية والوصول إلى الفرص المهنية.

> **تباينت الآراء حول محركات تمكين المرأة والعوامل التي تحول دونها في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، حيث تم ذكر عدة عوامل عدة من أهمها التأهيل والتعليم، والتوقعات الثقافية والاجتماعية، والنظم.**

وفي عام 2020، تم تدريب ما يقارب 184 مرشحة من خلال هذا البرنامج الذي يجسد التزامنا بدعم طموح النساء اللواتي يرغبن في الوصول لوظائف محفزة دون المساس بالقيم الاجتماعية. ويقدم البرنامج بيئة داعمة ومناسبة لتوظيف المواهب والمساهمة في تنمية دخل الأسرة والاقتصاد الوطني. في 31 ديسمبر 2020، كانت المرأة تمثل نسبة 10% من أعضاء مجلس الإدارة. وتماشياً مع المتطلبات التنظيمية، نعمل على رفع نسبة الإناث المرشحات لعضوية مجلس الإدارة إلى 20% على الأقل". وهذا يبرز بوضوح التزام البنك، وكذلك الدور الذي تلعبه السياسات واللوائح التنظيمية في مجال تمكين المرأة. ومن ناحية أخرى، صرح بنك من بلد آخر في المنطقة: "لا تركز الصناعة المالية الإسلامية إلى حد كبير على التعامل مع النساء كمجموعة معينة من العملاء. فغالباً ما يكون تمثيل المرأة منخفضاً في الوظائف التنفيذية وفي عضوية مجالس الإدارات للمؤسسات المالية الإسلامية. بالإضافة إلى ما سبق، فإن توافر البيانات المصنفة حسب الجنس منخفض إلى حد ما لدرجة لا تسمح بتقييم المستوى الفعلي للأعمال والدعم المقدم للنساء، وغالباً ما تطبق المؤسسات ممارسات لا تراعي نوع الجنس ولا تعترف بالحواجز الاجتماعية والقانونية والتنظيمية التي تمنع النساء من الوصول إلى بعض الخدمات".

والجدير بالذكر أن الإجابات (المحددة) من جنوب شرق آسيا، قد ركزت على النقص الملحوظ في التعليم الأكاديمي المناسب. حيث أشار أحد البنوك، "أن التعليم وسيلة أساسية لتمكين المرأة. ومن خلال التعليم، ستنخفض الفجوات بين الجنسين وستدرك المؤسسات أن القوى العاملة الأكثر تنوعاً تساهم بشكل إيجابي في تطور العمل والانتاج. ومع ذلك، فقد أظهرت التجربة أن العلاقة بين التعليم والتمكين ليست بسيطة كما قد تبدو للوهلة الأولى. في حين أن التعليم هو بلا شك عنصر أساسي يساهم في التمكين، إلا أن العاملين قد لا يندمجان بالضرورة في جميع الأحوال. حيث تركز البرامج التعليمية على اكتساب المعرفة النظرية والتدريب المهني وتزويد النساء بالمهارات التقنية اللازمة لتولي عمل مرموق في قطاع معين".

ذُكر موضوع التعليم أيضاً في تعليقات بعض المؤسسات المالية الإسلامية من مناطق أخرى، رغم أنه كان أقل أهمية من العوامل الأخرى المساندة للتمكين المهني للمرأة. وتم تلخيص بعض هذه التعليقات من قبل أحد البنوك في الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي كما يلي "العادات والتقاليد في البلد/المجتمع، والقوالب النمطية والأحكام المسبقة عن المرأة، والمسؤوليات الشخصية والعائلية، وحصر دور المرأة في مجالات معينة، بالإضافة إلى آراء رجال الدين المتحفظة تجاه المرأة". وظهرت التوقعات الثقافية والمجتمعية بشكل متكرر في اجابات الأسئلة، فعلى الرغم من أن العديد من المشاركين لم يقدموا الكثير من التفاصيل. حيث تم ذكر التوازن بين العمل والحياة الأسرية من قبل العديد من المؤسسات، ولاحظ أحد البنوك في شمال افريقيا أن "طبيعة العمل في الصناعة المالية الإسلامية وطول ساعات العمل قد تساهم في تعيين الرجال بالدرجة الأولى"، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرأة قد تحتاج لفترات غياب متكررة بسبب ظروف الحمل والولادة ورعاية الأطفال، ونرى أن العديد من المؤسسات لا ترى أن بعض التعديلات في نمط العمل مثل العمل من المنزل على سبيل المثال قد يساهم في تخفيف هذه الاضطرابات.

والأمر الذي يدعوا للتفاؤل، أن الملاحظات السلبية كانت قليلة إلى حد ما ومتباينة حسب المناطق الجغرافية. وعلى سبيل المثال، ذكر بنكين من نفس البلد في غرب ووسط وجنوب آسيا وجهة نظر مختلفة: "هناك عدة عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار في هذا الموضوع وهم أن عدداً كبيراً من النساء يشاركن في أعمال الصناعة المنزلية، وأن الدين الإسلامي يحترم قدرات المرأة، وأن الالتزام بالقيم الإسلامية هو المحرك الرئيسي لتمكين المرأة. أما فيما يخص عوائق التمكين في تتضمن الأعراف الاجتماعية، والتعليم الأكاديمي حيث نرى أن محو الأمية بين الإناث أقل من محو الأمية بين الذكور." وأشار بنك آخر من نفس المنطقة: "أن المحركات الرئيسية هي الفرص التي توفرها الصناعة، مثل الإجازات الكافية لتمكين المرأة من تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية. والجدير بالذكر، إننا شهدنا تطوراً خلال السنوات القليلة الماضية مع تبني سياسات معينة تحمي حقوق المرأة في جميع الظروف. ومع ذلك، فهناك بعض العوائق مثل تردد النساء من العمل في مجالات معينة من الصناعة، والمبيعات وهي أحد الأسباب في الحصول على فرص أقل". وأشار بنك من شمال افريقيا: "انه بشكل عام، لا توجد عقبات واضحة تحول دون تمكين المرأة في سوق العمل وفي الصناعة المالية الإسلامية. وشكلت النساء العاملات في بلدنا حوالي

20.13% و19.88% من الحجم الإجمالي للقوى العاملة في 2018 و2019. أما بالنسبة للبنك، فتبلغ نسبة توظيف النساء حوالي 30% من إجمالي القوى العاملة. "

ذكرت عدد من البنوك العناصر الاجتماعية المتعلقة بكفاح النساء من أجل النجاح في الصناعة. حيث صرح أحدهم في شمال افريقيا أن العقبات تشمل "العوامل الاجتماعية مثل ثقة المجتمع بالرجال أكثر من النساء وحصر دور المرأة في إنجاب الأطفال والعناية بهم، والنظرة السلبية للمرأة الناجحة على أنه قصور في الواجبات الأسرية، وعدم قبول الرجل أن ترأسه مرأة في مقر العمل، ناهيك عن العادات والتقاليد التي لا تفضل وجود المرأة في المناصب القيادية". وأشار نفس البنك، أن عدم الأهتمام بترقية النساء للمناصب القيادية قد يؤدي إلى انخفاض الثقة لديهم.

بشكل عام، يبدو أن العوامل المجتمعية هي أهم الأسباب المؤثرة في تمكين المرأة. وتشمل على وجه الخصوص، نظام التعليم والتوقعات الاجتماعية للمرأة في العمل والأسرة.

سألنا بعد ذلك إلى أي مدى يعتقد المشاركون أن مؤسساتهم تساهم في تمكين المرأة.

شكل 13. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة

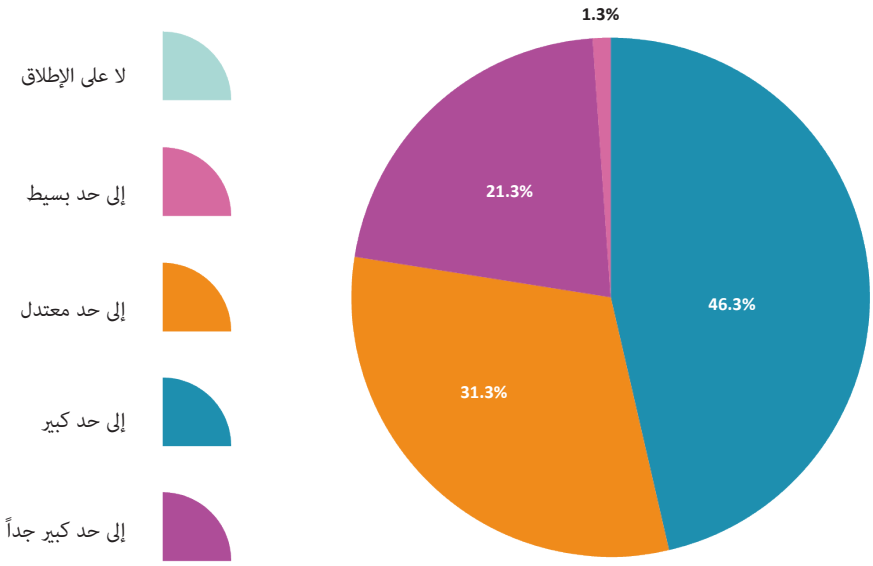

وهكذا أظهرت البنوك الإسلامية نظرة إيجابية عالية المستوى حول مشاركتها في تمكين المرأة بشكل عام. وقد كانت الفروق بين البنوك الكبيرة والصغيرة أقل وضوحاً وتبايناً.

وقد سألنا عن الطرق التي من خلالها ترى البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية أنها تساهم في تمكين المرأة. وكانت الإجابات على المجالات الثلاثة للتمكين مختلفة نوعاً ما، على الرغم من صعوبة استخلاص استنتاجات قوية من الأنماط التي تمت ملاحظتها.

> **"بشكل عام، أظهرت البنوك الإسلامية نظرة إيجابية عالية المستوى حول مشاركتها في تمكين المرأة."**

شكل 14. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية

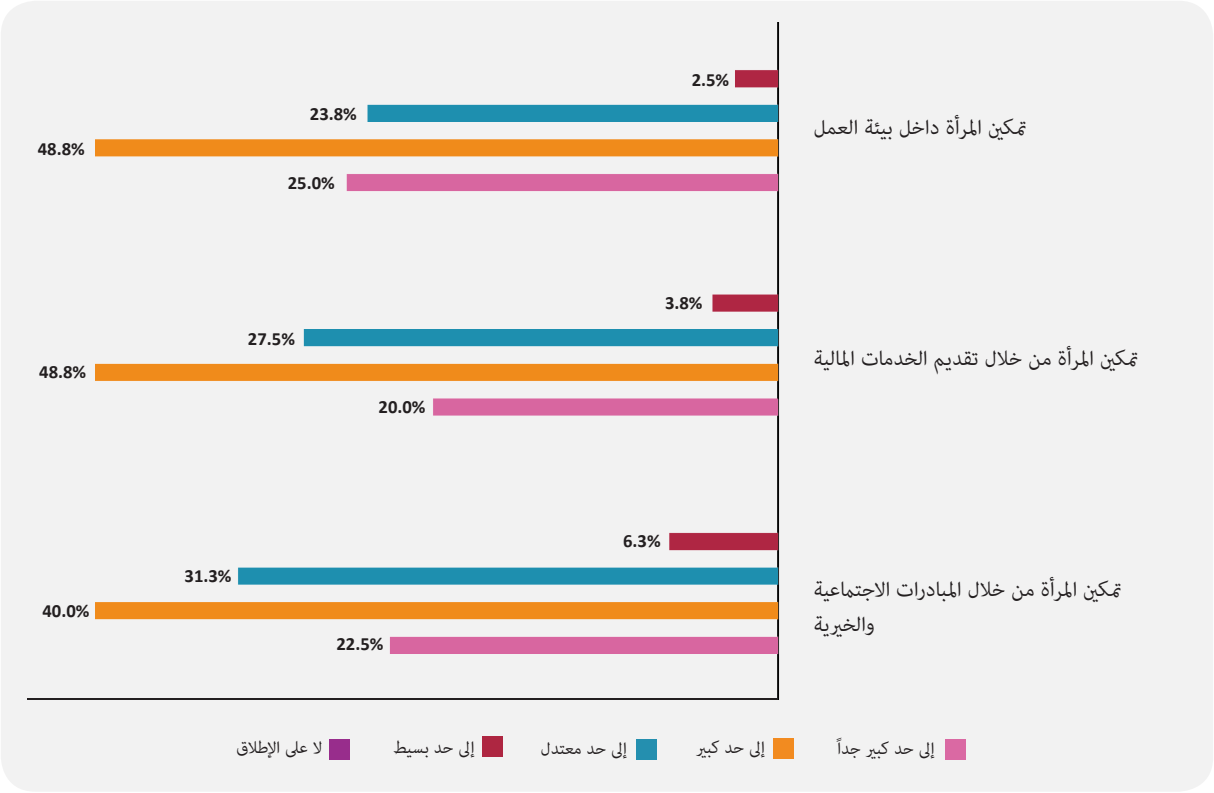

عندما سألنا البنوك عن تصميم استراتيجيات معينة لتمكين المرأة، كانت هناك اختلافات ملحوظة للغاية بين البنوك الكبيرة والصغيرة. حيث كانت البنوك الكبيرة متقدمة جداً على البنوك الصغيرة في التعامل مع تمكين المرأة بشكل استراتيجي.

شكل 15. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة

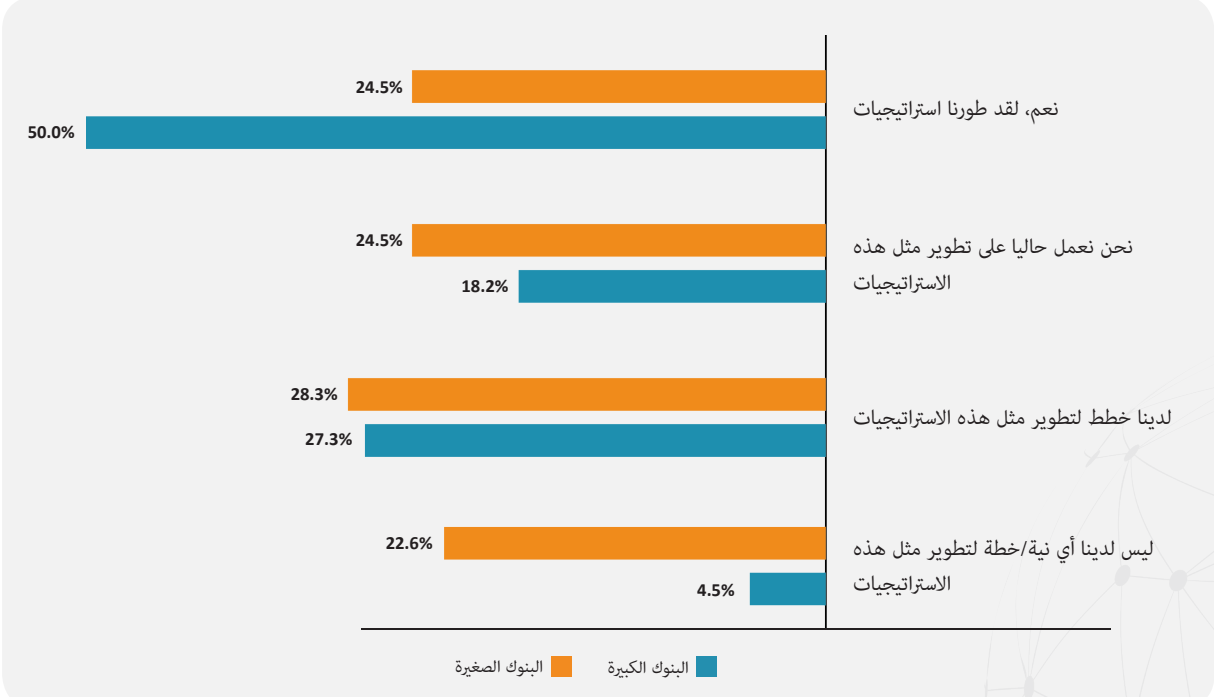

طلبنا من المشاركين تقديم بعض التفاصيل عن خططهم لتوسيع مبادرات تمكين المرأة على مدى السنوات الخمس إلى العشر القادمة. وفي حين أن بعض الإجابات كانت عالية المستوى أو أشارت إلى أحكام عامة نظراً لعدم التمييز في البلد، قدم البعض تفاصيل أكثر عن الخطط الخاصة بالبنوك. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي: "تتضمن برامج تمكين المرأة داخل البنك المبادرات التالية:

1. الثقافة التي تحتضن التنوع والشمول وتكافؤ الفرص.
2. برامج الرفاهية (السنوية طويلة الأجل).
3. تكافؤ الفرص في التوظيف والترقيات والتدريب والتطوير وفرص التقدم الوظيفي.
4. السياسات الداعمة للبيئة المعاونة للأسرة والمرونة وحماية حقوق المرأة.
5. المقاييس الخاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي لضمان استمرارها في مراقبة وتجنب الفجوات بين الجنسين من حيث الأجور وفرص الترقية والفرص الأخرى".

وأشار أحد البنوك من شمال افريقيا إلى "أن تدريب القيادات من المستوى المتوسط للفروع والإدارات وتبني خطط الدولة الهادفة تساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل في جميع المؤسسات الخاصة والعامة إلى حوالي 40% من القوى العاملة".

وبينما ركزت هذه الإجابات على النساء في مكان العمل في المقام الأول، ركز البعض الآخر على النساء كعميلات بشكل أكبر. وقدم أحد البنوك في غرب ووسط وجنوب آسيا قائمة بنقاط تشمل زيادة في عدد الموظفات تدريجياً، و التوسع في أنشطة التمويل المتناهي الصغر في المناطق الصغيرة والنائية، واستيعاب 90% من النساء المحرومات في القرى من إجمالي المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر، وتشجيع النساء للمشاركة كرائدات أعمال في محافظ البنك الاستثمارية، ورعاية الصناعة المنزلية في البلاد والتي تديرها بشكل أساسي سيدات الأعمال، وتقديم نظام ضمان الائتمان للتمويل بدون ضمانات لرائدات الأعمال". وفي الواقع، كان التمويل المتناهي الصغر ودعم الصناعات المنزلية من النقاط المكررة ضمن عدد من الردود.

وتحتاج الاستراتيجيات إلى أن تُدعم بالبيانات الصحيحة والمعتمدة، حيث سألنا عن جمع البيانات المصنفة حسب الجنس ومدى استخدامها ونشرها.

شكل 16. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية

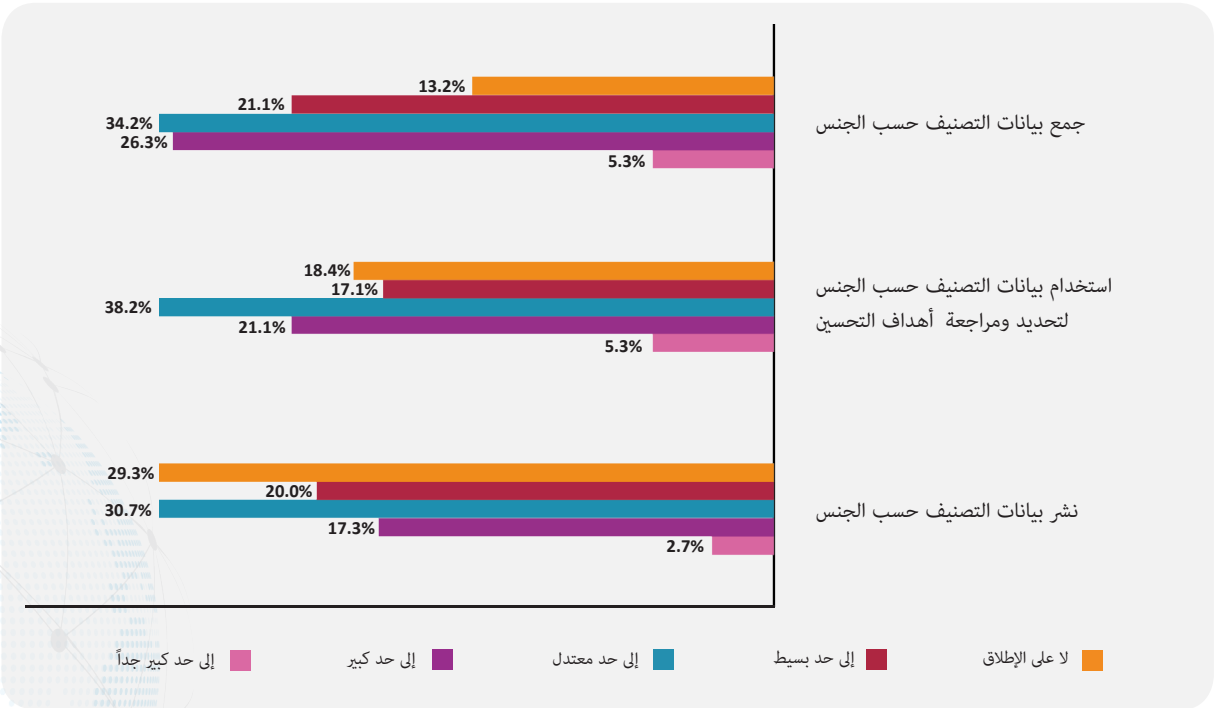

شكل 17. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المصرفية والمالية

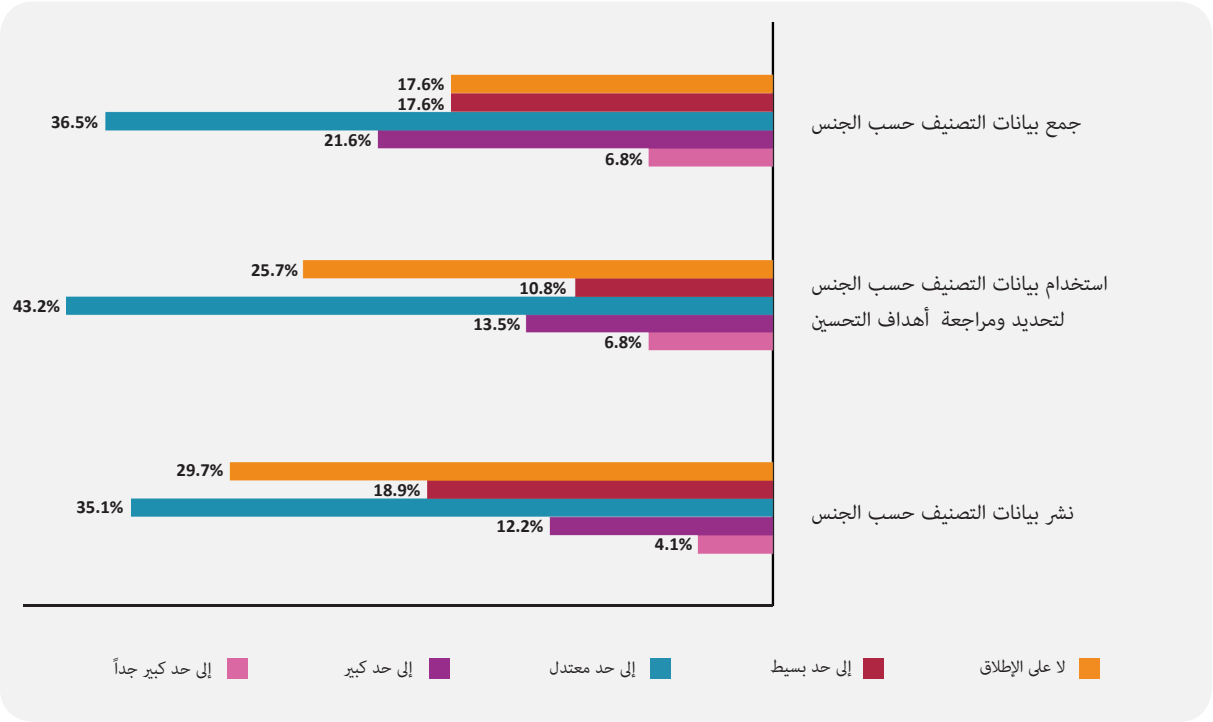

تبين الأرقام أن جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس غير متداول بين المؤسسات ويتم على مستويات متواضعة للغاية، وبشكل عام، تتوفر البيانات بشكل أدق حول المسائل الداخلية والإدارية أكثر من الأعمال الأساسية.

وقد سألنا عن مدى تأثير بعض العوامل المحتملة على تمكين المرأة.

> **لا يزال جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في البنوك الإسلامية غير متداول أو على مستوى ضعيف للغاية، وبشكل عام، تتوفر البيانات بشكل أدق حول المسائل الداخلية والإدارية أكثر من الأعمال الأساسية.**
> **الأساسية.**

شكل 18. محركات تمكين المرأة

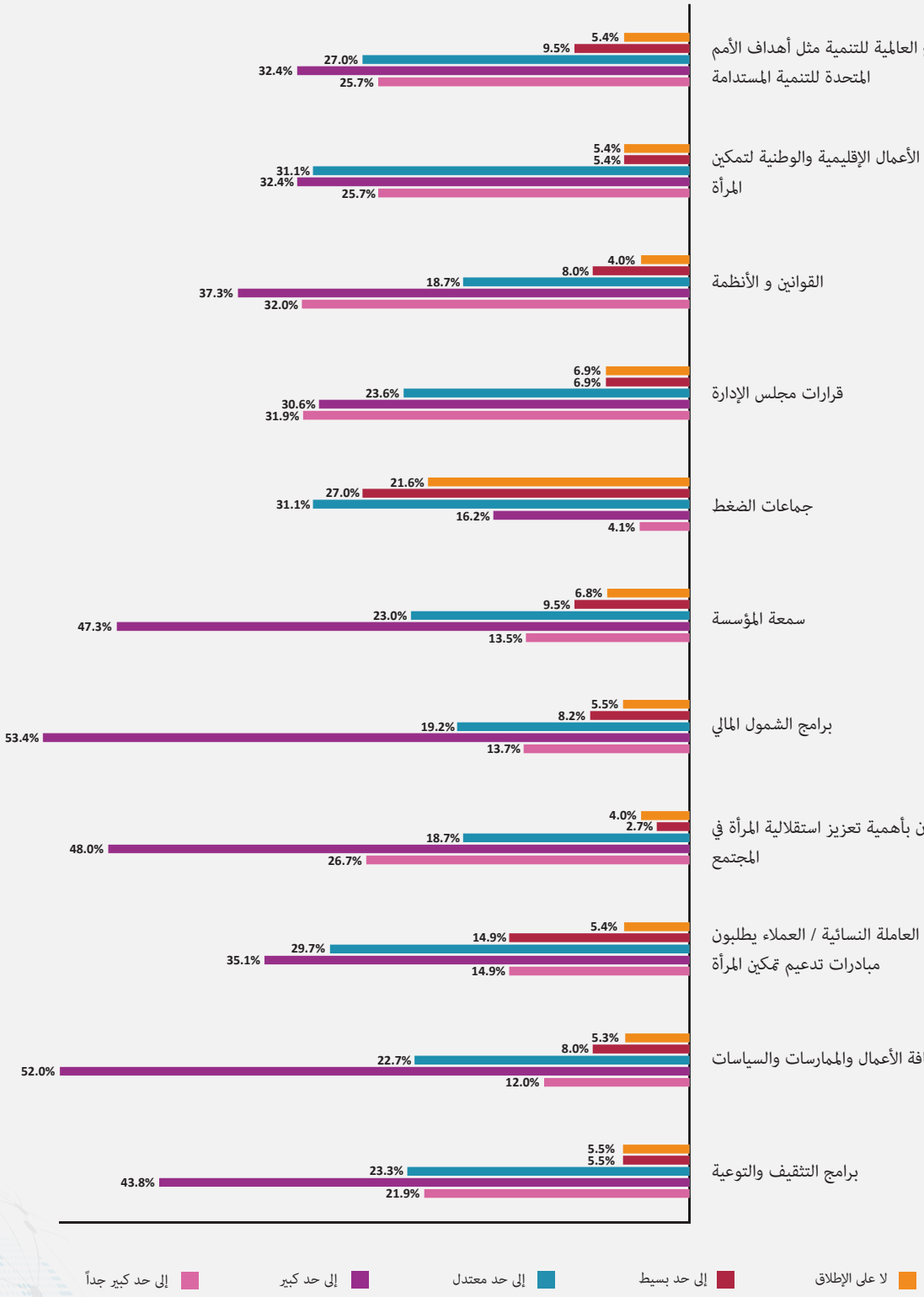

تظهر الإجابات أن أقوى الدوافع لتمكين المرأة في المؤسسات تتمثل في العوامل الخارجية مثل جداول الأعمال الوطنية والإقليمية، والقوانين واللوائح الدولية، وبرامج الشمول المالي. وتعد قرارات مجلس الإدارة أيضاً عاملاً قوياً في تنفيذ مبادرات لتمكين المرأة داخل المؤسسات.

كما سألنا عن العوامل التي قد تمنع تمكين المرأة داخل المؤسسة.

شكل 19. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة

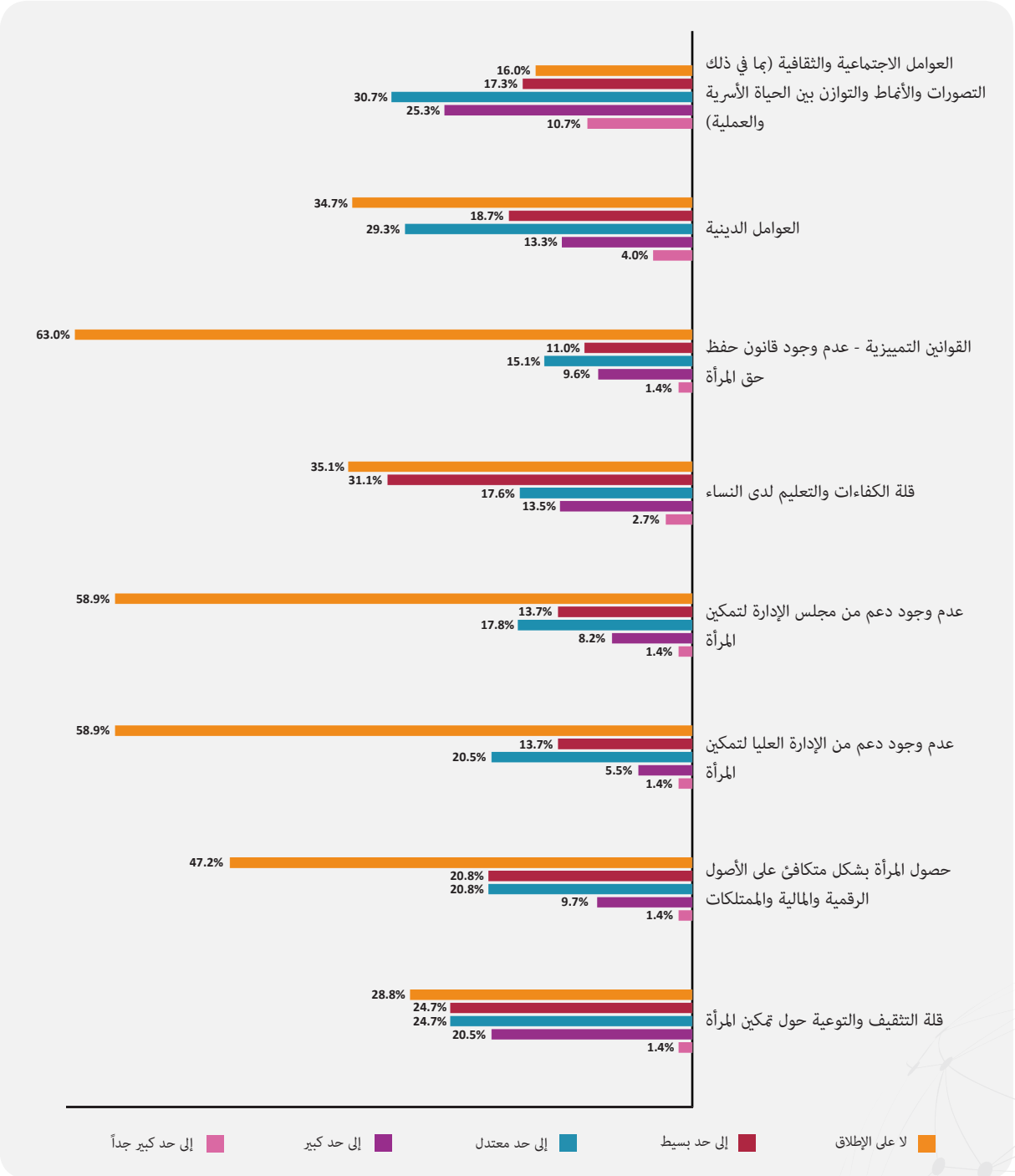

وتظهر بعض التعليقات من المشاركين، بأن مؤسساتهم تتعامل بطرق إيجابية حول تمكين المرأة، أكثر من مجتمعاتهم بشكل عام.

وقد قمنا بسؤال البنوك حول التحديات الرئيسية أمام تمكين المرأة داخل مؤسساتهم، وخططهم المستقبلية للتغلب على هذه التحديات خلال السنوات القادمة. حيث تداخلت العديد من الإجابات مع تلك المذكورة سلفاً ولم تحدد بعض الردود ما إذا كانت هذه المبادرات خاصة بمؤسساتهم.

> **من بين الاستراتيجيات التي تم تنفيذها للتغلب على العوامل التي تحول دون تمكين المرأة هي: تقديم دورات تدريبية للنساء للمساعدة في تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وتوفير مراكز التمريض / رعاية الأطفال في المؤسسات، وتقديم الخدمات المالية بشكل عادل، ودعم ريادة الأعمال النسائية من خلال المنتجات والبرامج المبتكرة.**

ومع ذلك، ذكر أحد البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي أنه يعالج العوامل الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالتوازن بين العمل والأسرة من خلال توفير التدريب المناسب للمرأة لمساعدتها على إدارة وقتها بشكل فعال وتقليل الضغوط الناتجة عن تحمل العديد من المسؤوليات. وأضاف بنك آخر في جنوب شرق آسيا ، "نظرًا لأنه من المتوقع أن تحقق المرأة توازناً أكبر بين الحياة الأسرية والعمل، فمن المستحسن أن توفر مكاتب الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة مراكز التمريض/ رعاية الأطفال من أجل تخفيف مسؤوليات تربية الأطفال عن عاتق المرأة العاملة". وذكر بنك في غرب ووسط وجنوب آسيا: "لا نشجع النساء على العمل لوقت متأخر. وهذا لا يعود فقط إلى الفكرة السابقة القائلة بأن النساء ربات منزل ولكن بسبب أن المجتمع نفسه غير آمن للمرأة. نحن نضمن أمن النساء ومغادرتهم من المكتب في الوقت المناسب". وأشار بنك آخر في نفس المنطقة، حيث تناول مشكلة مماثلة، إلى أنه "يتخذ خطوات لتوفير نظام مواصلات فعال للعاملين بعد ساعات العمل". وأشار أحد البنوك في شمال افريقيا إلى أن الموظفات يترددن في بعض الأحيان للقيام بزيارات خارج المكتب، للتحقق من الموجودات المادية وراء بعض المعاملات المالية، على الرغم من صعوبة حل هذه المسألة.

كما ذكر أحد البنوك في شمال افريقيا: " نحن حريصون جداً على تطبيق المساواة بين الجنسين وأن تكون لدينا معايير واضحة وموثوقة لتحقيق تكافؤ الفرص. وأن تحديد الرواتب والمكافآت والترقيات يكون على أساس الإنجاز والأداء. أما عن مزايا وفرص التطوير والتدريب المهني فهي متساوية لكلا الجنسين. كما يعمل البنك على توفير بيئة مرنة ومواتية للمرأة، من خلال توفير إجازة الأمومة، وساعات الرعاية بعد الأمومة، والإجازات الاستثنائية، ورفع الوعي الثقافي والاجتماعي بين الموظفين حول أهمية التنوع بين الجنسين، الأمر الذي يمكن أن يساهم بشكل فعال في رفع أداء المؤسسة، والتي ساهمت في المشاركة الفعالة للمرأة ووصولها إلى الأدوار القيادية والمناصب العليا".

كانت هذه الإجابات معنية بوضع المرأة داخل المؤسسة كامرأة عاملة. وقد أجاب آخرون بشكل أساسي بصفة المرأة عميلة للبنك. حيث ذكر أحد البنوك في شمال افريقيا: "بالنسبة للعملاء، يحرص البنك على تقديم جميع الخدمات المالية المتاحة للنساء بشكل عادل وعلى قدر من المساواة، ناهيك عن المشاركة في الفعاليات والبرامج التي تهدف إلى زيادة الوعي المالي لرائدات الأعمال، وتعزيز قدراتهن للوصول إلى رأس المال واستثمار الأموال". كما أشار بنك في غرب ووسط وجنوب آسيا انه قدم خطة استثمار خاصة لرائدات الأعمال، ويبدو أن البنوك الأخرى قد يكون لديها مبادرات مماثلة على الرغم من عدم ذكرها بالتفصيل.

وفي مجال المشاركة الاجتماعية، ذكر أحد البنوك في شمال افريقيا إنه "يعمل على زيادة وعي العاملين بقضايا تمكين المرأة، وتشجيع المرأة العاملة على الانخراط في المبادرات النسوية الوطنية مثل جمعيات حقوق المرأة وريادة الأعمال ومبادرات الرعاية الصحية".

وقمنا أيضاً بدعوة البنوك لذكر وتفصيل أي مبادرات أو استراتيجيات تساهم في تمكين المرأة على مستوى البلد وليس البنك فقط. حيث أشار عدد من البنوك في مجموعة من البلدان إلى قوانين عدم التمييز مدعومة ببعض الحقوق الخاصة مثل إجازة الأمومة. وعلى سبيل المثال بعض دول مجلس التعاون الخليجي، تطبق ايضاً أهداف وطنية محددة لتمكين المرأة داخل القوى العاملة وفي المجتمع بشكل عام. وأشار بنك في الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي إلى "مبادرة برلمانية ومؤسسية على مستوى البلد لإشراك المرأة في جميع الأنشطة المهنية في القطاع الخاص، خاصة وأن تعليمات البنك المركزي تتركز حالياً على وضع واعتماد التعليمات والأنظمة التي تساهم في تمكين المرأة وإشراكها في الصناعة المالية من خلال الدورات التدريبية والندوات النقاشية والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية. هناك أيضاً دعم مؤسسي مباشر لتطوير استراتيجيات تدعم من مشاركة المرأة في الصناعة المالية الإسلامية".

وفي مجال ريادة الأعمال، ذكر بنك في منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي: "أن هناك عدداً من الجمعيات والمؤسسات التي تدعم النشاط النسائي، بالإضافة إلى مراكز التدريب لبعض الأنشطة والمهارات مثل تعليم الخياطة واستخدام الكمبيوتر وتعلم اللغات وقيادة السيارات وما إلى ذلك". وقام بنك في غرب ووسط وجنوب آسيا بإدراج مبادرات لدعم رائدات الأعمال من قبل البنك المركزي في الخدمات المالية، يتضمن تخصيص نسب من التسهيلات التمويلية التي يقدمها وكذلك مطالبة البنوك بالعمل بشكل مشابه. وذكرت بنوك أخرى في دول شمال افريقيا إن هناك مبادرات مماثلة يتم تبنيها في الوقت الحالي.

وتناولت هذه الأسئلة قضية تمكين المرأة كموضوع عام. وفي الأسئلة التالية من القسم الثالث للاستبيان، نظرنا في الجوانب الثلاثة المحددة لتمكين المرأة.

المرأة في مكان العمل

سألنا المشاركين عن النسبة الإجمالية للموظفات النساء داخل مؤسساتهم. النتائج موضحة في الشكل 20.

شكل 20. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين

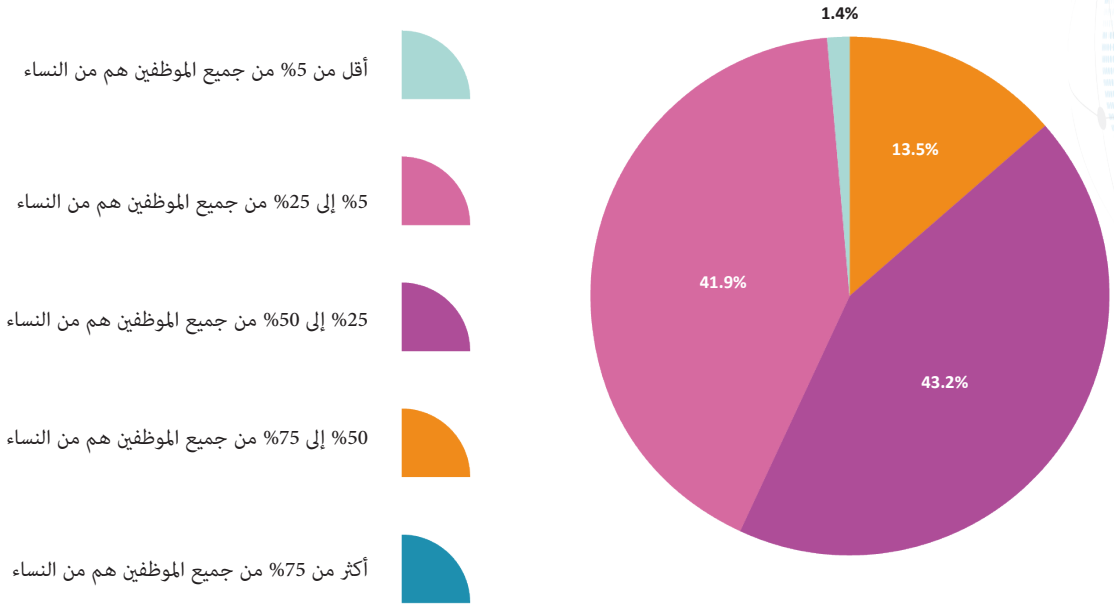

وعموماً، سجلت البنوك الكبيرة درجات أقل من البنوك الصغيرة، فعلى الرغم من أن هذا قد يعكس جزئياً الموقع الجغرافي لتلك البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية. لاحظنا وجود اختلافات إقليمية كبيرة، ففي بعض المناطق يصعب معرفة مستوى الأهمية لهذه الإجابات نتيجة العدد الضئيل من المشاركين[11].

شكل 21. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين - التقسيم الإقليمي

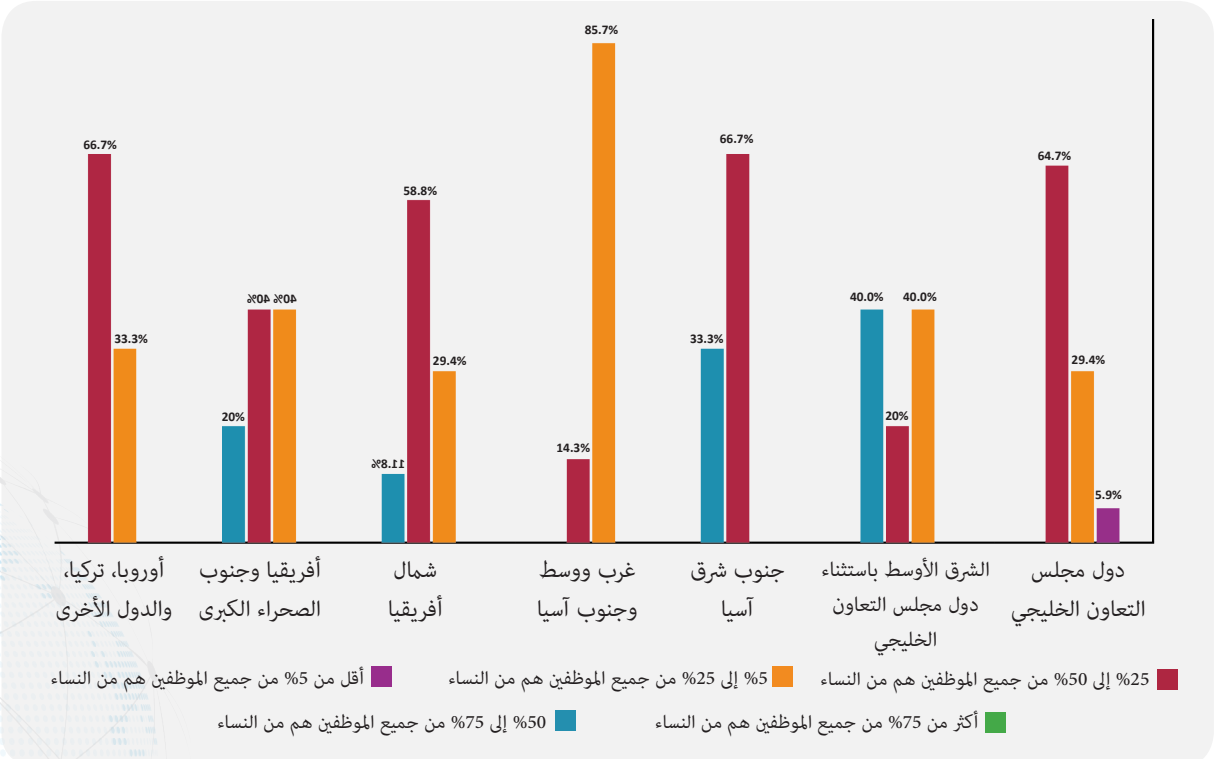

[11] ولا سيما جنوب شرق آسيا ومنطقة افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وأوروبا وتركيا وغيرها.

نظرت الأسئلة التالية في نسب النساء حسب المستوى والوظيفة.

شكل 22. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات

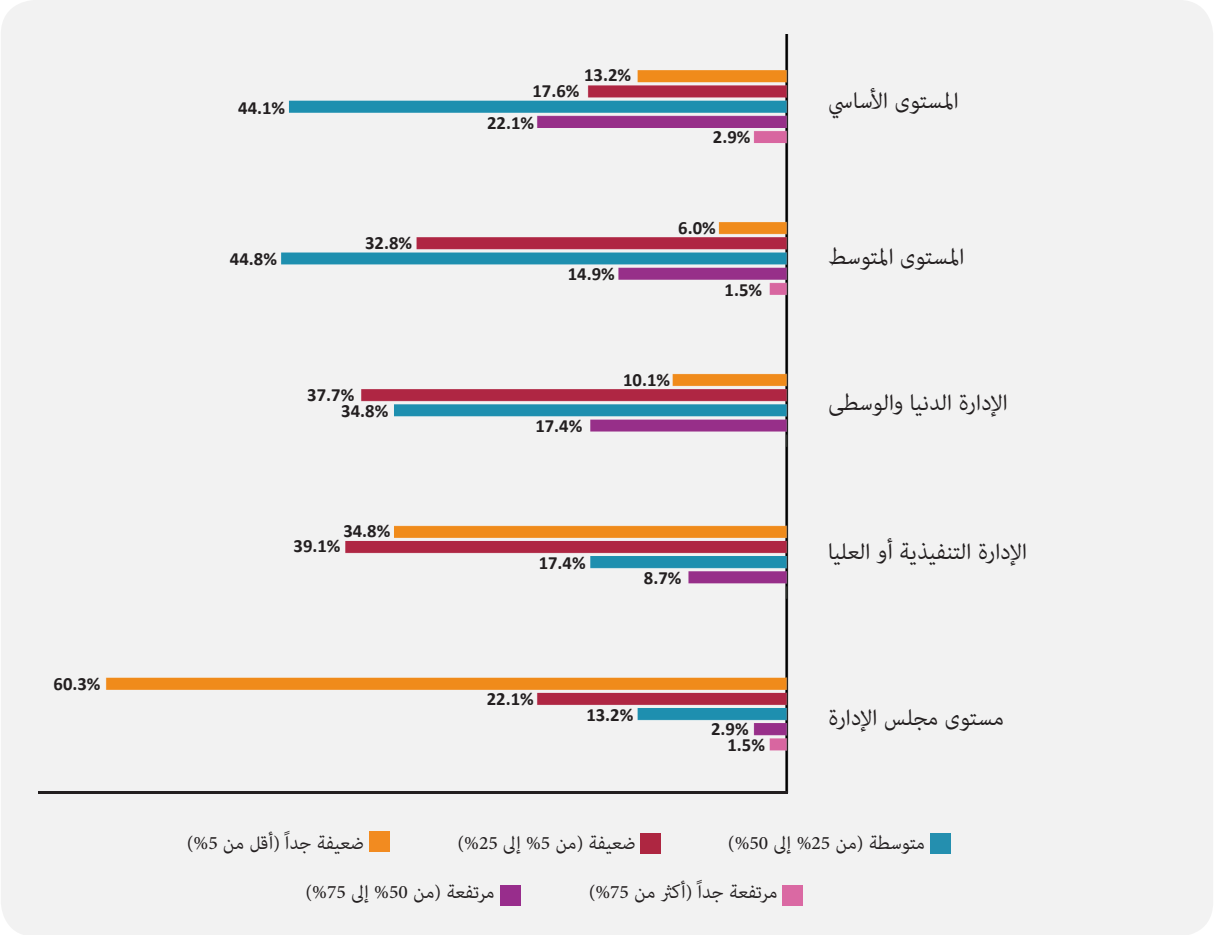

يتبين من الاجابات أن نسب تمثيل المرأة تبدأ بالانخفاض كلما ارتفعنا في السلم الوظيفي والهيكل التنظيمي للمؤسسة. وتعزو الأسباب وراء هذا الإنخفاض إلى التحيز بوعي أو بغير وعي داخل المؤسسات، والتوقعات الاجتماعية بأن المرأة قد تترك العمل بعد الزواج، والقرارات الطوعية بأخذ إجازات طويلة لتربية الأطفال، والفرص التعليمية الأقل بالنسبة للمرأة. ويجب أن نتذكر أيضاً أن مشاركة المرأة في المستويات الأعلى ستعكس جزئياً المناخ السائد عندما بدأت هؤلاء النساء حياتهن المهنية، ربما قبل عقدين أو أكثر.

> **تظهر النتائج أن نسب تمثيل المرأة تبدأ بالانخفاض كلما ارتفعنا في السلم الوظيفي والهيكل التنظيمي للمؤسسة.**

شكل 23. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية

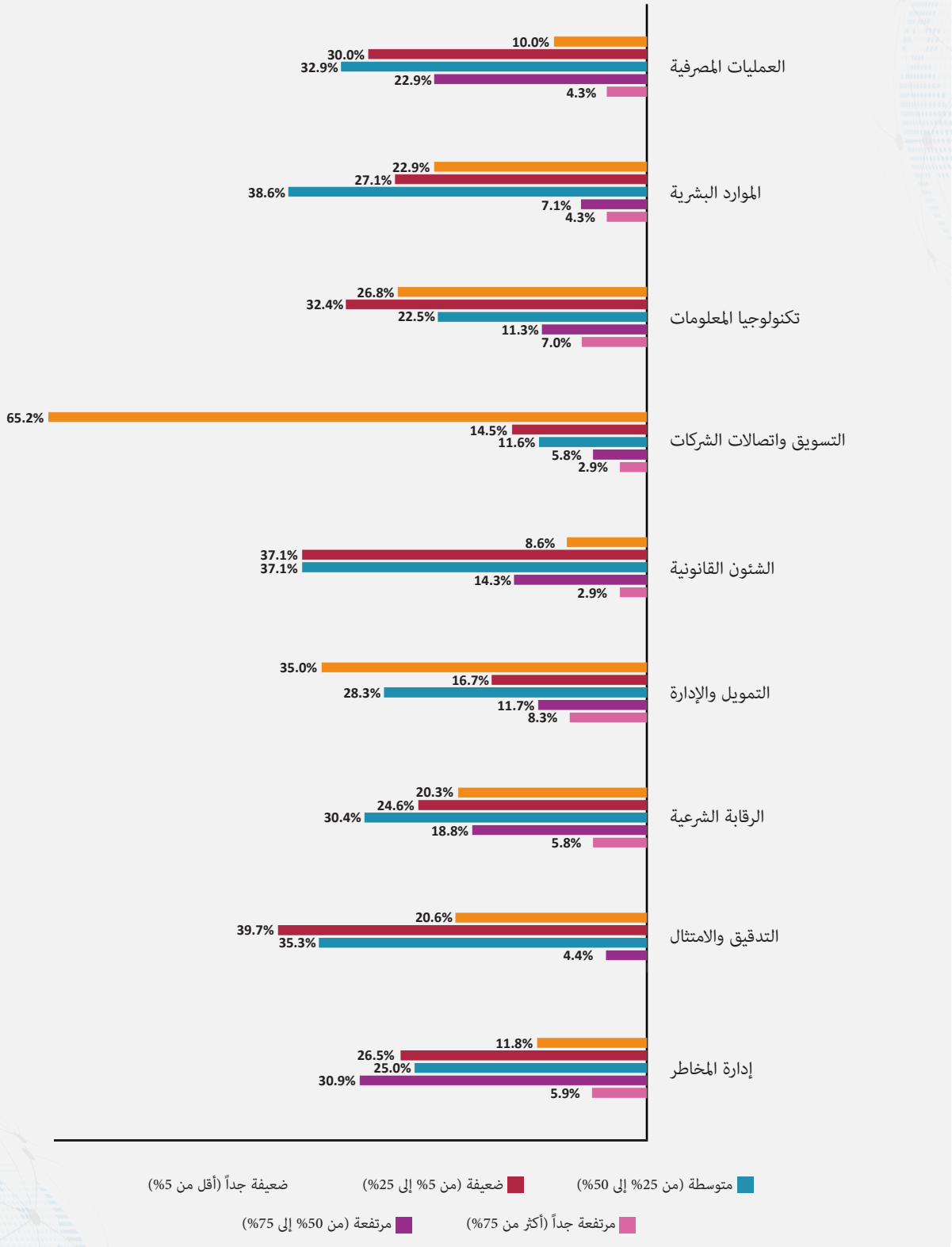

إن توزيع البيانات حسب المهمة الوظيفية للمرأة مثير جدا للاهتمام، والطريقة البديلة لإظهار هذه البيانات هي النظر إلى نسبة التمثيل العالي جدًا والعالي بالمقارنة مع المنخفض جداً والمنخفض لكل فئة. وقد تم ذلك في الشكل 24.

شكل 24. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية - النسبة: (مرتفع ومرتفع جدا) / (منخفض ومنخفض جدا)

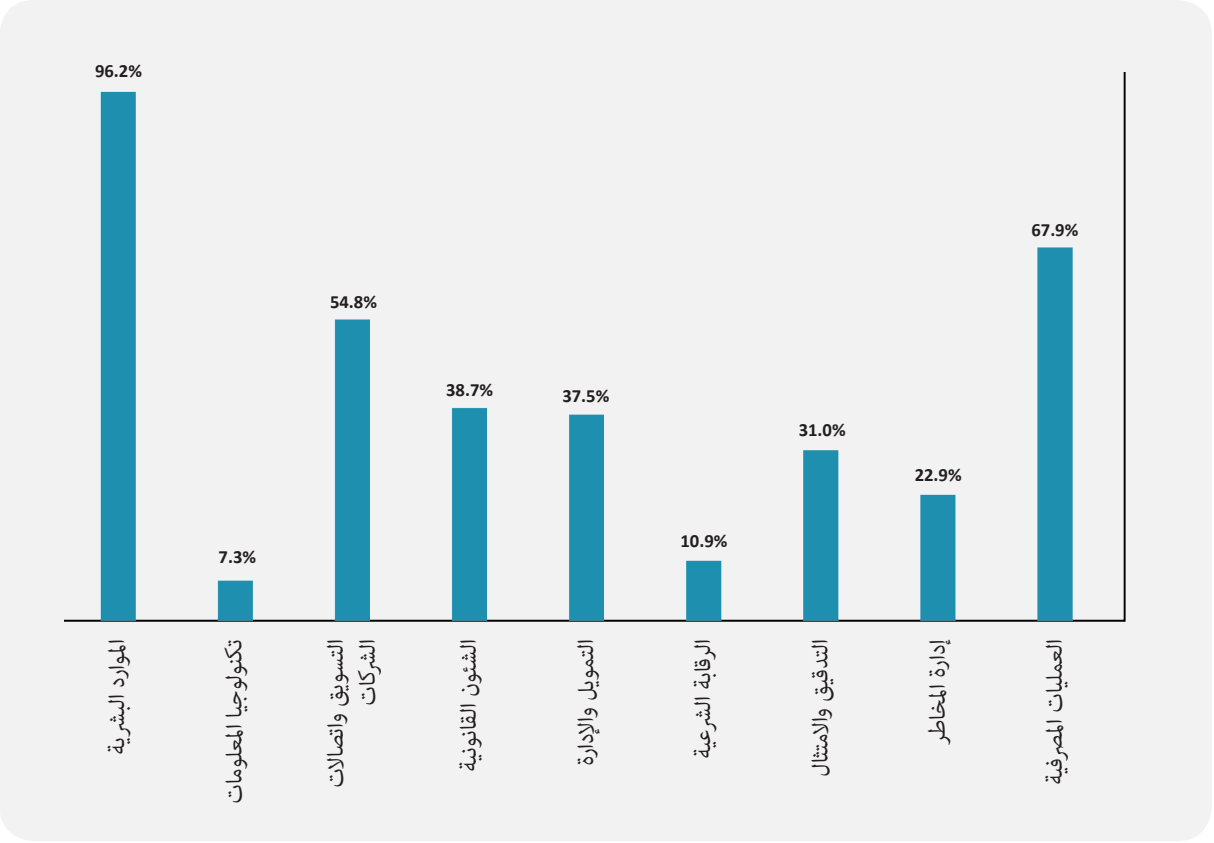

قد يكون التمثيل المنخفض للمرأة في الرقابة الشرعية امر غير مفاجئ في التمويل الإسلامي. وفي مجالات أخرى، تشير الدراسات إلى تكرار نفس استنتاج استبيان "أوليفر وايمان" المذكور في بداية الفصل، مع نسبة تمثيل مرتفعة في الموارد البشرية وخدمات العملاء، ونسبة تمثيل منخفضة في تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر. وهناك تشابه متسق في انماط تمثيل المرأة في كلا الاستبيانين عبر عدة مستويات وظيفية ، والذي يبين ايضاً المستوى المتدني للتمثيل في الإدارات العليا.

وقد سألنا المشاركين عن مدى أهمية بعض التدابير المساهمة في التمكين داخل بيئة العمل.

شكل 25. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل

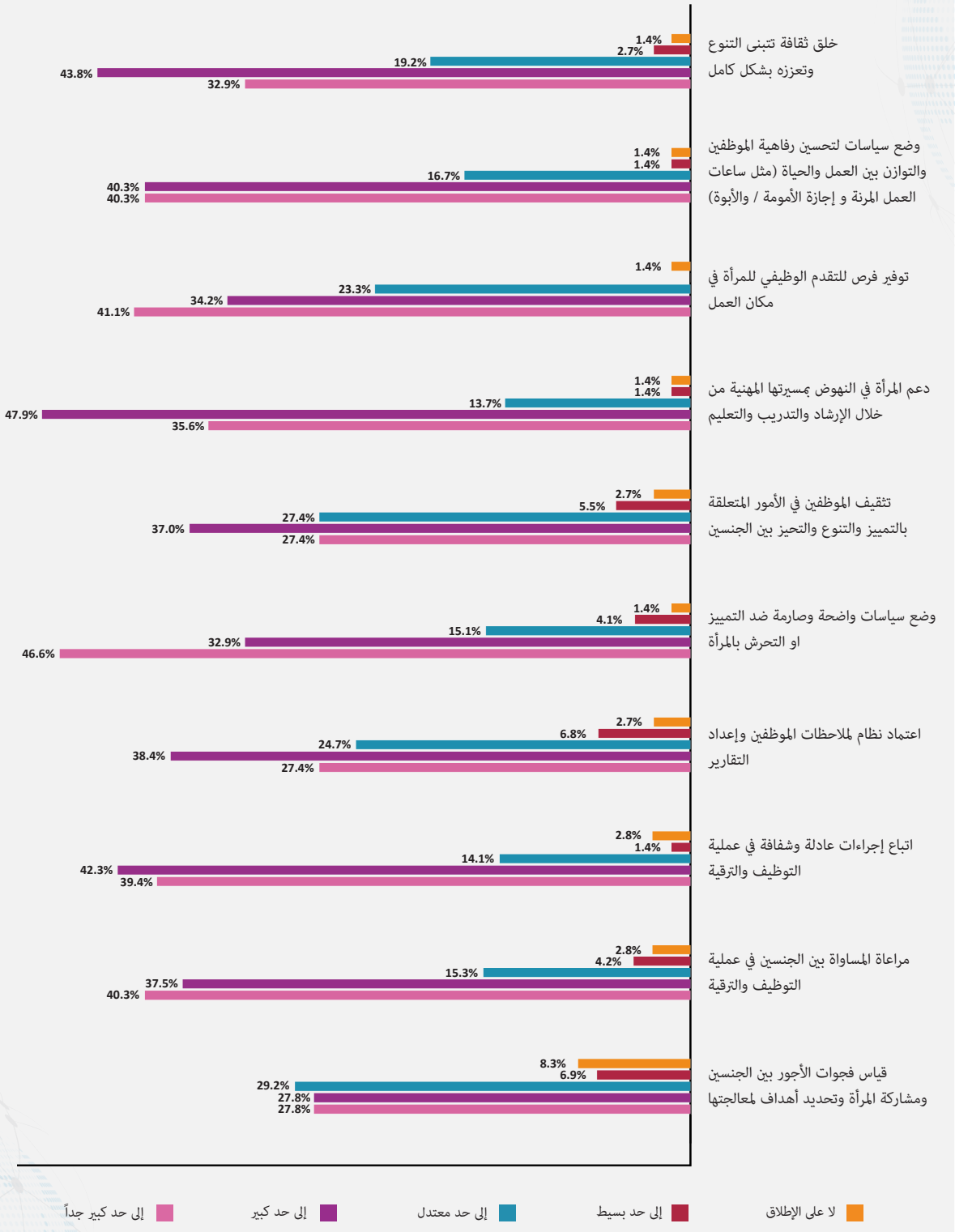

بينما بان بعض التردد في تحديد أي من هذه السياسات غير مهمة، كانت هناك شكوك حول قياس فجوات الأجور وتحديد أهداف لمعالجتها أكثر من أي إجراء آخر. وبشكل عام، صنف المشاركون في الاستبيان سياسات "تكافؤ الفرص" الأكثر أهمية، مدعومة بالتدريب والتعليم وإدخال تحسينات على التوازن بين العمل والحياة.

وفي ظل جائحة كوفيد - 19 وباعتبار تعرض النساء لضغوطات أكبر من الرجال بسبب المسؤوليات الأسرية، طلبنا من البنوك/ المؤسسات المالية الإسلامية إفادتنا بأي تدابير قد اتخذت لدعم الموظفات خلال هذه الفترة.

وفي كثير من الحالات، قدمت البنوك تفاصيل محدودة، وبدا أن الإجراءات التي تم وصفها تتضمن السماح بالعمل من المنزل، واتخاذ إجراءات النظافة والتعقيم في مكان العمل والتي طبقت على جميع العاملين وليس النساء فحسب. ومع ذلك، هناك بعض التدابير التي طبقت على النساء على وجه التحديد. على سبيل المثال، أخبرنا عدد من البنوك في شمال افريقيا أن المصرف المركزي طالبهم باستبعاد النساء الحوامل والمرضعات، والمصابين بأمراض مزمنة من الالتزام بالحضور بدوام كامل. ويبدو أن إجراءات مماثلة إلى حد ما قد تم تطبيقها في أماكن أخرى، إما على أساس وطني من السلطات الرقابية أو بمبادرة فردية من البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية. اتخذت البنوك مبادرات أخرى في عدد من البلدان. شملت منح أولوية الإجازات للنساء اللاتي يساهمن في دعم اطفالهن عبر التعلم عن بُعد أو اللاتي فقدن رعاية أطفالهن عند إغلاق دور الحضانة، ناهيك عن توفير أولوية العمل من المنزل للنساء الذين يواجهون صعوبات في التنقل. ومن ناحية أخرى، أكد عدد كبير من البنوك أنها تعامل الرجال والنساء على قدر من المساواة في جميع الترتيبات المتخذة خلال الجائحة.

> **"تم ذكر تدابير خاصة لدعم النساء خلال جائحة كوفيد - 19 من قبل بعض المؤسسات، بما في ذلك سياسات العمل في المنزل لدعم تعليم الأطفال عبر الإنترنت، وتوفير وسائل النقل للشركات، والعطلات للنساء لدعم أفراد الأسرة."**

النساء كعميلات

وقد سألنا المشاركين عن مبادرات البنوك المتخذة لتمكين النساء كعميلات في البنوك الإسلامية، مع التركيز على قطاع التجزئة بشكل أولي.

شكل 26. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة

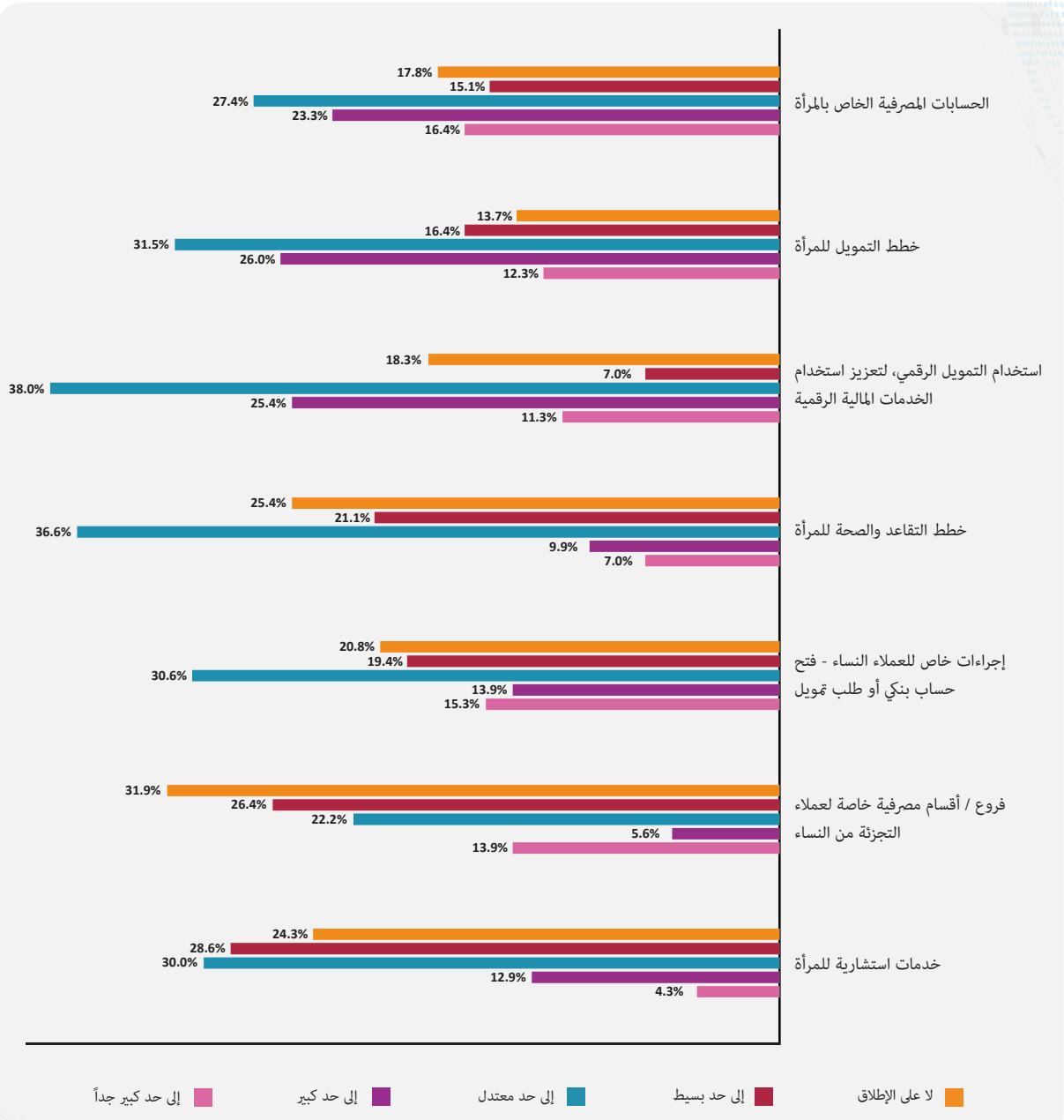

كان هناك تجاوب قوي للحسابات المصرفية وخطط التمويل التي تركز على الاستقرار المالي للمرأة، مقابل تجاوب ضعيف يتعلق بخطط التقاعد والصحة والخدمات الاستشارية. مما يشير إلى ضرورة استهداف التخطيط المالي وإدارة الثروات على المدى الطويل للنساء، بدلاً من الخدمات قصيرة المدى. ويُنظر إلى التمويل الرقمي على أنه أداة مهمة تساهم في تحسين وصول المرأة إلى الخدمات المالية.

> **أشارت الردود إلى أهمية التمويل الرقمي في تحسين وتسهيل وصول المرأة إلى الخدمات المالية، لا سيما من خلال تقليل الحاجة إلى زيارة فروع البنك، الأمر الذي قد يشكل عقبة أمام بعض النساء في بعض المناطق.**

وكانت إحدى النتائج المحيرة هي الدرجة العالية نسبياً للإجراءات الخاصة للعميلات النساء في فتح حساب مصرفي أو التقدم بطلب للحصول على تمويل. ويكمن السبب في طرح سؤال حول حاجة المرأة إلى تقديم مستندات أو إجراءات معينة لفتح حساب مصرفي أو التقدم بطلب للحصول على تمويل مقارنة بالرجل. ذكرت مؤسستين من بين 63 مؤسسة تطبيق إجراءات معينة للنساء دون الرجال. على الرغم من أن عدد الإجابات المنخفض بشكل واضح يشير إلى أن اغلبية البنوك كانت مترددة في الإبلاغ عن هذا الاختلاف في التعامل. والجدير بالذكر، أن بعض البنوك لديها إجراءات اختيارية خاصة تستهدف النساء، تتمثل في متابعة جميع العمليات عبر الانترنت (مع وجود مستشارة إذا لزم الأمر)، بدلاً من الاضطرار إلى زيارة الفروع، واستخدام بصمات الأصابع لتحديد الهوية إذا لم ترغب النساء في تقديم صورة شخصية تشمل للوجه.

وفي اجابات الأسئلة المفتوحة، تبين أن زيارة الفروع لانجاز معاملة بنكية يشكل صعوبة لدى شريحة من النساء خاصة في بعض المناطق. هذا وساهمت الأفرع المتخصصة/الشبابيك الخاصة للنساء والمعاملات الالكترونية في تيسير المعاملات المالية.

أما بخصوص المنتجات المالية المصممة للنساء كعميلات، فقد ذكر المشاركون تفاصيل قليلة نسبياً في هذا الشأن. ومع ذلك، أشار أحد البنوك في منطقة غرب ووسط وجنوب آسيا إلى تمويل السيارات والمنازل والسلع الاستهلاكية المعمرة بأسعار مدعومة للنساء. وأشار بنك آخر في شمال افريقيا، إلى توفير خدمات حفظ الممتلكات الثمينة مثل الذهب.

> **حرصت عدد من البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية على تعزيز المساواة وعدم التمييز بين النساء والرجال في الخدمات المالية.**

ومن هنا، حرصت عدد من البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية على تعزيز المساواة وعدم التمييز بين النساء والرجال في الخدمات المالية. ومع ذلك، قدم أحد هذه البنوك في شمال افريقيا حالة عن وضع النساء كعميلات في قطاع التجزئة:

بالنسبة للعملاء، يحرص البنك على تقديم كافة الخدمات المالية المتاحة للمرأة على قدر من العدالة والمساواة. وتشكل النساء شريحة كبيرة من العملاء الأفراد في البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية بنسبة 31% من عدد المودعين الأفراد، ويبلغ عددهن حوالي 21 ألف امرأة بإجمالي ودائع تبلغ حوالي 68 مليون دولار أمريكي. أما النساء المستفيدات من التمويل، يشكلن حوالي 25% من عدد الأفراد المستفيدين من التمويل الاستهلاكي، ويبلغ عددهن ما يقارب 5,000 مستفيد، بقيمة تمويل إجمالية تقارب 16 مليون دولار أمريكي. وتظهر هذه القيم أن ودائع النساء تتجاوز حجم الأموال بنحو 3 أضعاف.

وسوف تعمل البنوك على تطوير قاعدة بيانات دقيقة حسب الجنس، مما سيساهم في التعرف على طبيعة العملاء وسلوكهم وتكوين المحافظ الاستثمارية وإجراء عمليات متابعة وتحليلات دورية للبيانات المختلفة، الأمر الذي سيتيح الفرصة للمراقبة والمتابعة وتحليل جميع البرامج والمبادرات المالية/ أو التمويلية التي يتبناها البنك/المؤسسة المالية، ومدى تأثيرها على المرأة والمركز المالي وربحية البنك/المؤسسة المالية، ناهيك عن تأثير مشاركة المرأة على تطوير ونجاح هذه المبادرات والبرامج.

وعلى صعيد متصل، أكدت الدراسات والإحصاءات التي أجراها صندوق النقد الدولي أنه عند مقارنة معاملات عملاء البنوك من الذكور والإناث ومدى استفادة كل منهم بالمنتجات والخدمات المصرفية، فإن النسبة المئوية لعدد وحجم القروض لا تزال أقل بكثير لدى النساء من تلك المقدمة للرجال، ولكن تعتبر النساء أكثر حذراً من الرجال عند استخدام خدمات الائتمان، ويتبين أن نسبة القروض المتعثرة بين العميلات النساء أقل من نسبة العملاء الرجال، مما يظهر أن النساء أكثر وعياً ومهارة في إدارة الأعمال وتحقيق النمو الاقتصادي".

وبعد ذلك، سألنا المشاركين عن تمكين النساء كعميلات في قطاع الأعمال.

شكل 27. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال

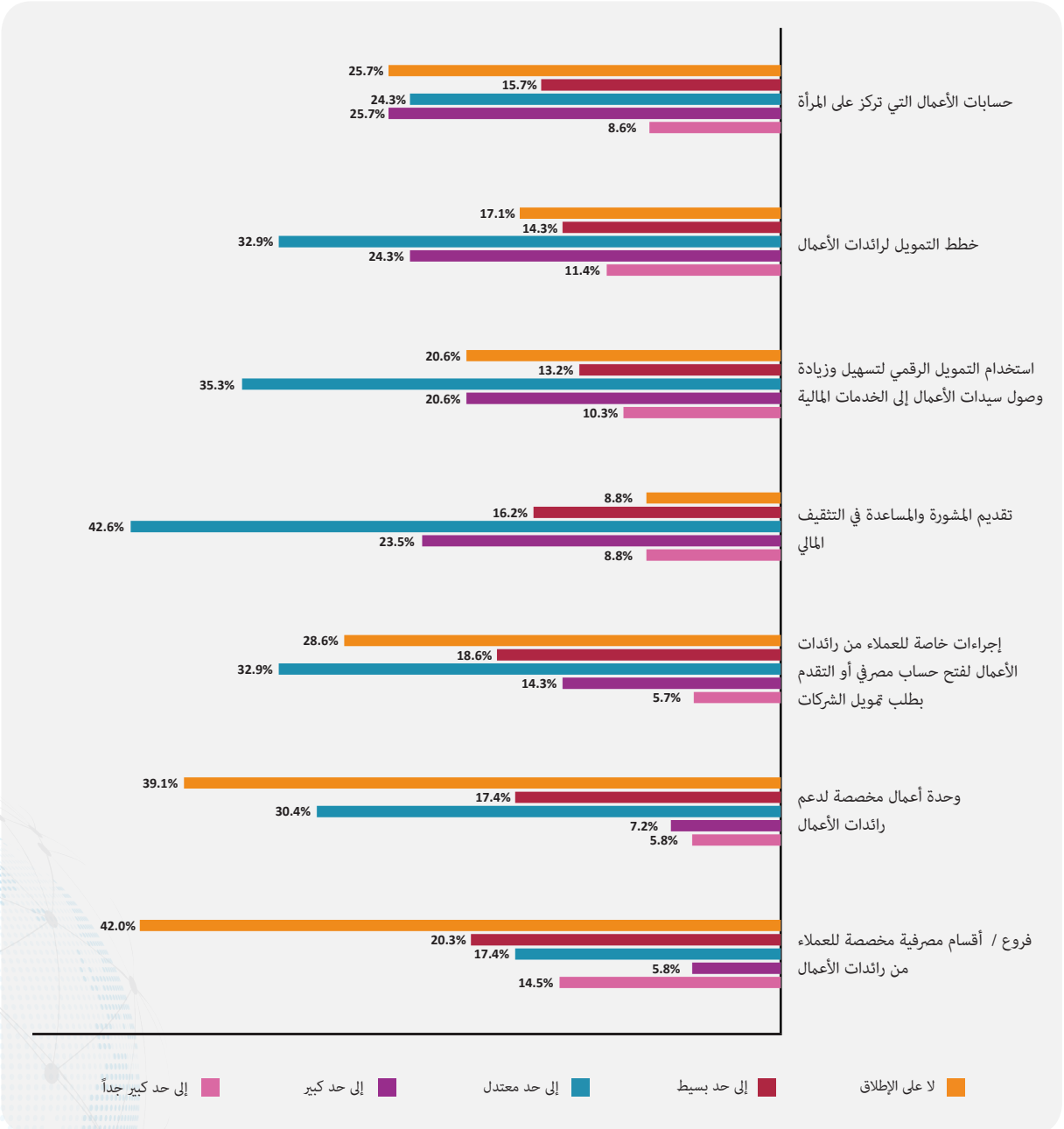

أظهرت مستويات المخصصات المحددة للنساء للحالات التي يمكن فيها إجراء مقارنة مباشرة، أقل بشكل عام بالنسبة للنساء كعميلات في قطاع الأعمال مقارنة بالنساء كعميلات في قطاع التجزئة. وقد تعكس هذه النتيجة تصوراً يشير إلى أن النساء اللواتي يشاركن بنشاط في الأعمال التجارية هم أقل عرضة لصعوبات العمل المصرفي بنفس الطريقة التي يواجهها الرجال، مقارنة بالنساء غير المشاركات.

> **أشارت الردود إلى مبادرات أقل نسبياً للنساء كعميلات في قطاع الأعمال مقارنة بالنساء كعميلات في قطاع التجزئة.**

وتم تقديم أمثلة قليلة نسبياً على الخدمات المصرفية الخاصة المتاحة للنساء والتي لم تكن متاحة للرجال أيضاً. ومع ذلك، أشارت مؤسستين في منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي إلى خطط الحكومات لضمان قروض للمشاريع التي تملكها أو تديرها النساء، وتوفير التمويل بموجب هذا المخطط. وفي نفس السياق، ذكرت البنوك الإسلامية الواقعة في غرب ووسط وجنوب آسيا خطط حكومية لإعادة التمويل، تقدم بموجبها تمويلًا مدعوماً لرائدات الأعمال من النساء. هذا وصرح أحد البنوك في شمال افريقيا حول استراتيجيات المساواة: "إن قطاعنا المصرفي بتوجيه من البنك المركزي بدأ منذ سنوات بتفعيل بعض البرامج الداعمة لتمكين المرأة واتخاذ كافة الإجراءات لزيادة فرص اندماجها على مستوى التعاملات المالية أو العمل في القطاع المصرفي. وأن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي هي إطار مهم وفعال لزيادة الشمول المالي للمرأة، حيث تركز على زيادة وصول المرأة إلى التمويلات من خلال تعزيز وعيها وثقافتها المالية، وزيادة عدد النساء اللواتي يمتلكن حسابات مصرفية، وتسهيل وصولهن إلى الخدمات المالية الرقمية ورفع القدرات المالية والإدارية للمرأة. و يعد الإدماج المالي للمرأة أحد المحسنات القوية التي يمكن أن تعزز المساواة بين الجنسين، خاصة وأن هناك فرصة كبيرة لإدماج المرأة وتمكينها المالي على نطاق واسع، الأمر الذي قد يتطلب جهوداً متضافرة وموحدة مع جميع الأطراف ذات الصلة لإيجاد خطط مدروسة وتوجيهها إلى المرأة على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى الخدمات والمنتجات المالية المتاحة لكل من الرجال والنساء، يسعى البنك حالياً لتطوير التمويل المتناهي الصغر لدعم رائدات الأعمال في عدد من المجالات، وإنشاء مشاريع صغيرة من خلال تقديم الدعم المالي في إطلاق هذه المشاريع وتطويرها."

وسألنا عن مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعميلات. وكانت التعليقات إيجابية للغاية.

شكل 28. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال

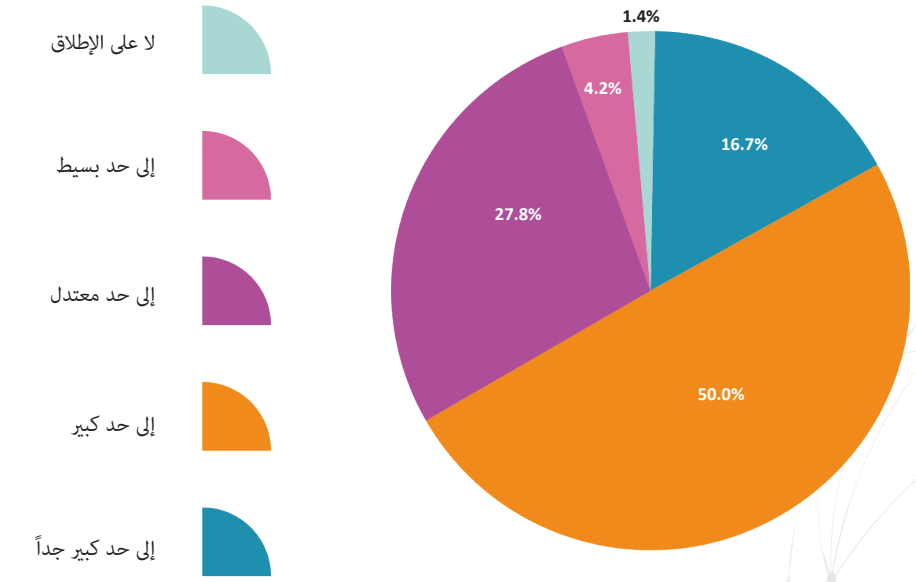

سألنا المشاركين أيضاً عن سبل استخدام المؤسسات للتكنولوجيا المالية لتمكين العميلات من النساء. ووردتنا عدد من الاجابات بشكل متكرر حول استخدام التكنولوجيا لتيسير المعاملات المالية للنساء بدلاً من زيارة فروع البنوك. ومع ذلك، كانت هناك بعض الأمثلة الإضافية المقدمة. حيث ذكر أحد البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي: "يتيح أحدث تطبيق مصرفي رقمي للعملاء فتح حساب "اسم الحساب" خلال دقائق معدودة، وهو شعار جوائز حملتنا السنوية، والتي تشمل عدداً من السحوبات، وتتضمن شريحة "نسائنا" الخاصة حيث يحق للعميلات الدخول في سحب منفصل للفوز بجوائز نقدية متعددة على أساس شهري. وتساهم هذه المميزات مع الخدمات المالية الرقمية الأخرى العميلات من النساء لمضاعفة فرصهم في الفوز".

وتم سؤال المشاركين عن سبل دعم البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية للعميلات من النساء خلال فترة الجائحة. وكما يبدو من الاجابات، أن معظم الأمثلة التي قدمتها البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية تنطبق بالتساوي على كل من الرجال والنساء. ومع ذلك، كانت هناك بعض الأمثلة التي تم فيها التمييز. حيث ذكر أحد البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي: "نظراً للوباء، تم تحديث التطبيق الالكتروني ليشمل خدمات اضافية للنساء، حيث أصبحت عملية فتح الحساب والخدمات المصرفية أسرع وأسهل بكثير(أي على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع) من خلال اجهزة الهواتف الذكية". كما ذكر أحد البنوك في منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي: "حظيت المشاريع التي تملكها و/ أو تديرها المرأة باهتمام خاص من حيث توفير التمويلات الطارئة بما يتماشى مع برامج البنك المركزي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كوفيد - 19." وأفاد أحد البنوك في غرب ووسط وجنوب آسيا، "لقد قدمنا منتجاً جديداً لإعادة تمويل رائدات الأعمال وحافزاً نقدياً."

تمكين المرأة من خلال العمل

يركز هذا القسم على ما تقوم به البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية لتمكين المرأة من خلال أنشطتها الاجتماعية والخيرية.

بدأنا بسؤال المشاركين عن مدى مساهمتهم في المبادرات التي تركز على المرأة في مؤسساتهم ومجتمعاتهم. في هذه الحالة، اختلفت النتائج بشكل ملحوظ بين البنوك الصغيرة والكبيرة.

شكل 29. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة - البنوك الصغيرة والكبيرة

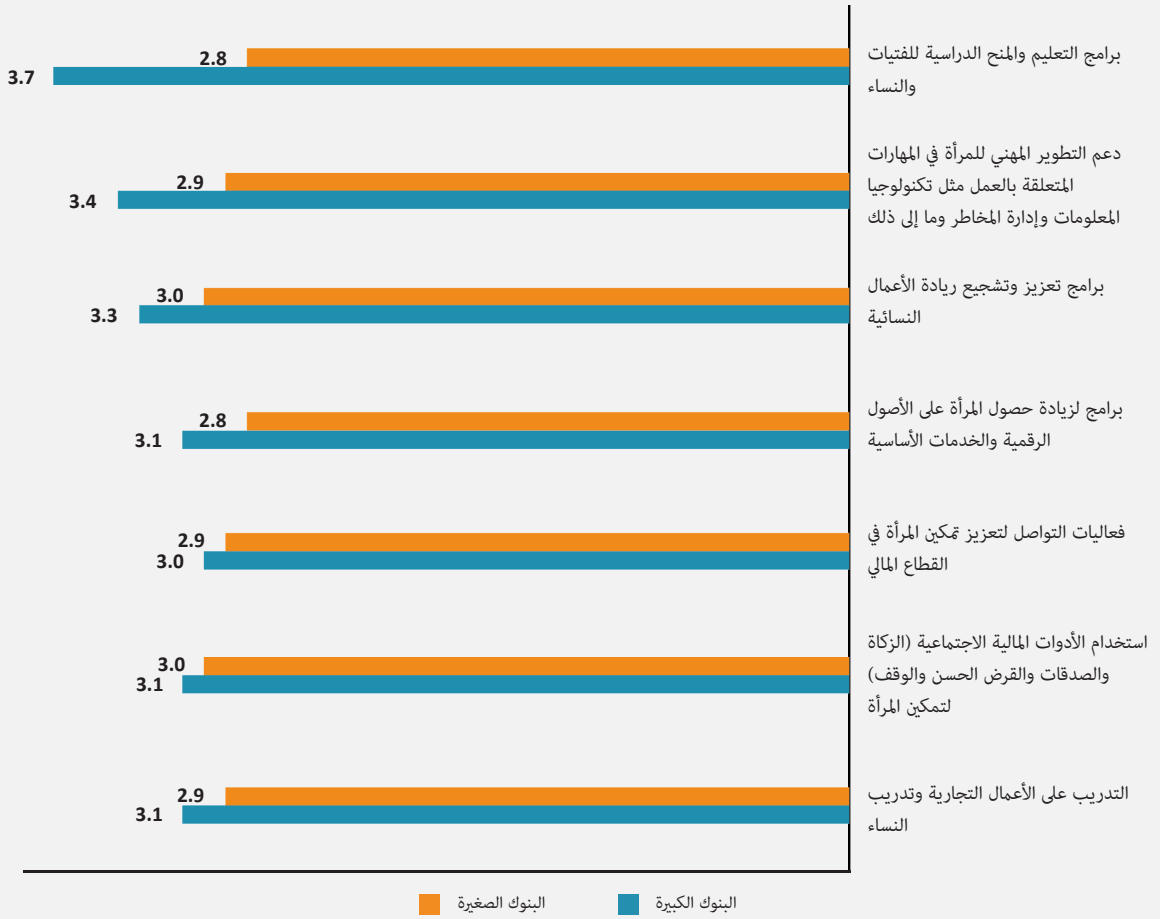

1: لا تشارك على الإطلاق؛ 2: تشارك إلى حد بسيط؛ 3: تشارك إلى حد معتدل؛
4: تشارك إلى حد كبير؛ 5: تشارك إلى حد كبير جداً

بينت الردود أن البنوك الكبيرة أكثر نشاطاً بشكل عام، وذلك نتيجة توافر الموارد بشكل أكبر، خاصة عندما يتعلق الأمر بأنشطة التطوير المهني، والتواصل الالكتروني، والتدريب.

> **بشكل عام، تظهر الردود أن البنوك الكبيرة نشطة أكثر في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة من البنوك الصغيرة وقد يكون ذلك نتيجة الموارد الكبيرة المتاحة لها.**

وفي هذا الخصوص، تمت الإشارة إلى مجموعة واسعة من الأنشطة، والتي كان لا بد من حذف العديد منها لأسباب تتعلق بالحيز. أفاد عدد من البنوك بدعمهم للمنظمات التي تعمل على تعزيز صحة المرأة، مثل الجمعيات الخيرية لسرطان الثدي.

وذكر بنك من دول مجلس التعاون الخليجي: "يدعم البنك تمكين المرأة بقوة، وقد قام بتبني أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لتشجيع رائدات الأعمال والتقليل من عدم المساواة وزيادة الثقافة المالية. تشمل المبادرات المتخذة بالشراكة مع مختلف الجهات الحكومية والخيرية ما يلي:

- دعم 200 سيدة أعمال في الأنشطة التقليدية.
- الدعم المالي لعدد 25 عروس.
- تعزيز الصحة والعافية من خلال شراكة تعاونية لتزويد المرأة بجلسات توعية وتدريب في الرياضات المختلفة.
- حملة توعوية حول الأمراض الفتاكة مثل سرطان الثدي/الرحم.
- مبادرة مع الهلال الأحمر لدعم ستة بلدان في إعداد وتدريب ممرضات للعمل في الخطوط الأمامية.

صرح بنك في شمال افريقيا: "نعمل بالتعاون مع الجمعيات الخيرية الوطنية لدعم برامج لصالح الأرامل والفئات الاجتماعية الضعيفة من خلال تأسيس مشاريع صغيرة.

كما يخصص البنك مساعدة مالية يتم تحديدها سنوياً لبعض الفئات، مع تحديد صيغة التمويل وطريقة الدفع. وتلتزم الجمعيات الخيرية بدورها لتلقي طلبات الاستفادة من القروض الصغيرة، وإعداد دليل يمكّن النساء والأسر المحتاجة من استخدام طاقاتهم ومؤهلاتهم ومهاراتهم للاستثمار في أحد المشاريع الإنتاجية أو الخدماتية، وتقديم قائمة بالمشاريع للنساء من خلال فروعها، ومساعدتهن على اختيار المشاريع المربحة وإجراء المقابلات وتنظيم الدورات التدريبية لهن. كما تساهم الجمعيات في دعم النساء ومساندتهم للحصول على المعدات المناسبة للتمويل، كما تتحمل المسؤولية الكاملة في شراء معدات المشروع من الموردين بأسعار تنافسية. ثم تقوم بزيارات ميدانية دورية لمعالجة مشاكل التنفيذ وضمان تسويق أو توزيع المنتجات.

"استطاعت نسبة كبيرة جداً من المستفيدات تحقيق النجاح المالي والنتائج المرجوة، والذي تنوع بين الخياطة، وتصميم الأزياء، وتصفيف الشعر والمكياج، وصناعة الحلويات التقليدية، وتربية المواشي والأبقار، إلى جانب عدد من المشاريع الأخرى للأرامل والأيتام".

ومن المفرح جداً أن تظهر الاجابات حرص البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية على تنفيذ المبادرات التي من شأنها أن تفيد المرأة وتدعم من تمكينها اقتصادياً، وتوفر فرص متساوية دون التمييز في الجنس.

كما أكد عدد من البنوك على حرصهم في توفير برامج وحوافز لكل من الرجال والنساء على حد سواء.

الاستنتاجات

بشكل عام، أظهرت البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية التي أجابت على هذا القسم من الاستبيان عن مدى التزامها بتمكين المرأة ونشر ثقافة مساندة المرأة في المجتمعات، والتركيز على هذا الموضوع كأحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. ووجب تفسير الاجابات الواردة بمنتهى الدقة والعناية، وذلك لأن الردود المستلمة كانت من عدد من البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف الأنواع والأحجام والرؤية والخلفية المجتمعية. ومع ذلك، تنقسم البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية إلى ثلاث فئات رئيسية.

أولاً: أكد عدد من البنوك على ضرورة المساواة في معاملة المرأة والرجل. ومحاولة اتاحة جميع التسهيلات والخدمات التي يقدمها البنك للجميع دون تمييز، مع مراعاة الحيادية الصارمة في تعيين الموظفين أو ترقيتهم. وفي بعض الأماكن، قد تكون الحيادية مفروضة بموجب التشريعات المحلية، وفي حالات أخرى، قد تتجاوز في الواقع أعراف المجتمع بشكل عام.

توفر بعض البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية برامج أو خدمات انتقائية تهدف إلى التعويض جزئياً عن جوانب مكانة المرأة في المجتمع بشكل عام. تتضمن الفروع أو الشبابيك المخصصة للنساء فقط، أو توفير وسائل النقل للعاملات، أو منحهن الأولوية للإجازة أثناء فترة الوباء بسبب مسؤولية رعاية الأطفال.

هناك مجموعة ثالثة من البنوك، قدمت برامجاً تتضمن اهدافاً محددة، وإجراءات لتحقيق الأهداف. وقد تكون الأهداف نسب إقراض الأعمال التجارية الصغيرة للأعمال التجارية التي تملكها أو تديرها النساء، أو للموظفات على مستويات مختلفة. ويبدو أن مثل هذه الأهداف عادة ما تكون استجابة لمبادرات حكومية أو تنظيمية.

على سبيل المثال، قد يسعى أحد البنوك إلى تحقيق هدف حكومي في منطقة ما، وتنفيذ مبادراته الخاصة في منطقة أخرى. ومع ذلك، يبدو أن هذا التصنيف الواسع يعكس نمطاً حقيقياً في الإجابات.

ومن الصعب تقديم توصيات قابلة للتطبيق على مجموعة واسعة جداً من البنوك/المؤسسات المالية في مجتمعات متنوعة. ومع ذلك، يمكن طرح بعض التعليقات العامة، فحتى في المجتمعات المتقدمة للغاية ذات تشريعات المساواة وعدم التمييز، لا تزال المرأة متخلفة عن الرجل في المشاركة في الأعمال التجارية، والتمثيل في مجالس إدارات البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية، وشغل المستويات التنفيذية العليا. وتم تقديم بعض البيانات ذات الصلة في بداية القسم. حيث كان التمثيل الناقص أكثر وضوحاً في المجالات التي تأسست على مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وفي حين أن أجزاء أخرى من هذه الأنماط نتجت عن الاختيارات الطوعية، ولا سيما الاجازات المهنية لتربية الأطفال، فيبدو أن أجزاء أخرى ترجع إلى التحيزات المجتمعية العميقة، والعديد منها لا يعي أهمية التطوير المبكر ويعود إليها. لذلك فمن غير المتوقع أن تختفي هذه التحديات بسرعة، إلا في حال سن تشريعات وطنية بهذا الخصوص.

ويمثل نقص التمثيل في المجالات القائمة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مصدر قلق خاص، نظراً لزيادة رقمنة الخدمات المصرفية. ولا يعني هذا أنه من المرجح أن تكون المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في بعض المجالات الأكثر نفوذاً في البنك فقط، ولكن أيضاً تمثيل بعض الأدوار التي كان لها تقليدياً نسب أعلى من النساء، ولاسيما خدمة العملاء في الخطوط الأمامية، التي من المرجح أن تكون لديها عدد أقل بكثير من الموظفين في المستقبل. إذا كانت البنوك ستحتفظ حتى بمستوياتها الحالية من مشاركة الإناث، فمن المحتمل أن تحتاج إلى بذل جهود خاصة لتجنيد النساء وتدريبهم وإعداد مهاراتهم في المجالات القائمة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات.

ولذلك، فإن البنوك الإسلامية، وخاصة تلك التي ليس لديها أي مبادرات لتمكين المرأة، تحتاج إلى التفكير فيما يمكنها تنفيذه في الأعمال الأساسية للبنك وكذلك في أنشطتها الخيرية. وكما أشار بعض المشاركين، فإن النساء عميلات جيدات للبنوك لذلك من الحكمة أن تضع البنوك استراتيجيات فعالة لجذب أعمال العميلات من النساء.

والسؤال المثير للاهتمام هنا ما هو دور الحكومات والمؤسسات في تحقيق تمكين المرأة. وكما تم ذكره سلفاً، اعتمدت بعض الحكومات أهدافاً لتمكين المرأة، فهل تتعارض الأهداف مع مبدأ المساواة؟ ويبدو أن الأدلة المذكورة من بعض الدول المتقدمة تشير إلى ذلك، بشرط أن يتم تطبيقها بحساسية عالية وأن يتم تقديم مستوى معقول من الدعم لها. وكما نعلم أن الكثير من الأدلة هي تجارب وأحداث من الماضي. فعلى سبيل المثال، التعليقات الواردة من كبار المسؤولين التنفيذيين في البنوك في تقرير "أوليفر وايمان" المذكور في الحاشية رقم 10. ومع ذلك، يبدو أن هناك إجماعاً قوياً لصالح الأهداف المستخدمة بشكل صحيح. وأحد الطرق الشائعة تكمن في تشجيع الإدارات على تسمية النساء كمرشحات للترقية، حيث تكون الترقيات وفقاً لمعايير موضوعية بحتة بدون أي تمييز، أو أن يكون هناك حد أدنى لعدد النساء في كل قائمة ترشيح للمناصب العليا. وفي مجالات أخرى، يمكن للأهداف أن تشجع البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية على تقديم تدريب إضافي في المجالات التي يكون تعليم النساء فيها محدود جداً. ويتوجب على البنوك الكبيرة على الأقل النظر فيما إذا كانت الأهداف المتفق عليها على مستوى مجلس الإدارة متسقة وفعالة مع مثل هذه الأساليب.

ما هو دور المنظمين في تمكين المرأة في مكان العمل؟ شجع البعض شركات الخدمات المالية على الاشتراك في إجراءات تطوعية، على سبيل المثال ميثاق المرأة في التمويل في المملكة المتحدة[12]. وعلى مستوى أعلى من المبادرات، يتطلب التوجيه الأوروبي لمتطلبات رأس المال من المؤسسات الائتمانية وشركات الاستثمار أن يكون لديها سياسة تنوع، وعلى الرغم من أن التقرير الإشرافي بعد 5 سنوات من اعتماد المتطلب يشير إلى أن أكثر من 40% لم يطبقوا تلك السياسات[13]. اتخذت السلطات الرقابية نهجا قائما على الإفصاح، فعلى سبيل المثال، في فرنسا، يتم مطالبة جميع المؤسسات التي توظف أكثر من 50 شخصاً بالكشف عن فجوة الأجور بين الجنسين[14]. ويمكن للسلطات الإشرافية أن تتبنى أحكامًا مثل هذه، سواء على أساس تطوعي أو إلزامي للبنوك وللصناعة ككل.

لوحظ أن تمكين المرأة كعميلة أكثر صعوبة بالنسبة للسلطات التنظيمية. فبعض البنوك قامت بتخصيص مبالغ معينة من التمويلات لرائدات الأعمال، ولكن من الصعب على المشرفين توجيه التمويل المصرفي بقوة، إلا إذا كانوا مستعدين أيضاً لتحمل المسؤولية عن النتائج المالية. ومع ذلك، فإن القيام بذلك أسهل من الانخراط في تفاصيل تصميم المنتج في مجالات مثل منتجات التوفير طويلة الأجل. ومع التركيز على النساء في مكان العمل، ذكر عدد من الردود، أن هناك مجموعات تهدف إلى دعم تطوير الشبكات النسائية. ويمكن للجمعيات المصرفية والجمعيات المهنية تشجيع ودعم هذه المجموعات كجزء من تنمية المهارات القيادية والفنية للمرأة.

أظهرت نتائج الاستبيان التقدم الإيجابي نحو تمكين المرأة في التمويل الإسلامي. وكانت الرغبة واضحة في الردود لفهم النساء كعميلات للخدمات المصرفية للأفراد والشركات، فضلاً عن الاهتمام بتنفيذ مبادرات لتسهيل تقدم المرأة واندماجها في مكان العمل. ومع تحديد المزيد من الموارد واللوائح التي يمكن أن تساهم في تعزيز دور المرأة في التمويل الإسلامي، سواء كعاملة في المهنة أو كمستهلك، وستستمر الصناعة المالية الإسلامية في تقدمها الإيجابي، وتوسيع قاعدة العملاء، وزيادة تمثيل المرأة من خلال التعليم والتدريب على جميع المستويات.

[12] GOV.UK. 2022. ميثاق المرأة في التمويل. متوفر على: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/519620/women_in_finance_charter.pdf

[13] الهيئة المصرفية الأوروبية. 2020. يدعو برنامج EBA إلى اتخاذ تدابير لضمان تكوين أكثر توازناً لهيئات الإدارة في المؤسسات. متوفر على: https://www.eba.europa.eu/eba-calls-measures-ensure-more-balanced-composition-management-bodies-institutions

[14] يمكن الاطلاع على وصف موجز للأحكام في: Ius Laboris. 2021. الإبلاغ عن الأجور حسب الجنس في فرنسا - دليل لأرباب العمل. متوفر على: https://iuslaboris.com/insights/gender-pay-reporting-in-france-a-guide-for-employers/

الملحق:
نتائج الاستبيان: التركيز حسب المناطق

المجموعة 1: دول مجلس التعاون الخليجي

شكل 1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية

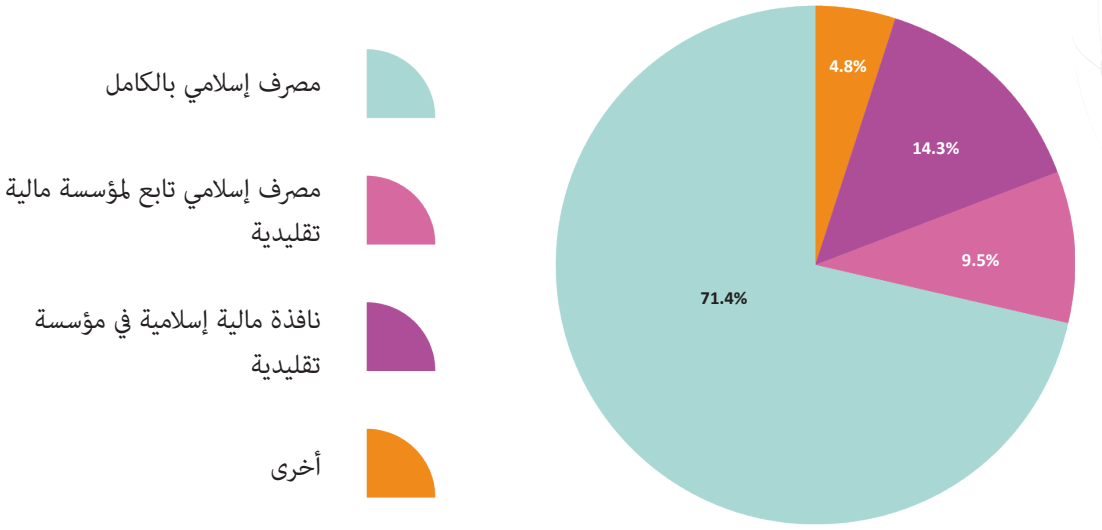

شكل 2. الأعمال الأساسية

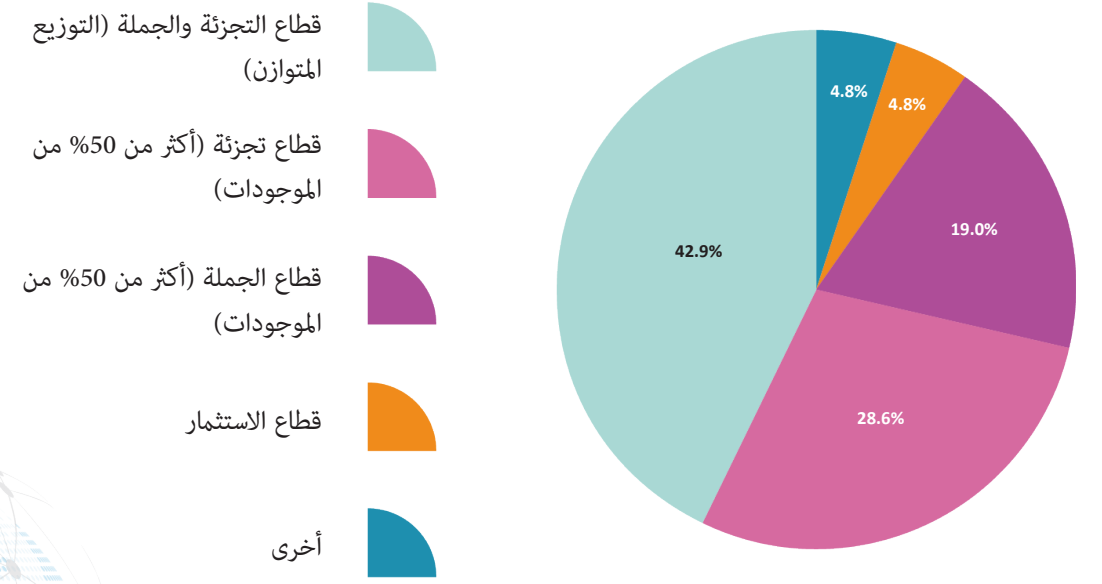

شكل 3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية

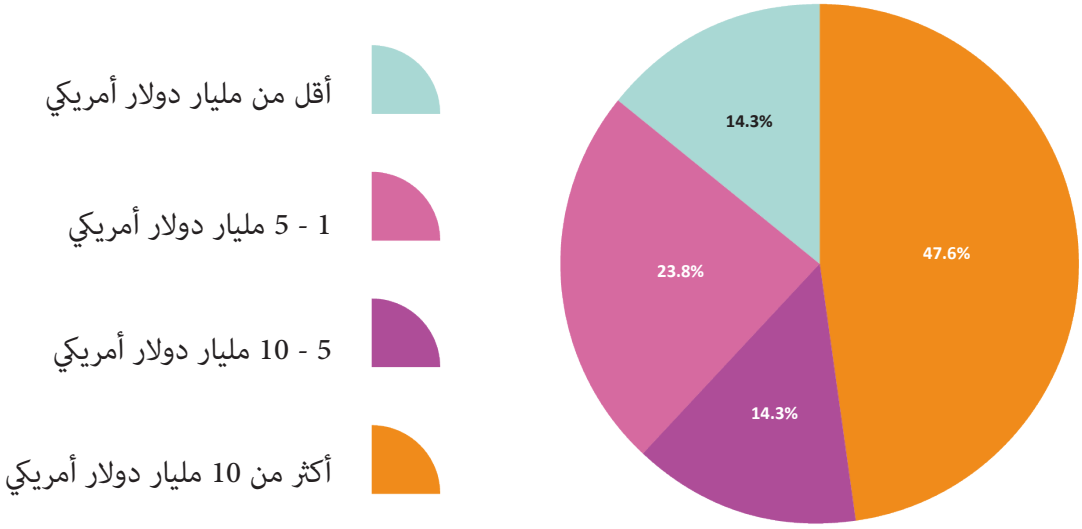

شكل 4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية

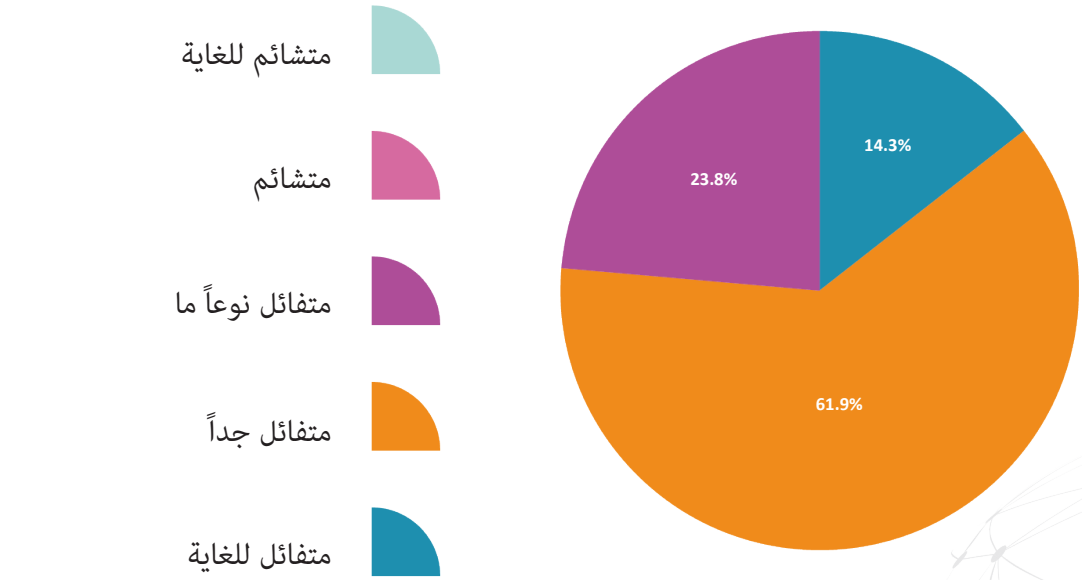

شكل 5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية

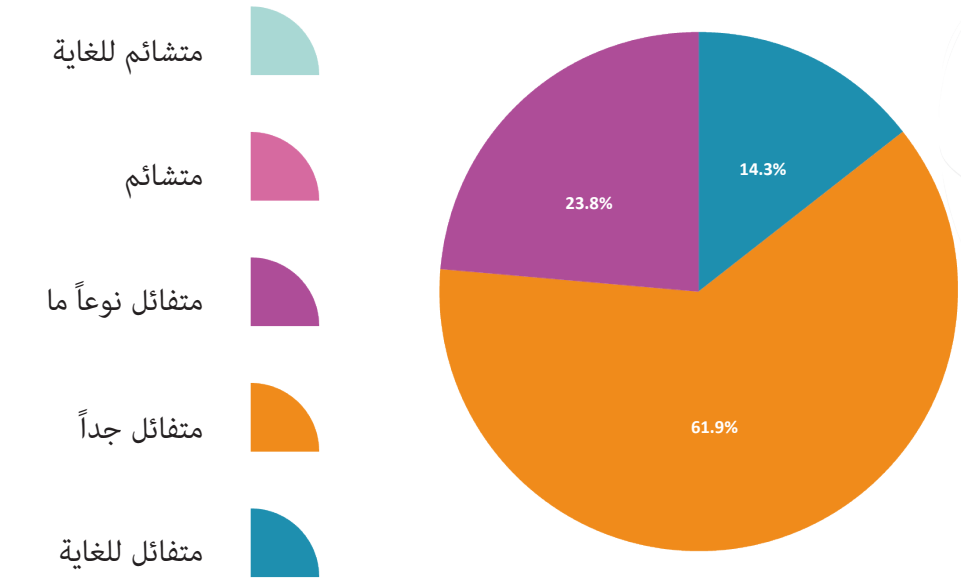

شكل 6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية

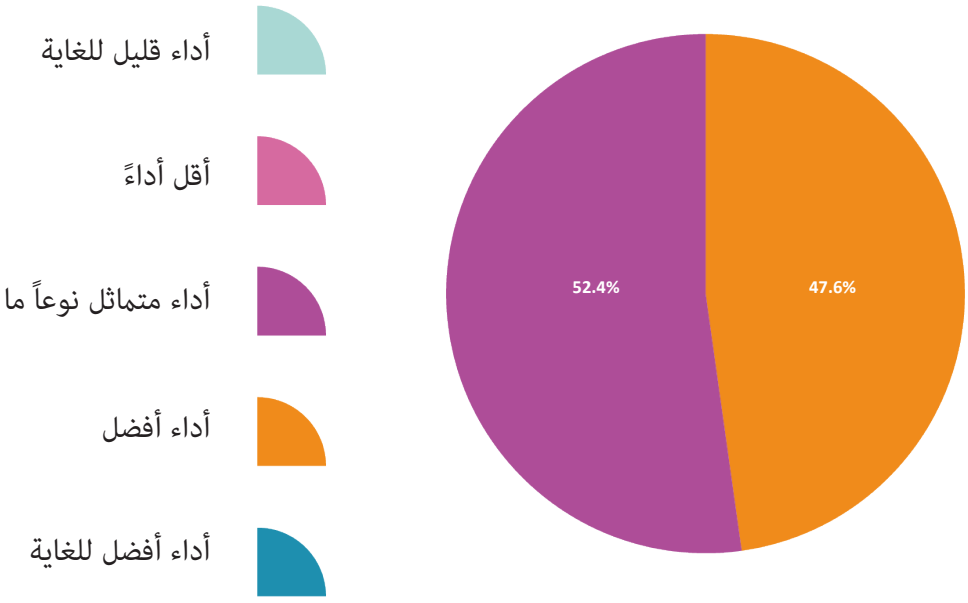

شكل 7. أهم المخاوف للصناعة المالية الإسلامية (2022)

شكل 8. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي (2022)

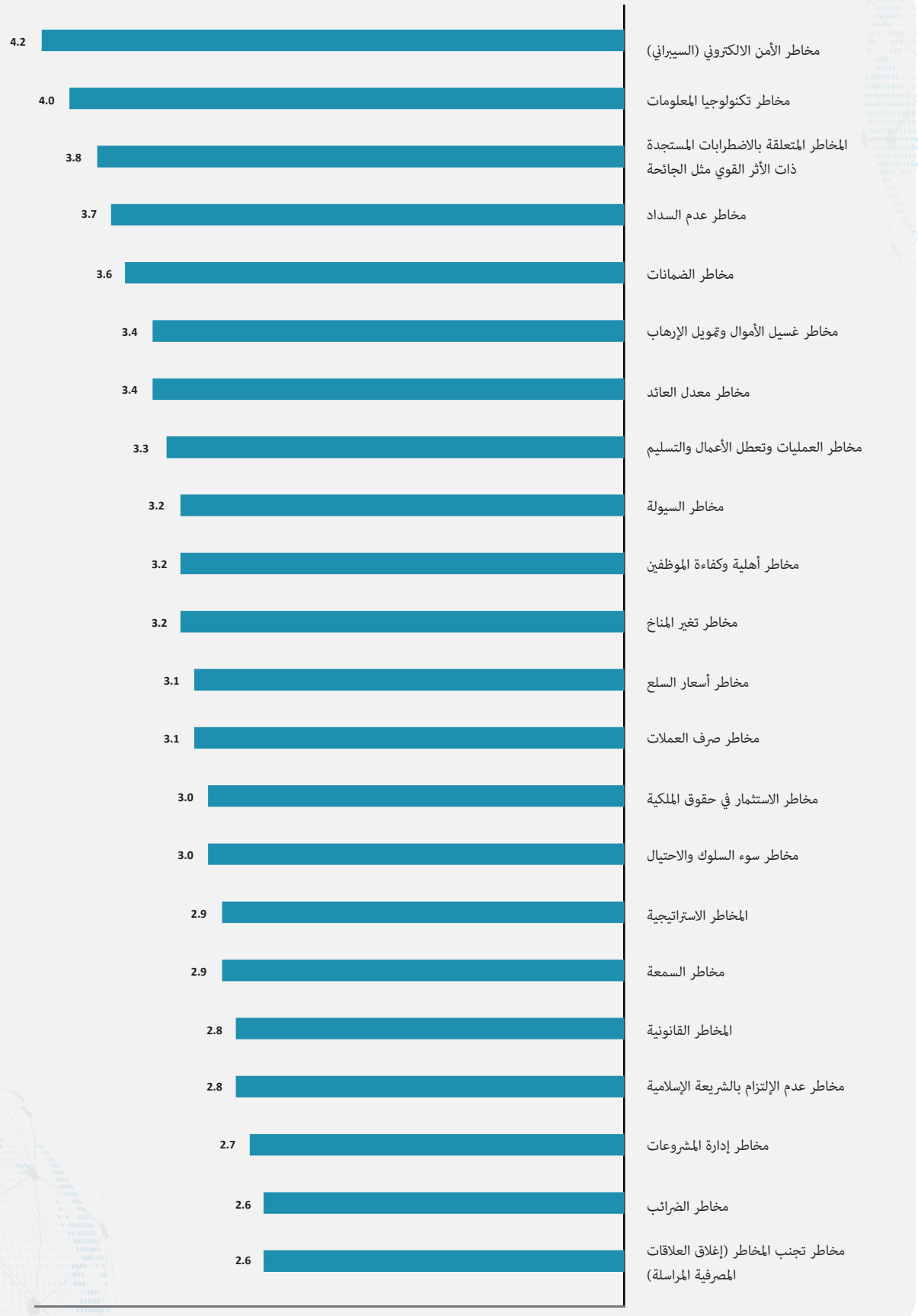

شكل 9. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية

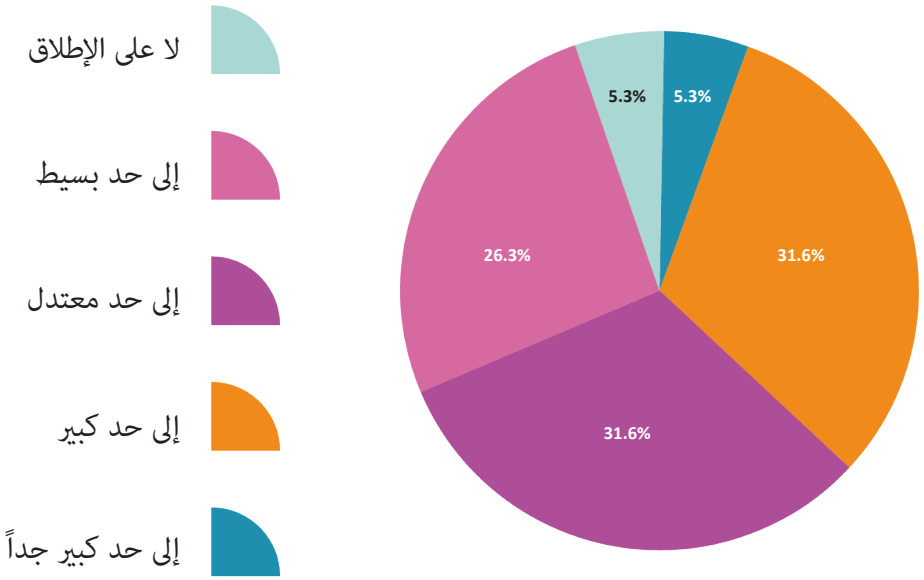

شكل 10. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة

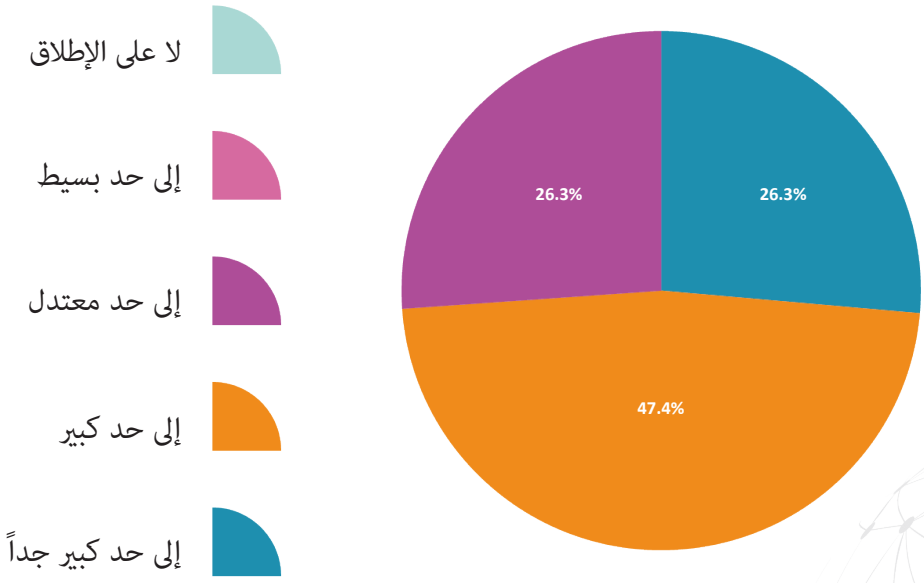

شكل 11. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية

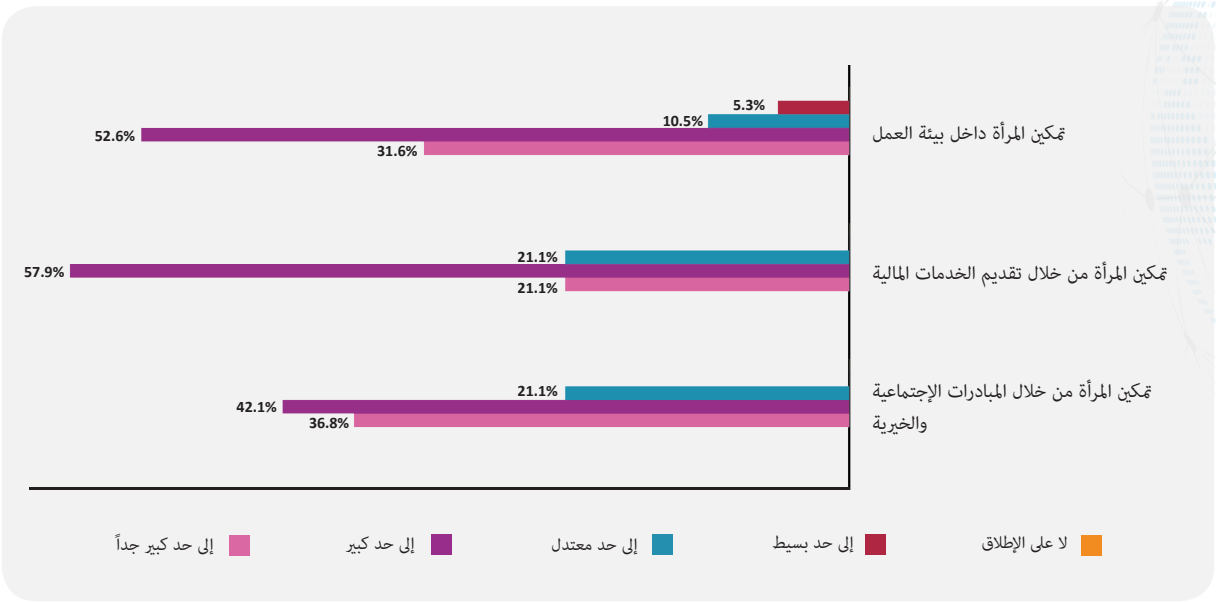

شكل 12. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة

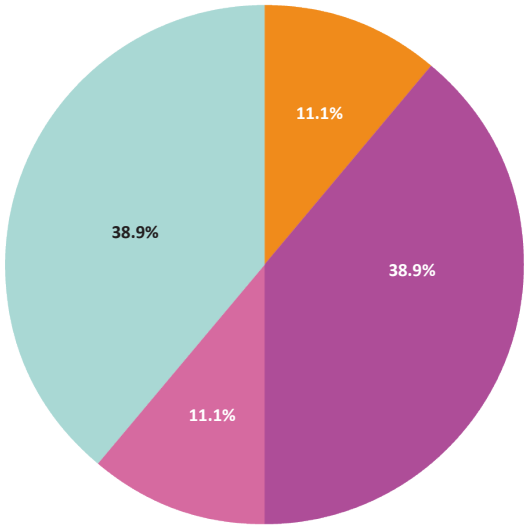

نعم، لقد طورنا استراتيجيات

نحن نعمل حالياً على تطوير مثل هذه الاستراتيجيات

لدينا خطط لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

ليس لدينا أي نية / خطة حالية لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

شكل 13. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية

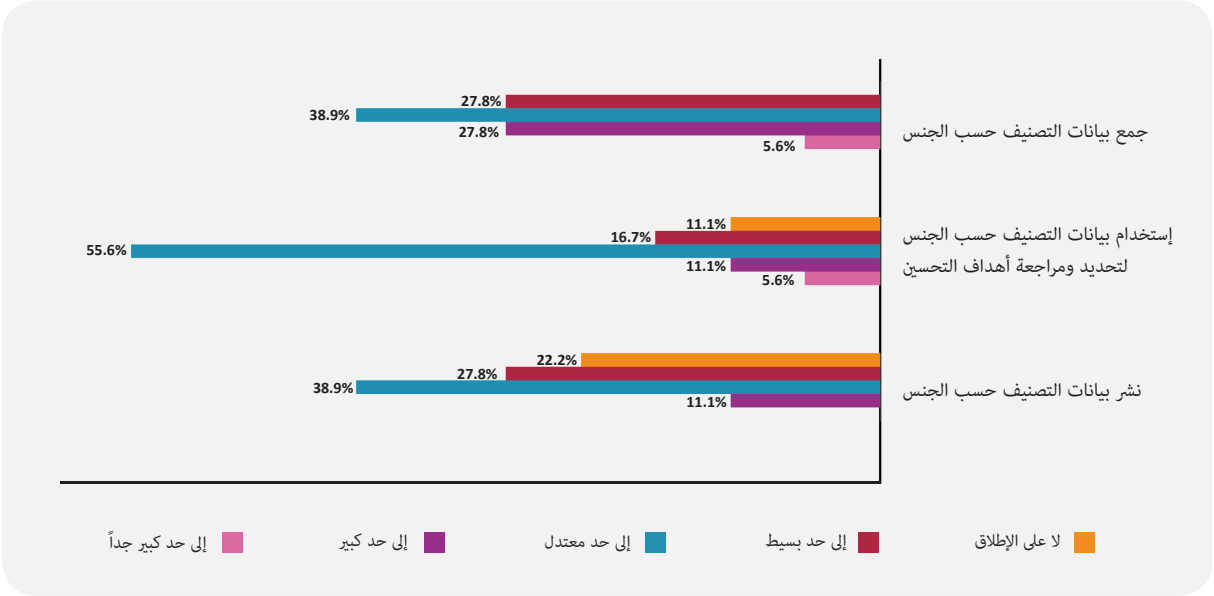

شكل 14. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المالية

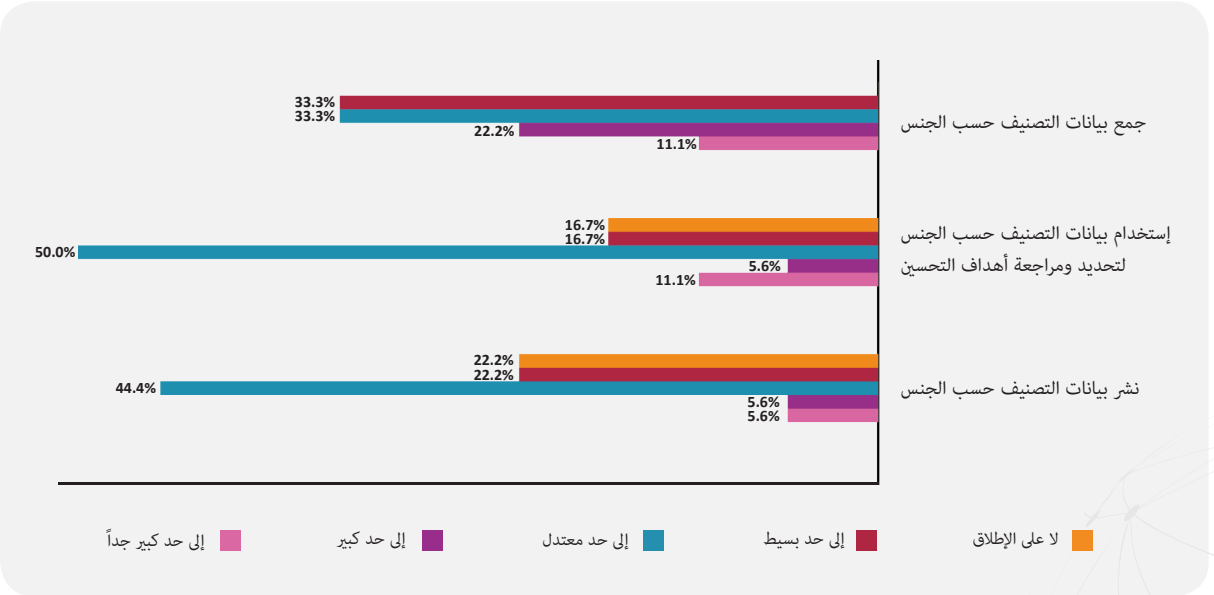

شكل 15. محركات تمكين المرأة

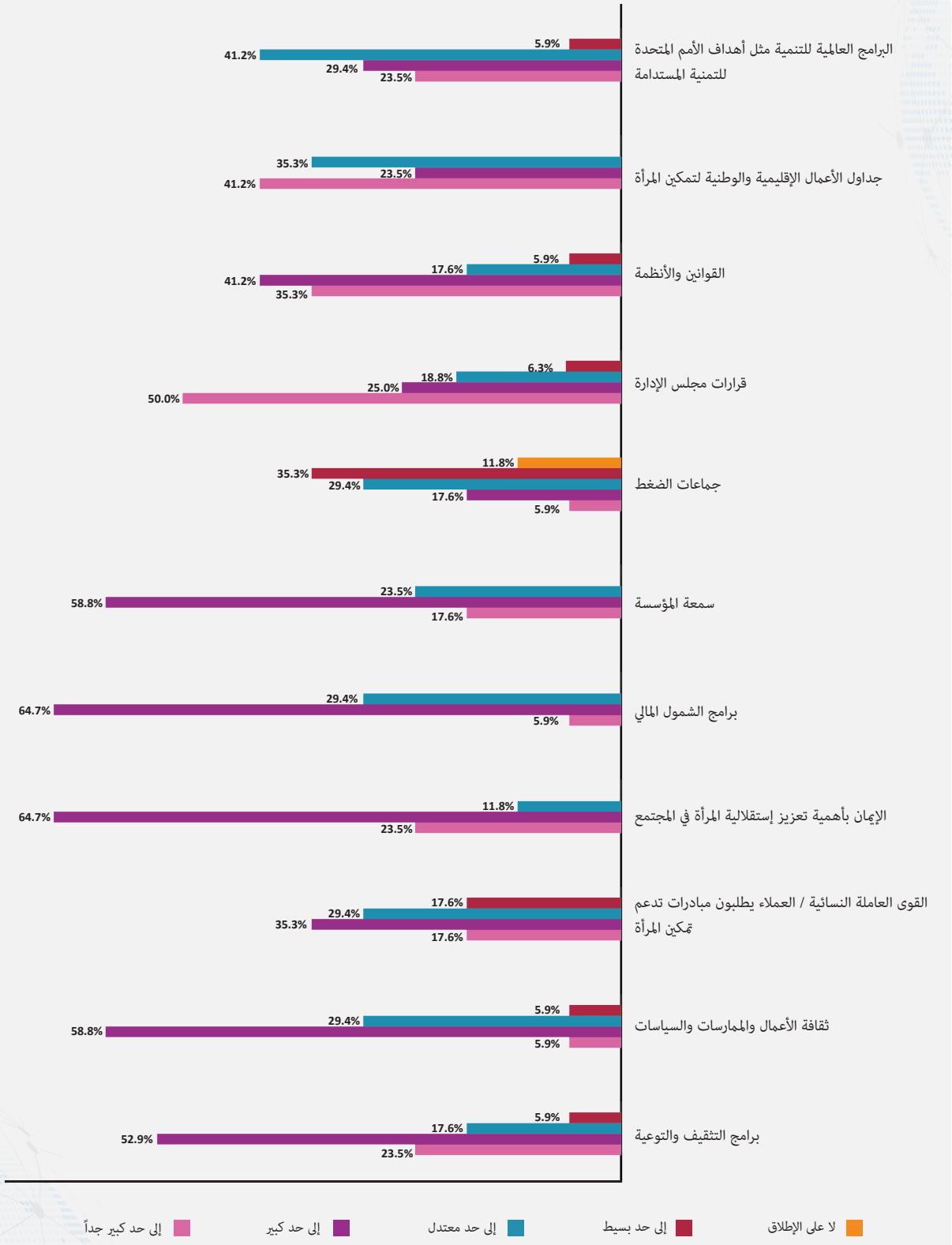

شكل 16. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة

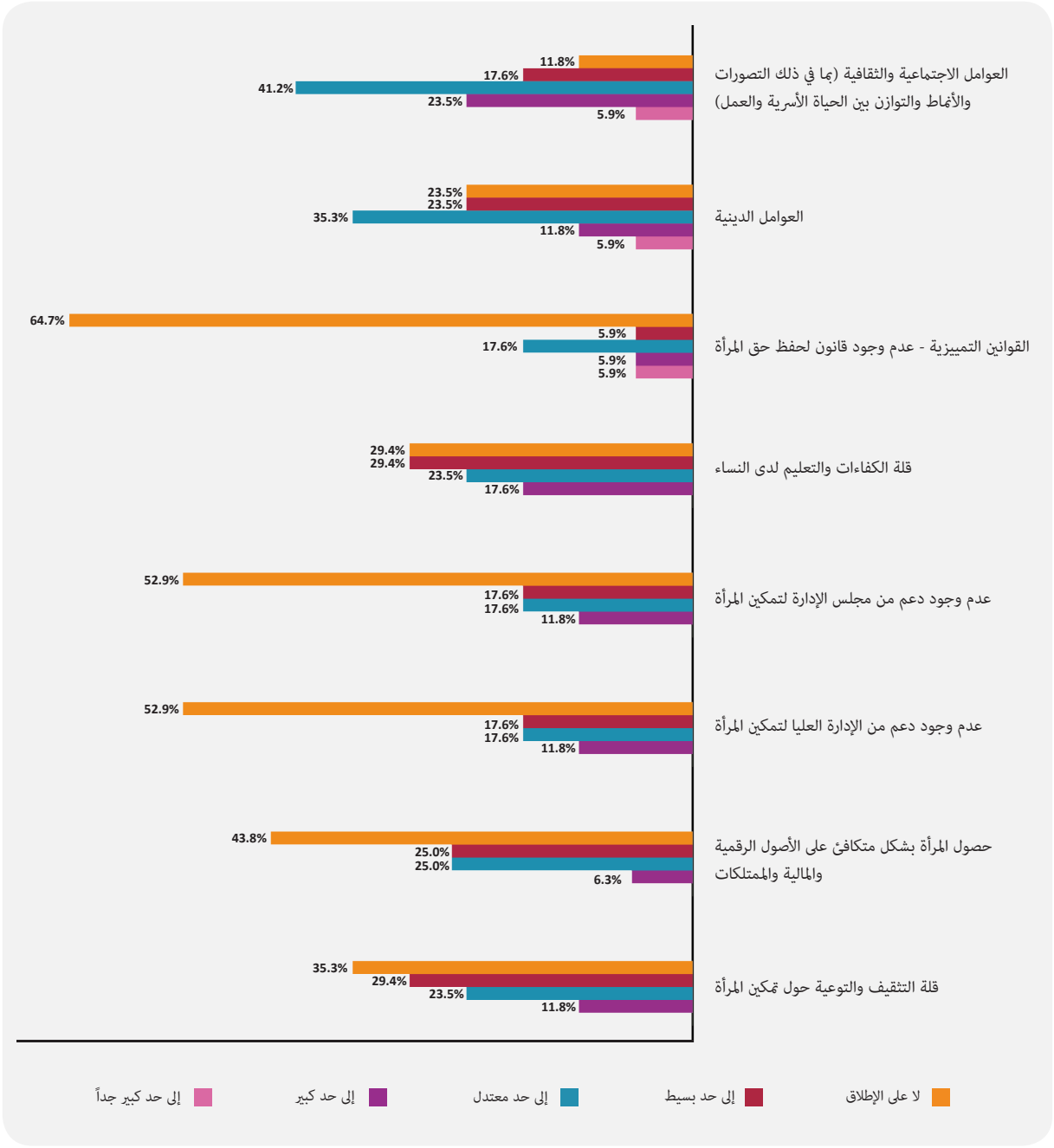

شكل 17. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين

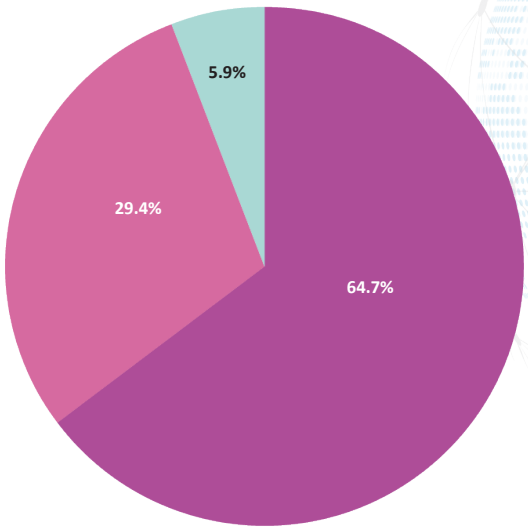

شكل 18. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات

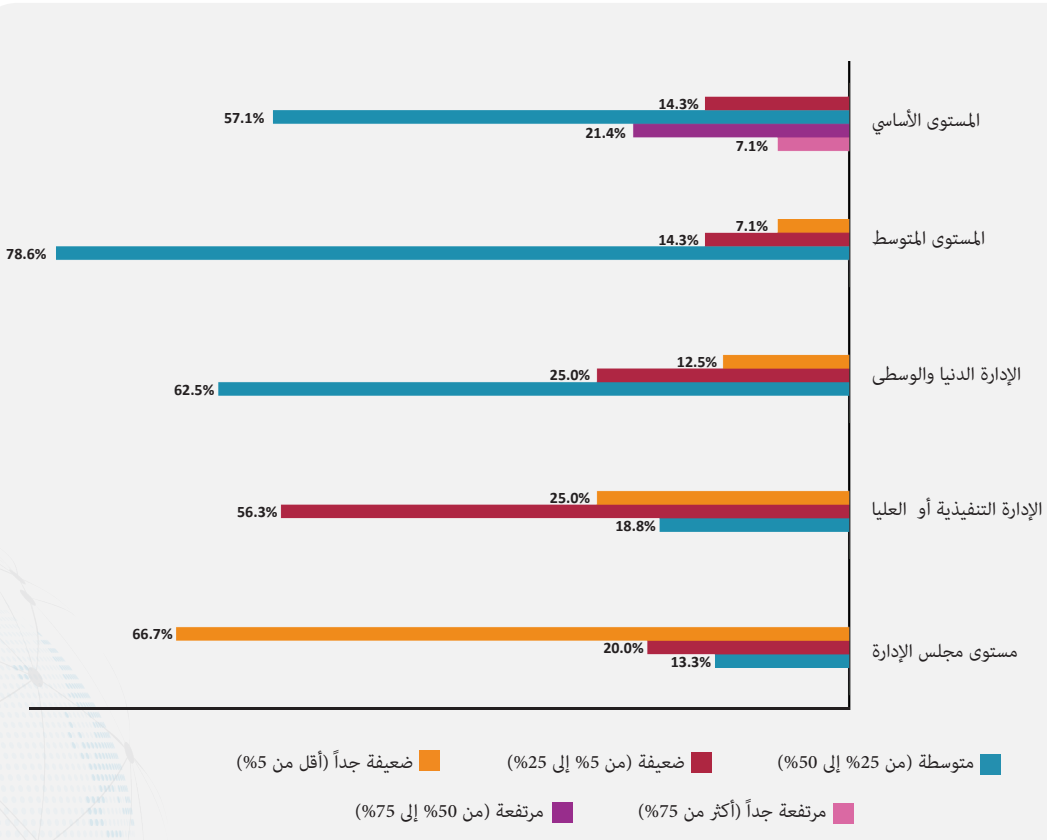

شكل 19. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية

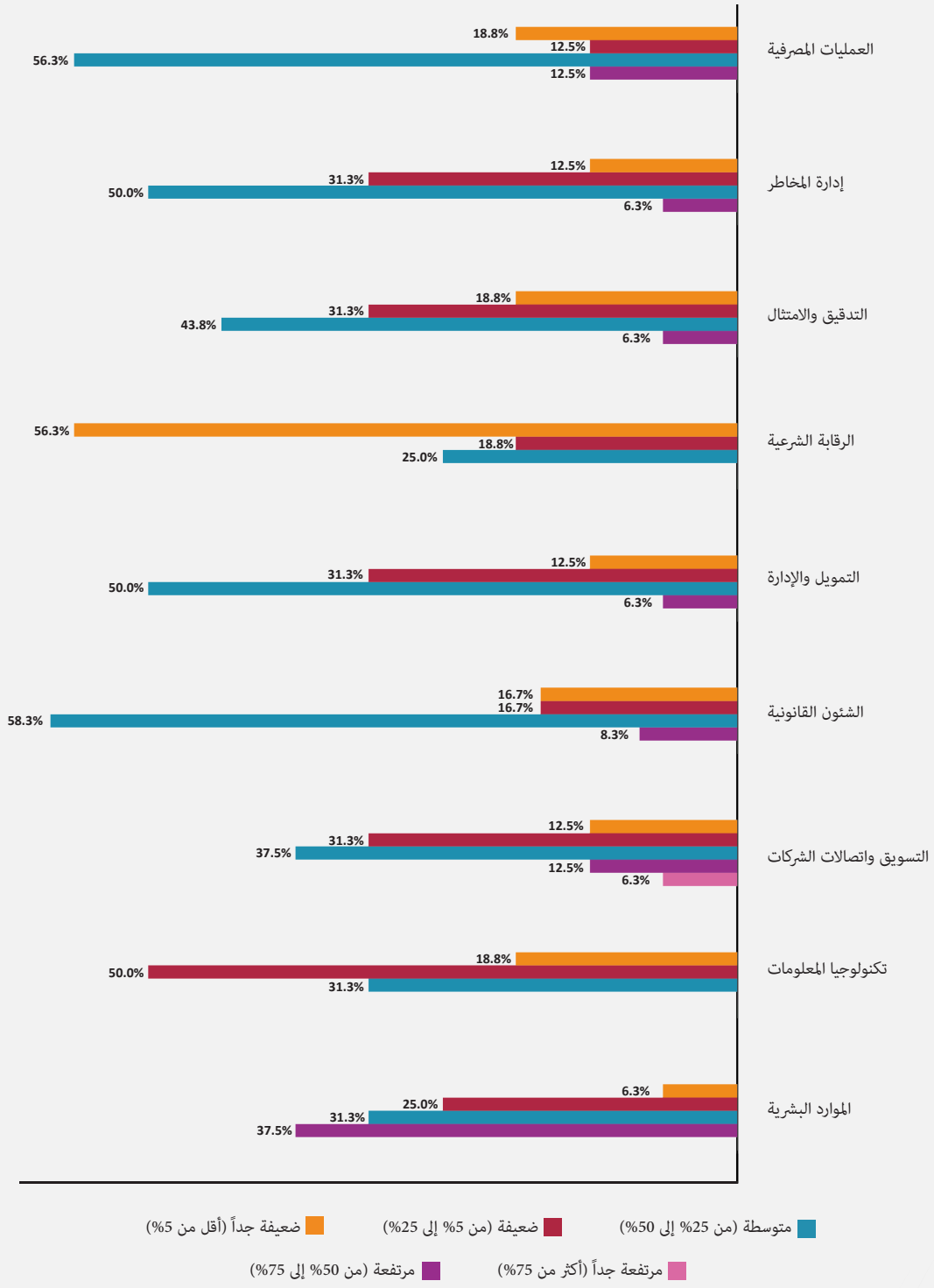

شكل 20. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل

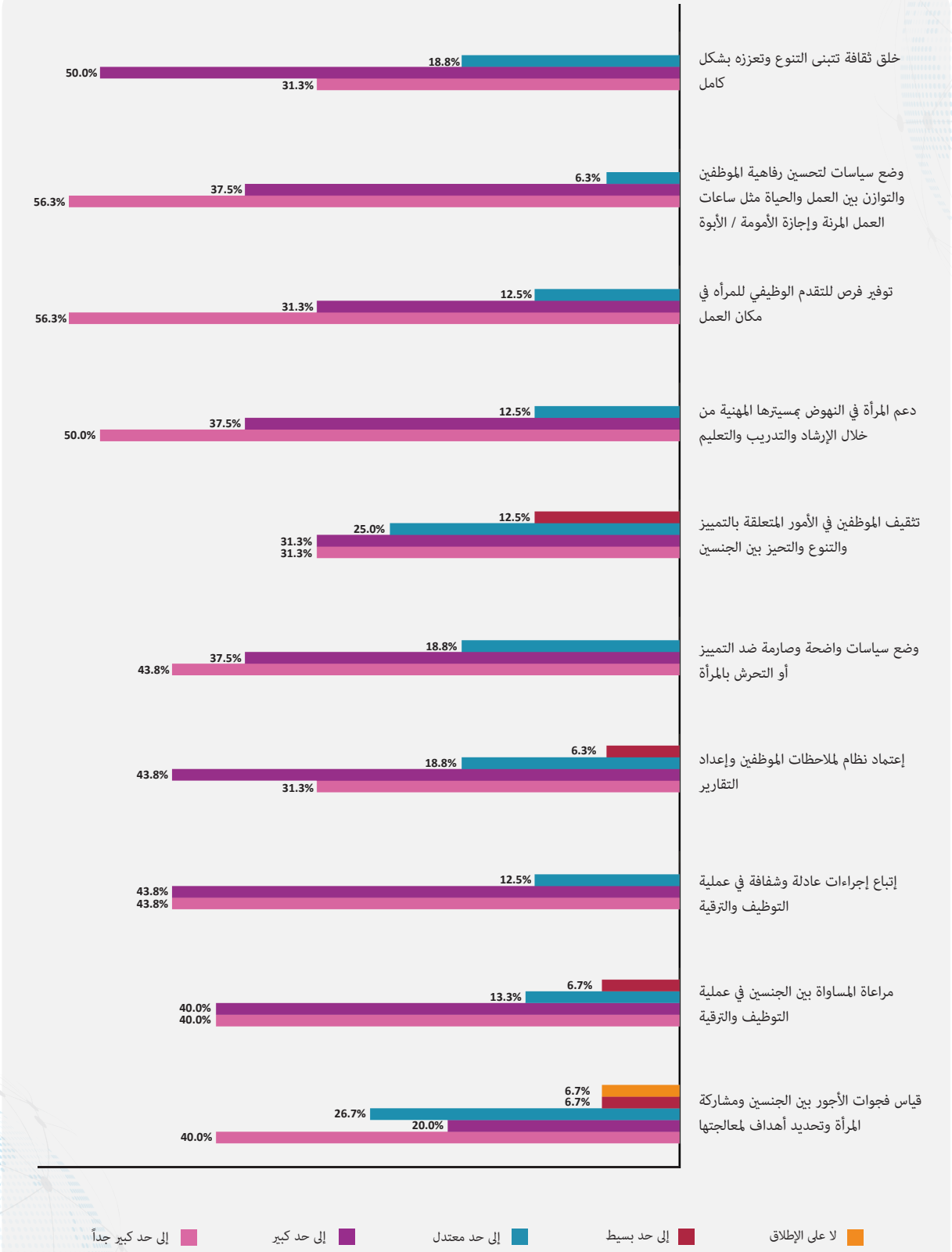

شكل 21. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة

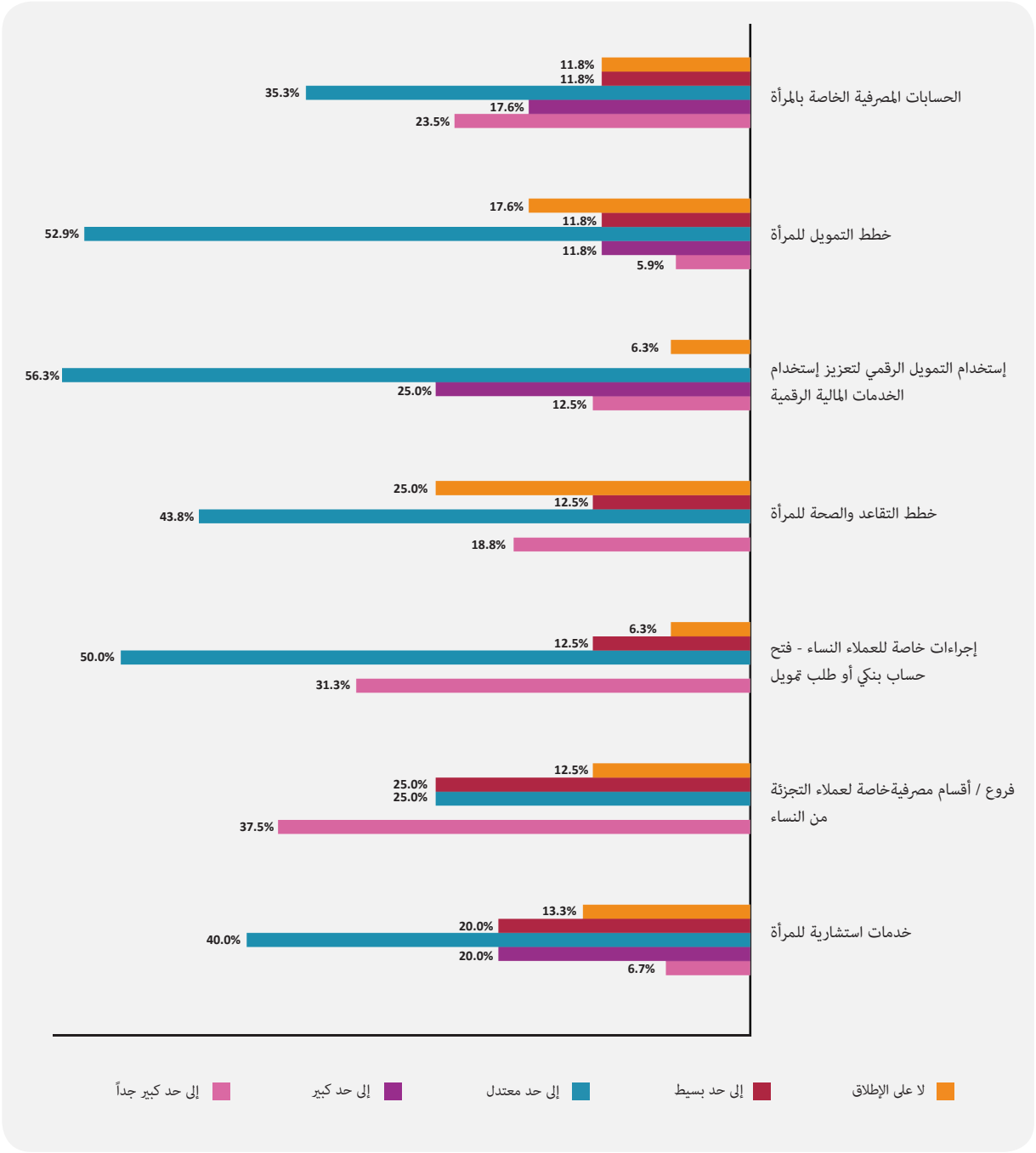

شكل 22. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال

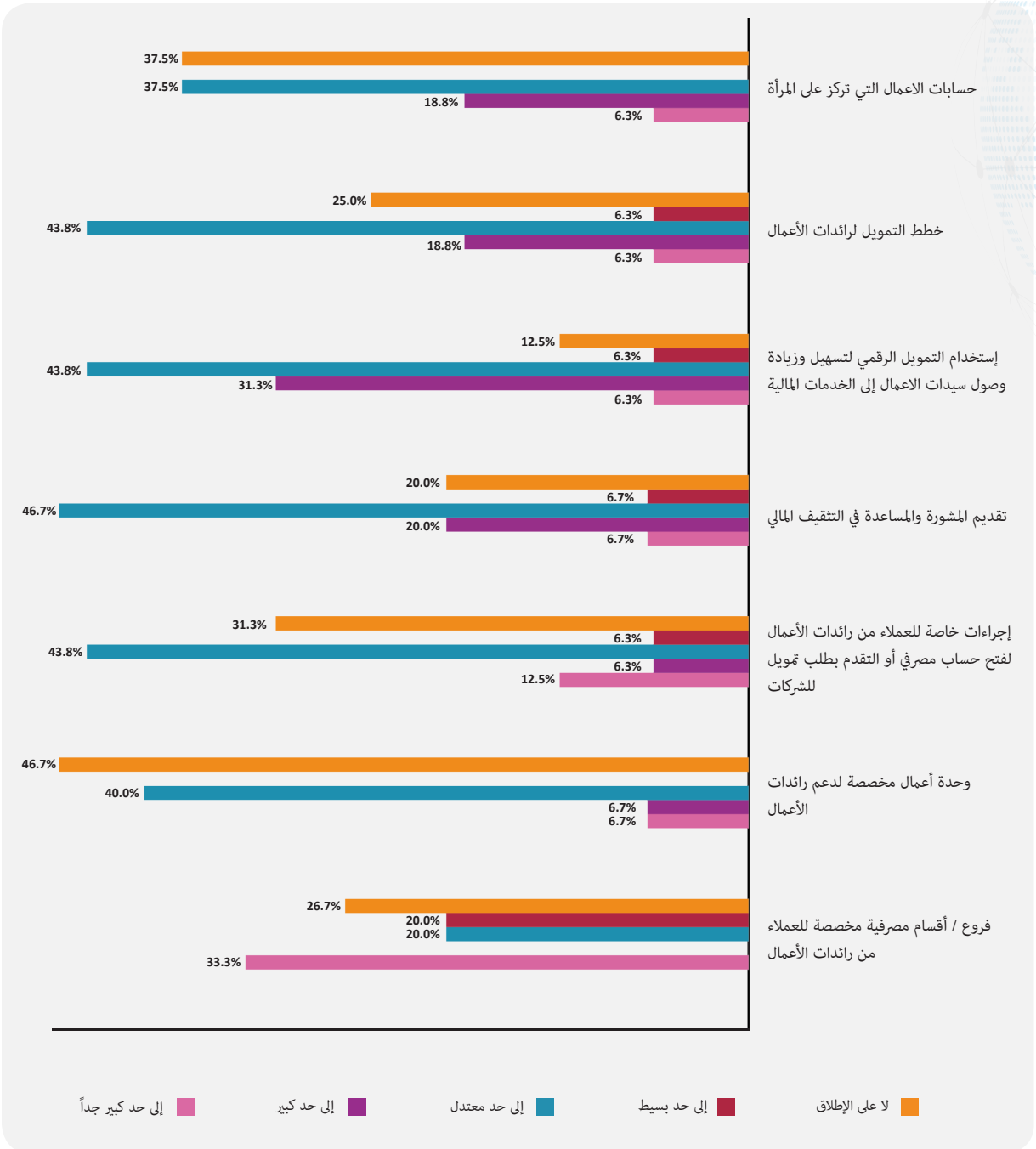

شكل 23. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال

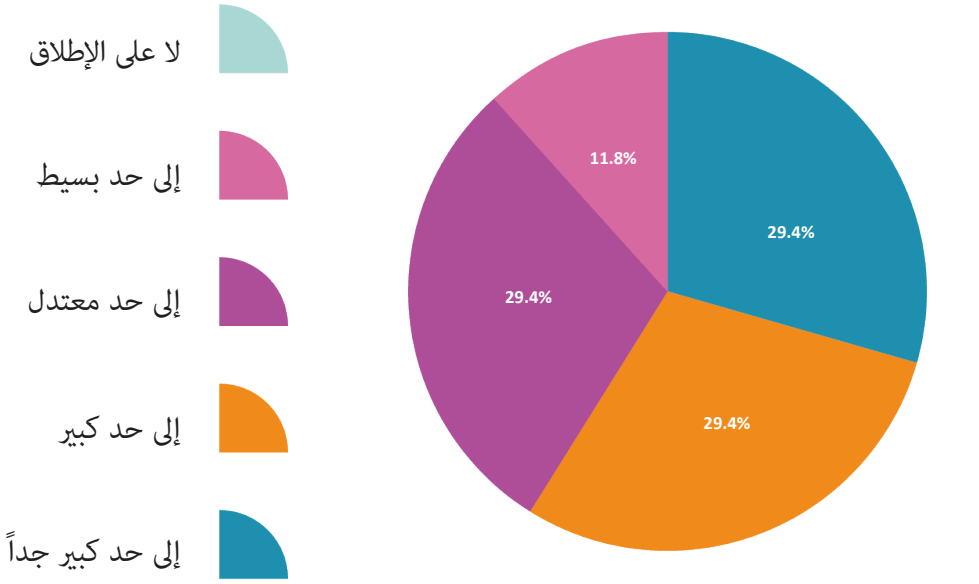

شكل 24. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة

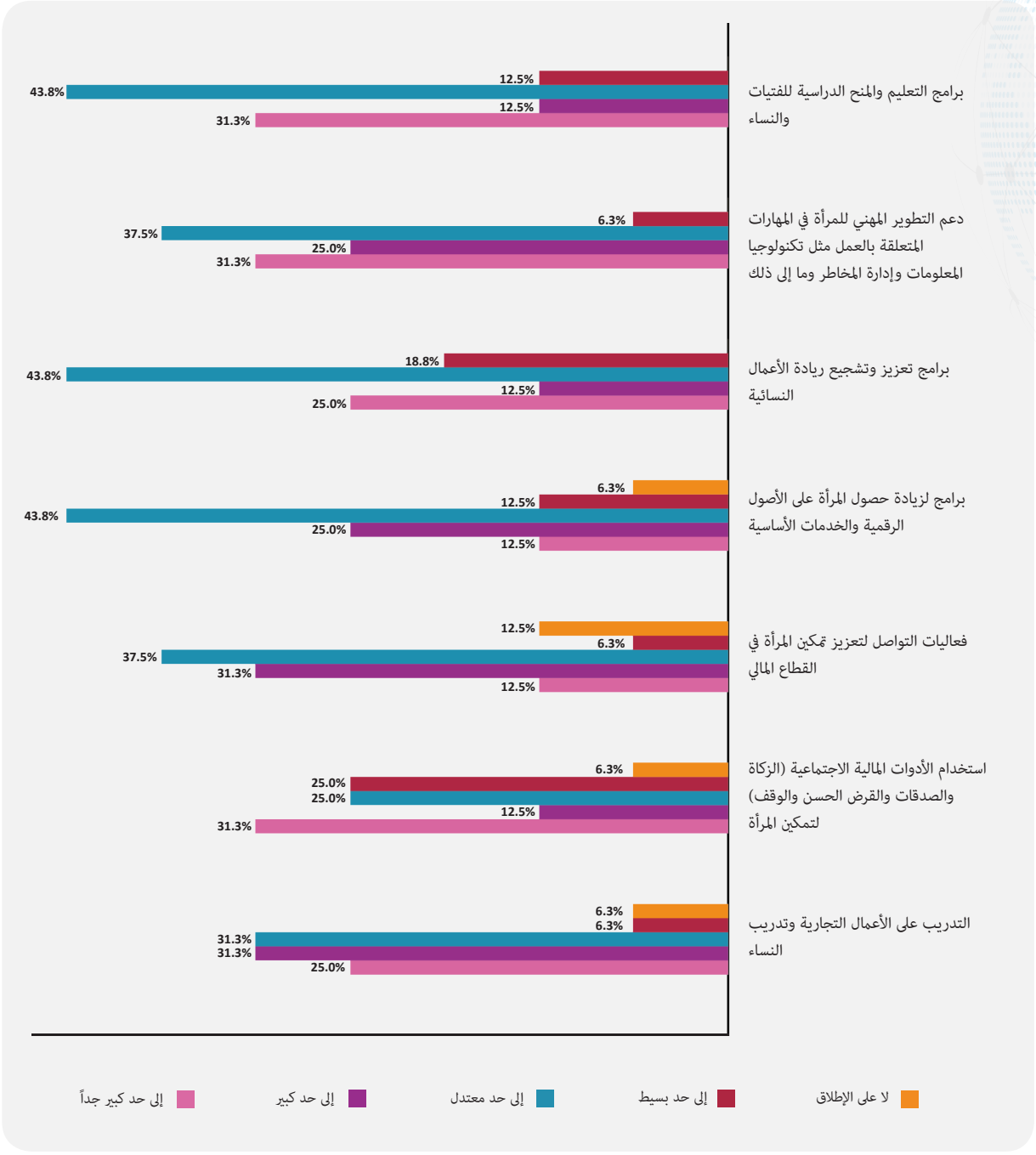

المجموعة 2: الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي

شكل 1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية

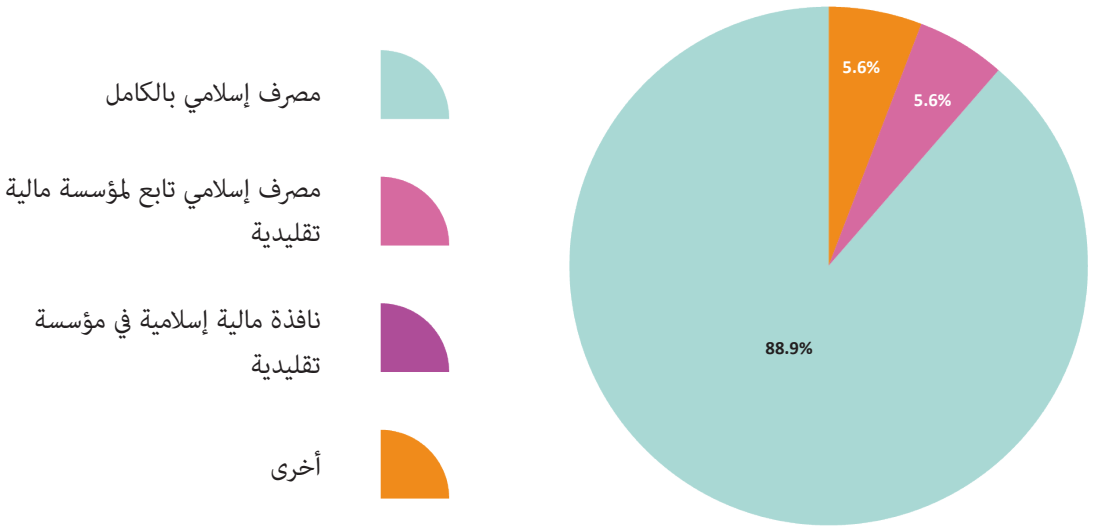

شكل 2. الأعمال الأساسية

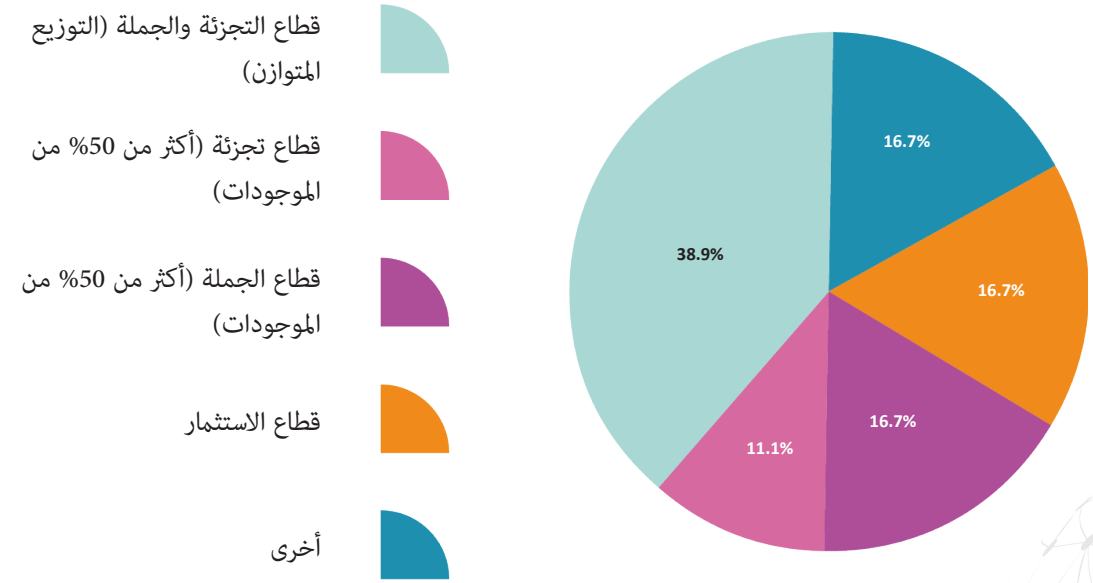

شكل 3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية

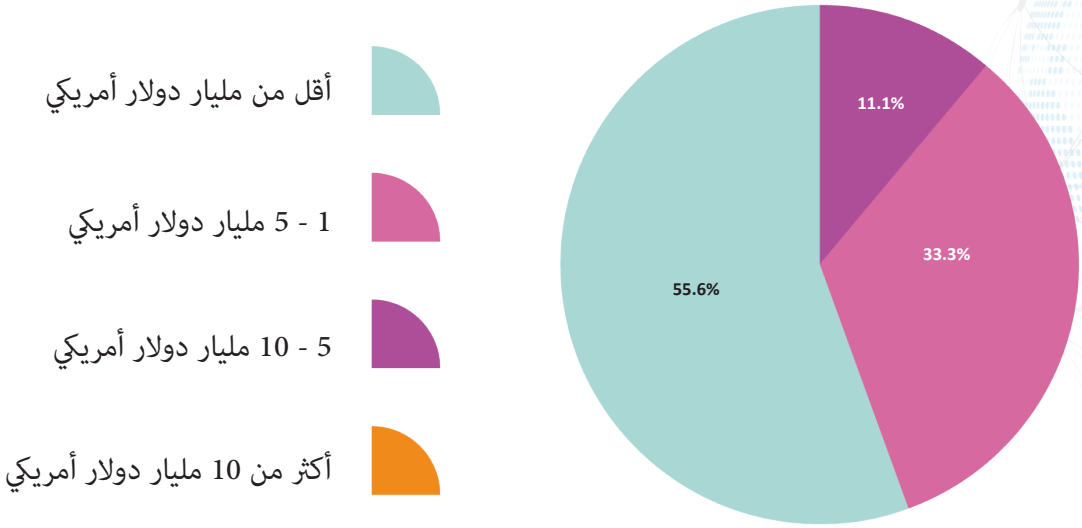

شكل 4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية

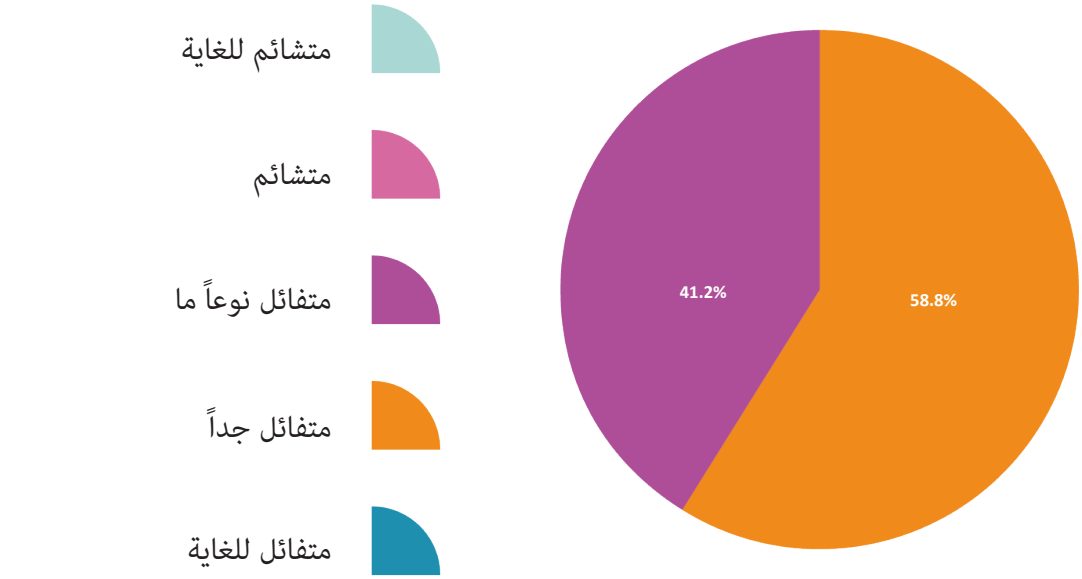

شكل 5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية

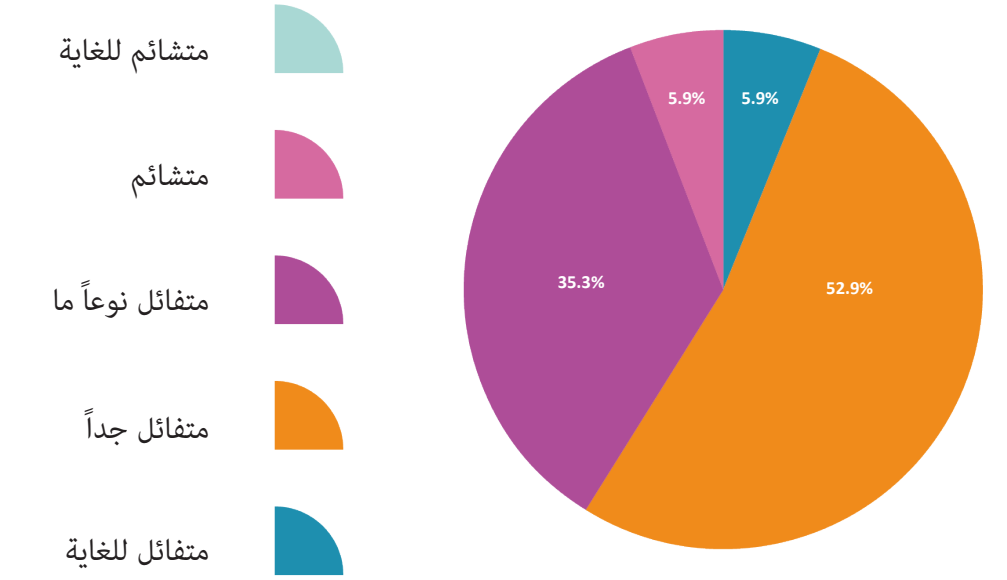

شكل 6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية

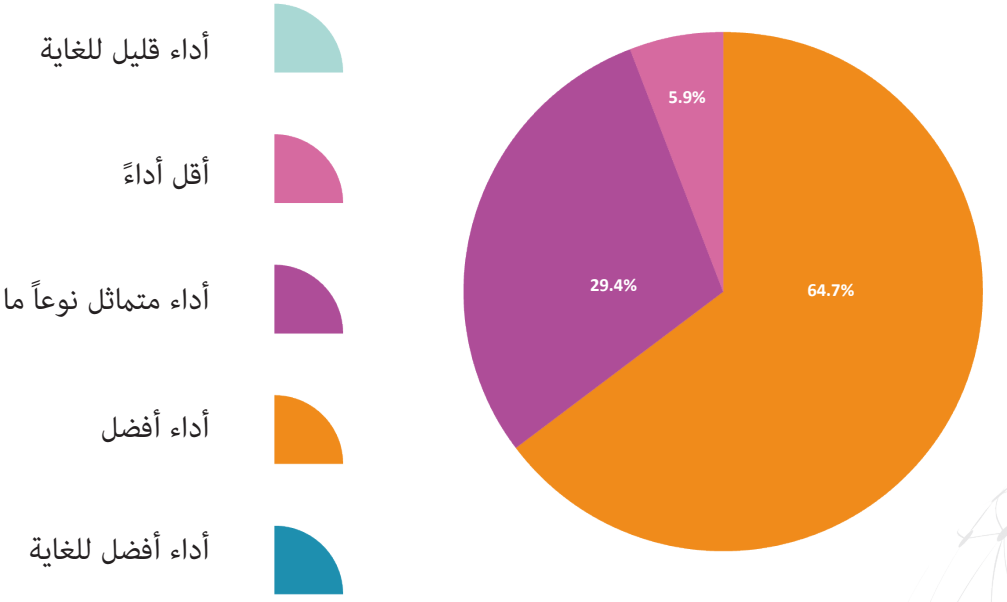

شكل 7. أهم المخاوف للصناعة المالية الإسلامية (2022)

شكل 8. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي (2022)

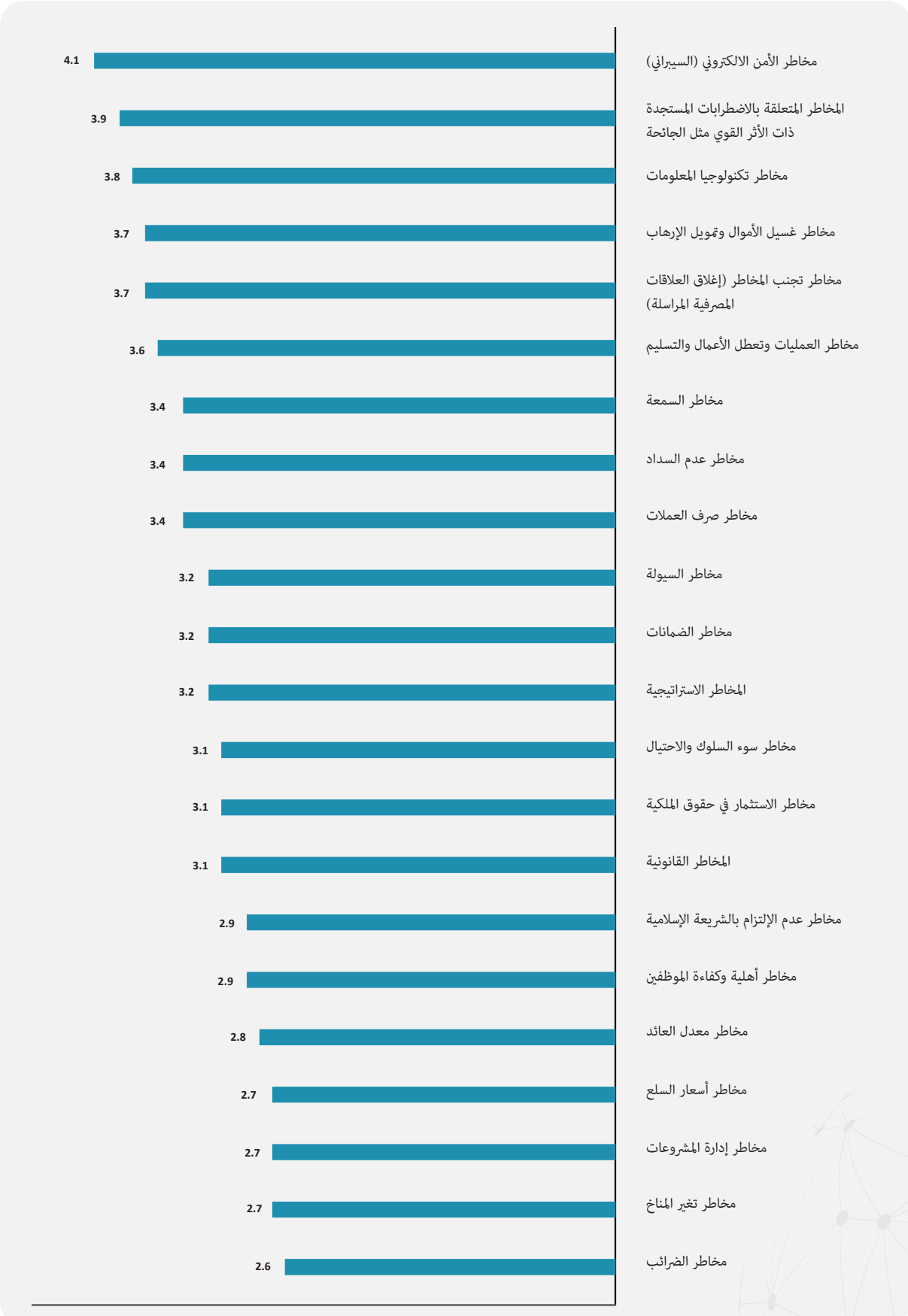

شكل 9. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية

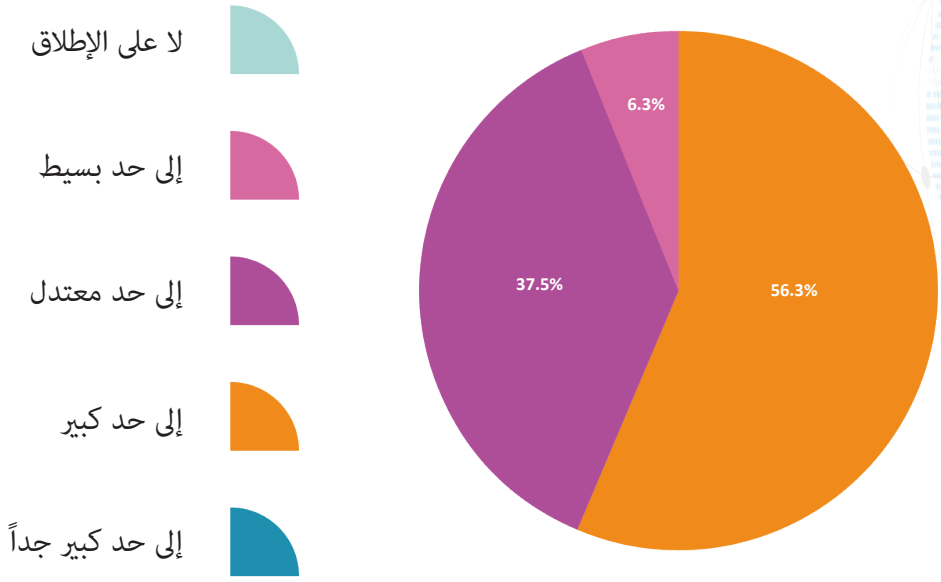

شكل 10. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة

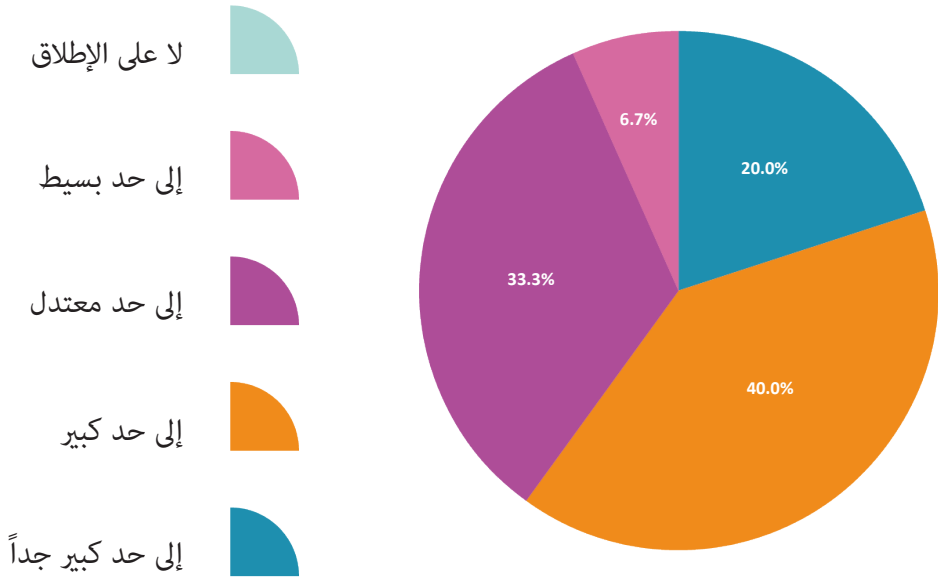

شكل 11. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية

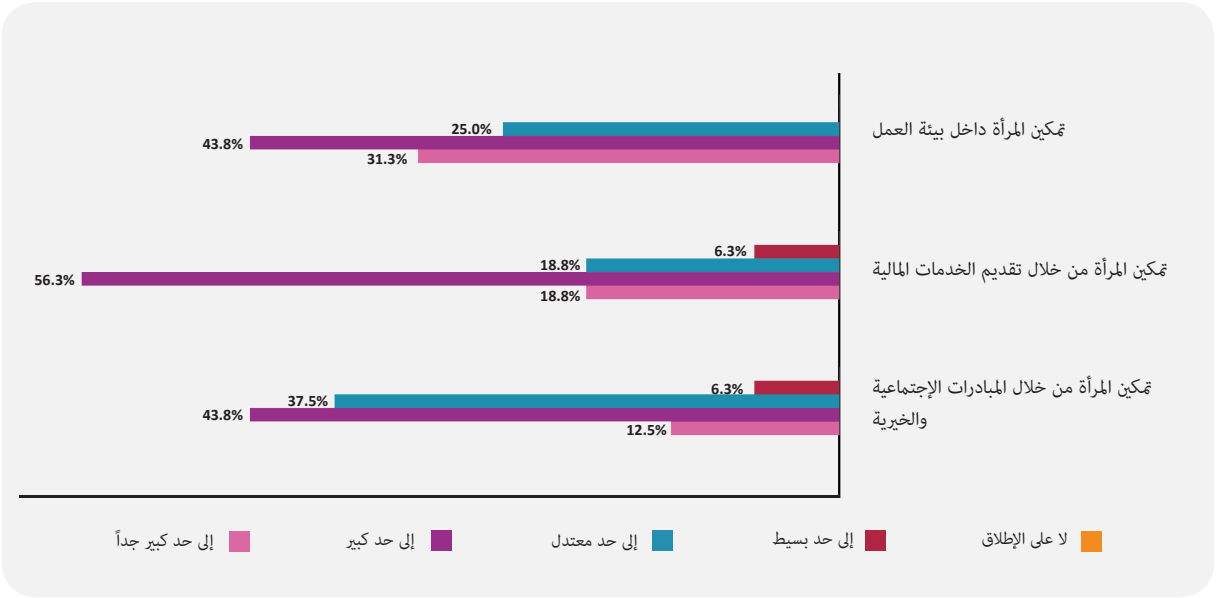

شكل 12. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة

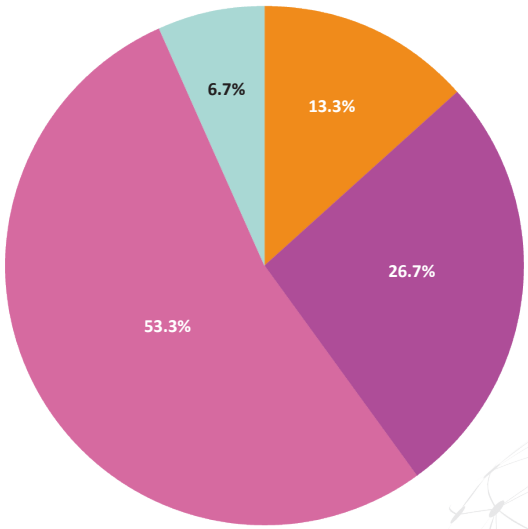

نعم، لقد طورنا استراتيجيات

نحن نعمل حالياً على تطوير مثل هذه الاستراتيجيات

لدينا خطط لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

ليس لدينا أي نية / خطة حالية لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

شكل 13. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية

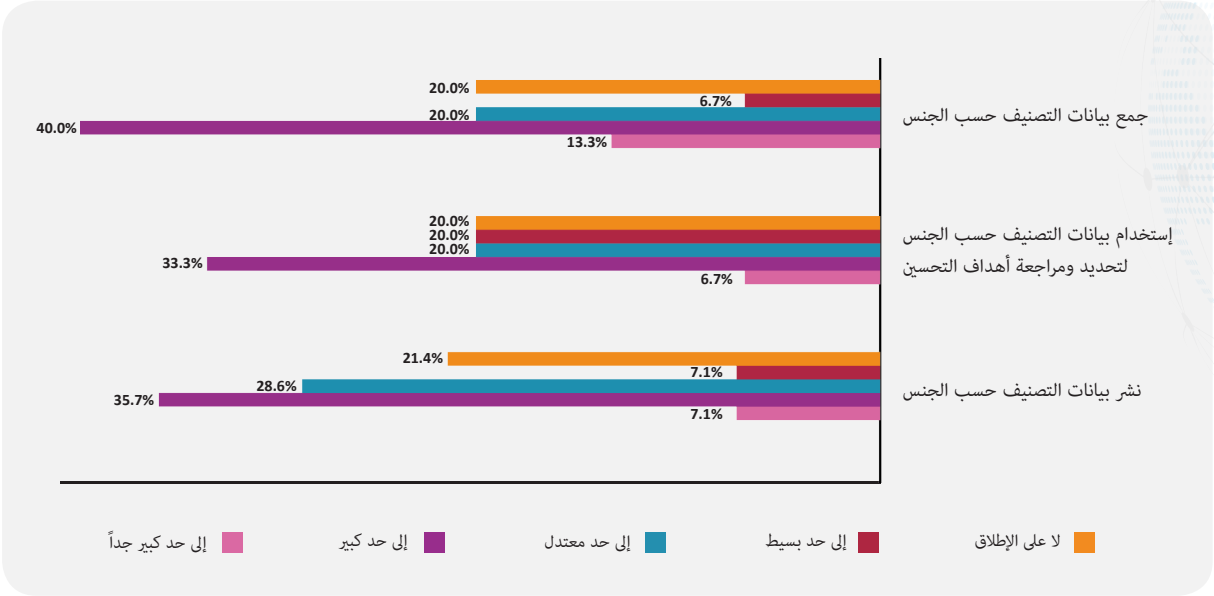

شكل 14. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المالية

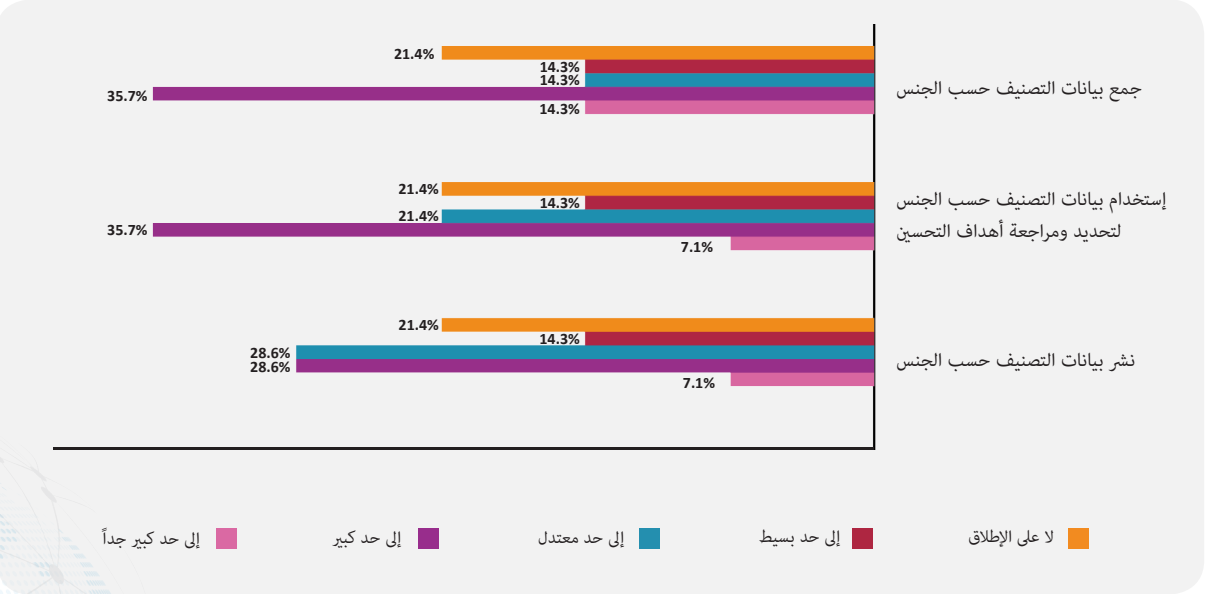

شكل 15. محركات تمكين المرأة

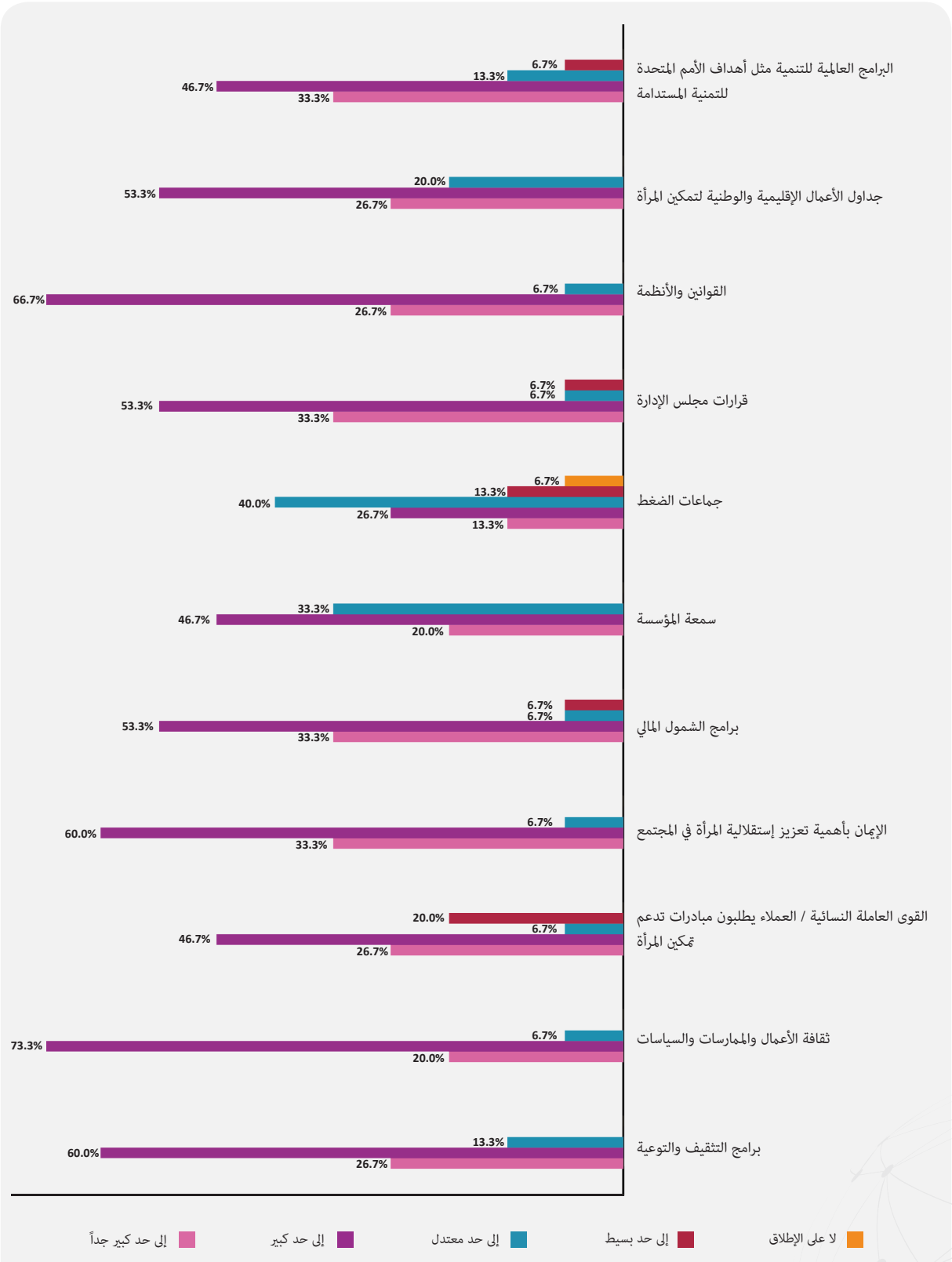

شكل 16. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة

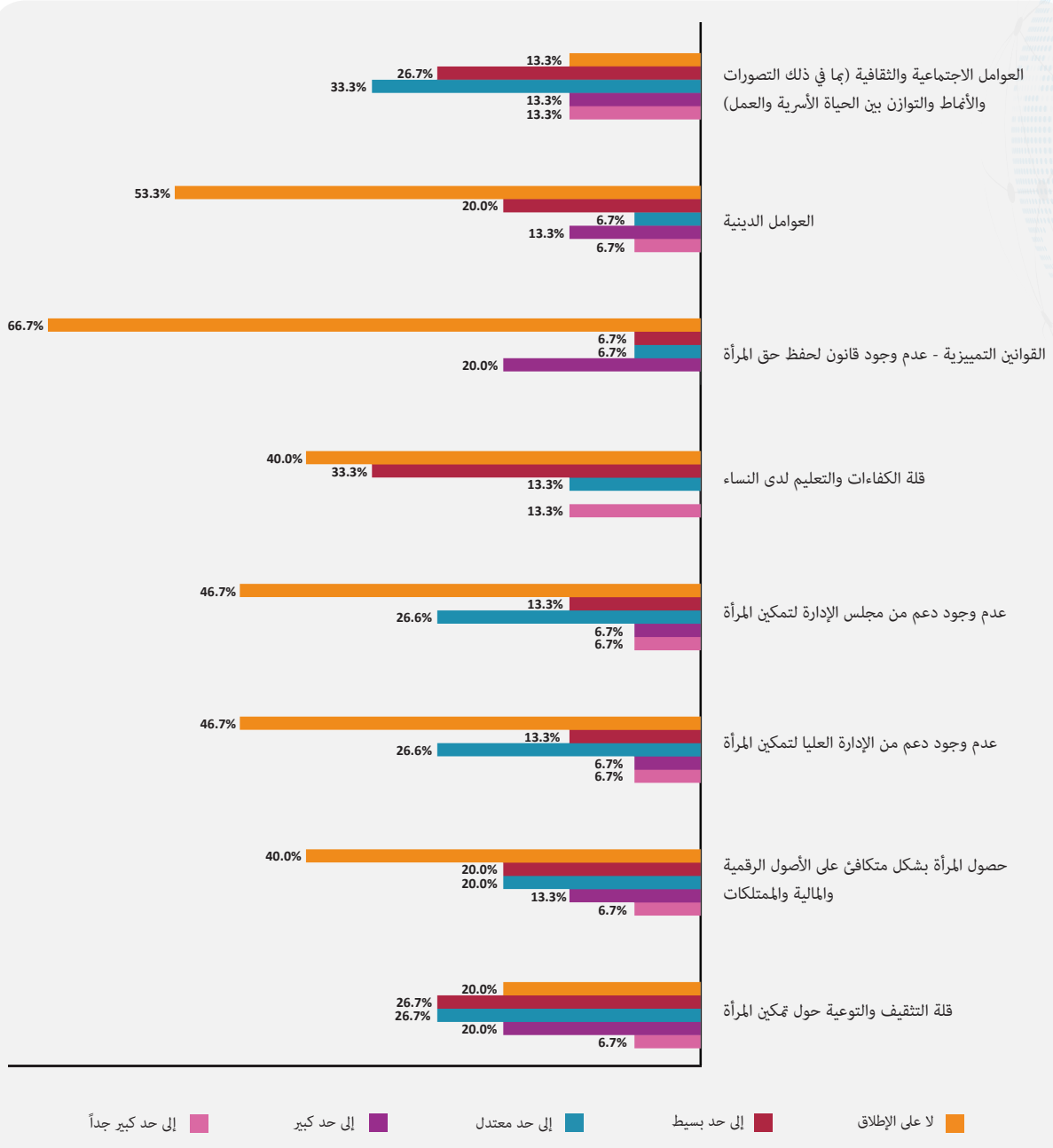

شكل 17. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين

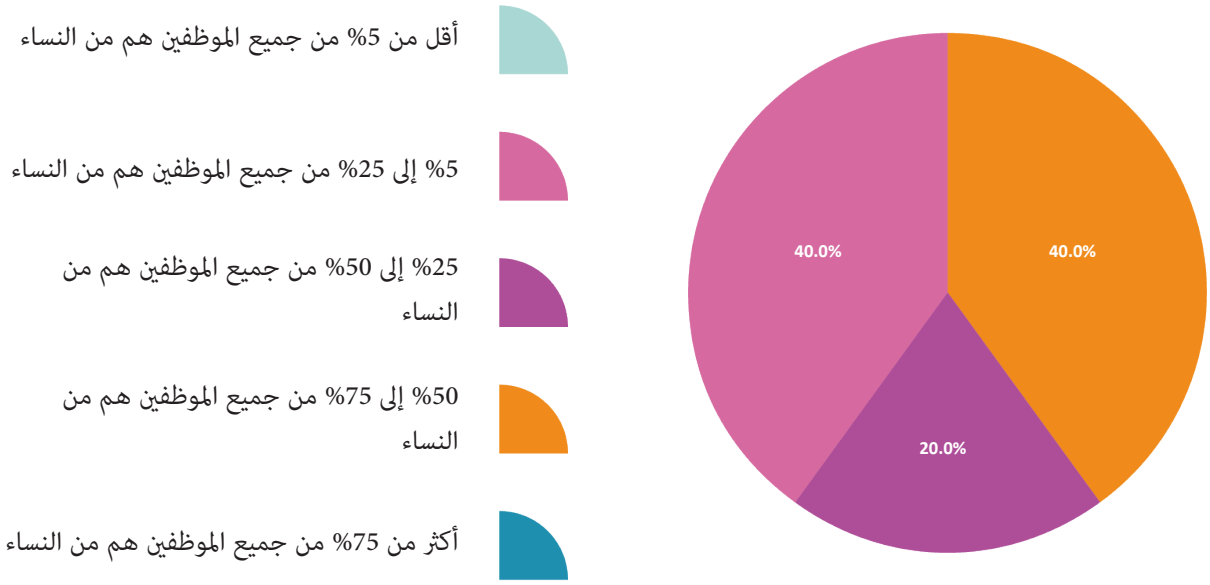

شكل 18. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات

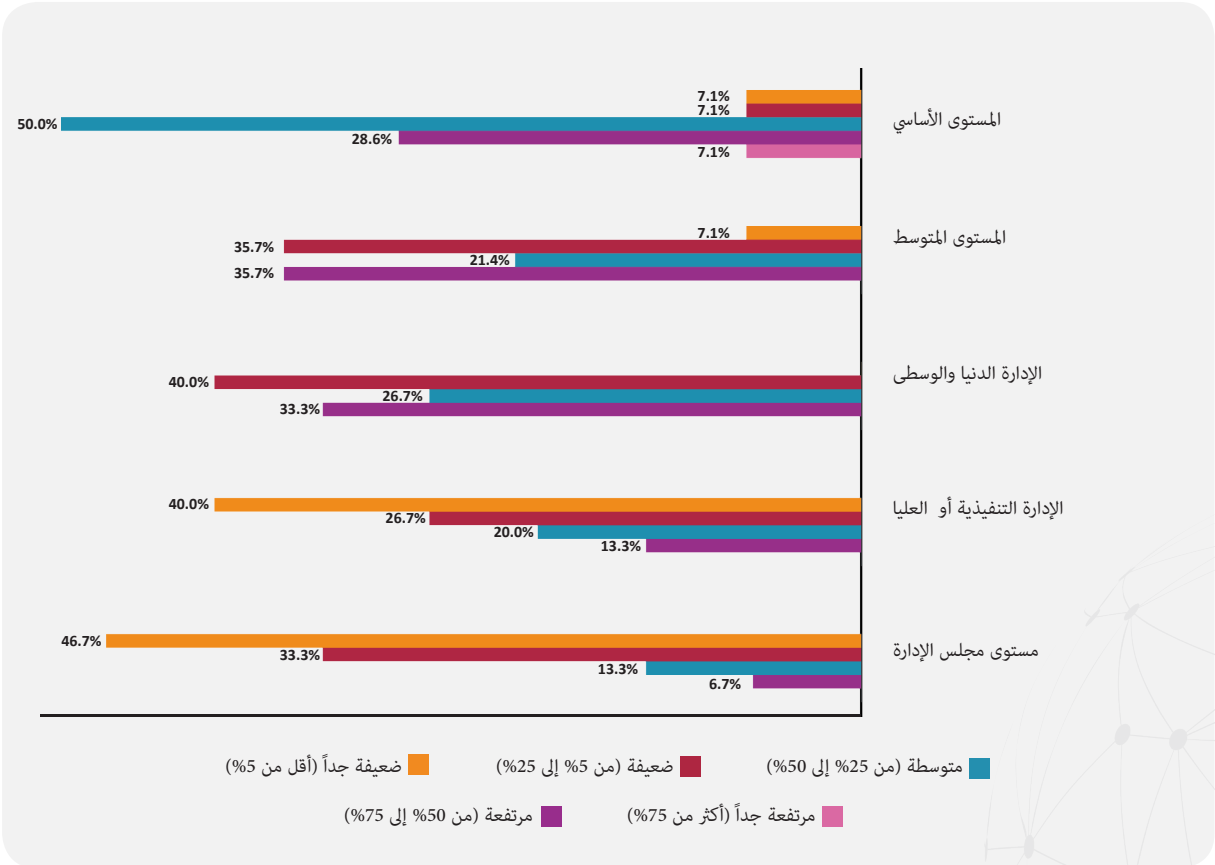

شكل 19. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية

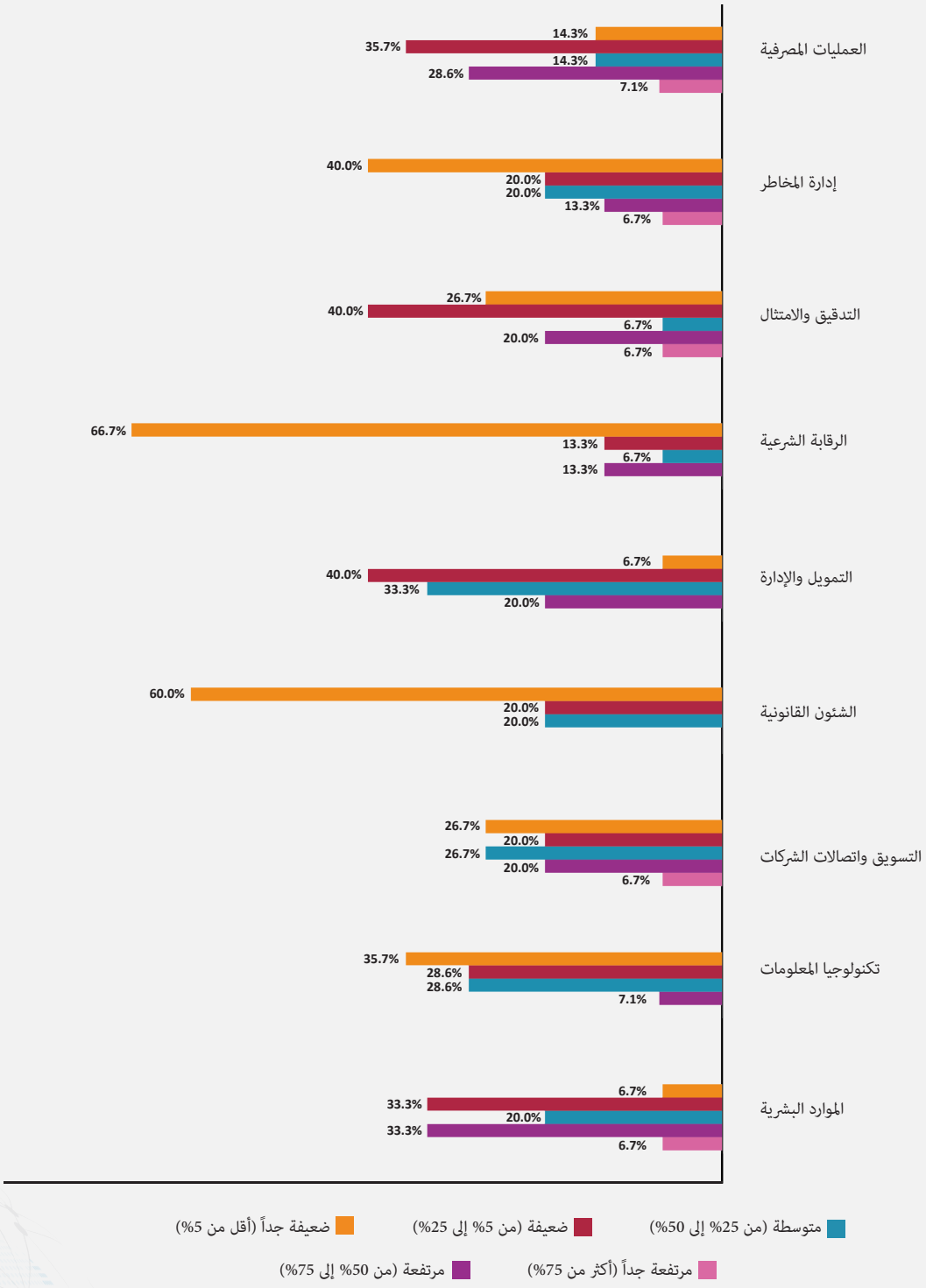

شكل 20. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل

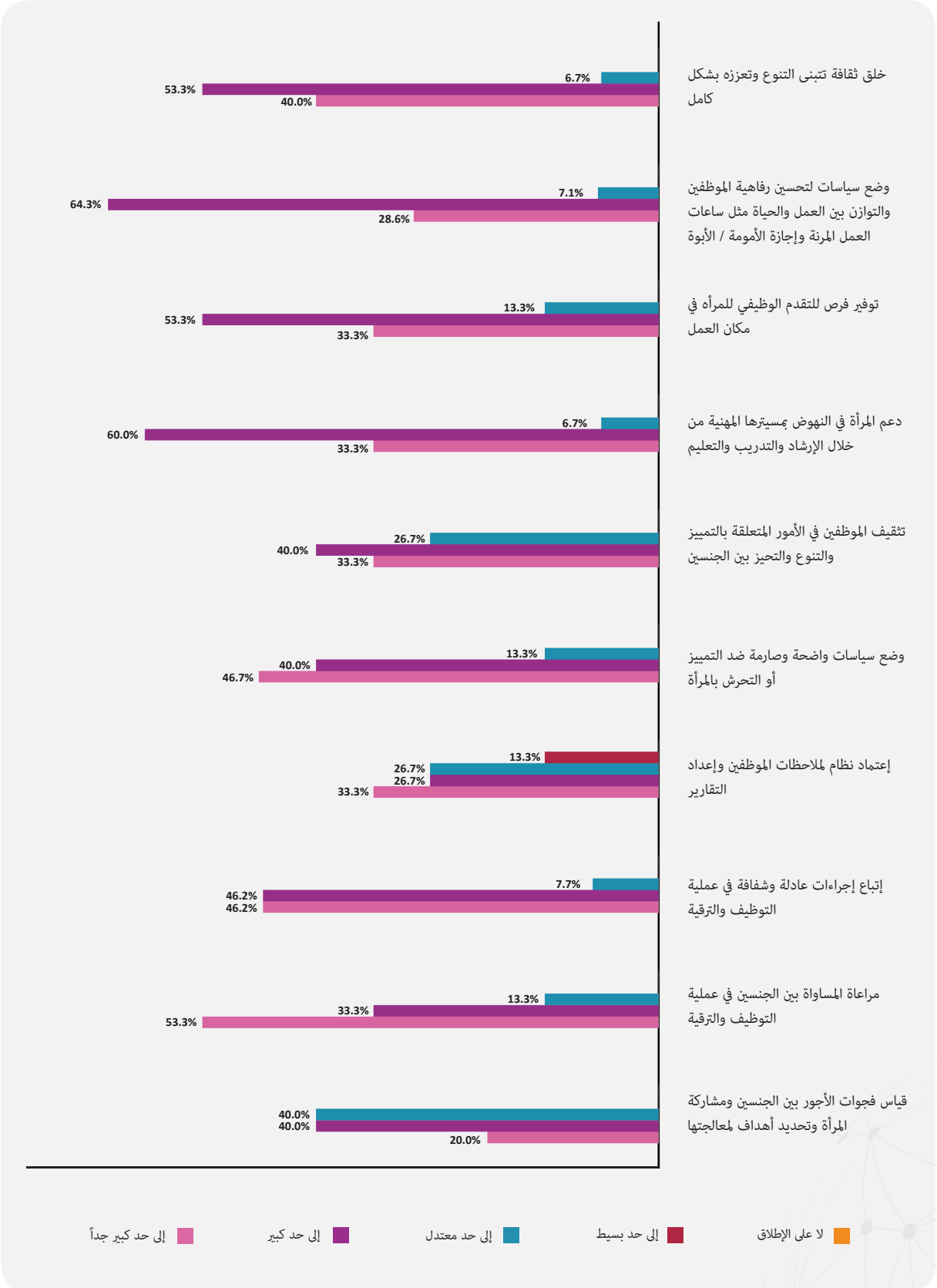

شكل 21. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة

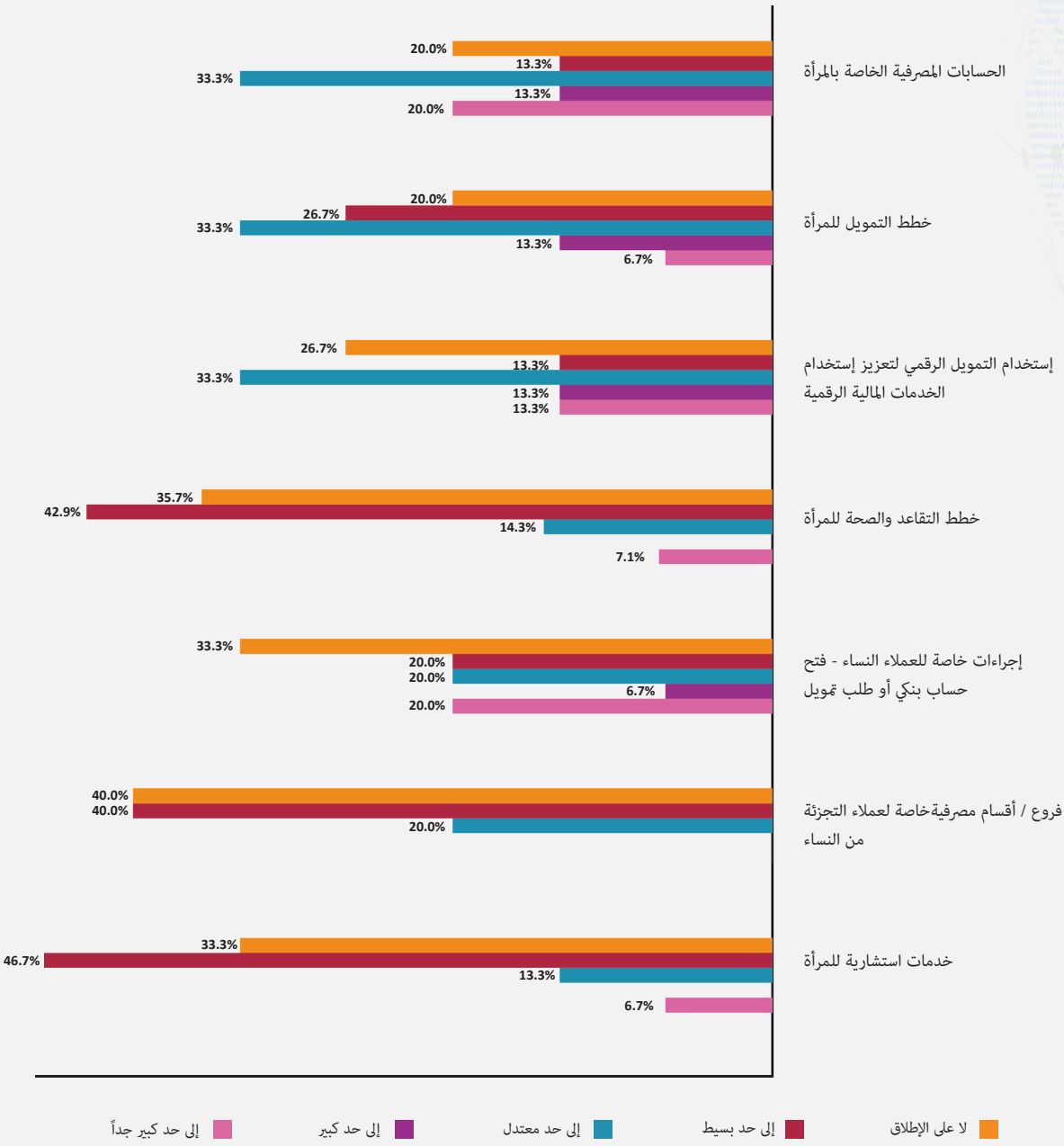

شكل 22. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال

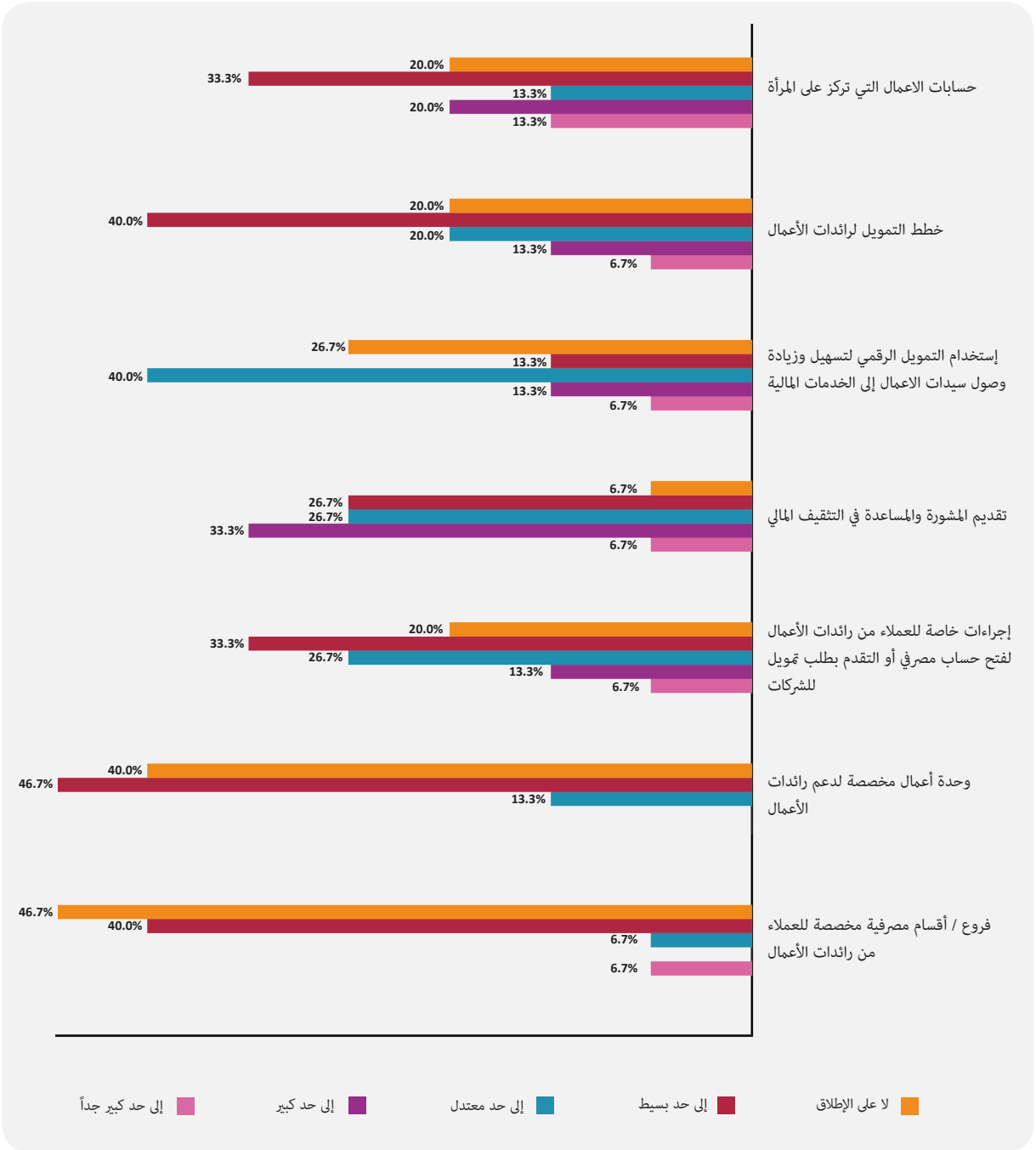

شكل 23. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال

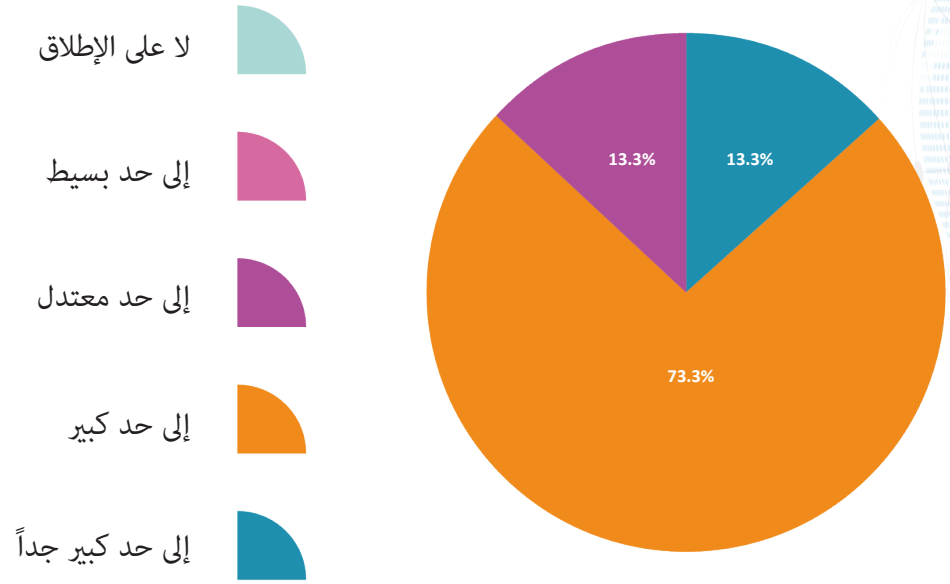

شكل 24. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة

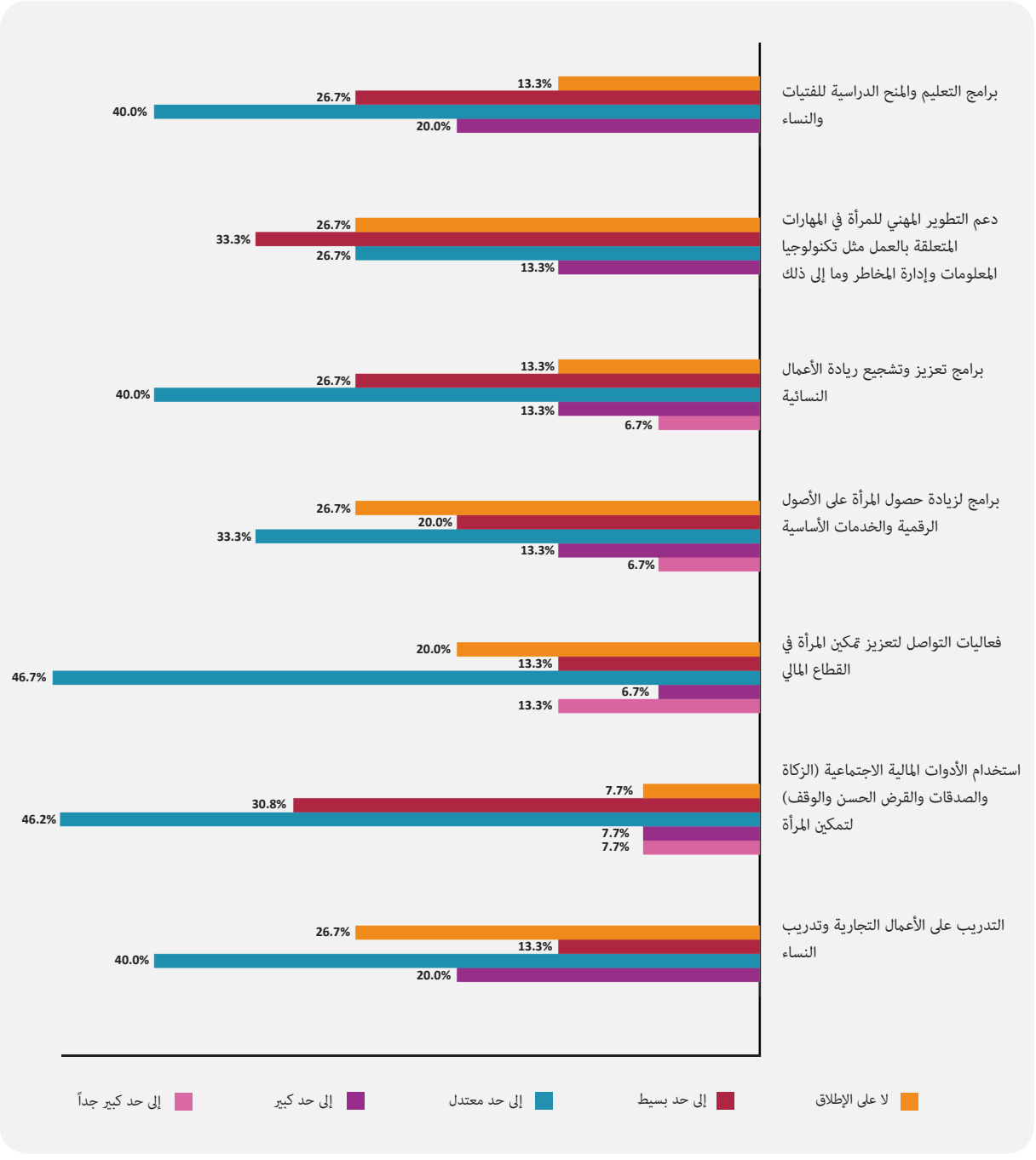

المجموعة 3: جنوب شرق آسيا

شكل 1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية

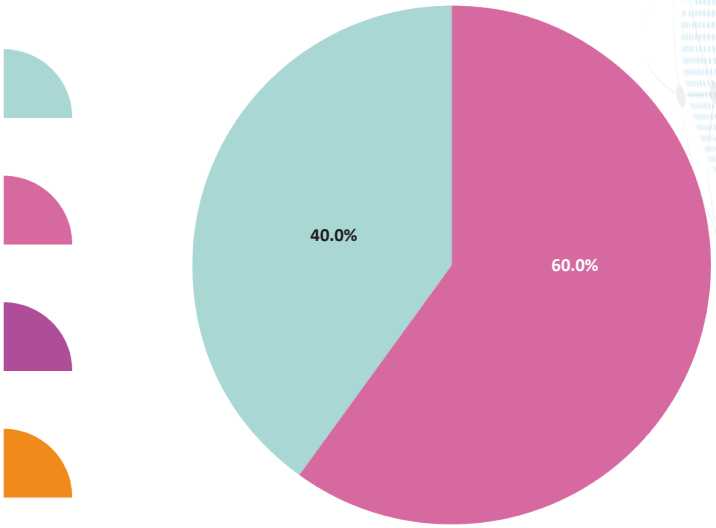

شكل 2. الأعمال الأساسية

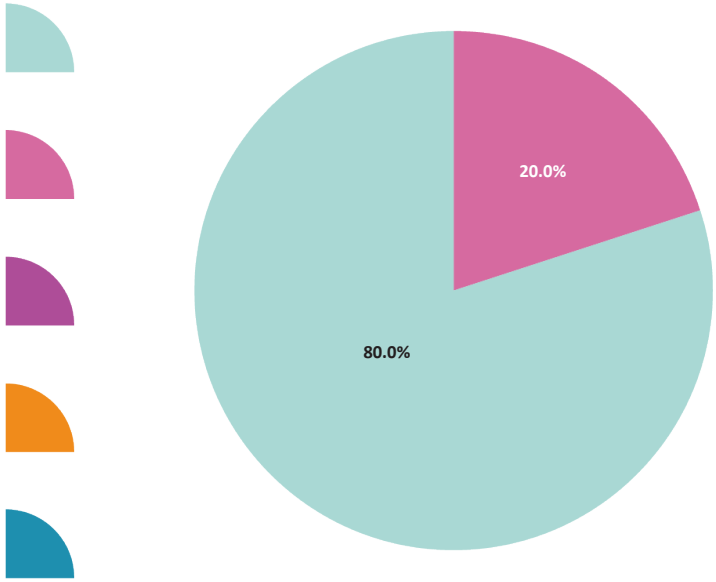

شكل 3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية

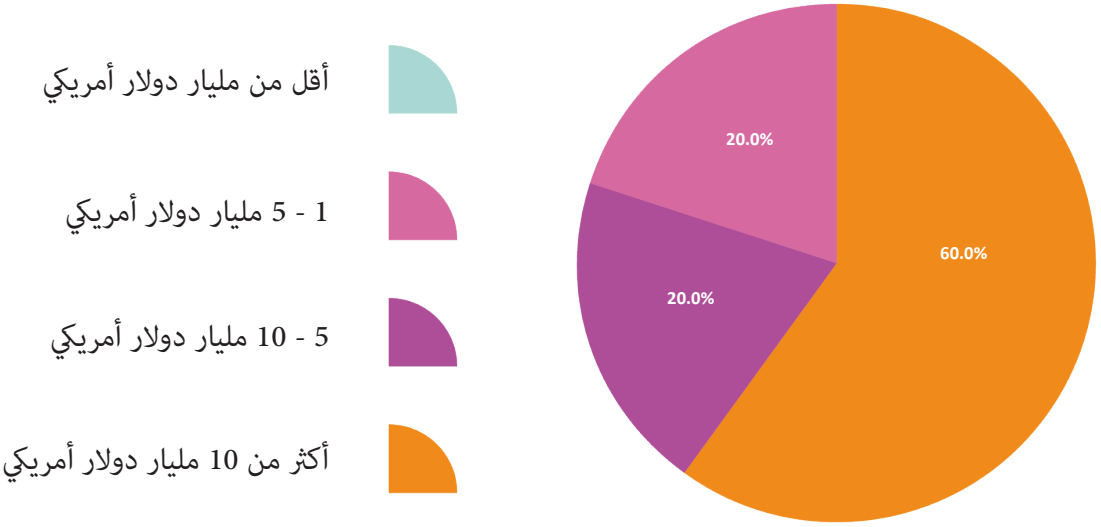

شكل 4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية

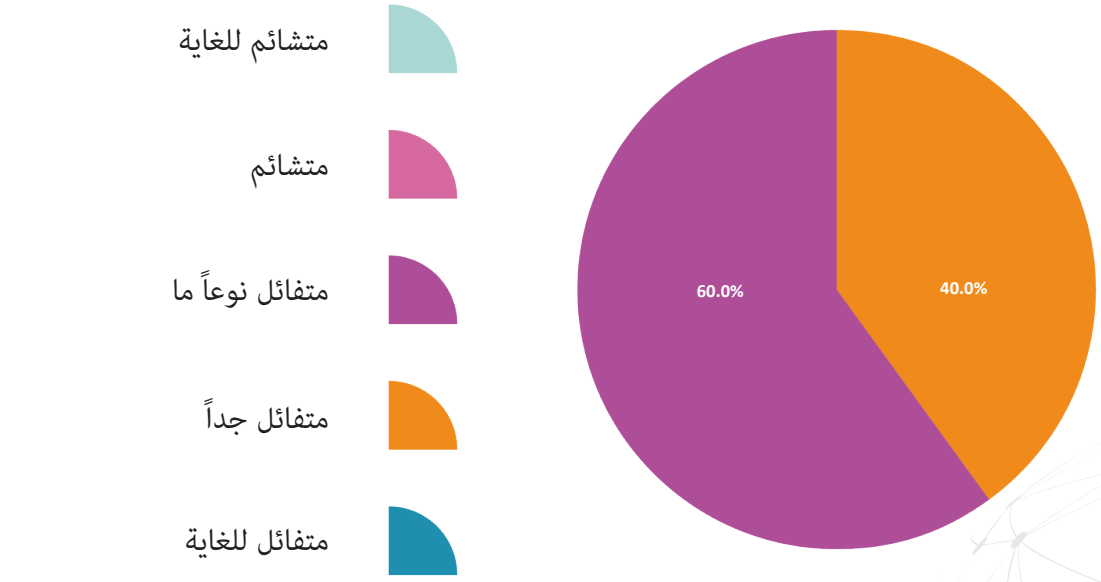

شكل 5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية

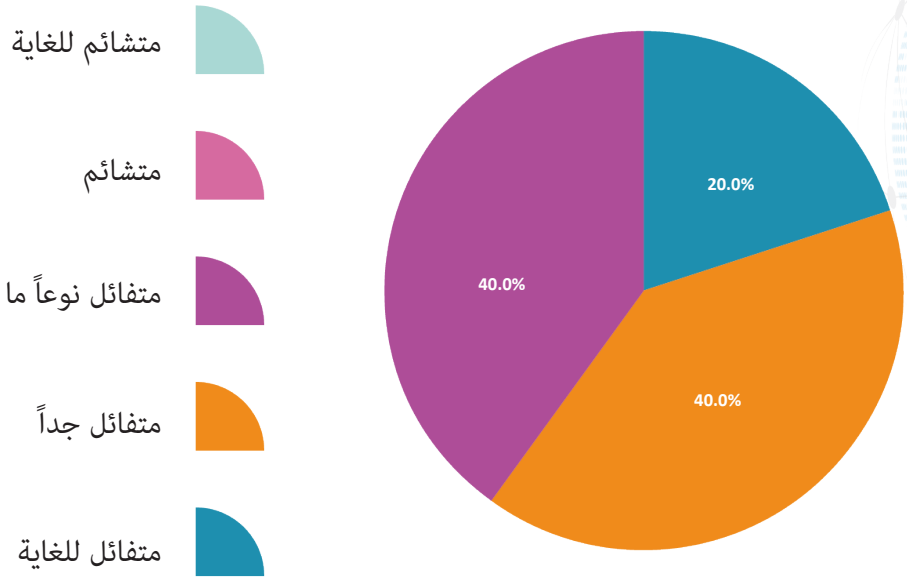

شكل 6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية

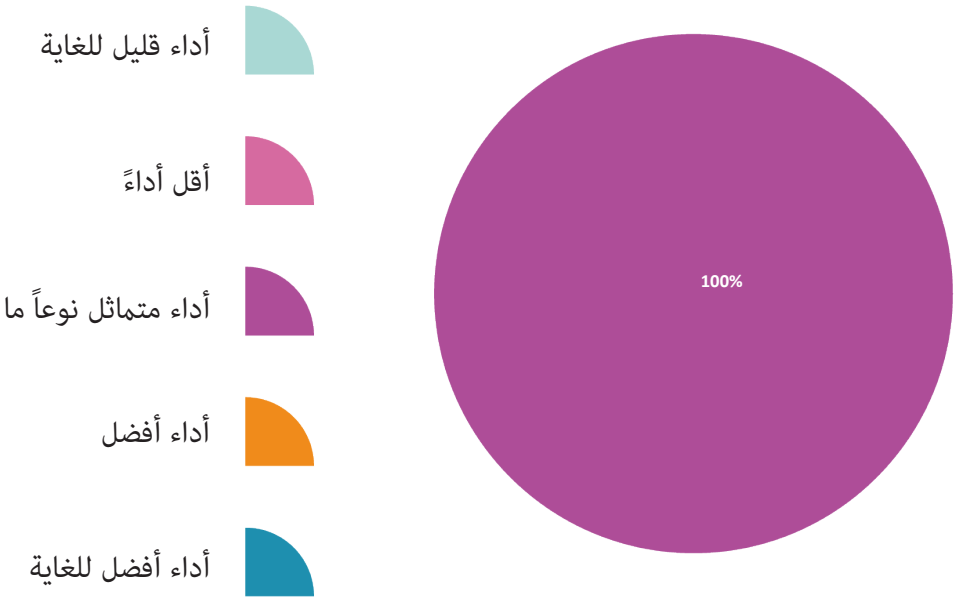

شكل 7. أهم المخاوف للصناعة المالية الإسلامية (2022)

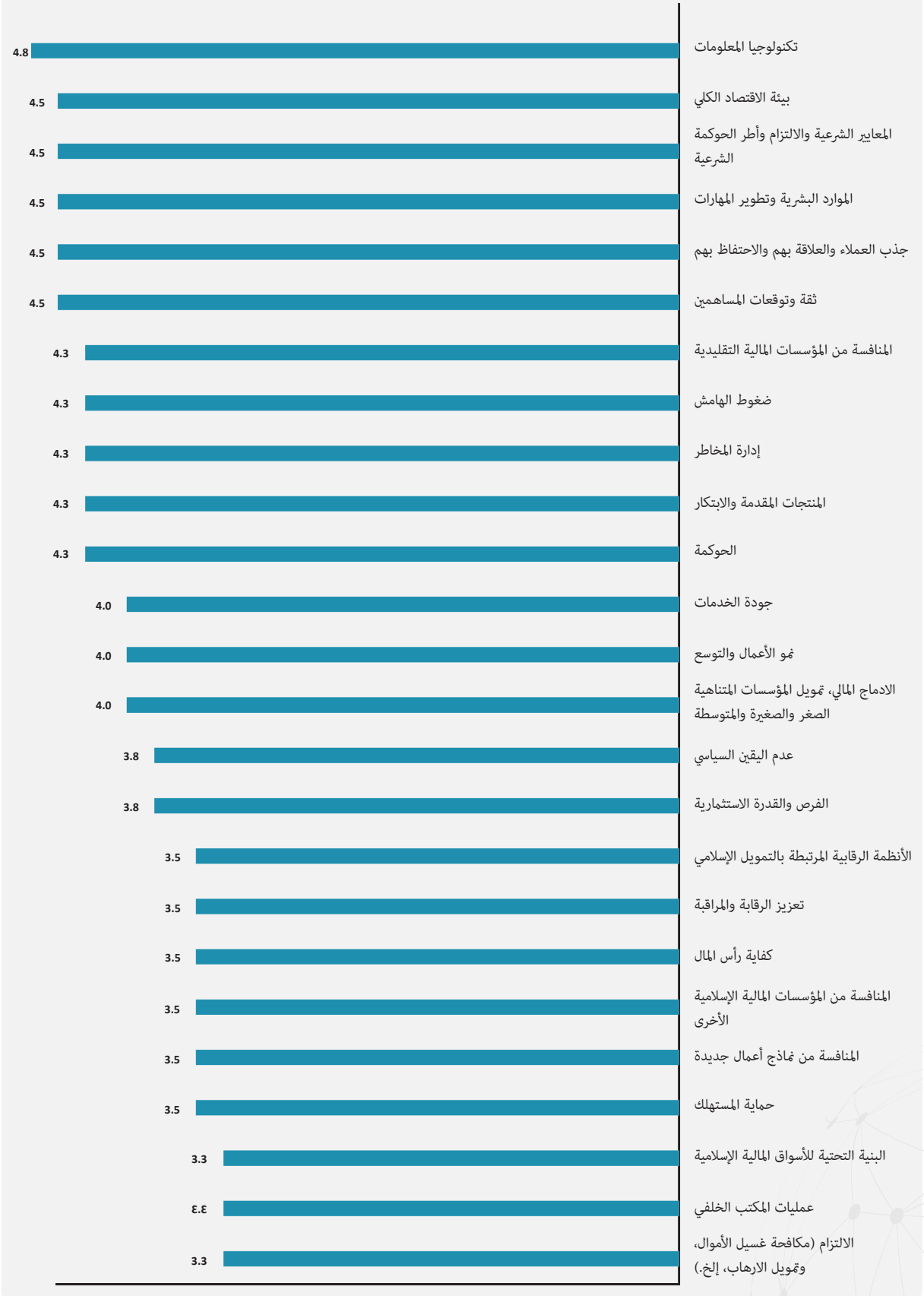

شكل 8. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي (2022)

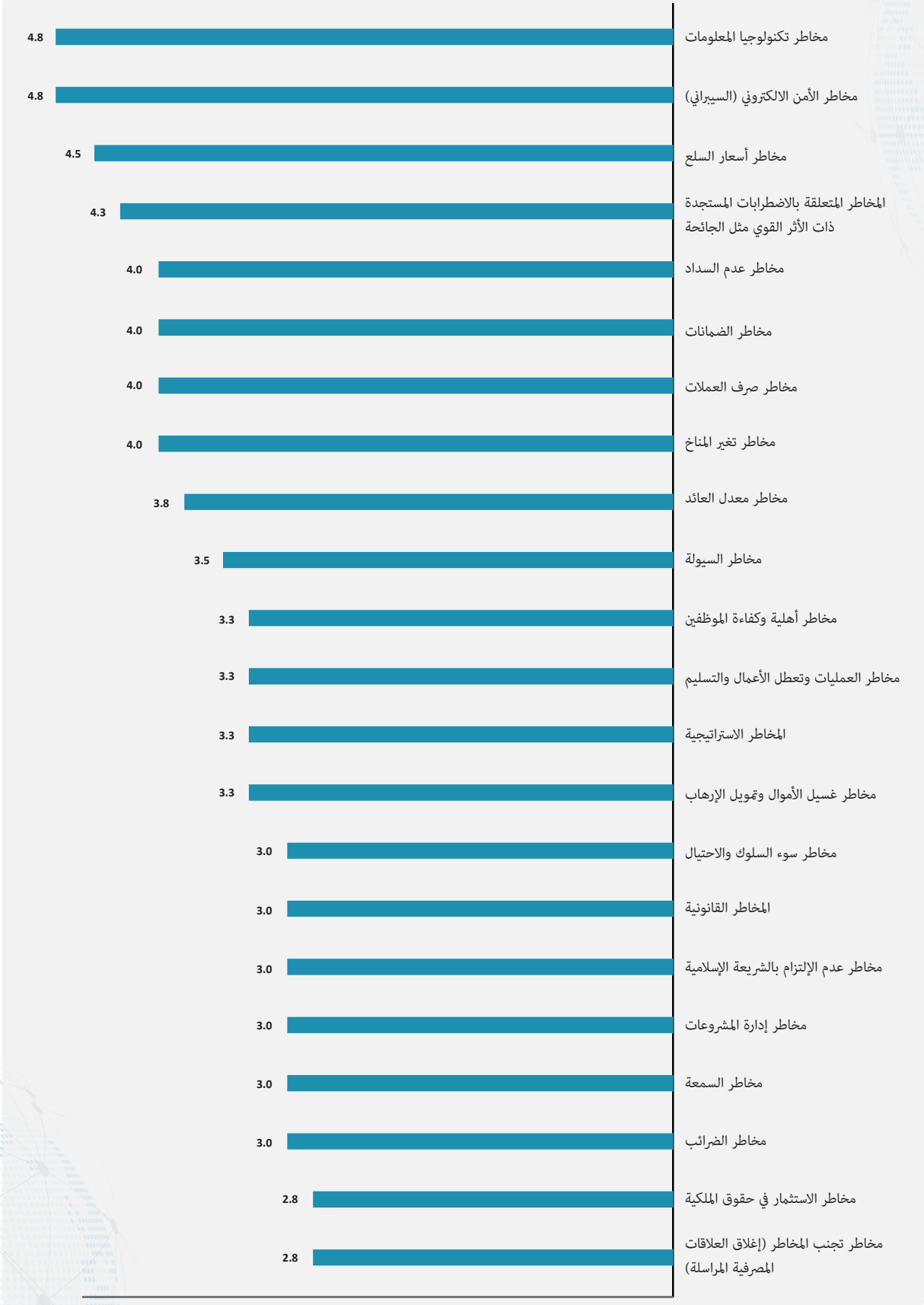

شكل 9. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية

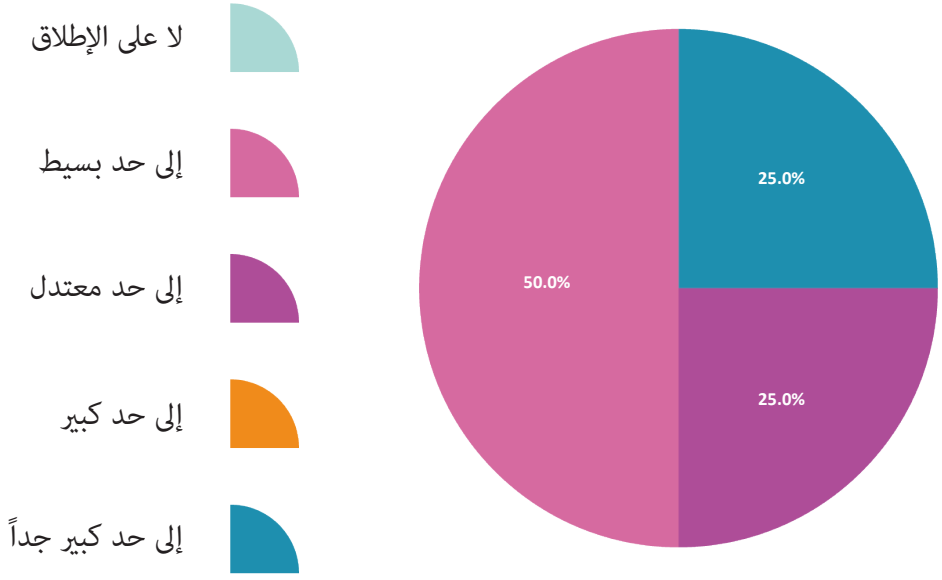

شكل 10. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة

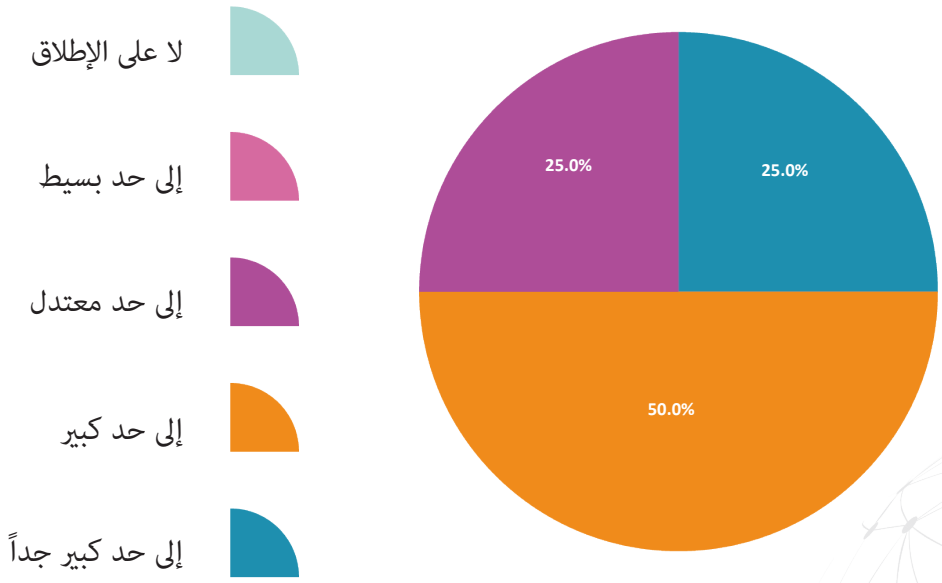

شكل 11. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية

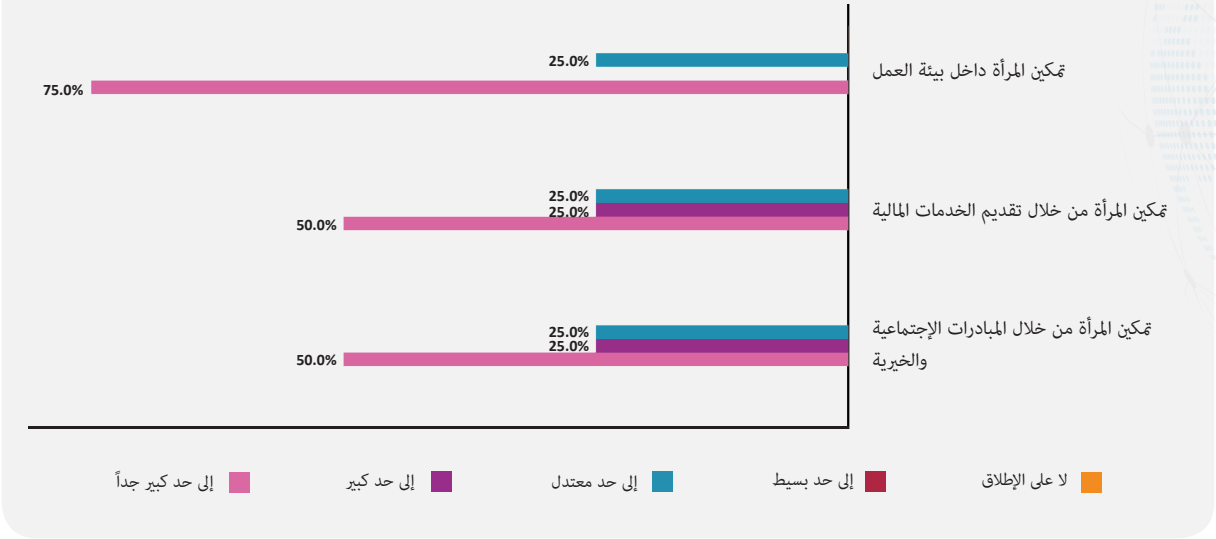

شكل 12. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة

نعم، لقد طورنا استراتيجيات

نحن نعمل حالياً على تطوير مثل هذه الاستراتيجيات

لدينا خطط لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

ليس لدينا أي نية / خطة حالية لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

شكل 13. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية

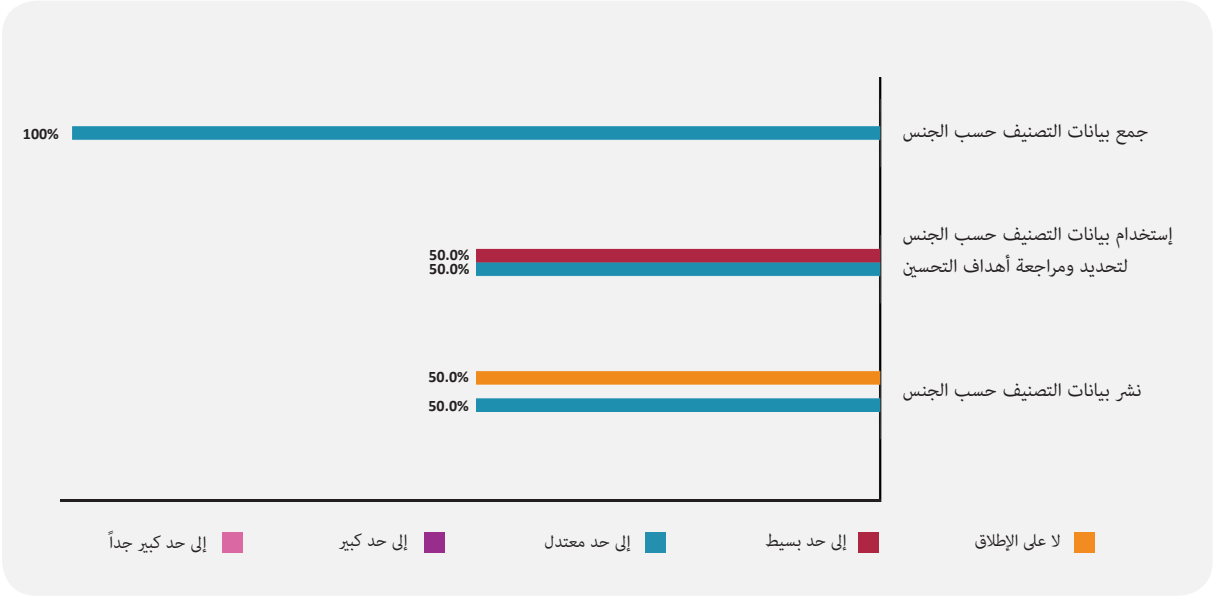

شكل 14. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المالية

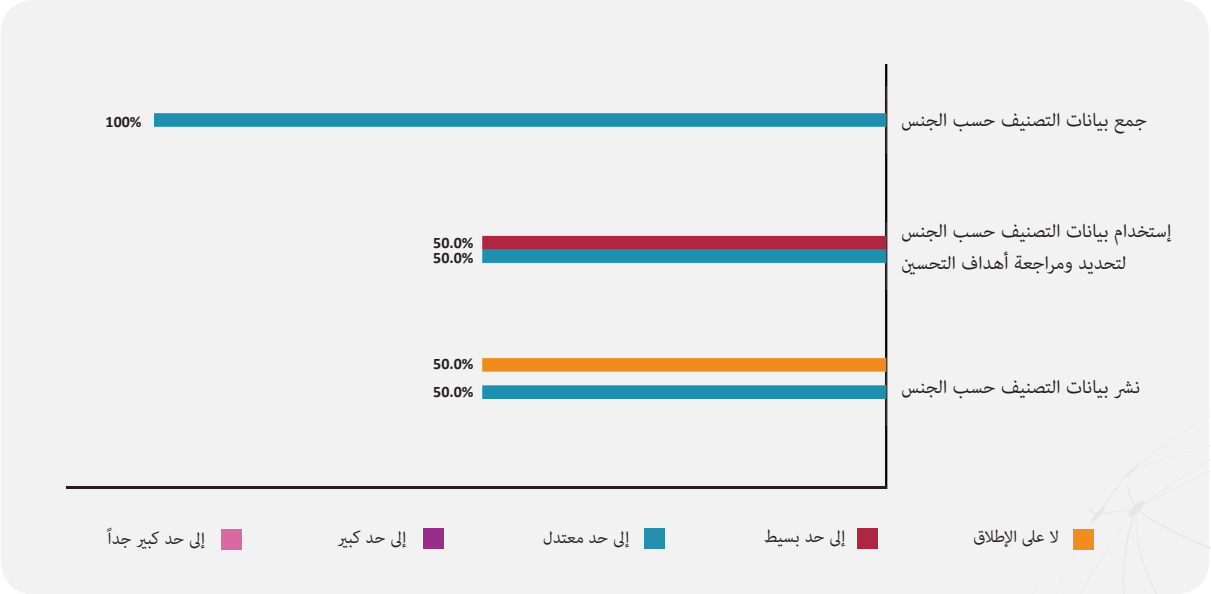

شكل 15. محركات تمكين المرأة

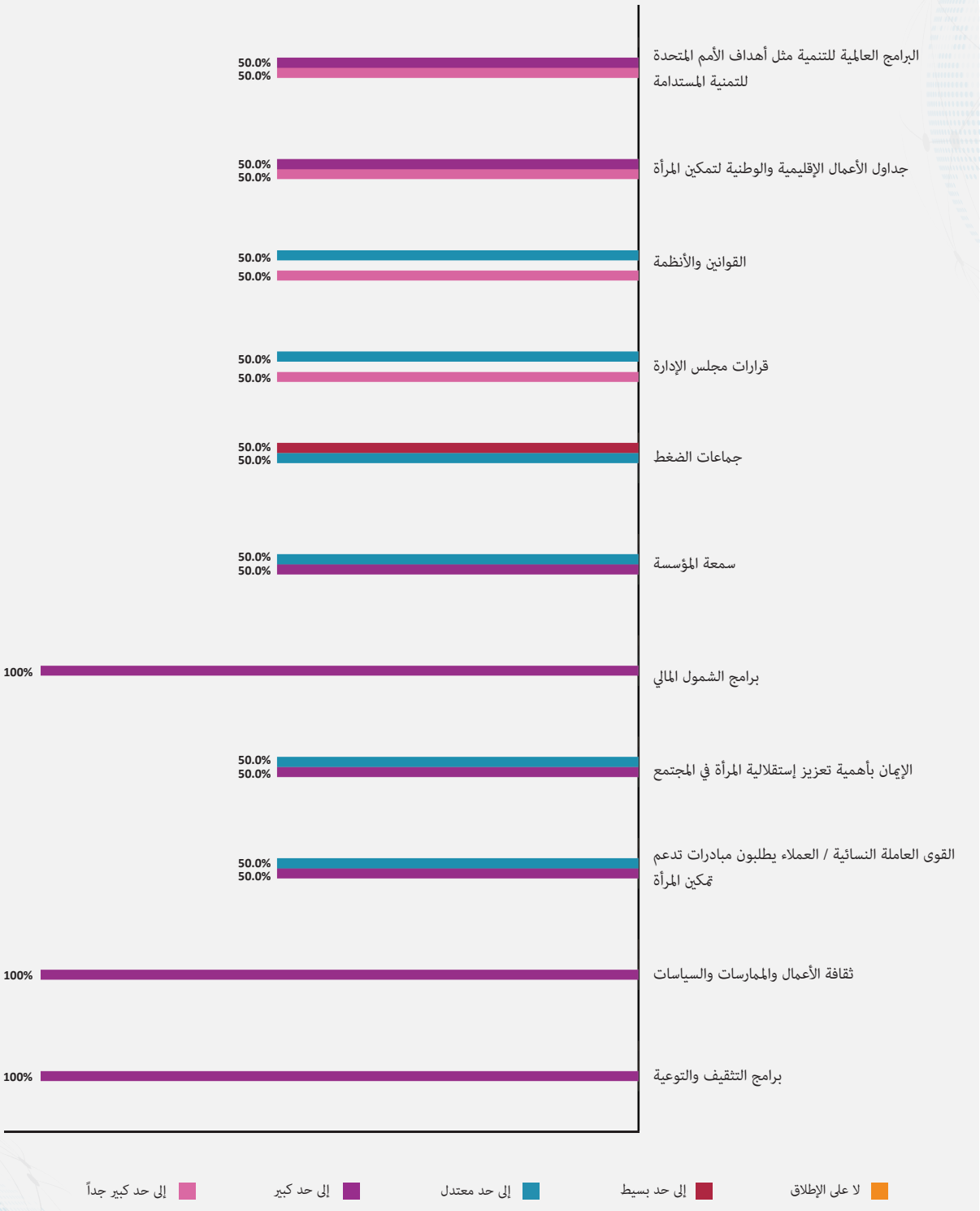

شكل 16. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة

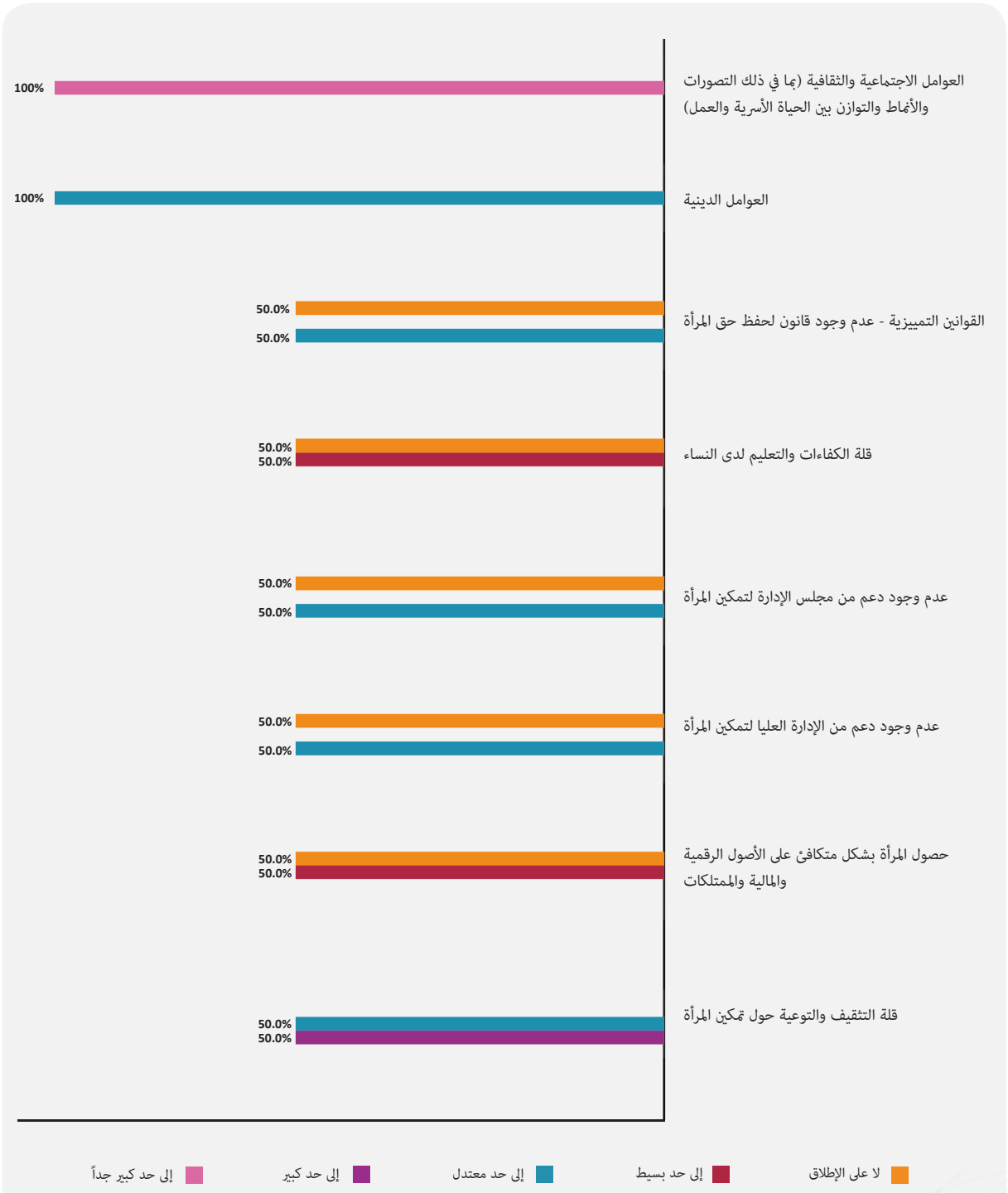

شكل 17. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين

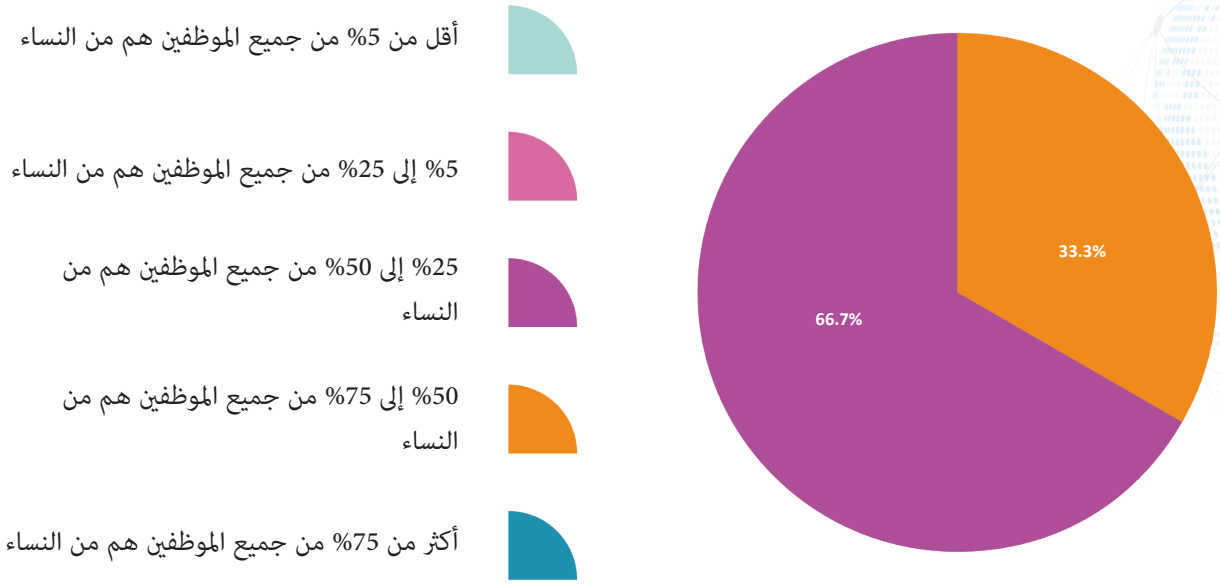

شكل 18. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات

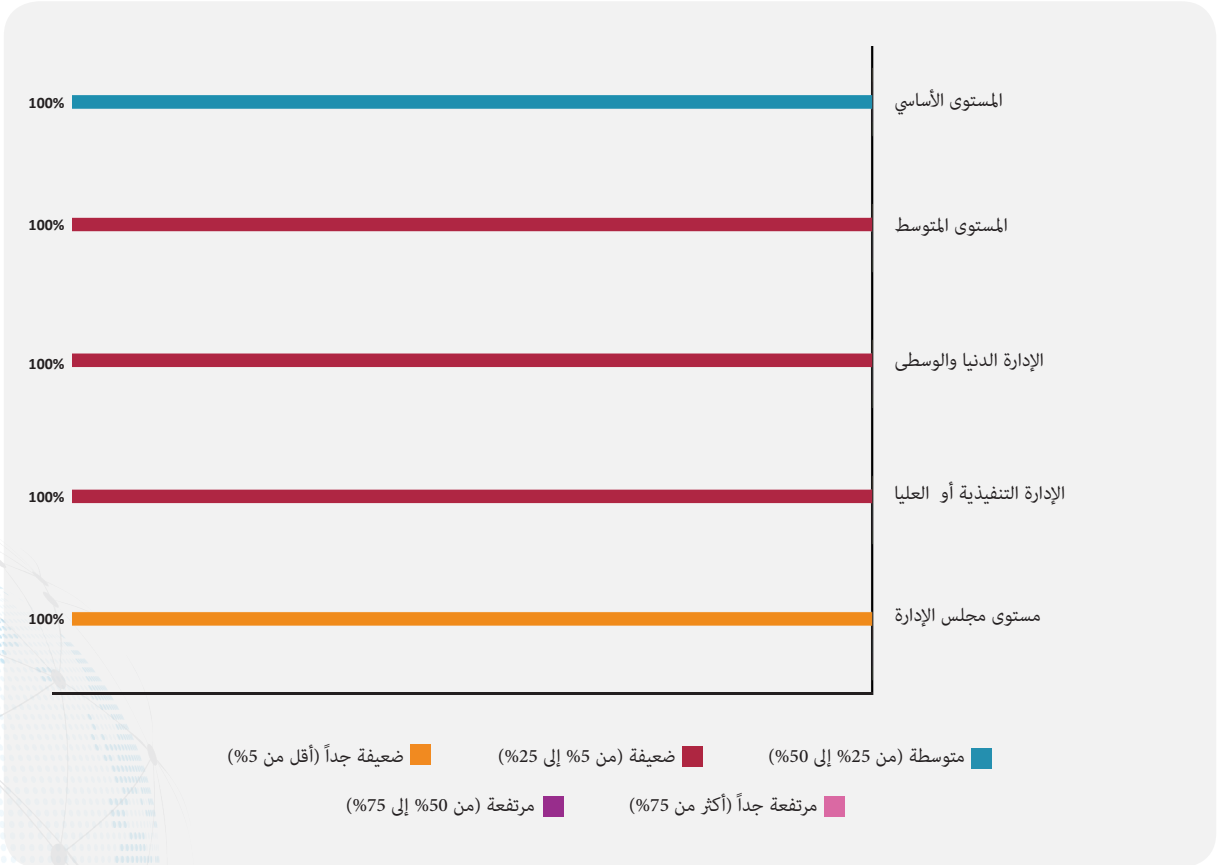

شكل 19. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية

شكل 20. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل

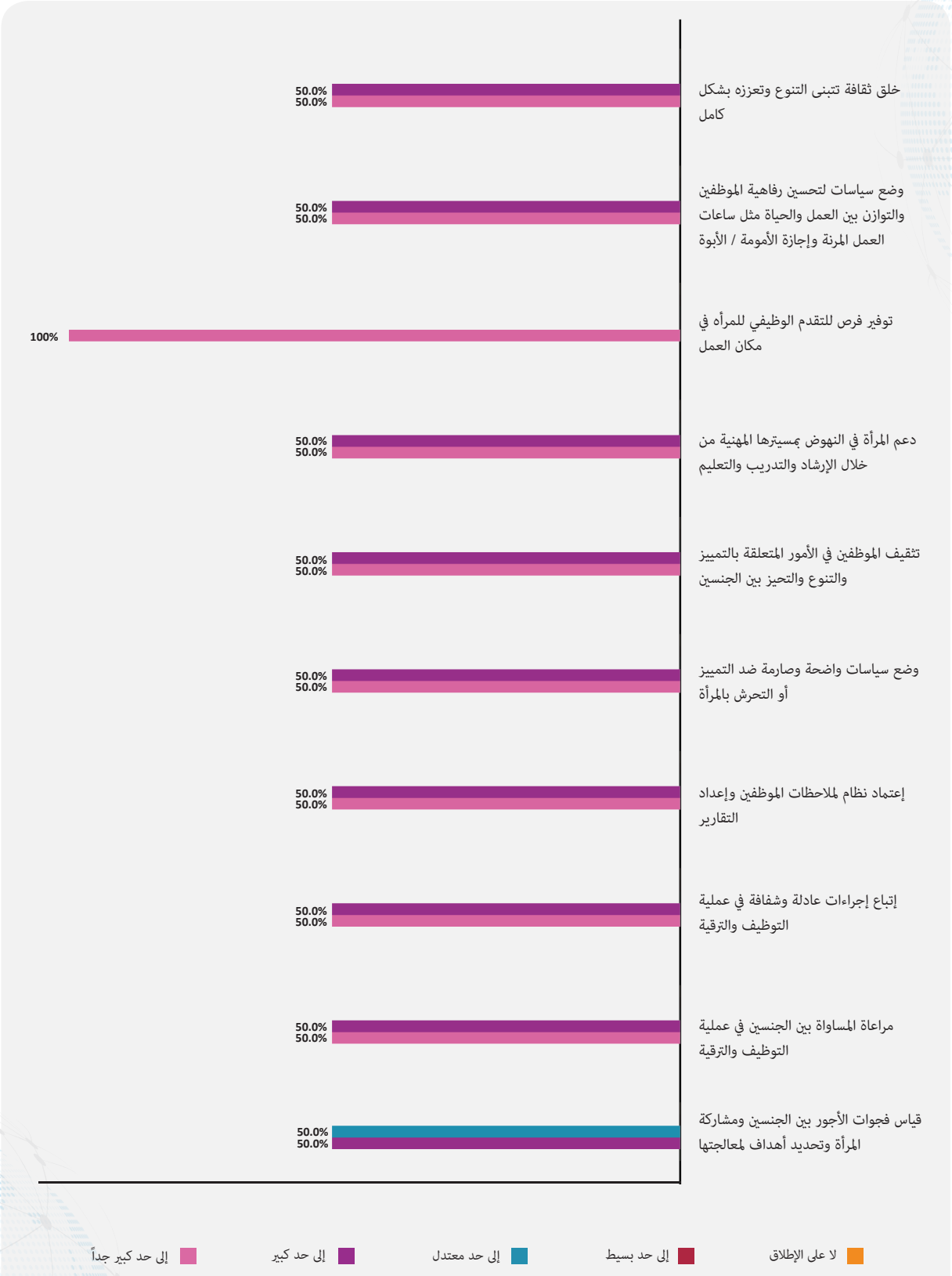

شكل 21. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة

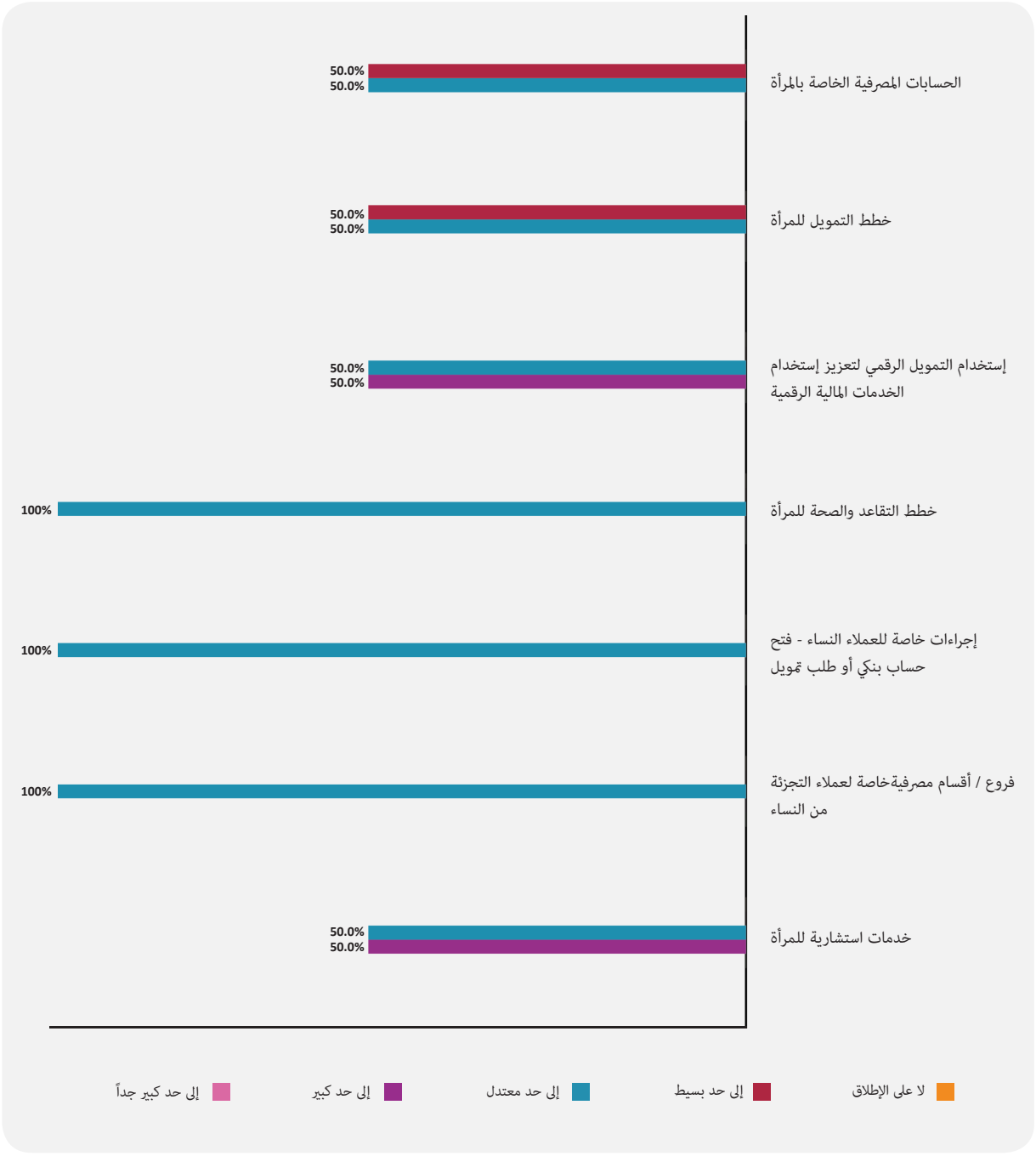

شكل 22. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال

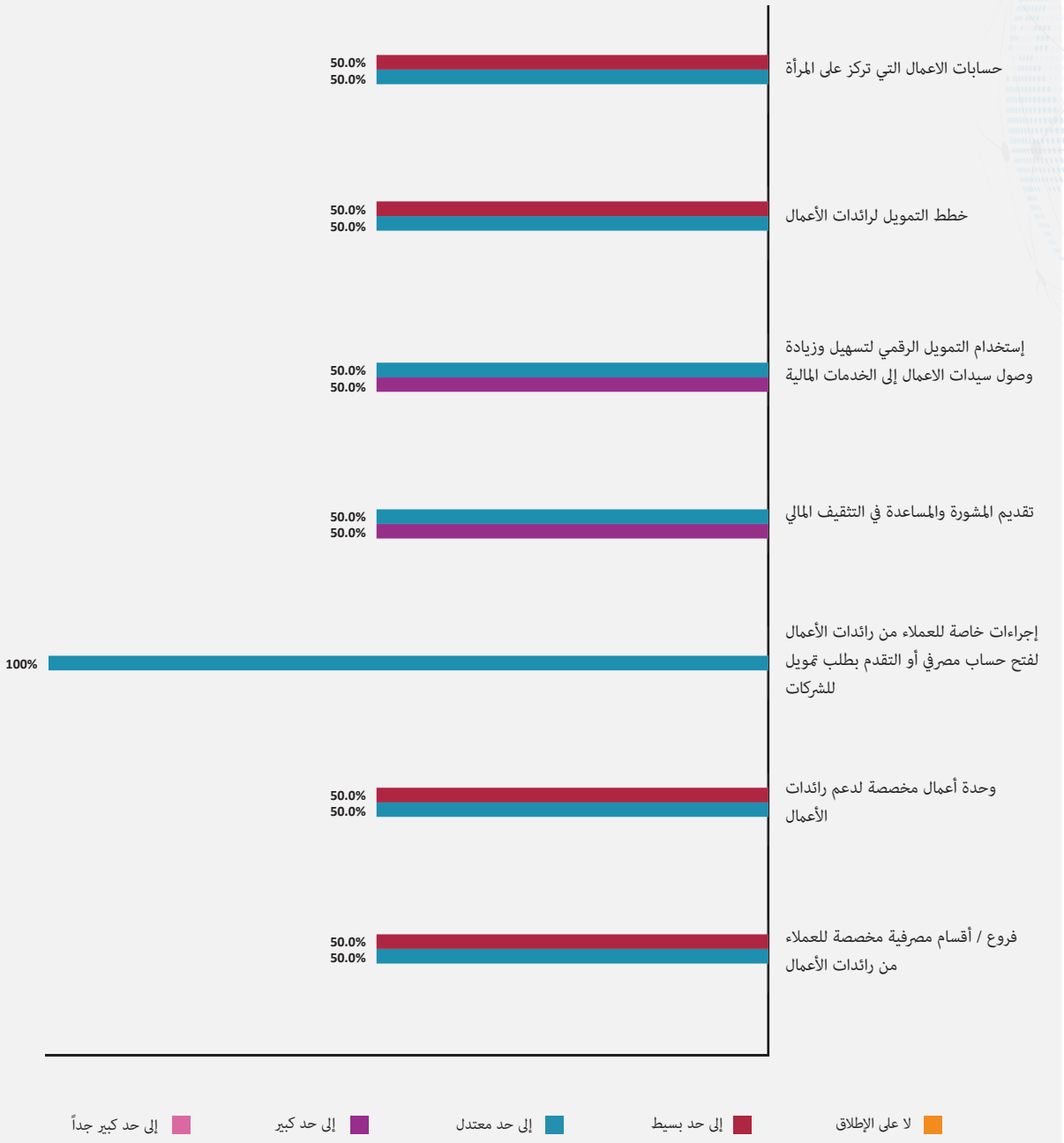

شكل 23. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال

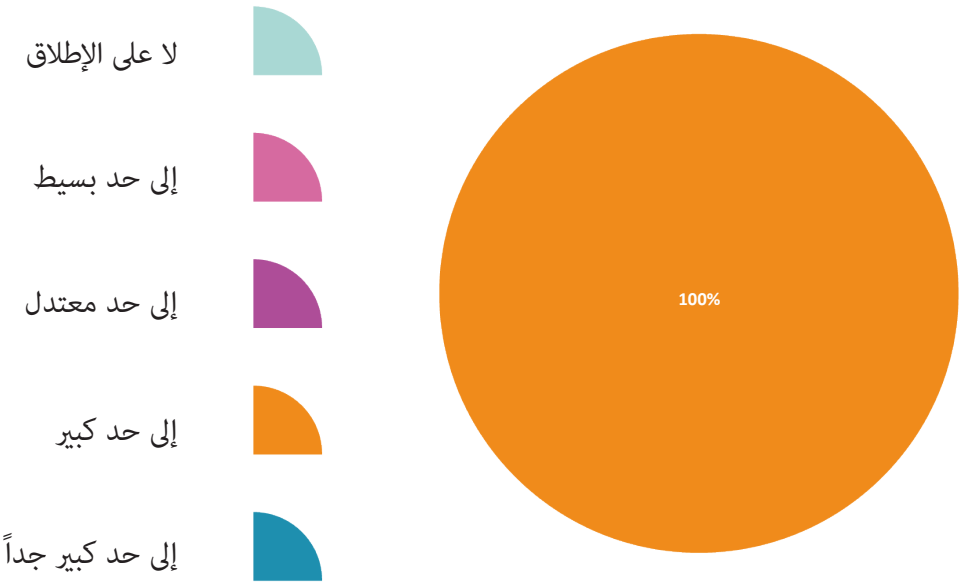

شكل 24. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة

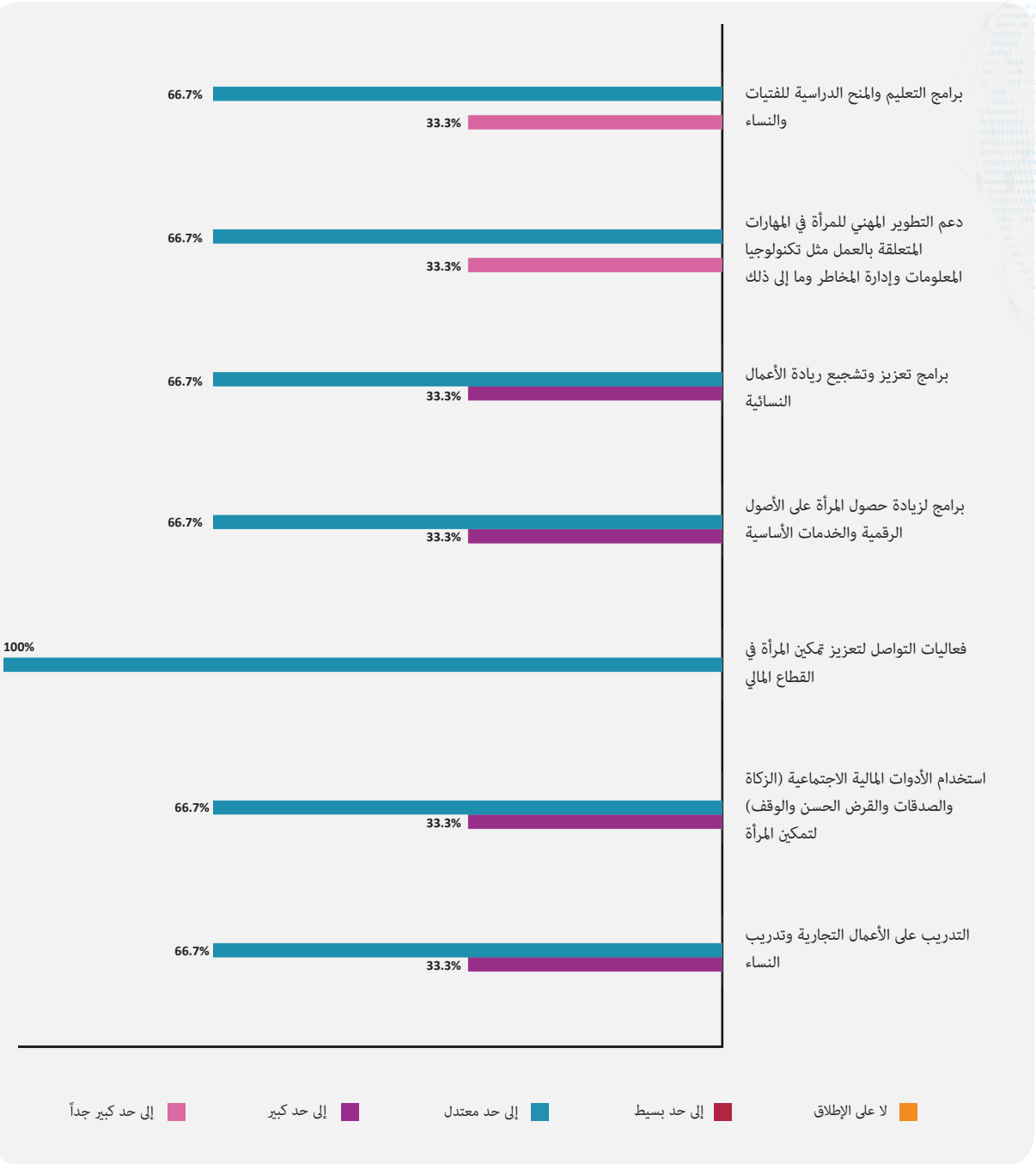

المجموعة 4: غرب ووسط وجنوب آسيا

شكل 1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية

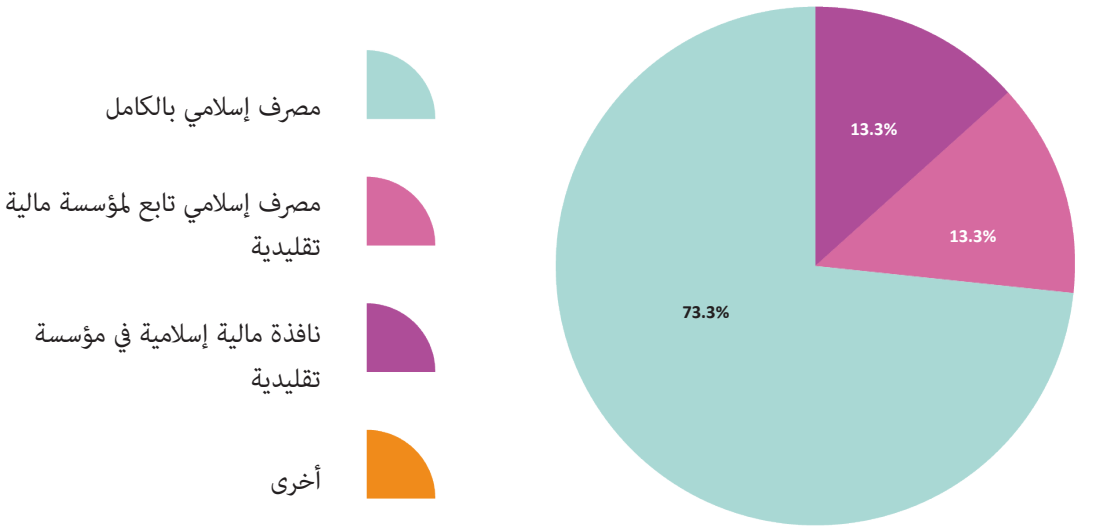

شكل 2. الأعمال الأساسية

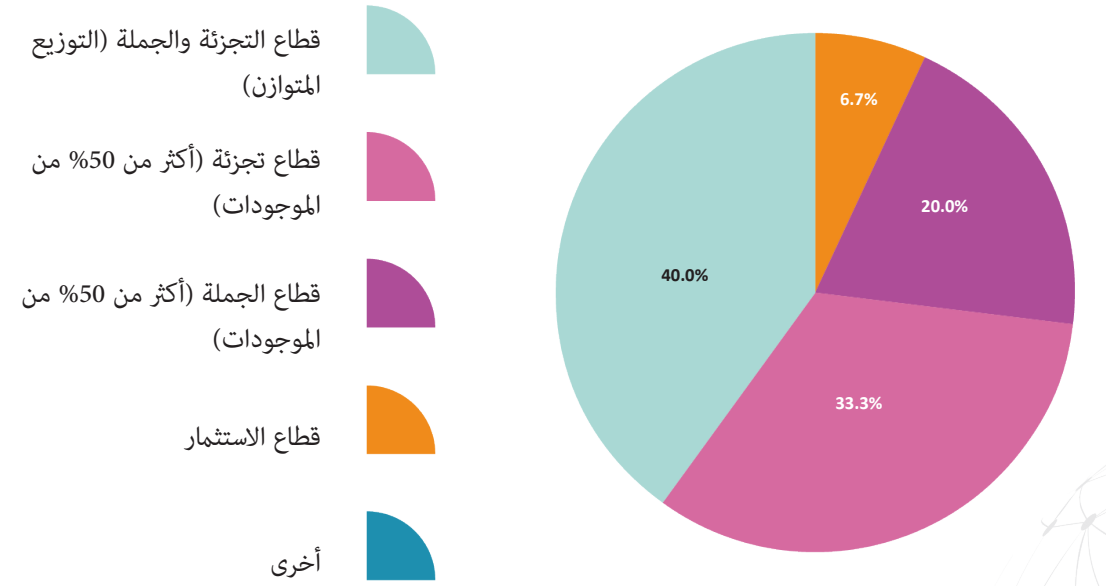

شكل 3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية

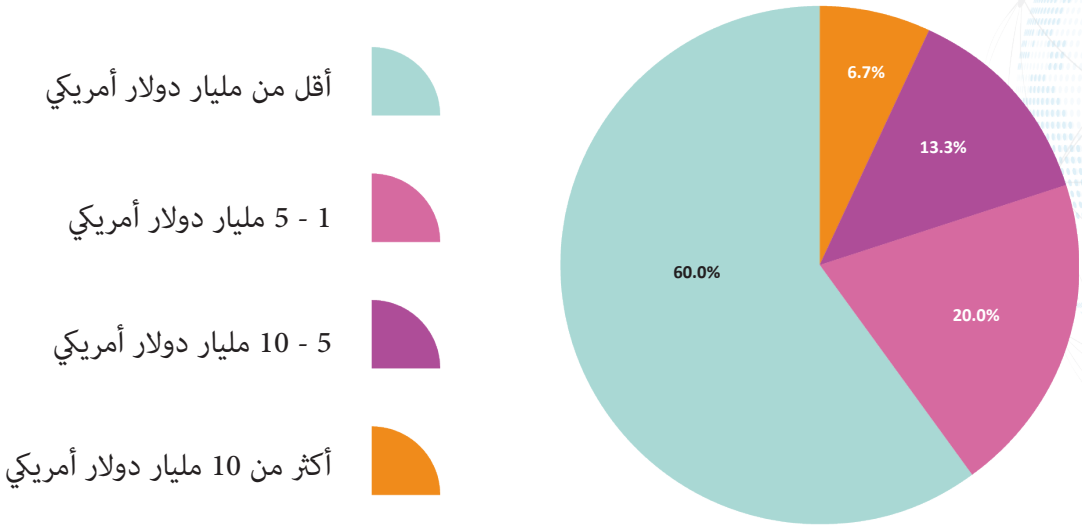

شكل 4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية

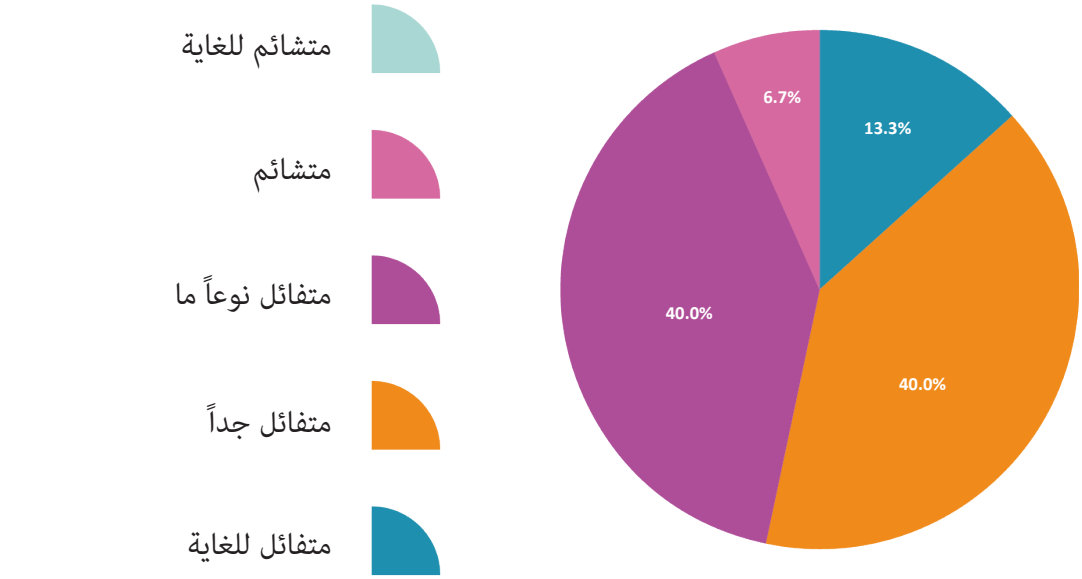

شكل 5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية

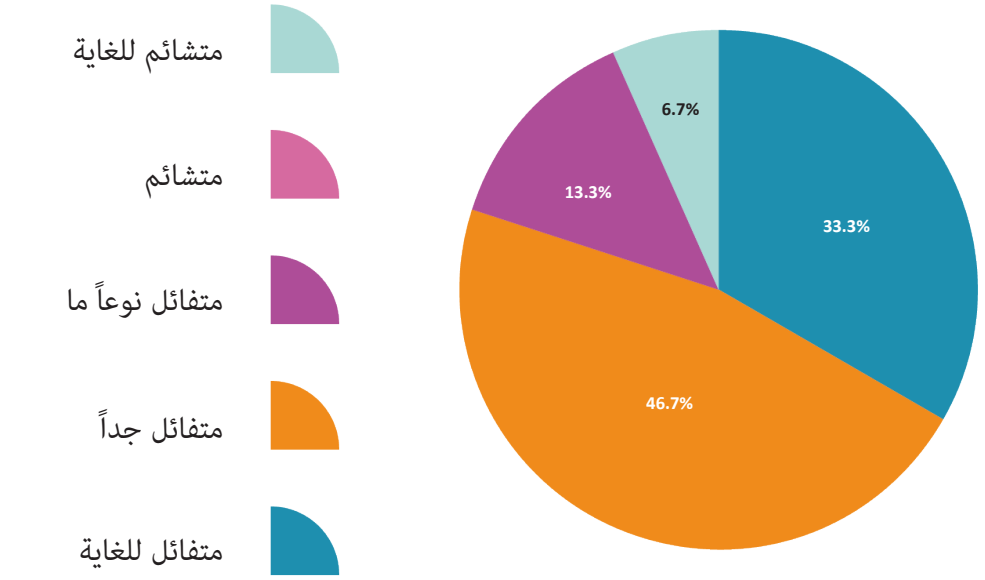

شكل 6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية

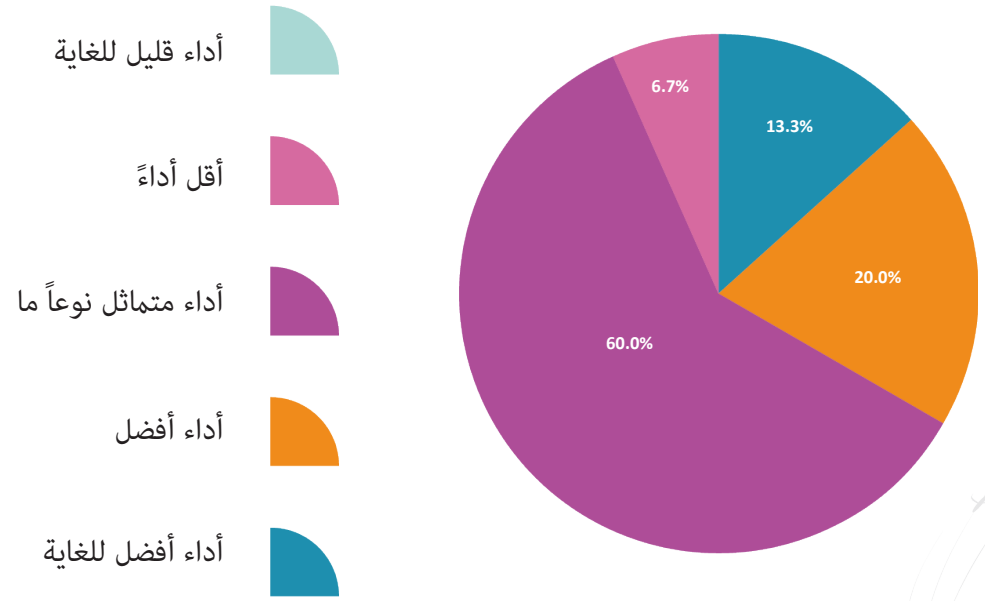

شكل 7. أهم المخاوف للصناعة المالية الإسلامية (2022)

شكل 8. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي (2022)

شكل 9. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية

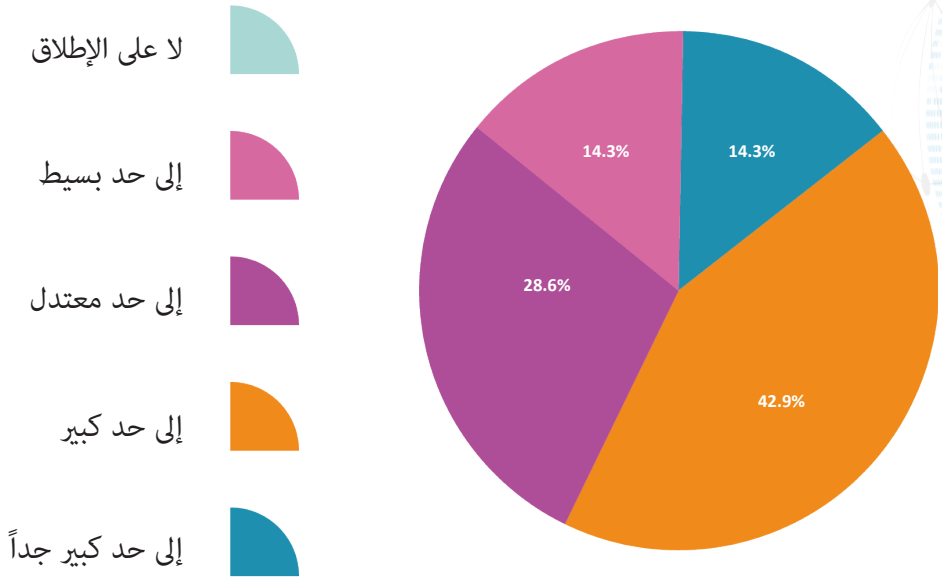

شكل 10. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة

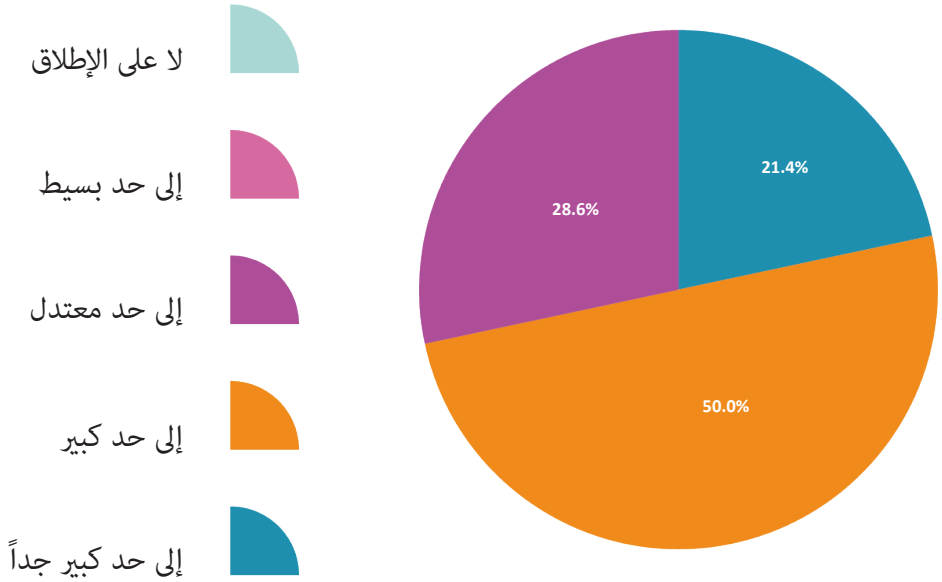

شكل 11. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية

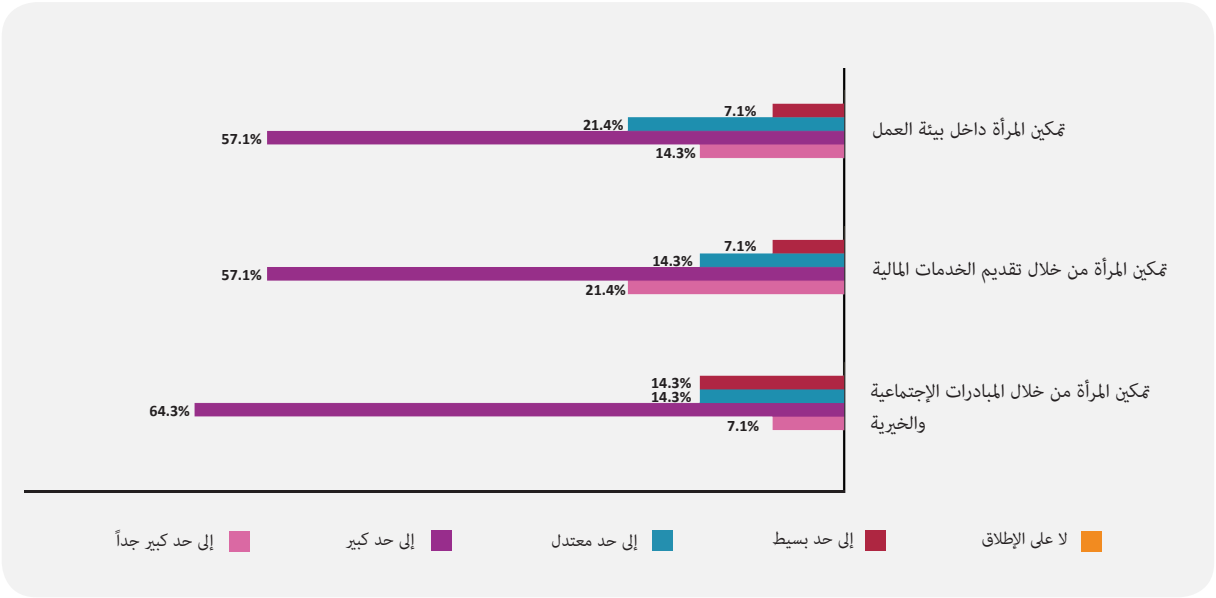

شكل 12. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة

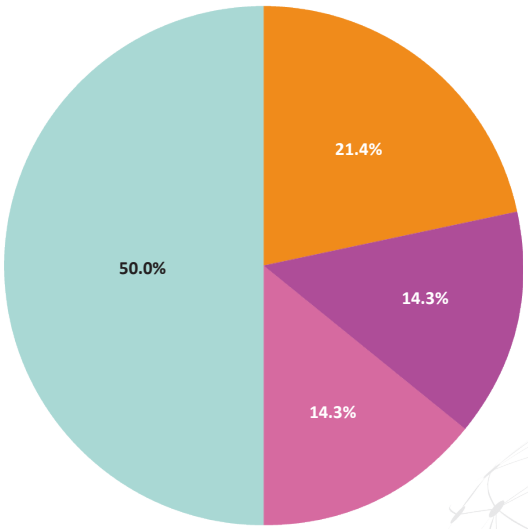

نعم، لقد طورنا استراتيجيات

نحن نعمل حالياً على تطوير مثل هذه الاستراتيجيات

لدينا خطط لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

ليس لدينا أي نية / خطة حالية لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

شكل 13. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية

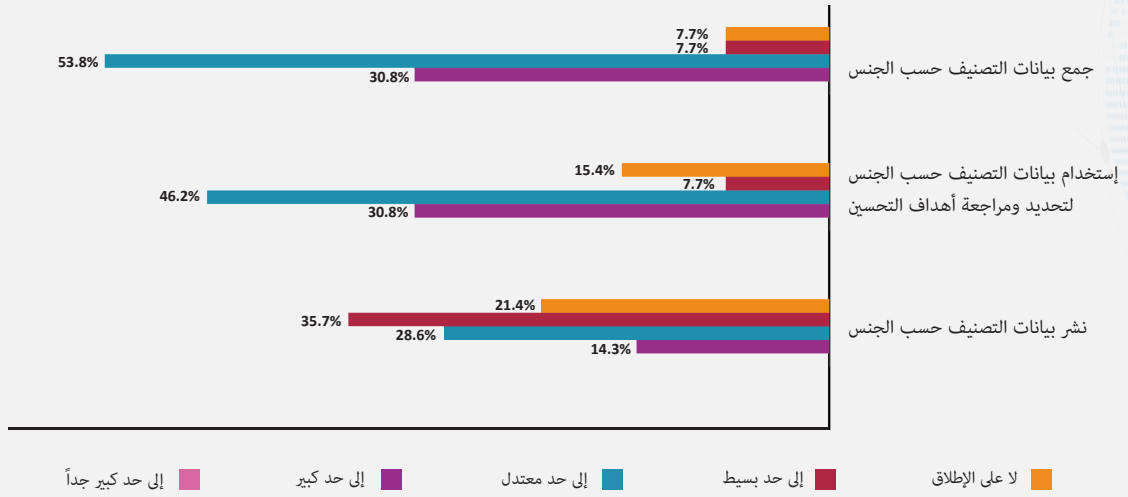

شكل 14. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المالية

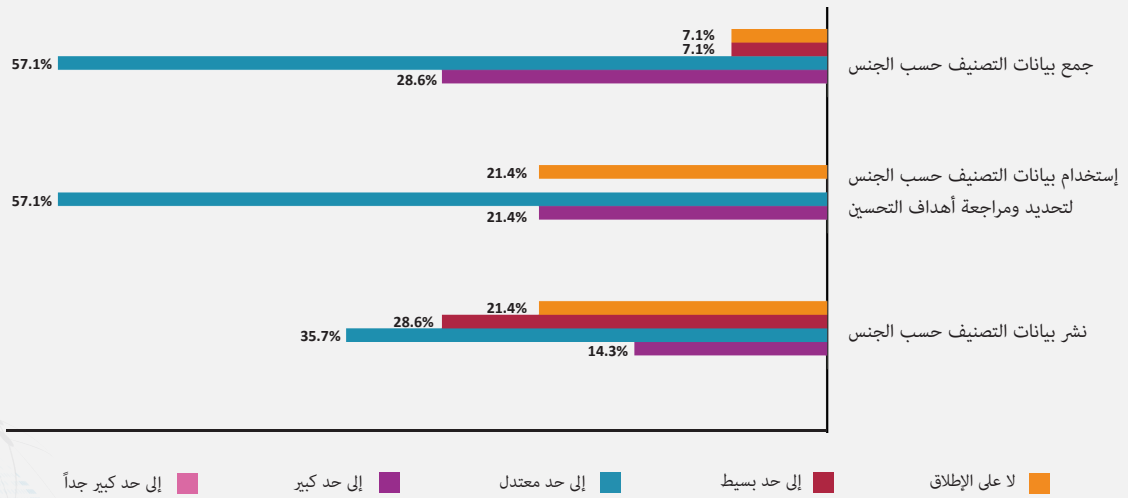

شكل 15. محركات تمكين المرأة

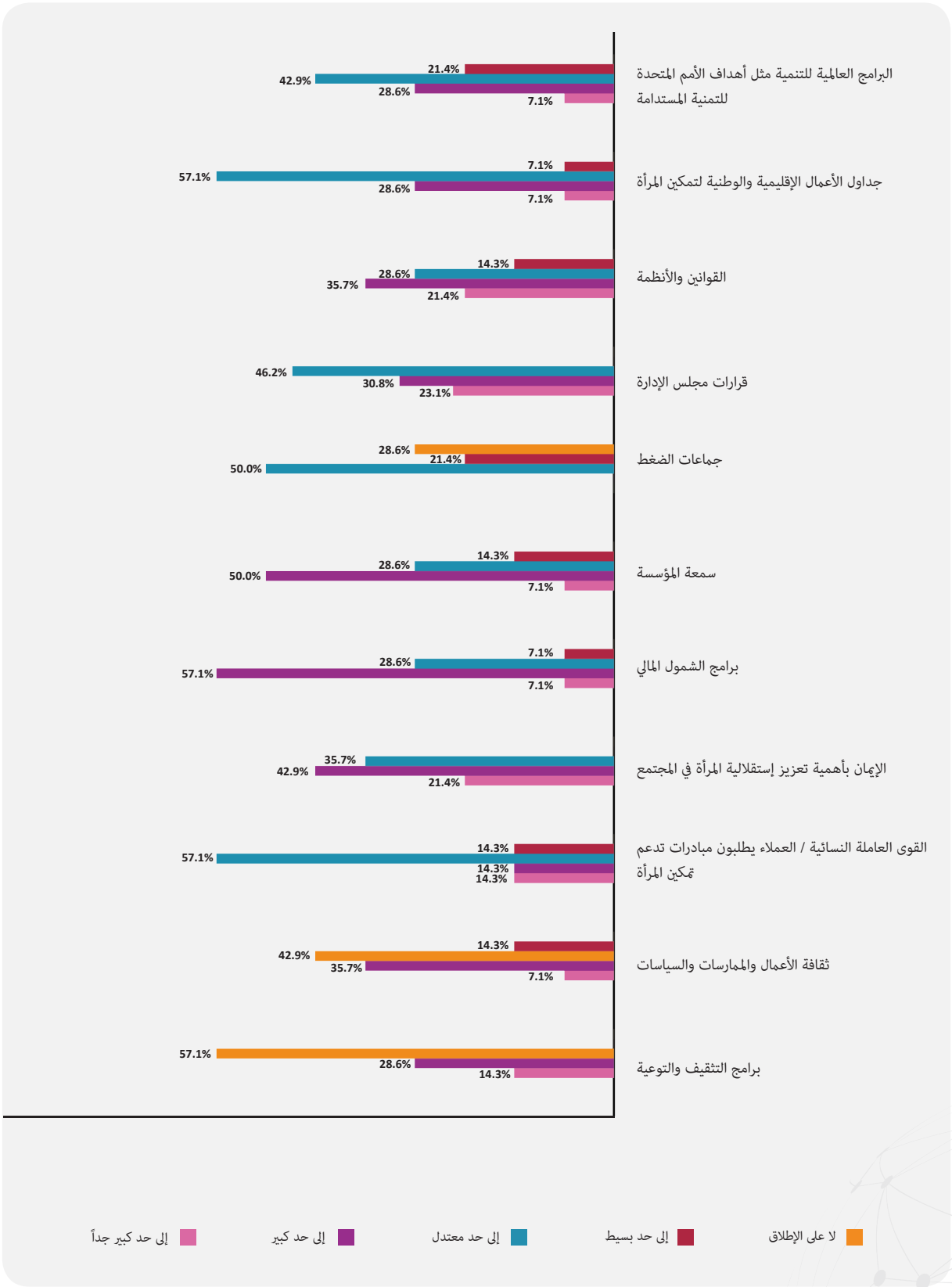

شكل 16. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة

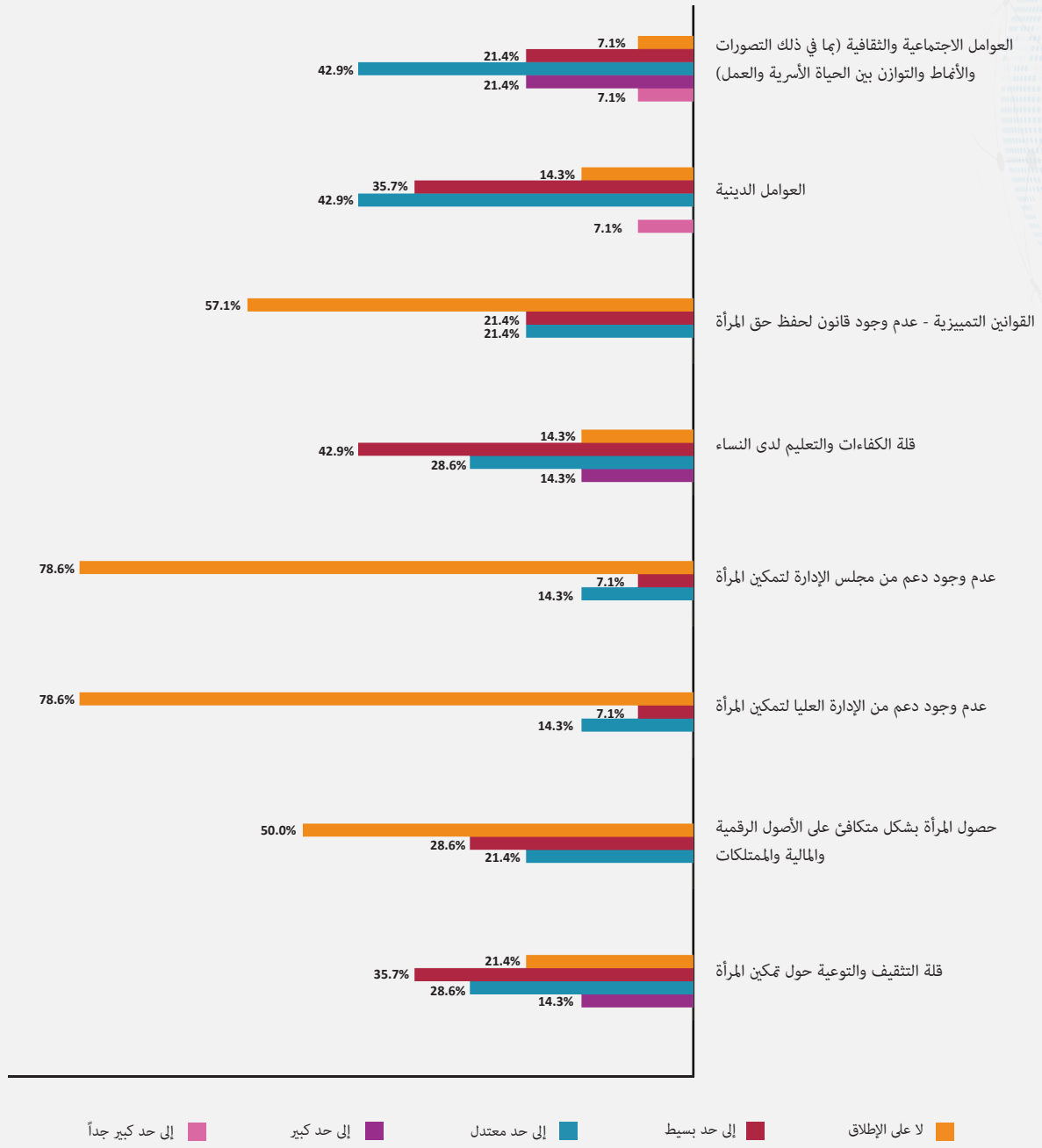

شكل 17. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين

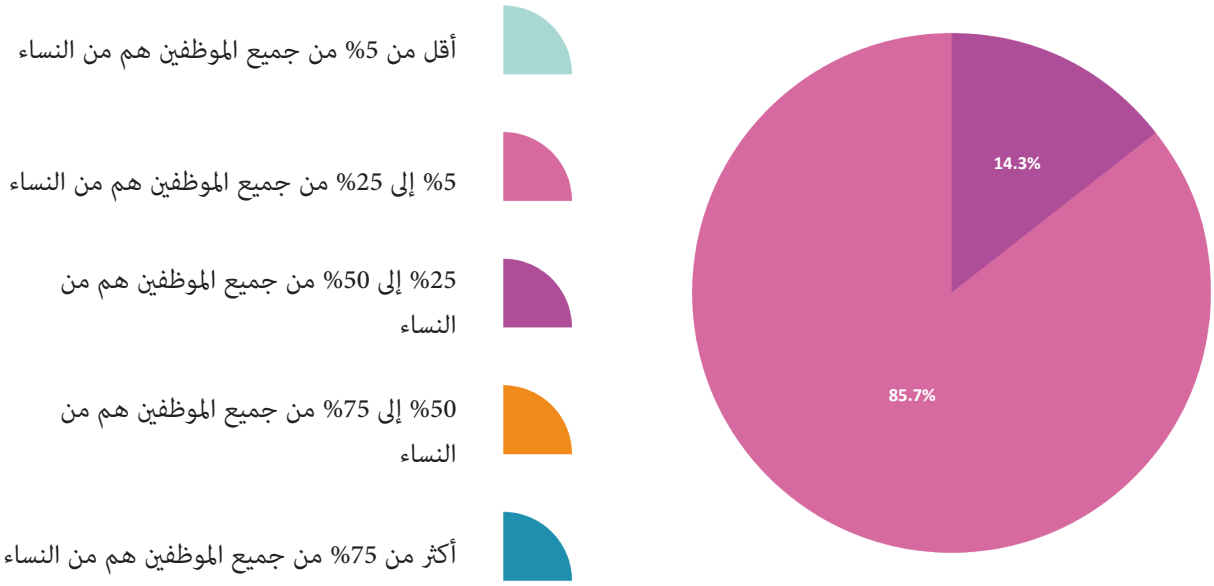

شكل 18. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات

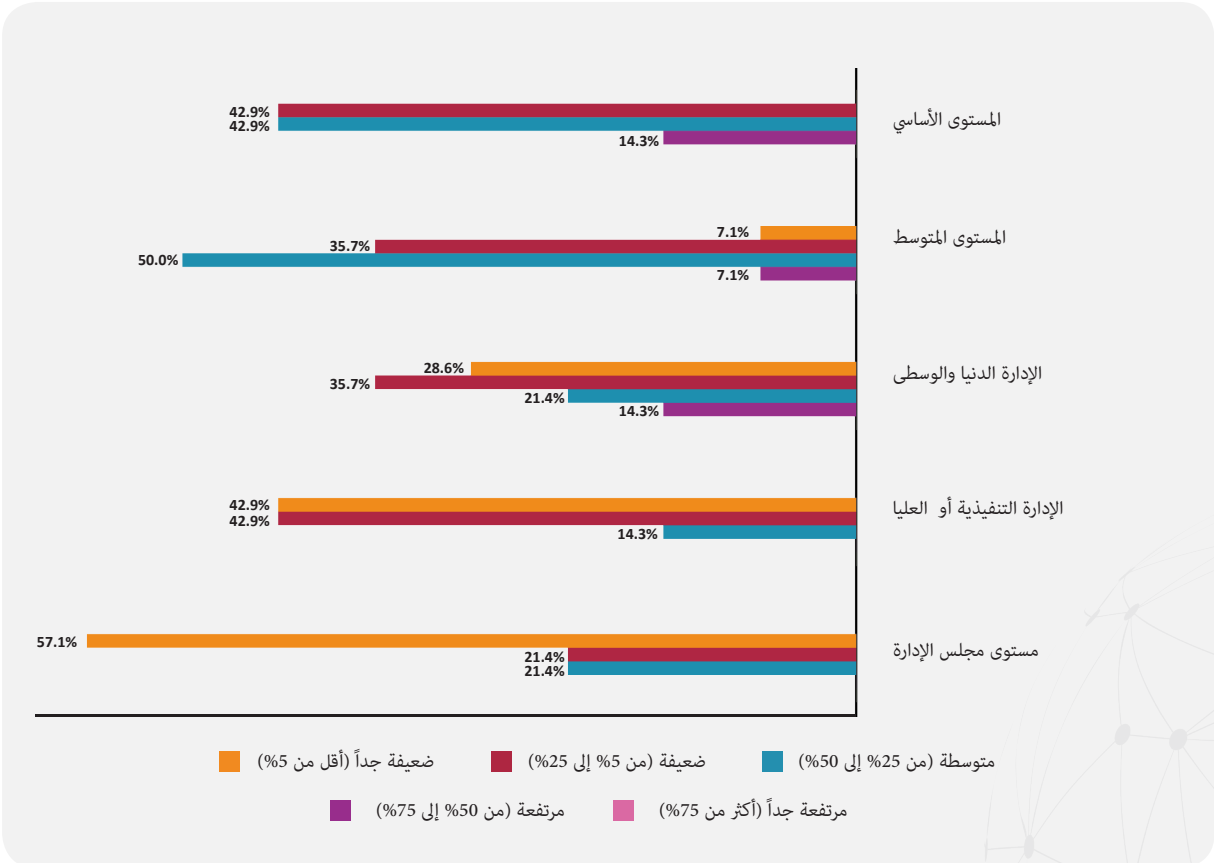

شكل 19. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية

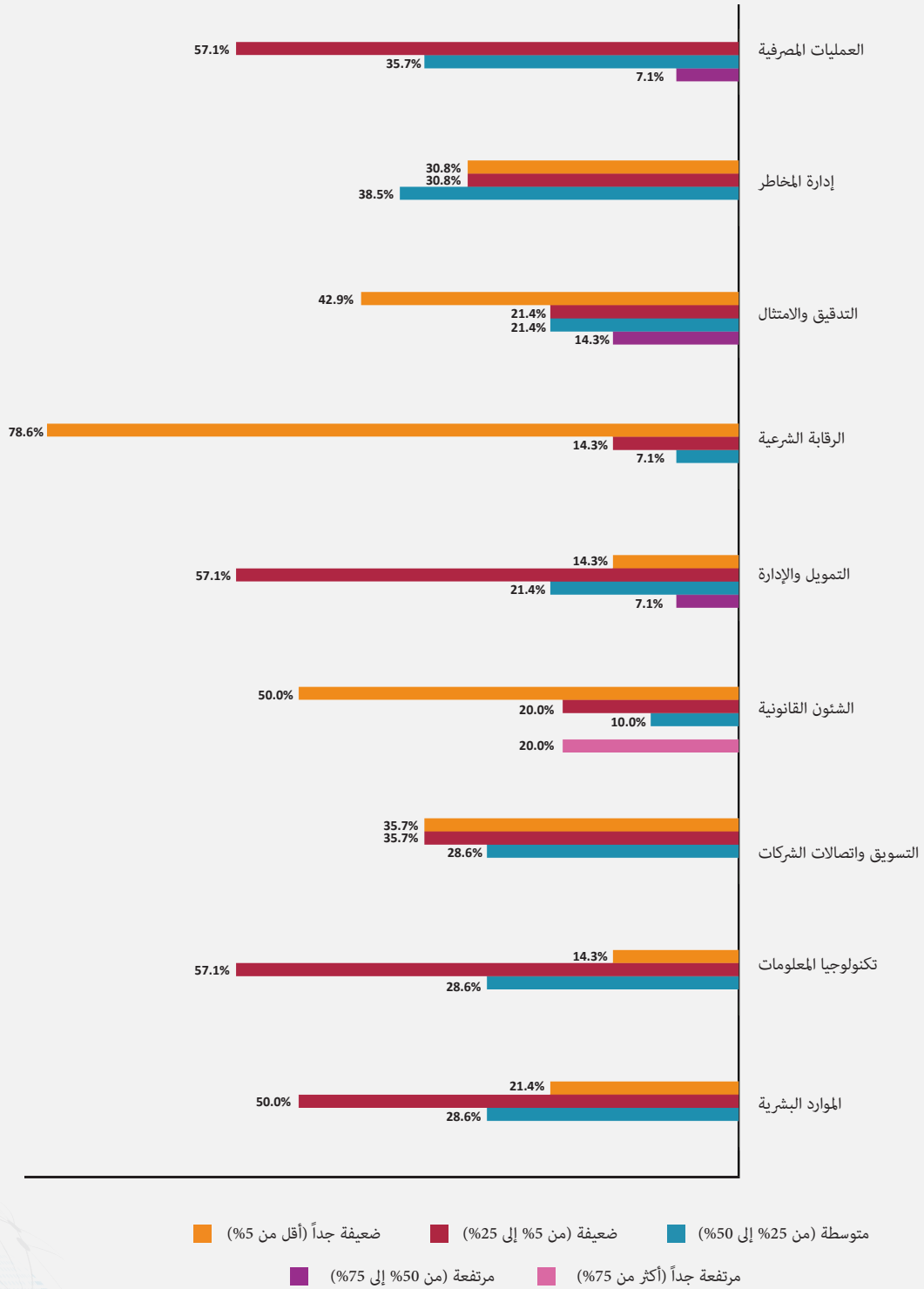

شكل 20. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل

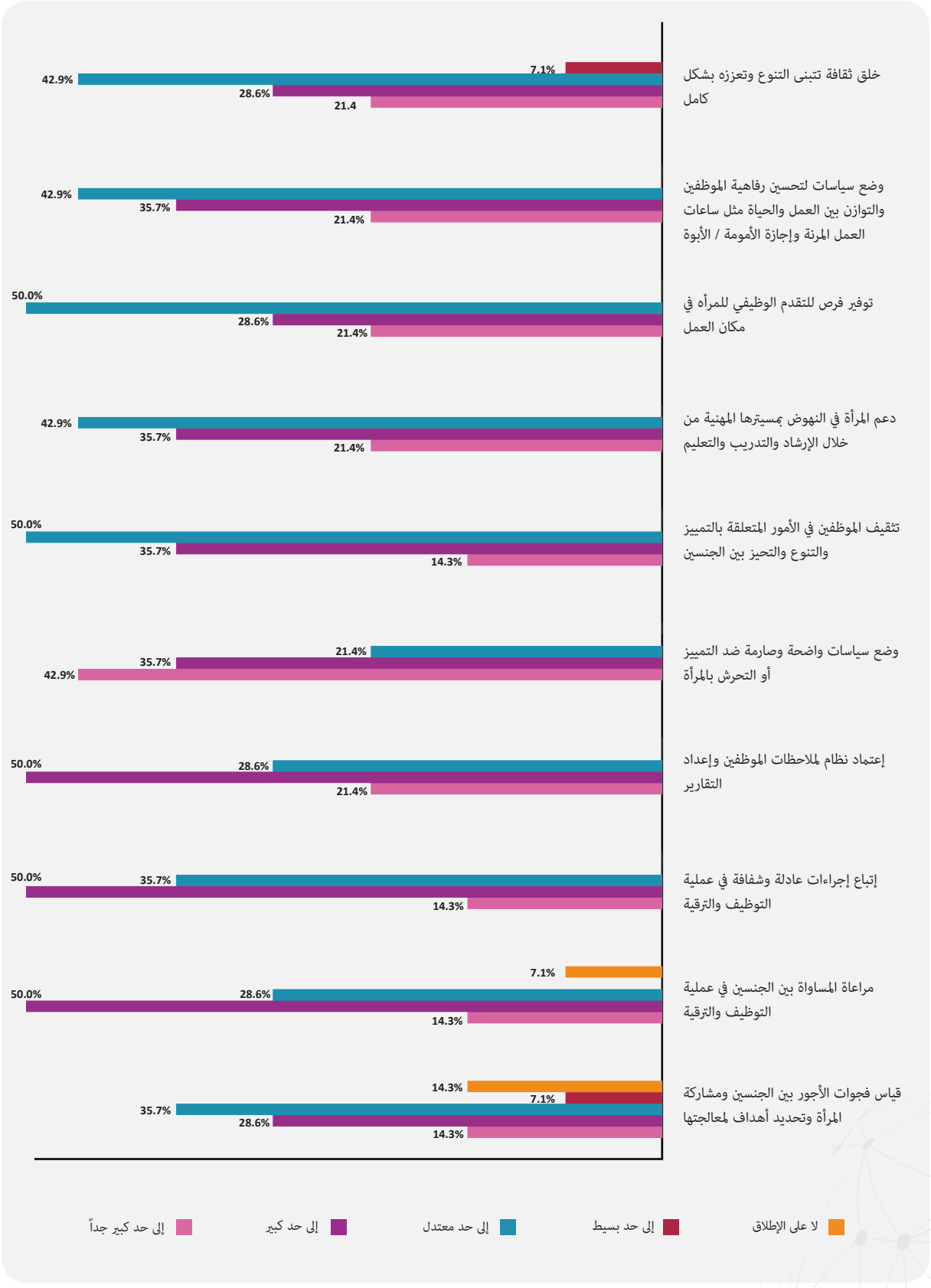

شكل 21. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة

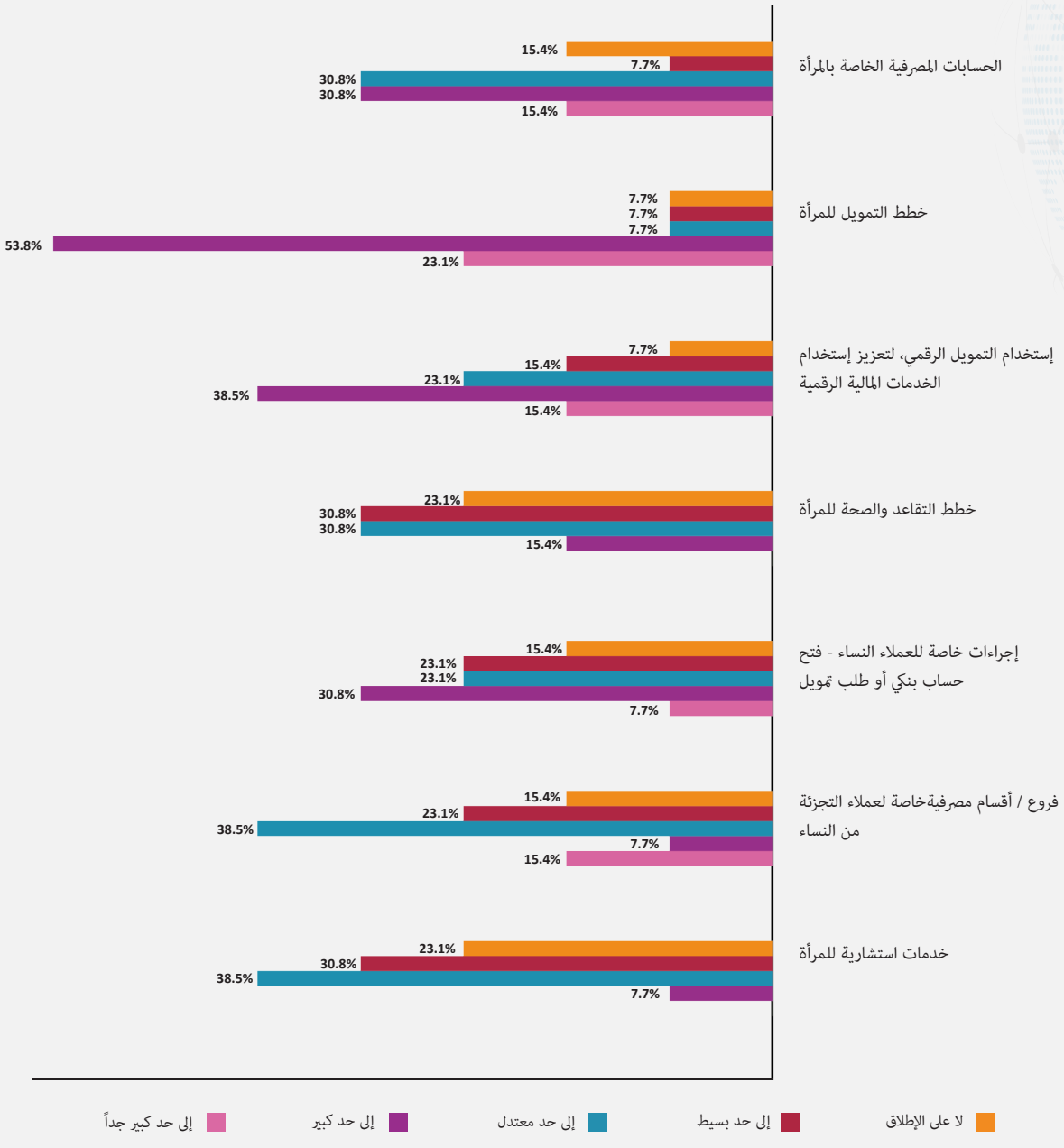

شكل 22. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال

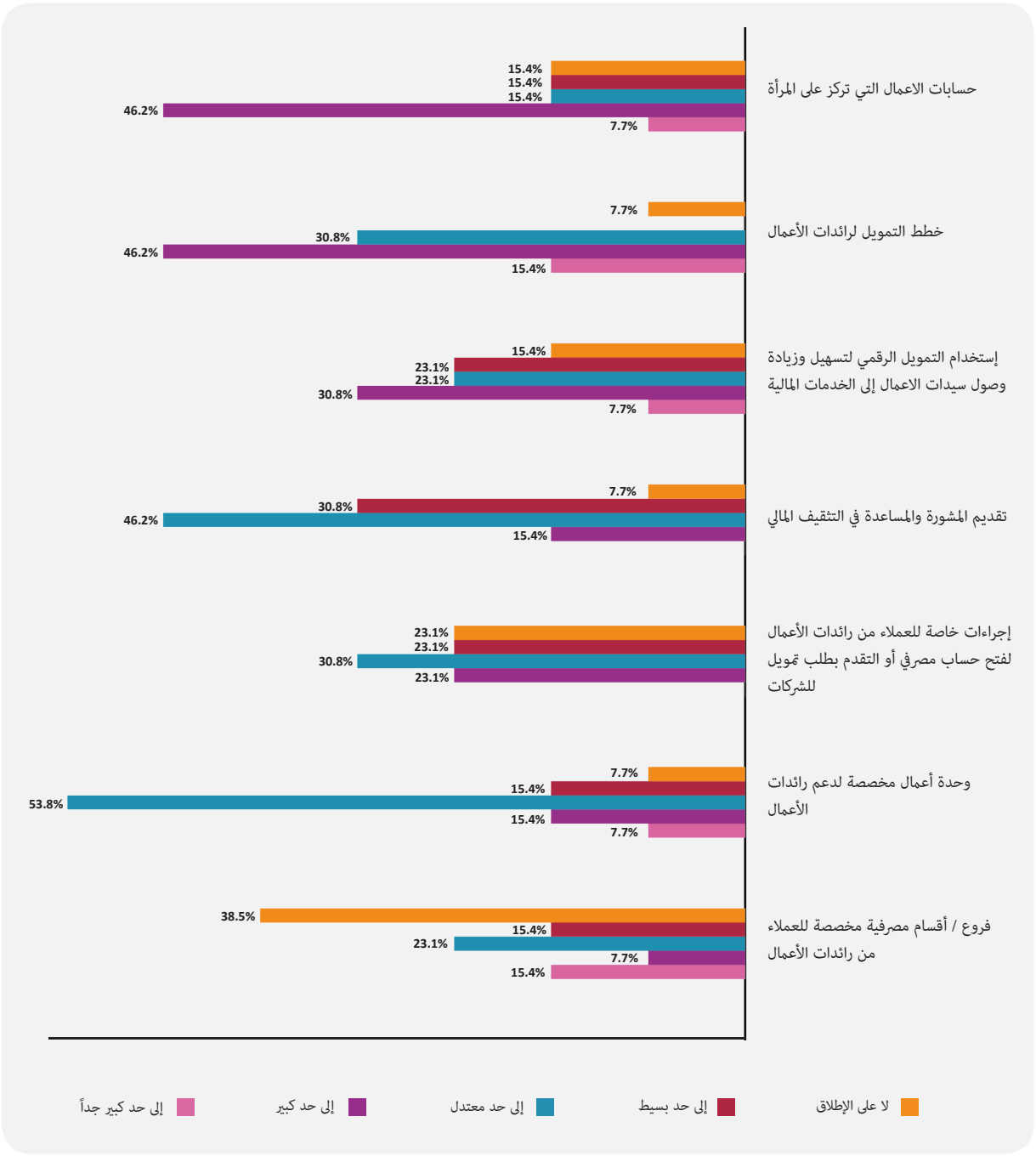

شكل 23. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال

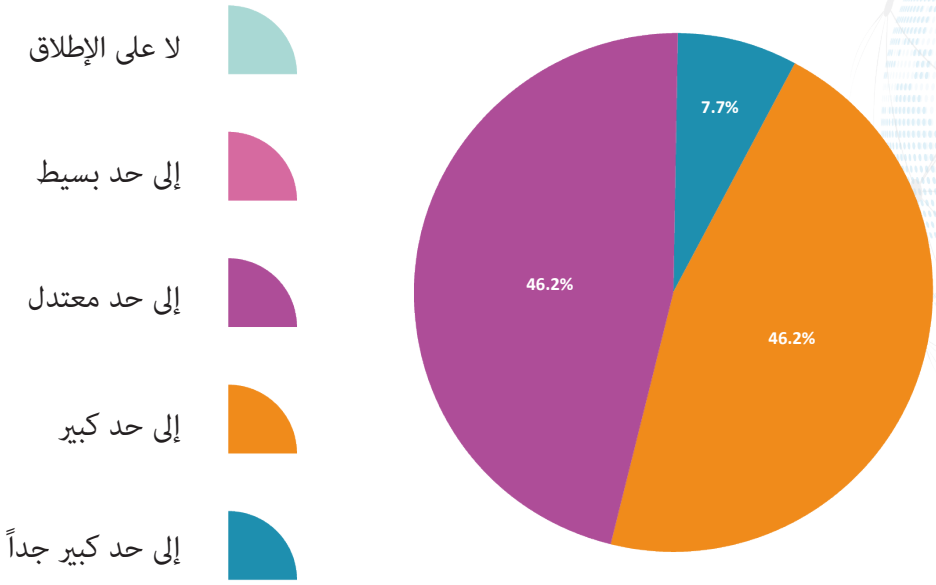

شكل 24. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة

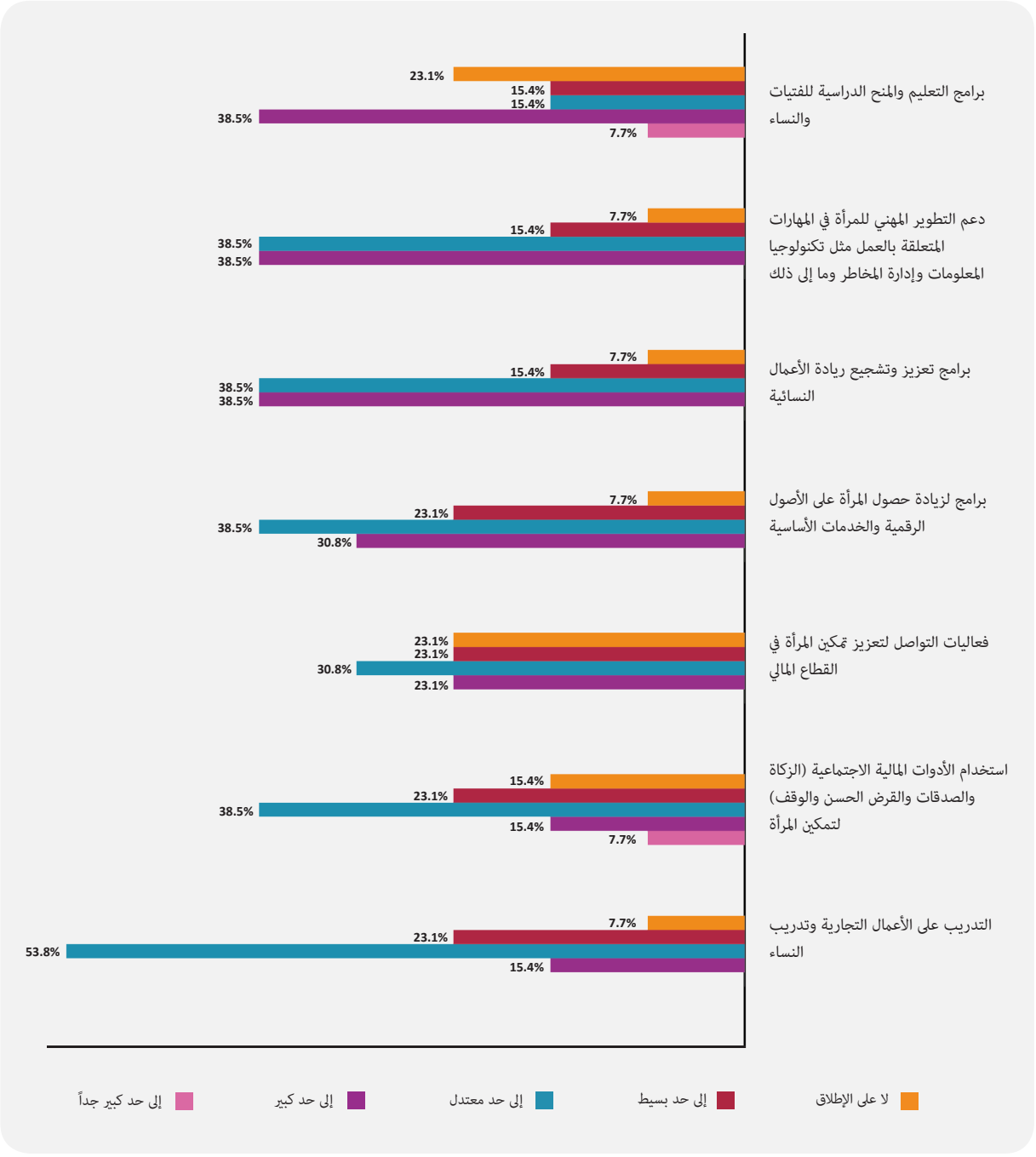

المجموعة 5: شمال افريقيا

شكل 1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية

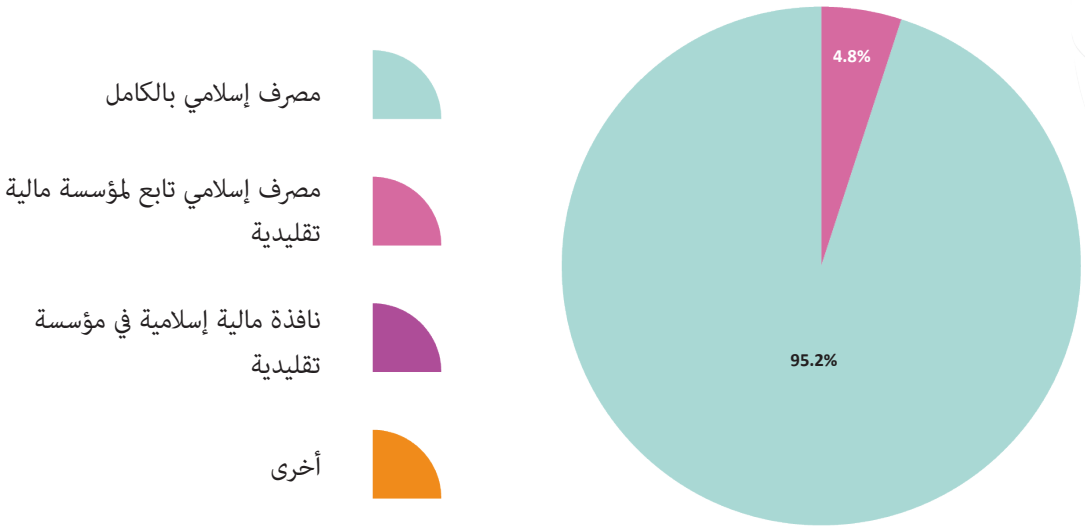

شكل 2. الأعمال الأساسية

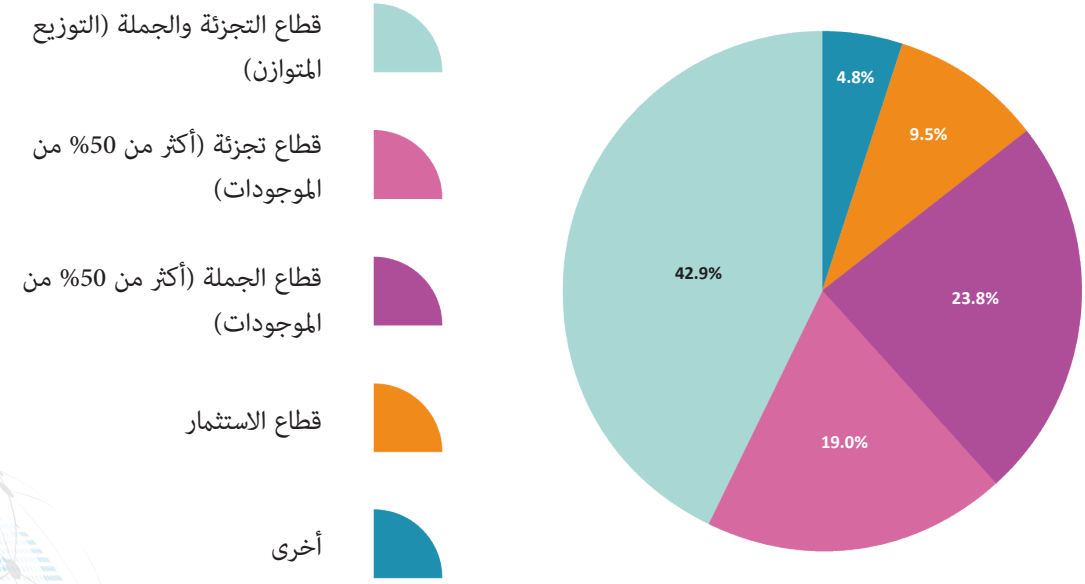

شكل 3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية

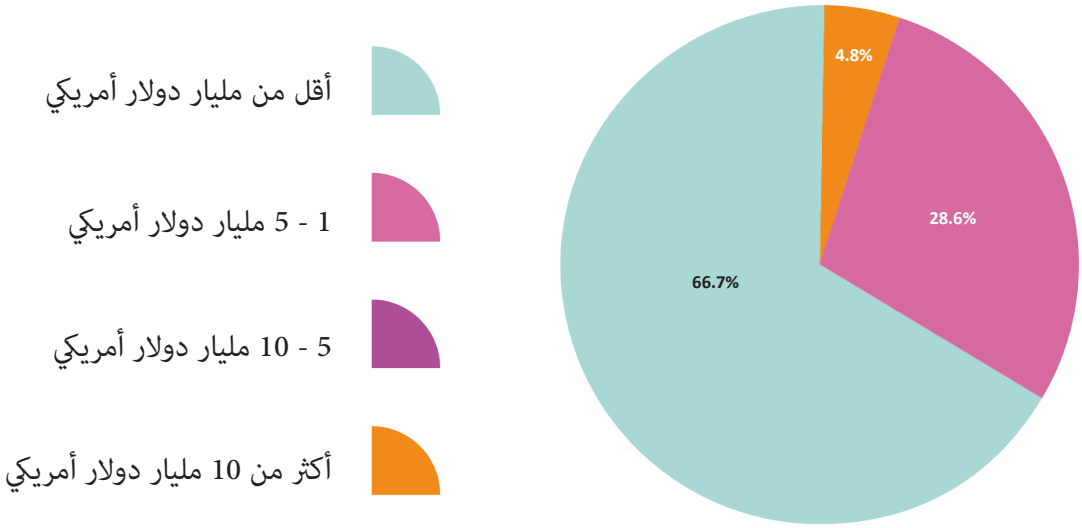

شكل 4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية

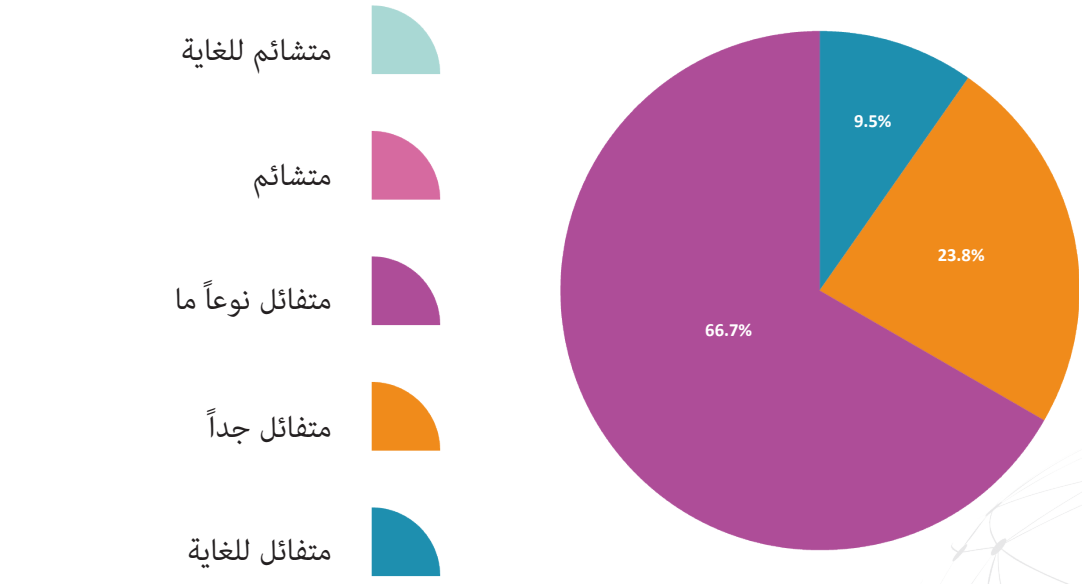

شكل 5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية

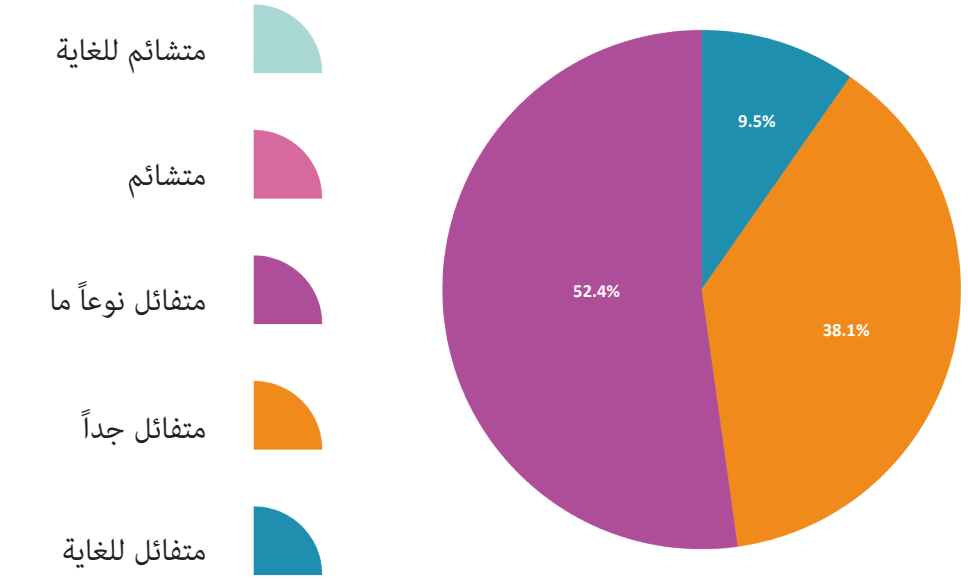

شكل 6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية

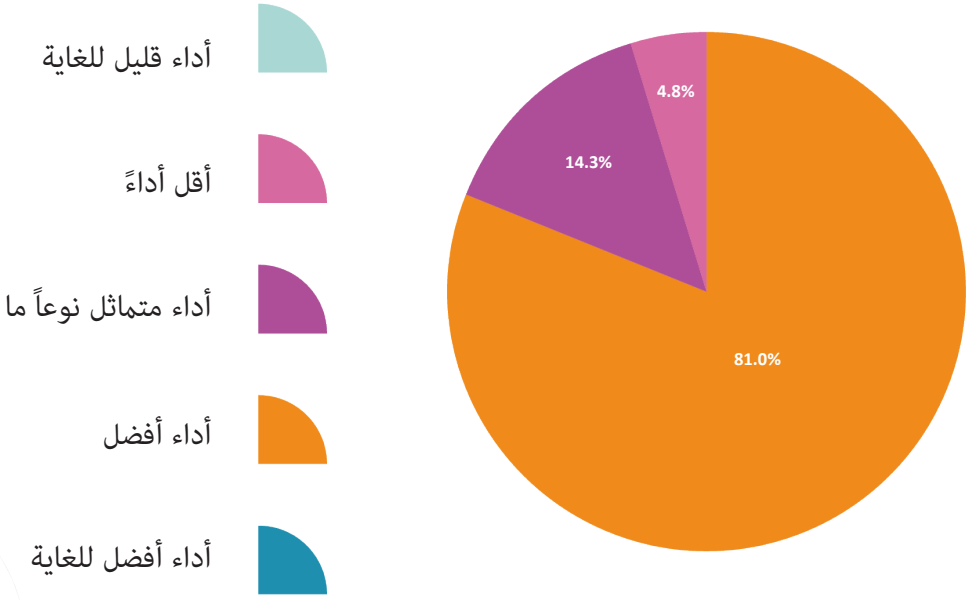

شكل 7. أهم المخاوف للصناعة المالية الإسلامية (2022)

شكل 8. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي (2022)

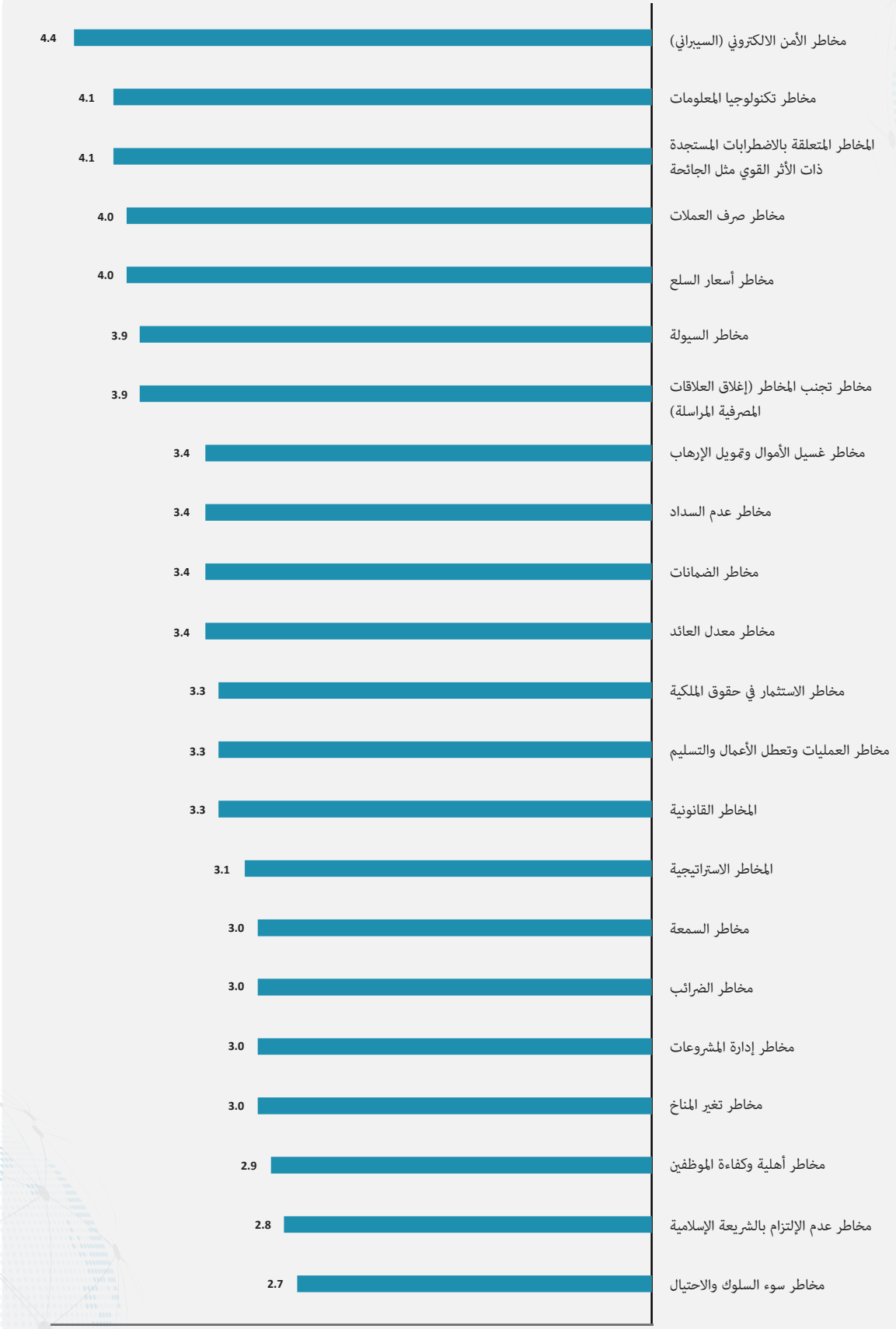

شكل 9. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية

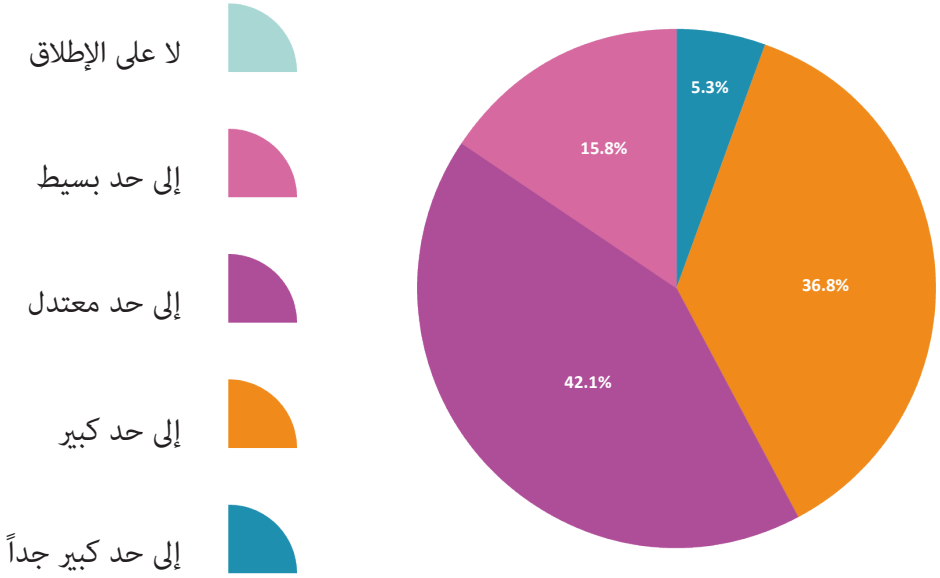

شكل 10. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة

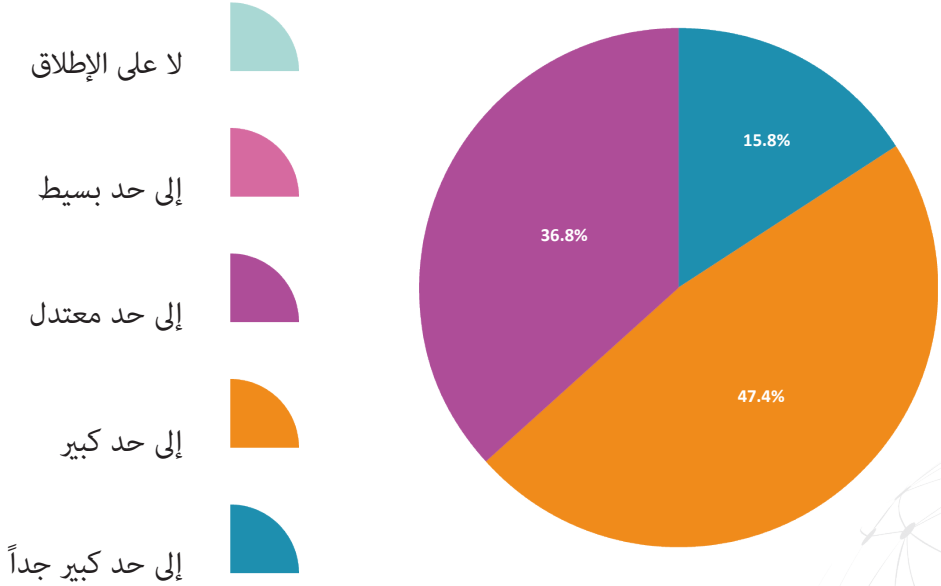

شكل 11. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية

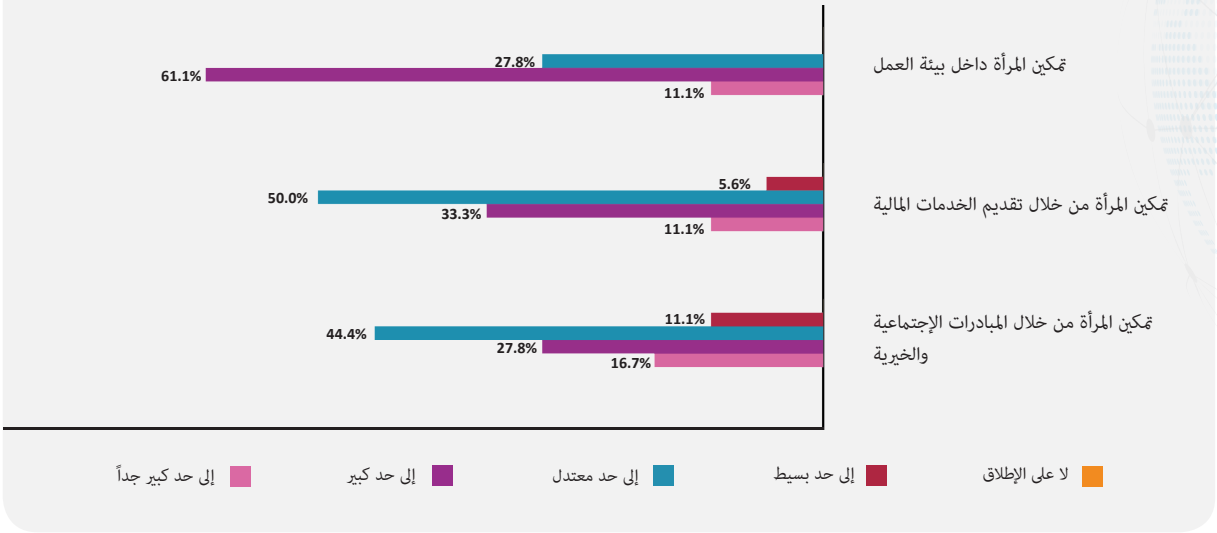

شكل 12. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة

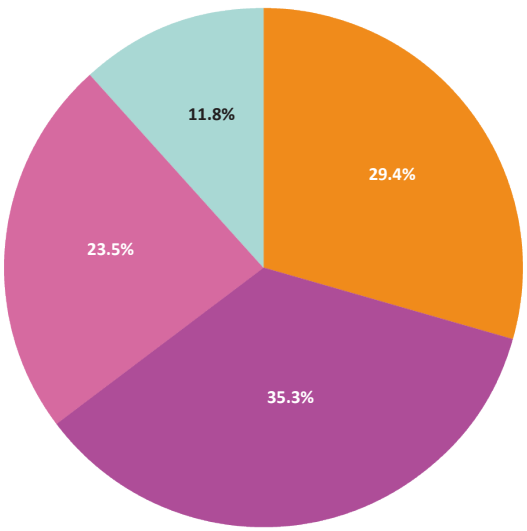

نعم، لقد طورنا استراتيجيات

نحن نعمل حالياً على تطوير مثل هذه الاستراتيجيات

لدينا خطط لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

ليس لدينا أي نية / خطة حالية لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

شكل 13. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية

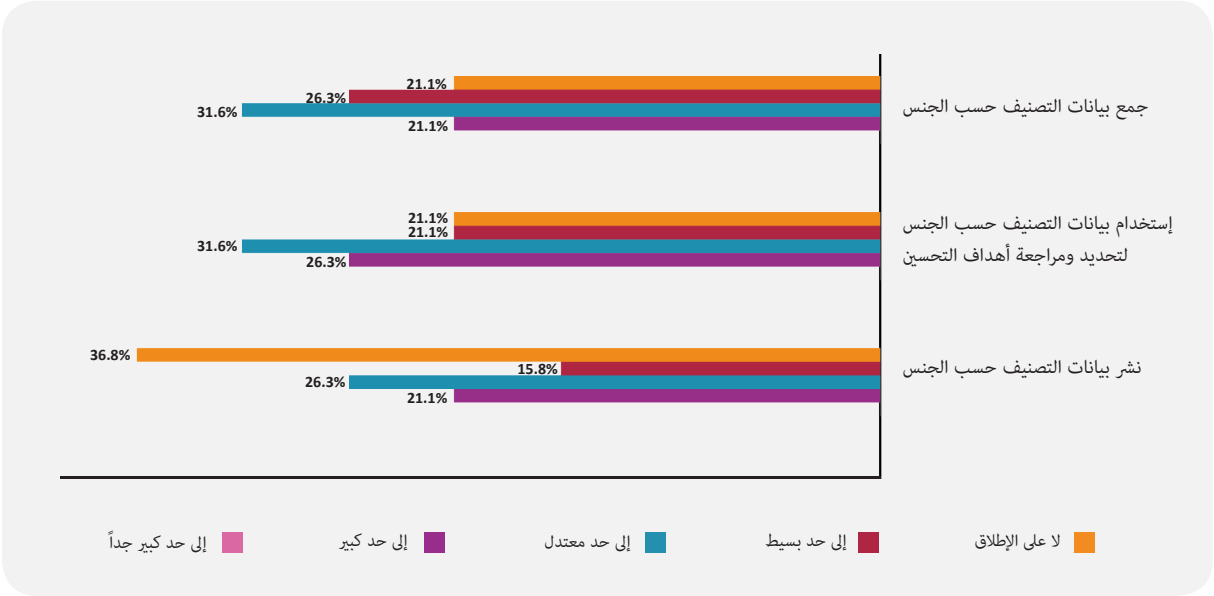

شكل 14. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المالية

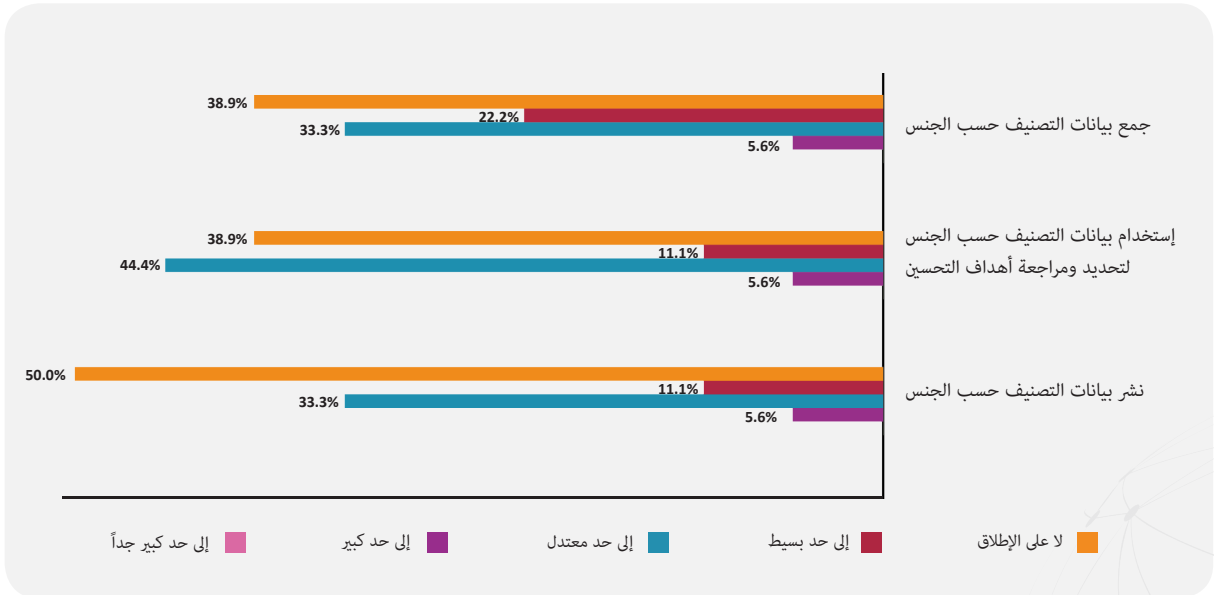

شكل 15. محركات تمكين المرأة

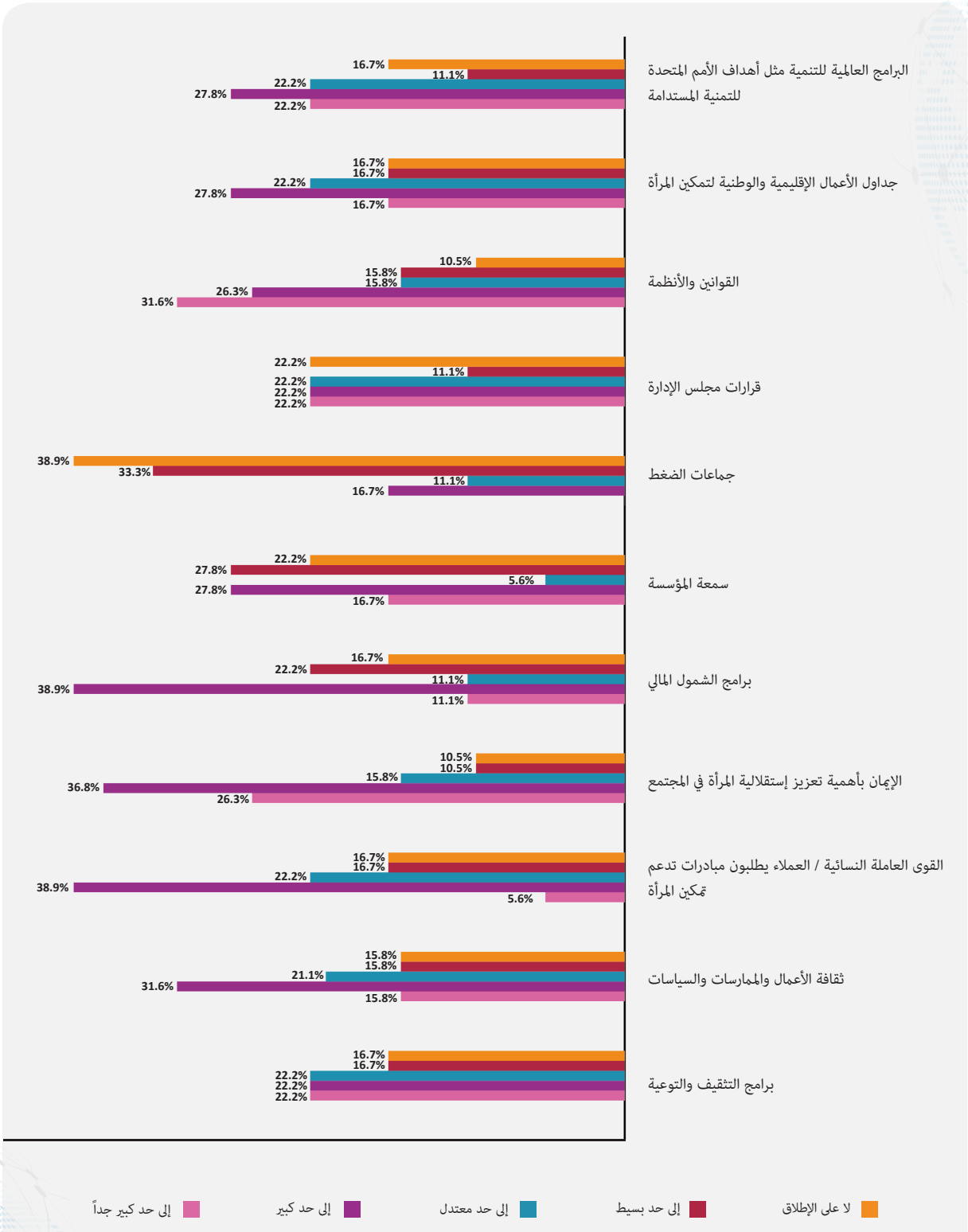

شكل 16. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة

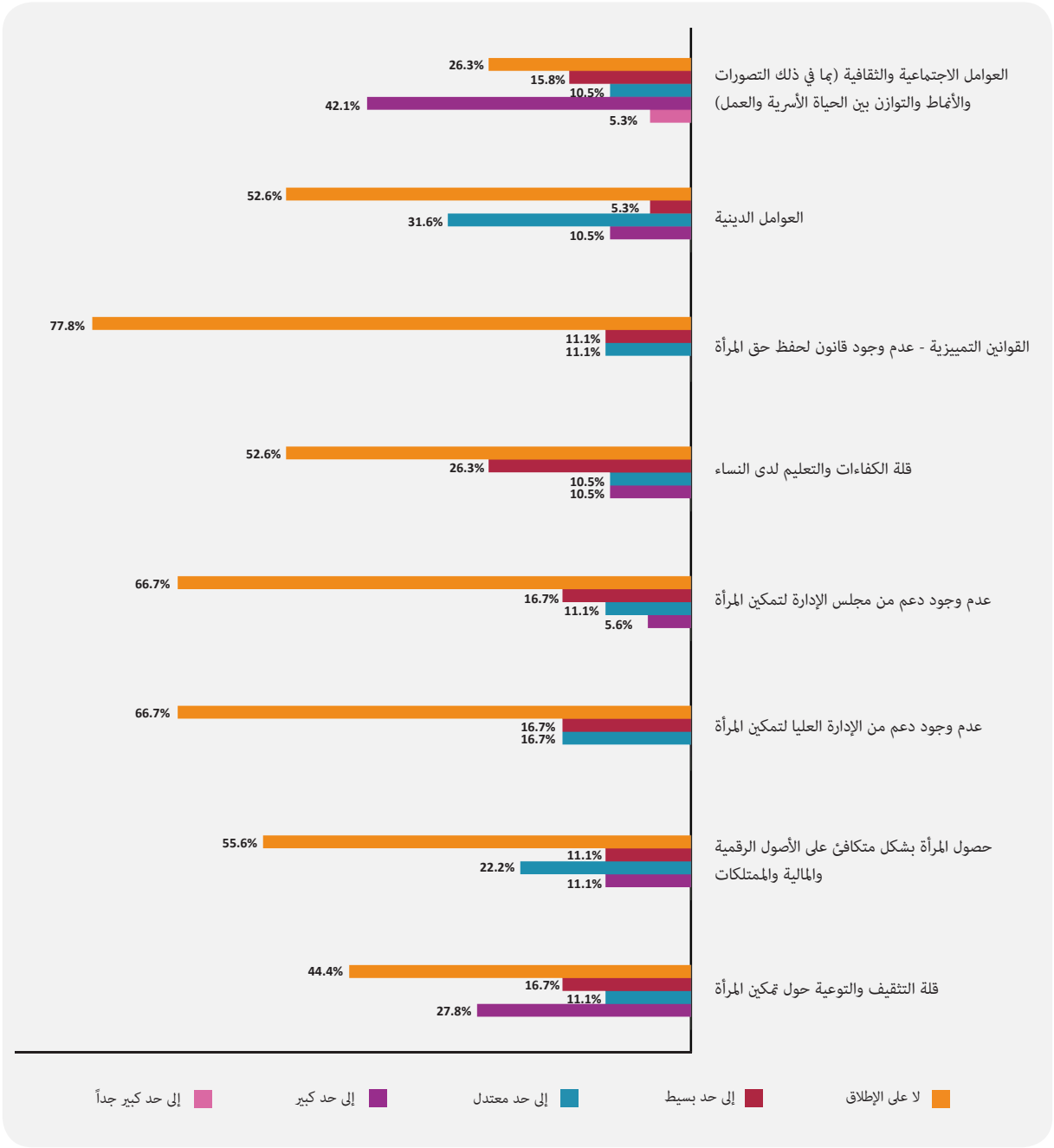

شكل 17. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين

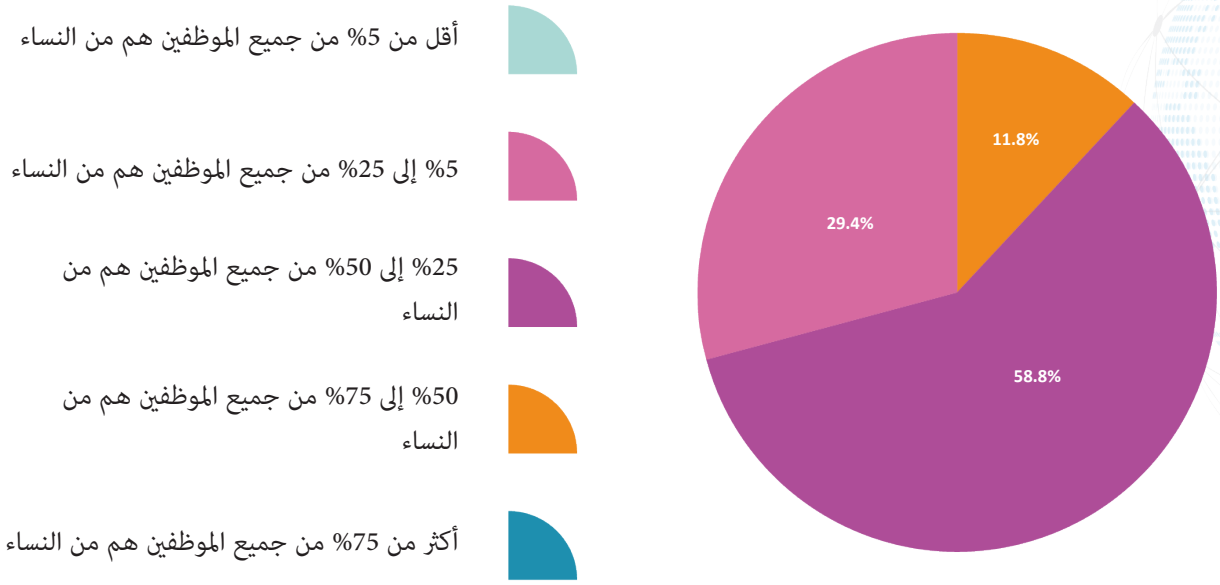

شكل 18. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات

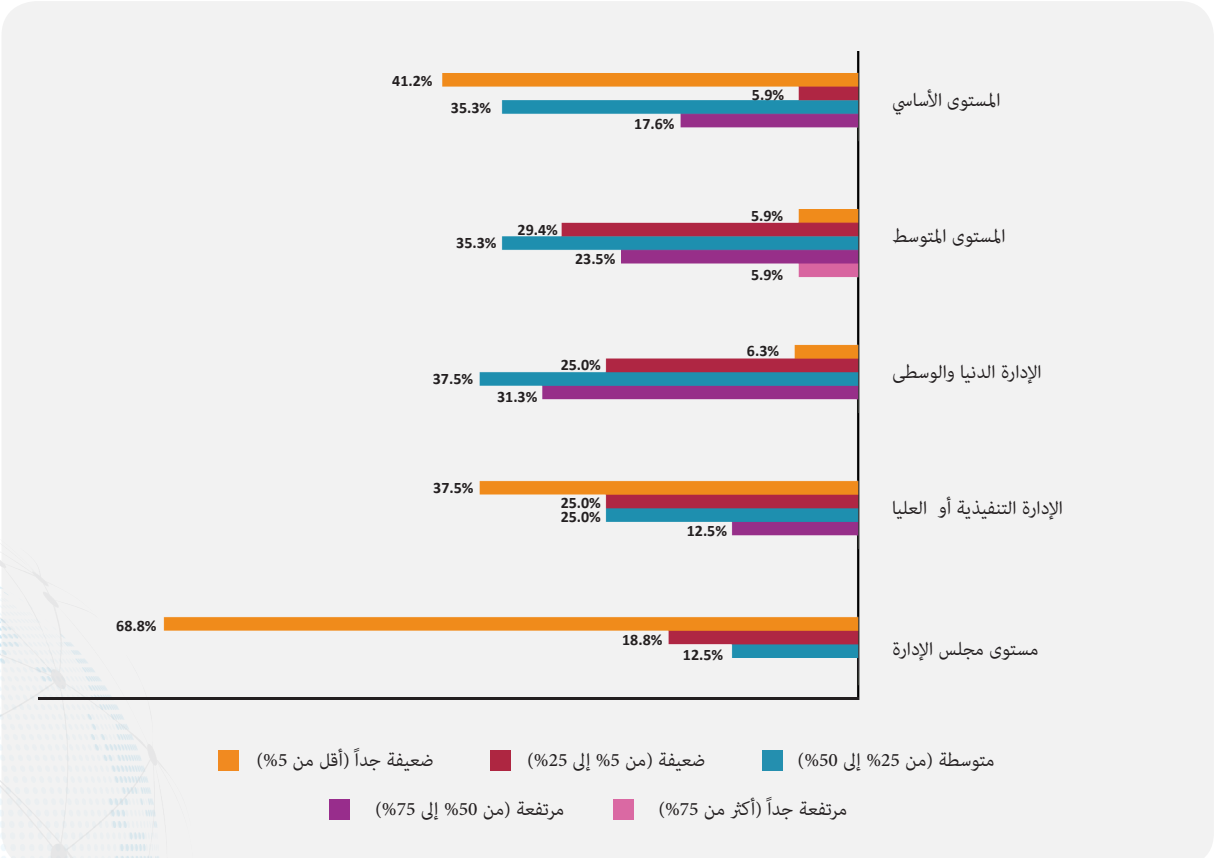

شكل 19. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية

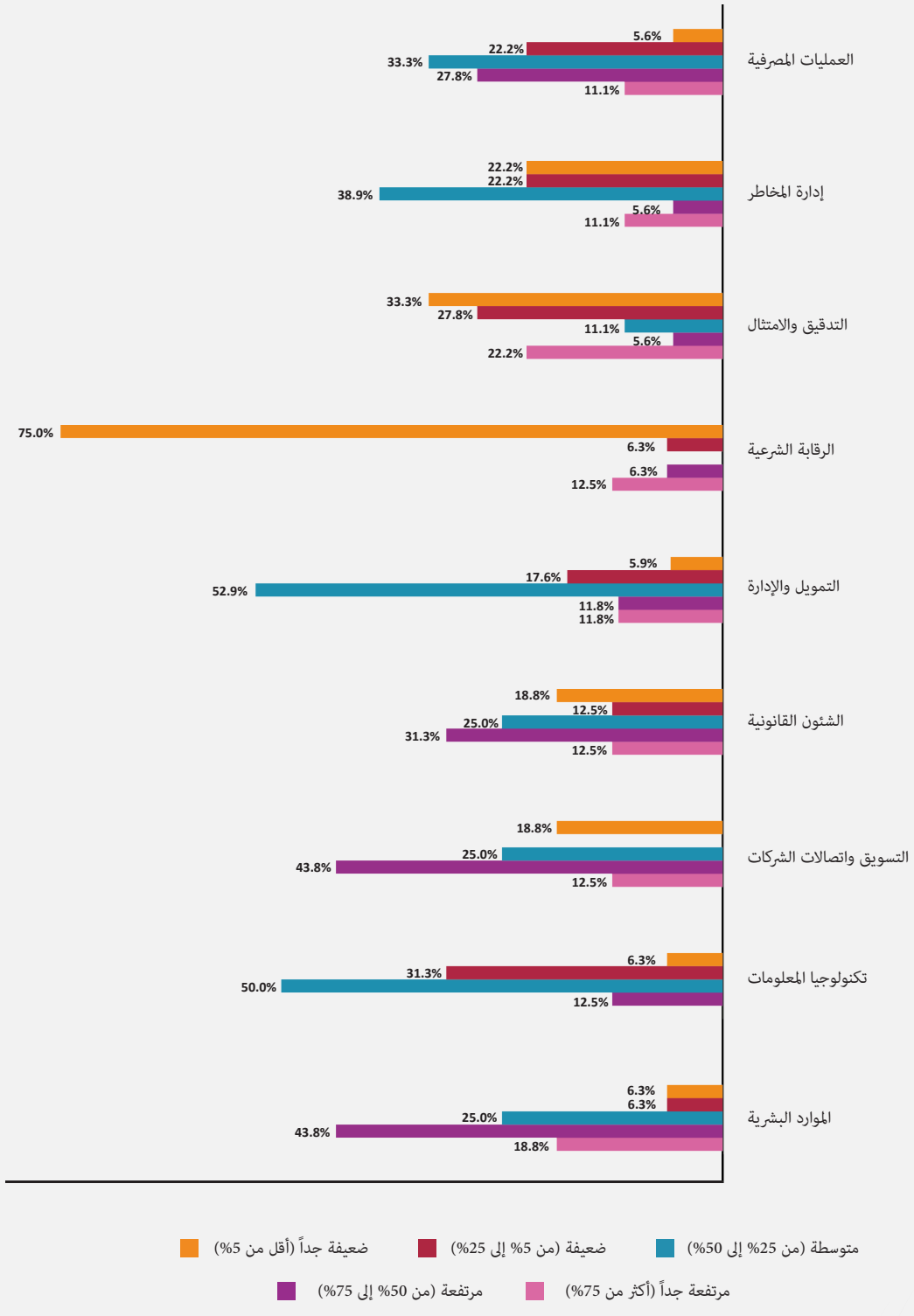

شكل 20. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل

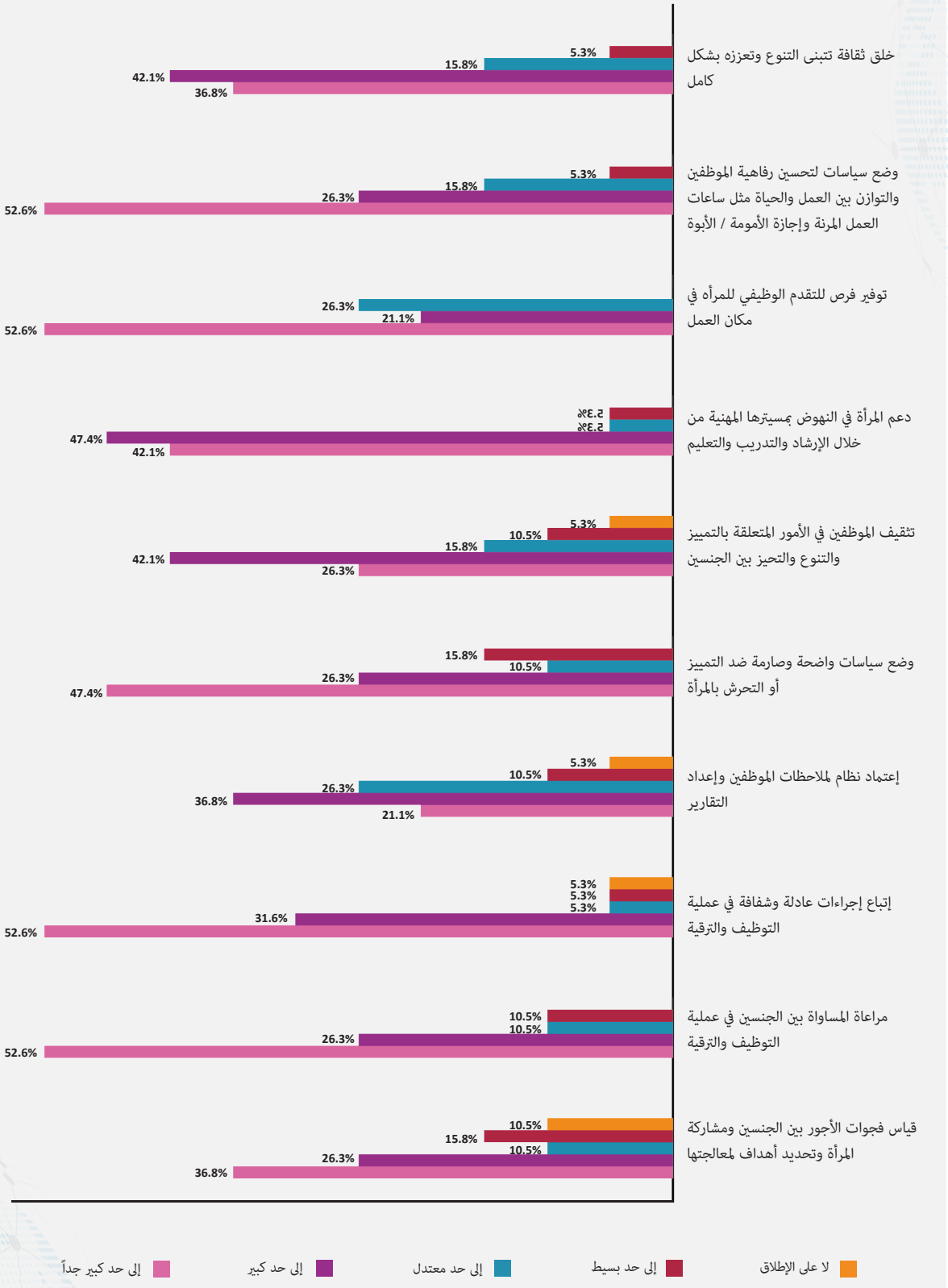

شكل 21. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة

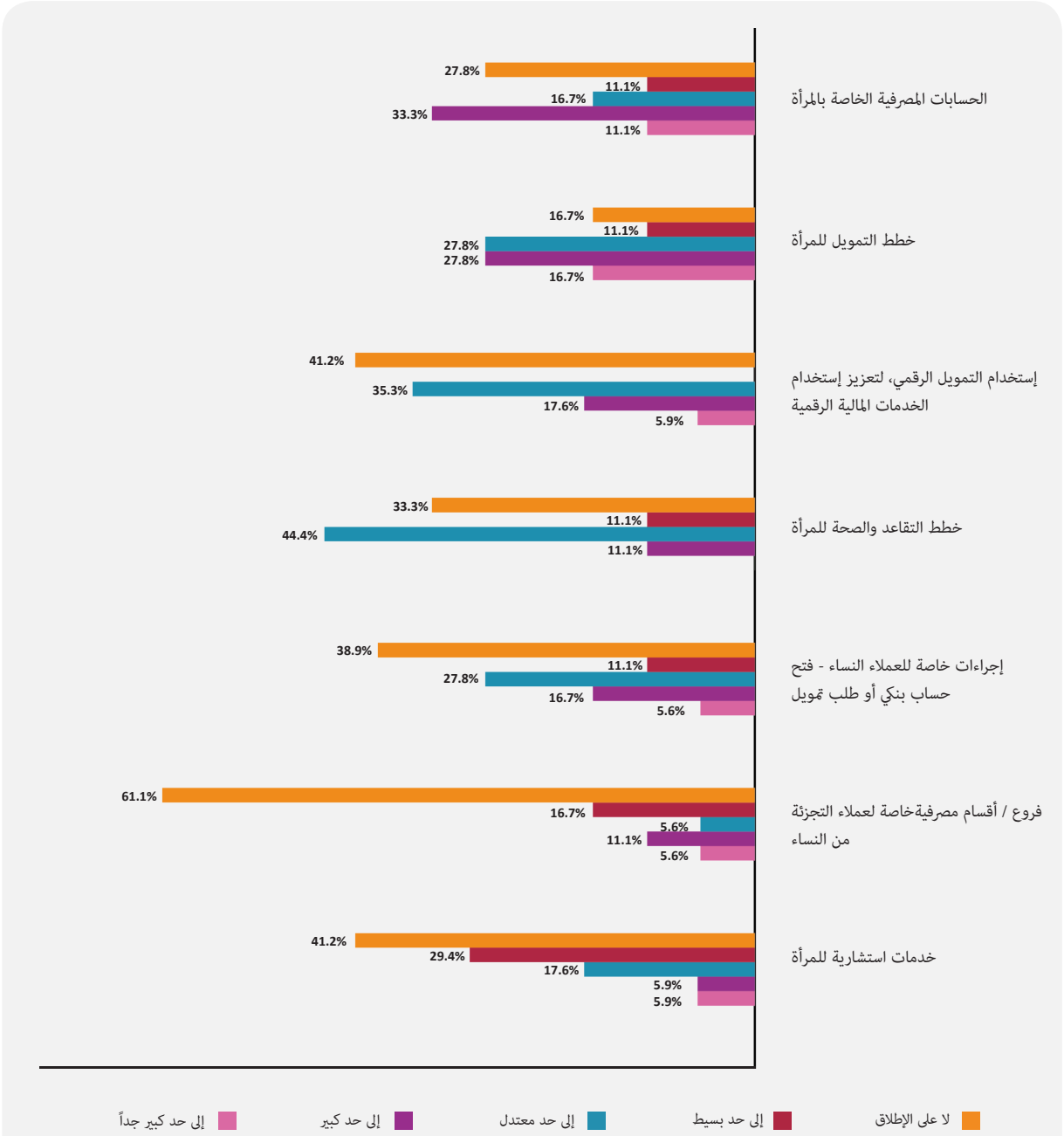

شكل 22. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال

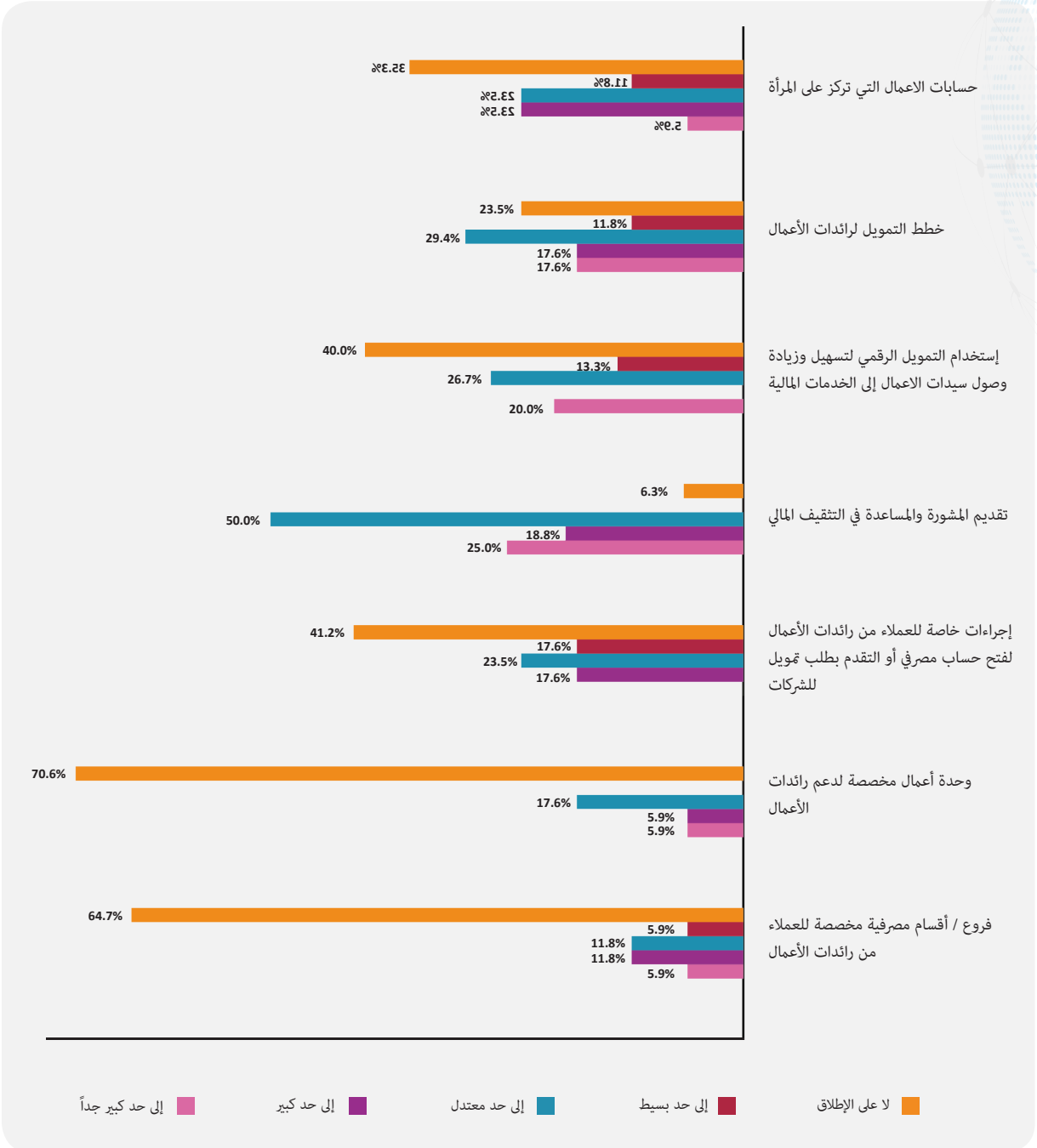

شكل 23. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال

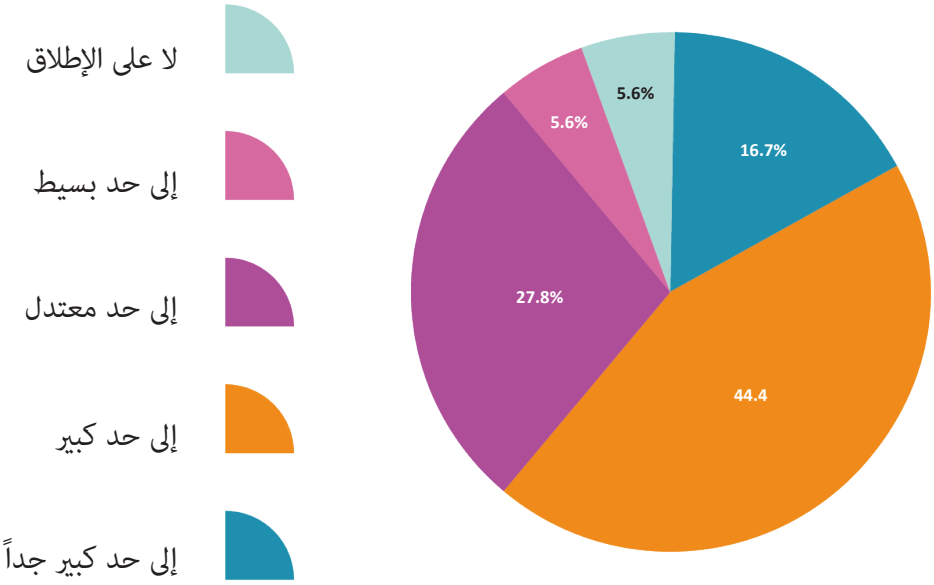

شكل 24. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة

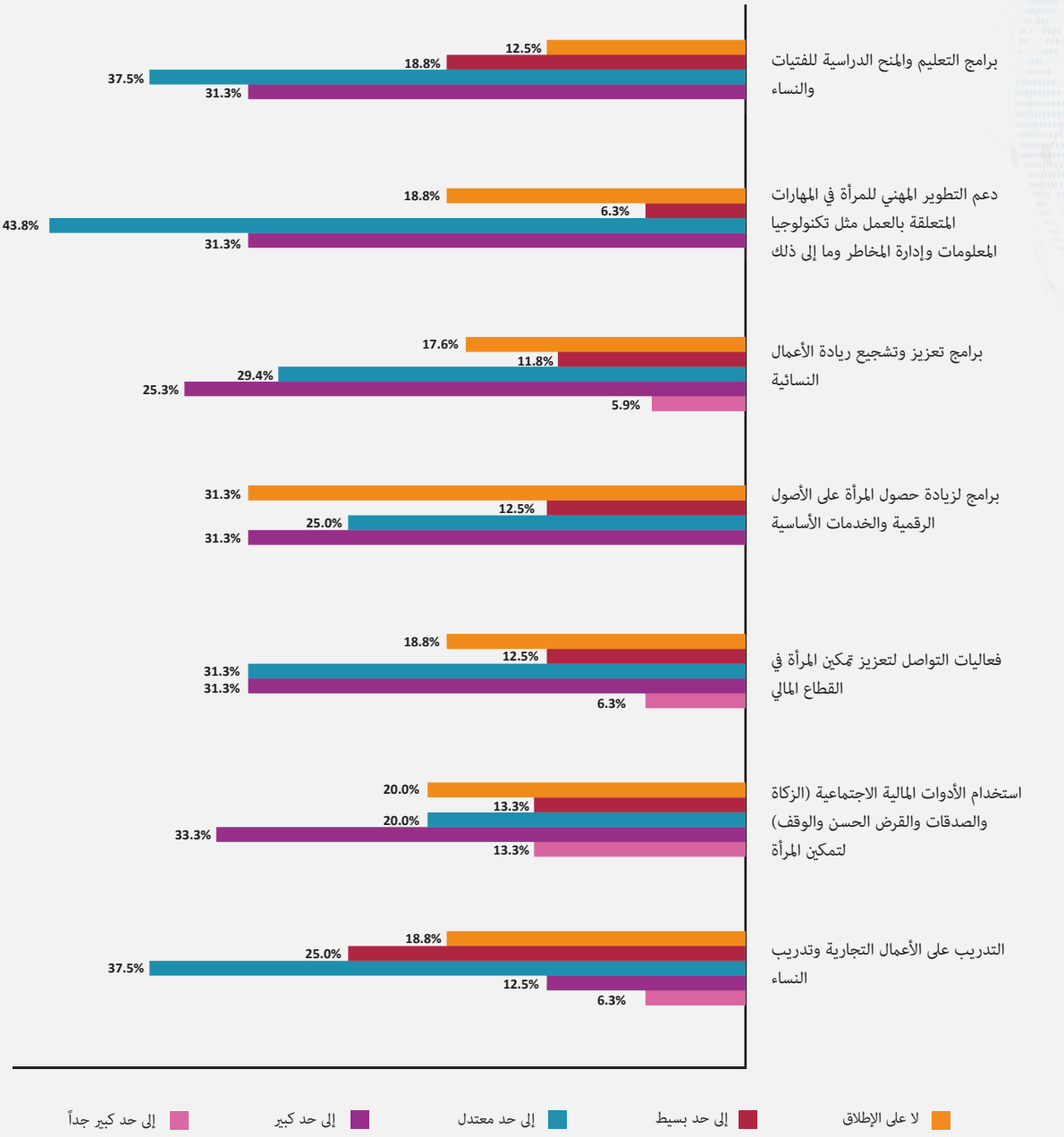

المجموعة 6: افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى

شكل 1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية

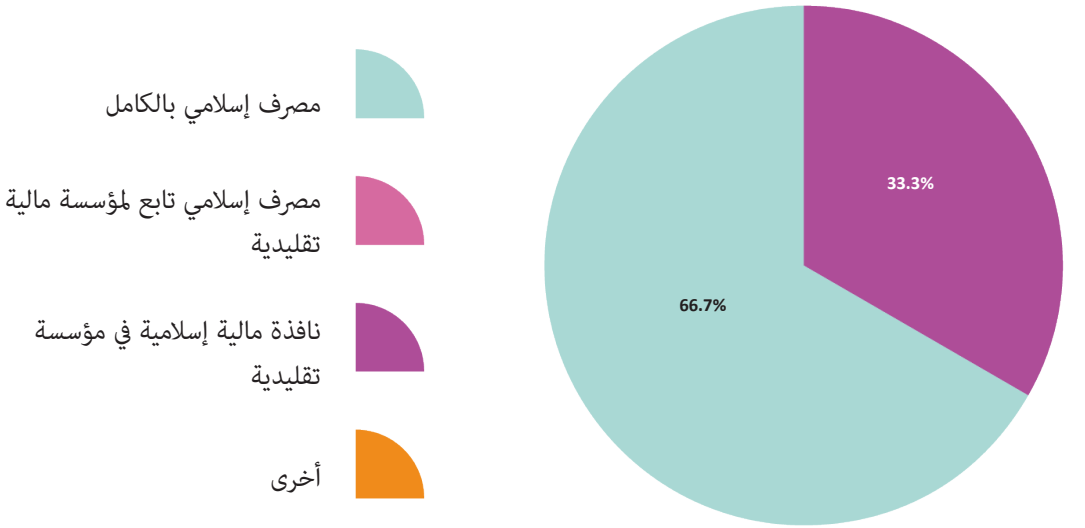

شكل 2. الأعمال الأساسية

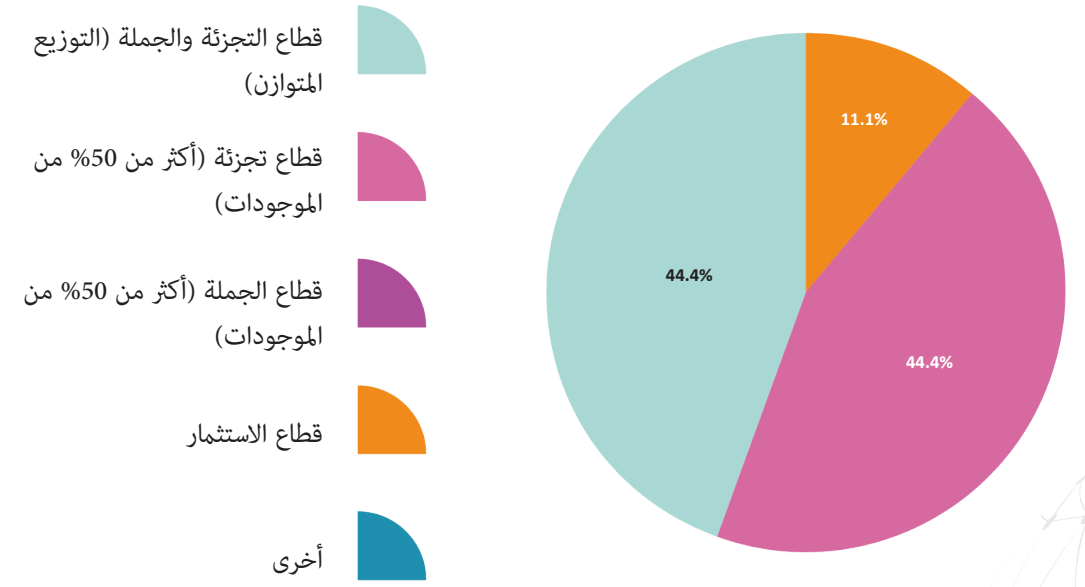

شكل 3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية

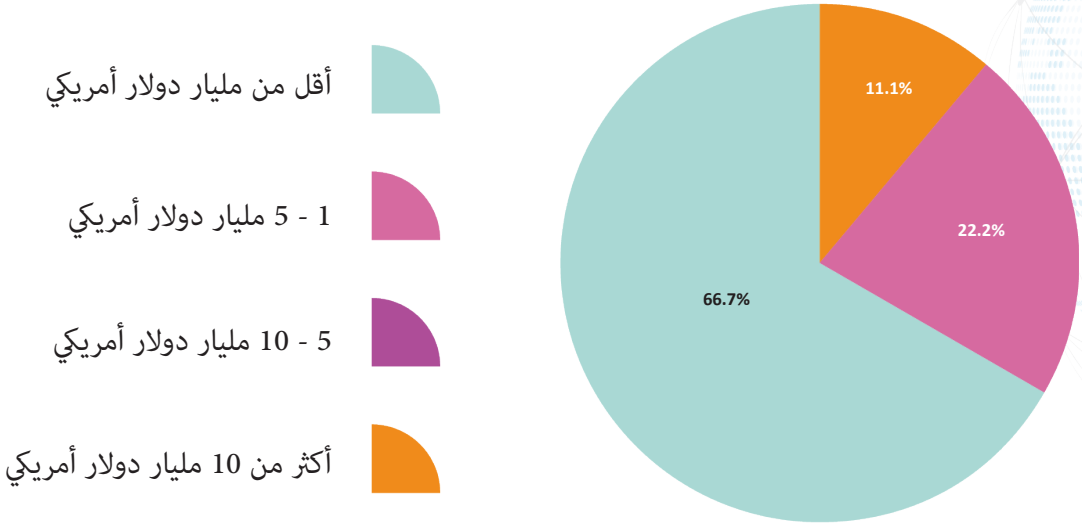

شكل 4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية

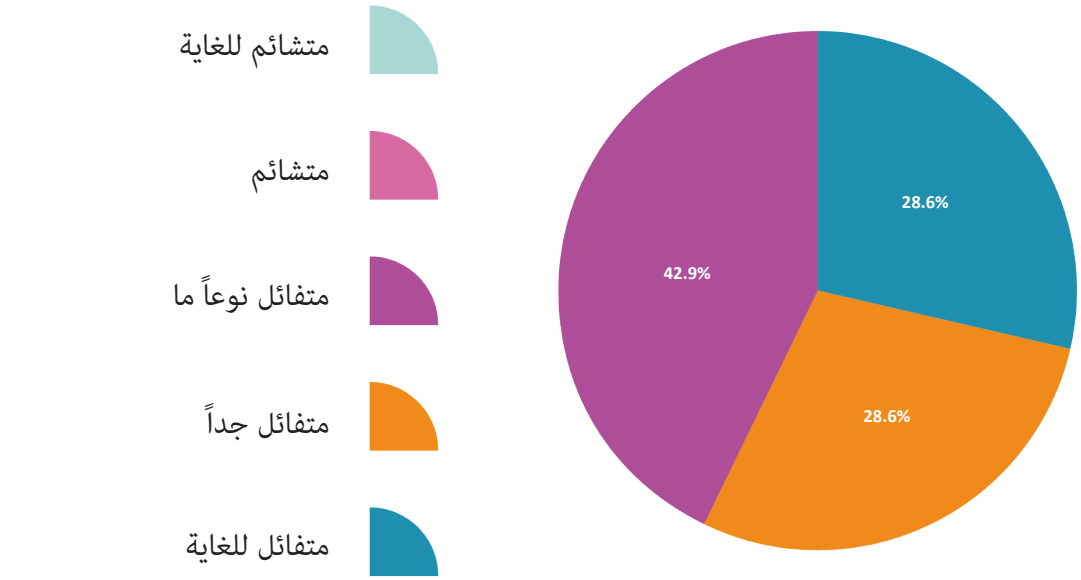

شكل 5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية

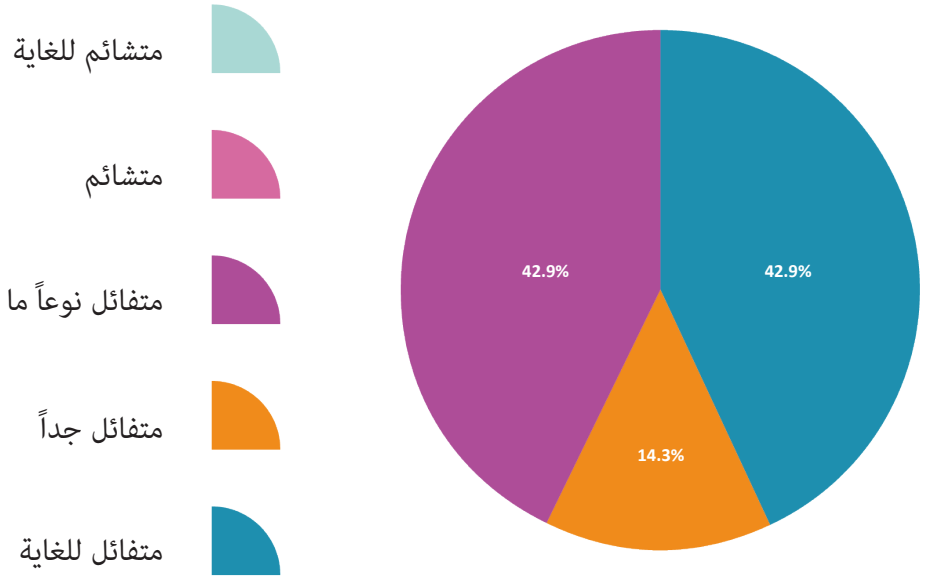

شكل 6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية

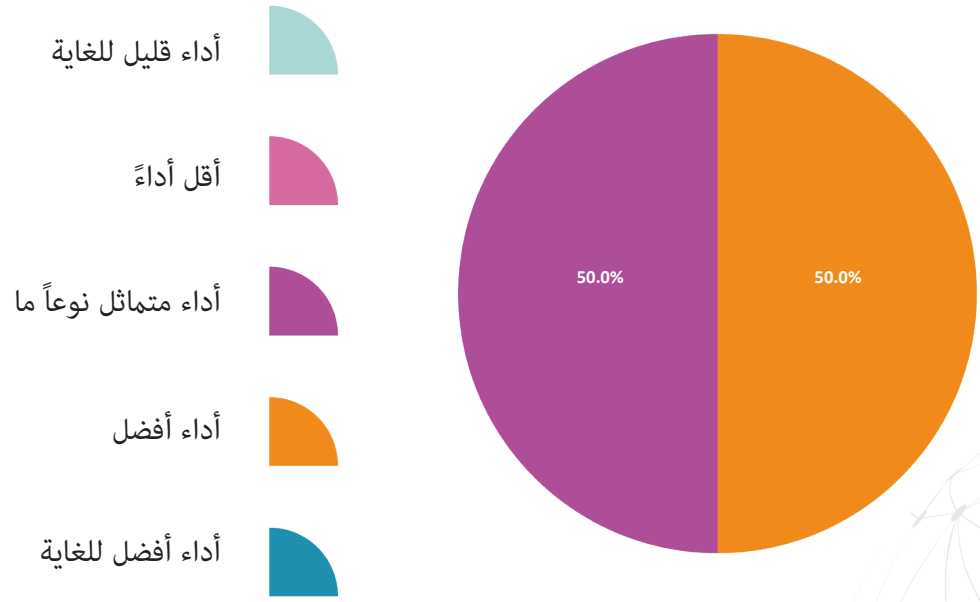

شكل 7. أهم المخاوف للصناعة المالية الإسلامية (2022)

شكل 8. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي (2022)

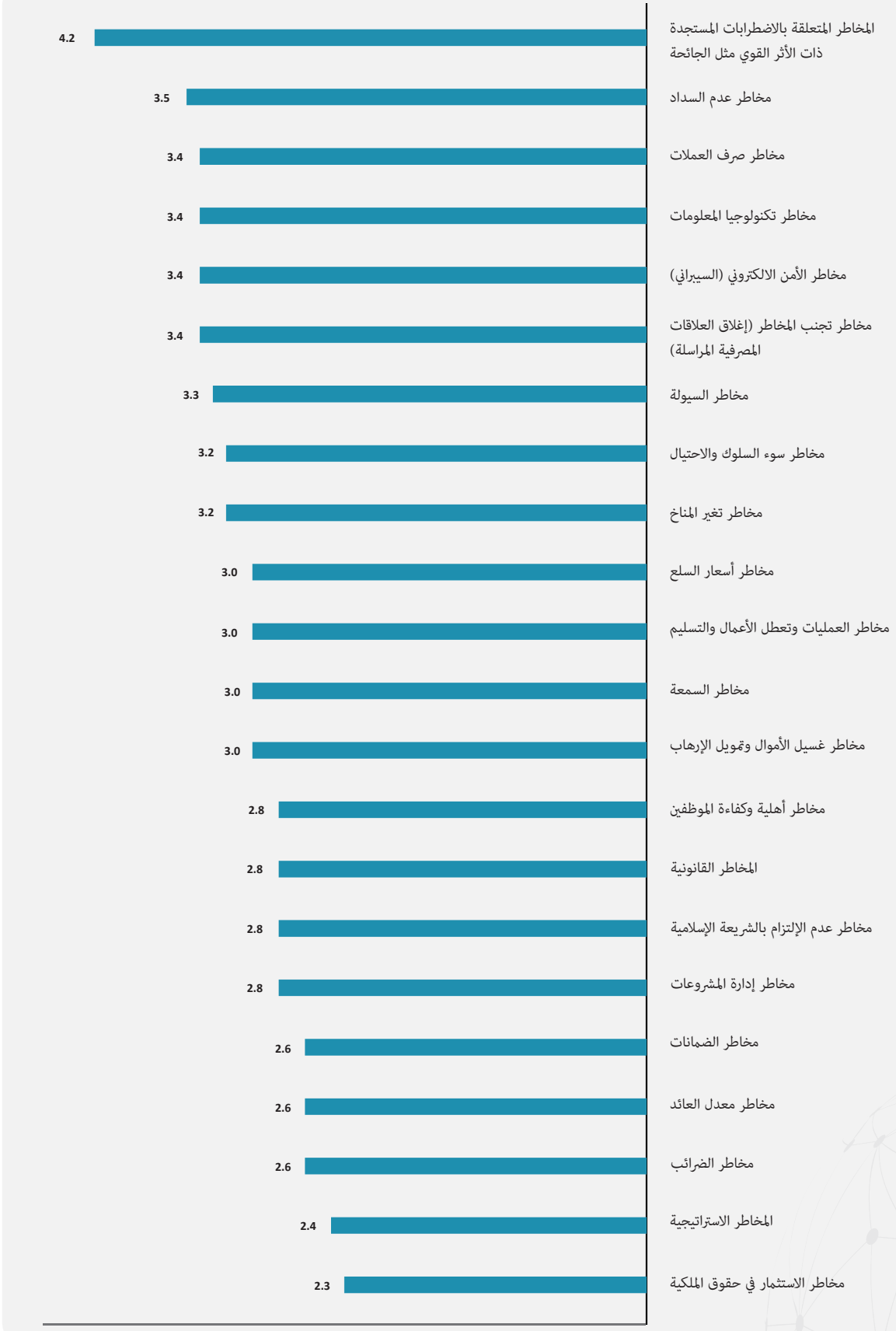

شكل 9. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية

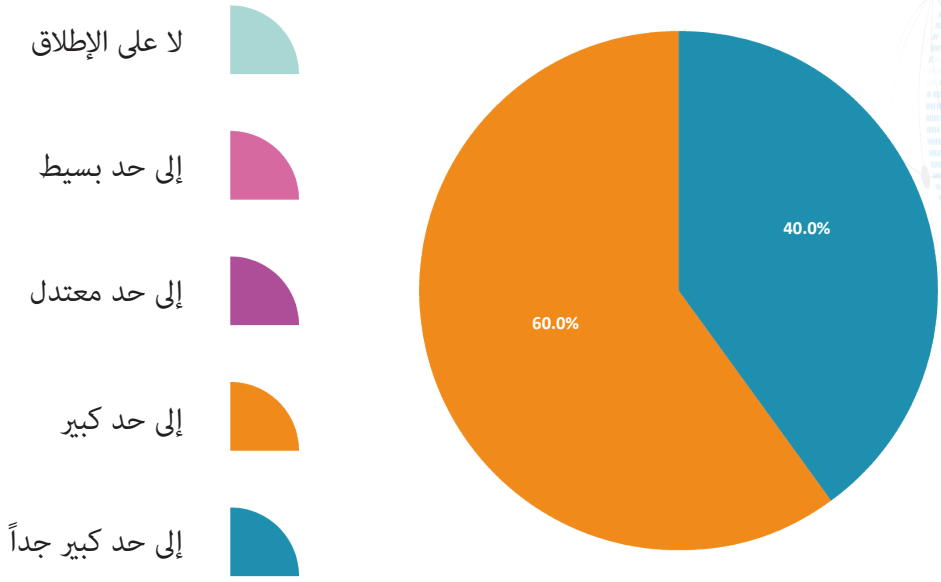

شكل 10. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة

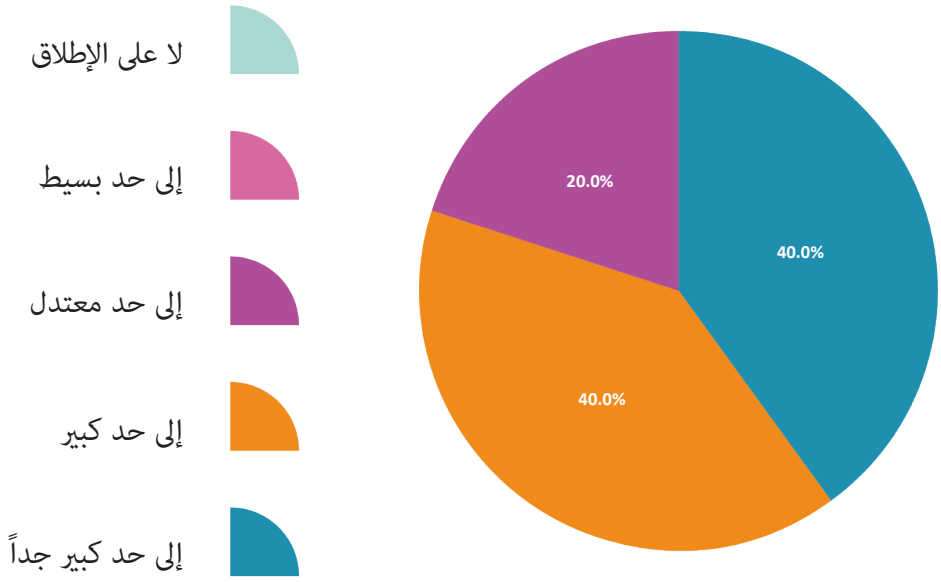

شكل 11. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية

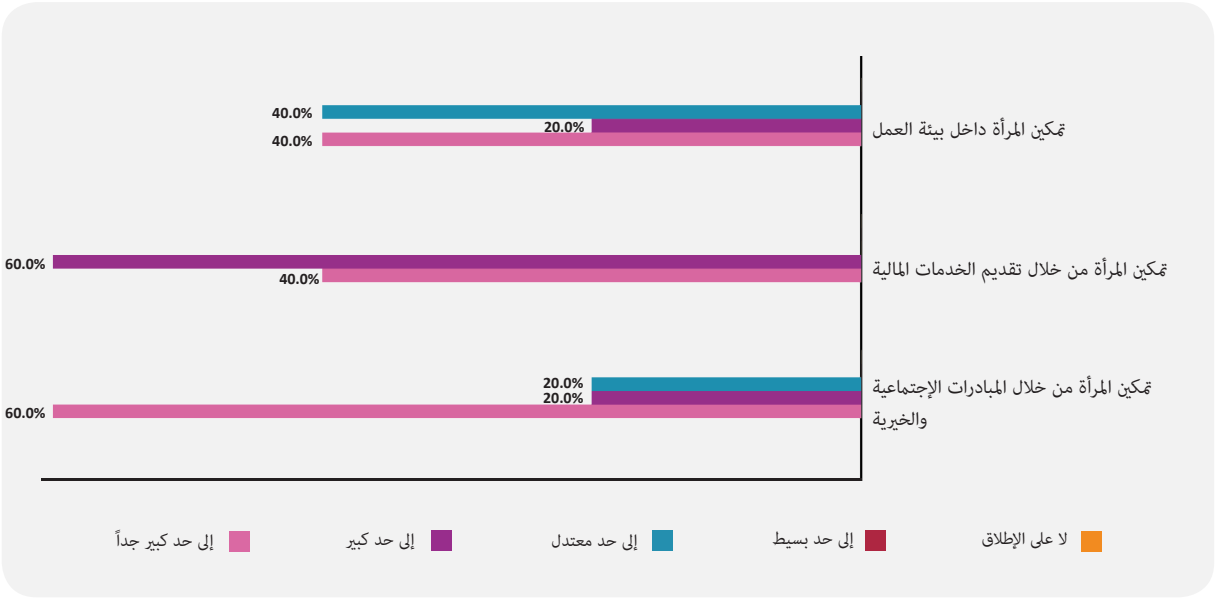

شكل 12. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة

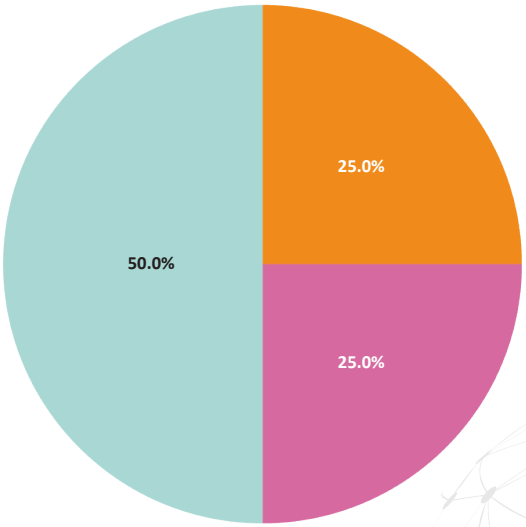

نعم، لقد طورنا استراتيجيات

نحن نعمل حالياً على تطوير مثل هذه الاستراتيجيات

لدينا خطط لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

ليس لدينا أي نية / خطة حالية لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

شكل 13. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية

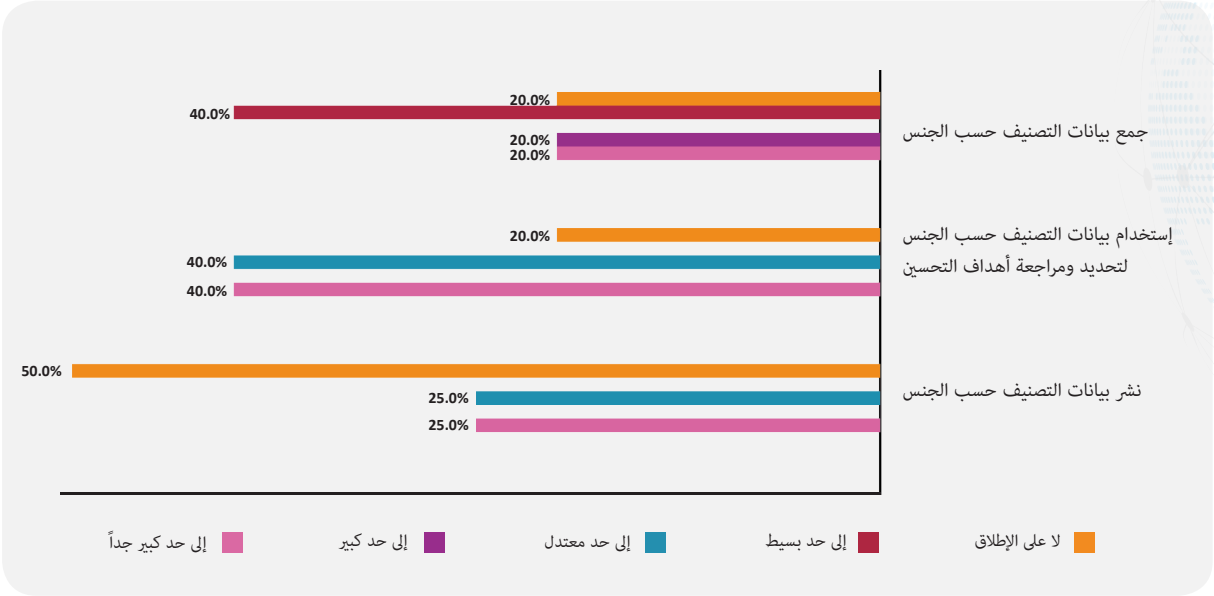

شكل 14. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المالية

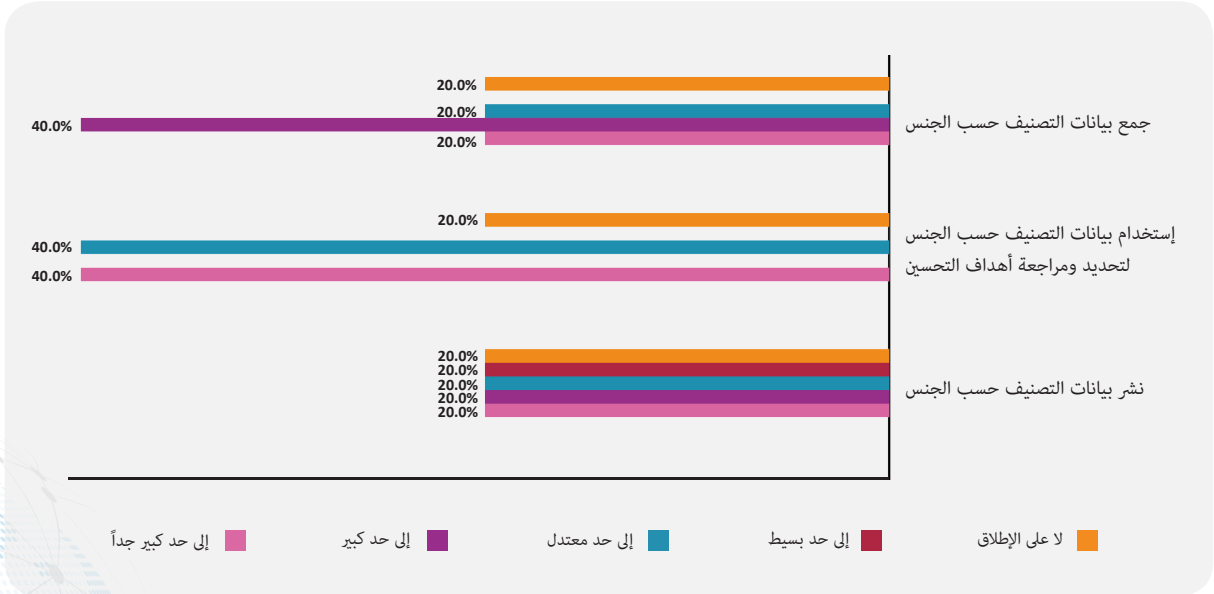

شكل 15. محركات تمكين المرأة

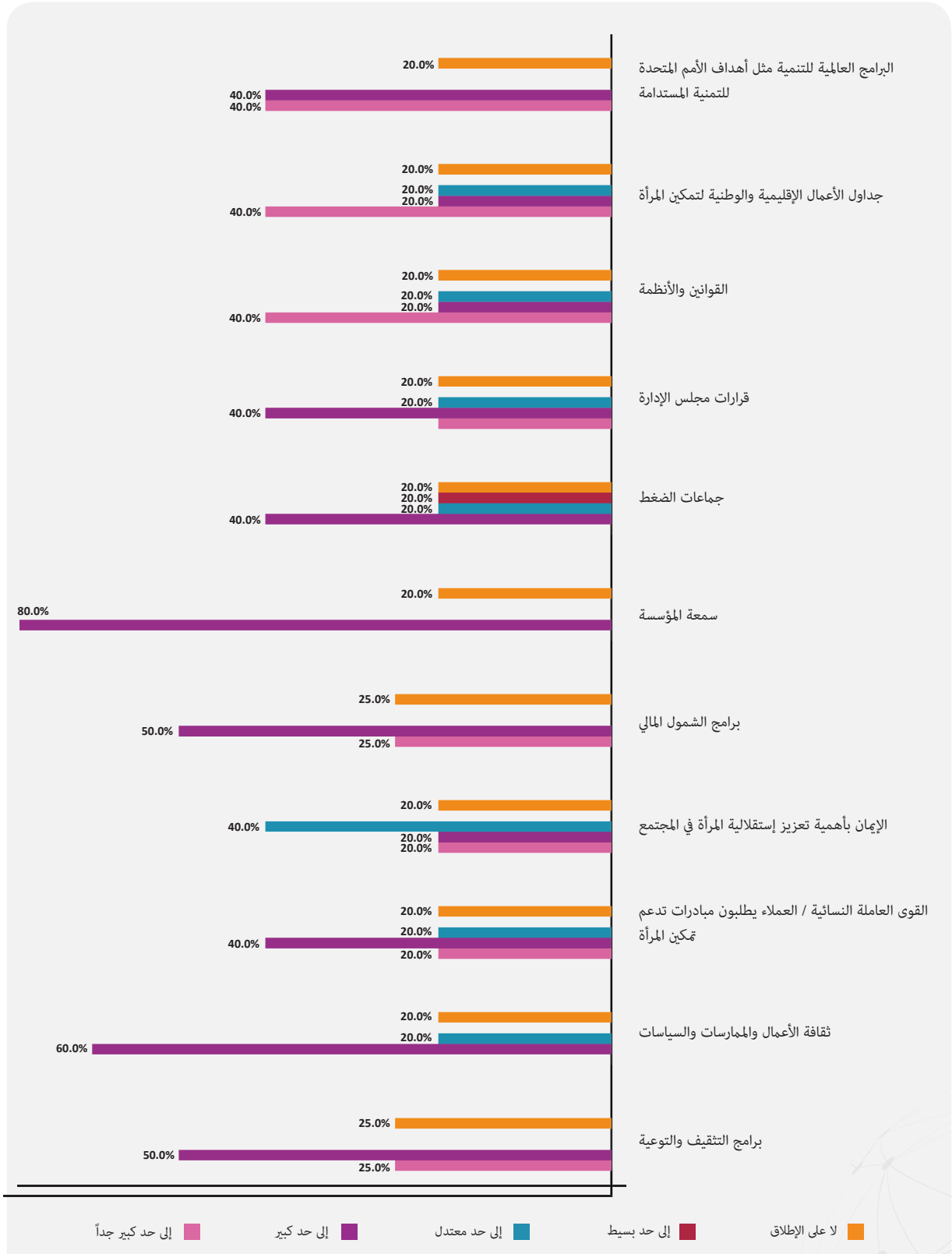

شكل 16. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة

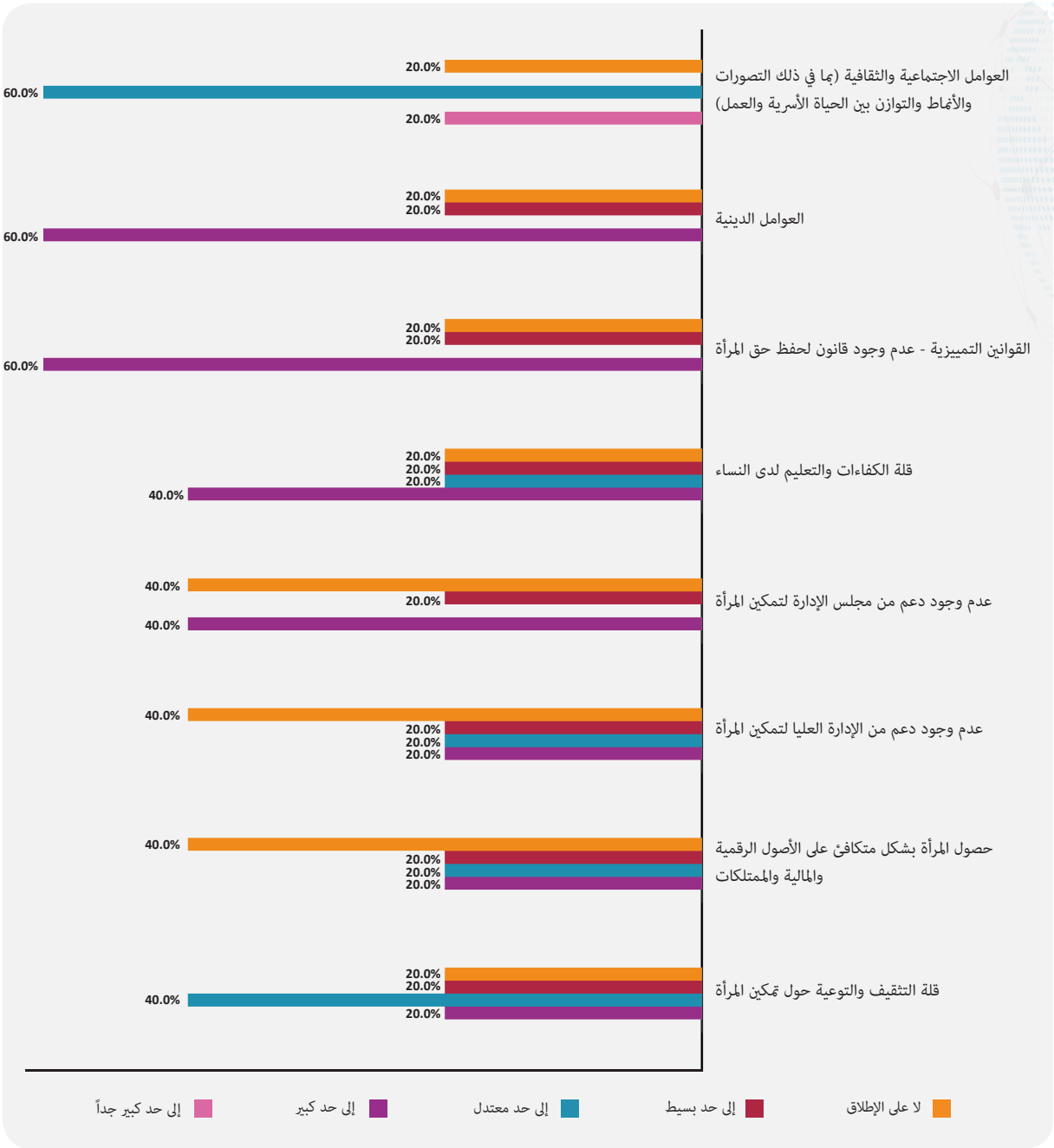

شكل 17. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين

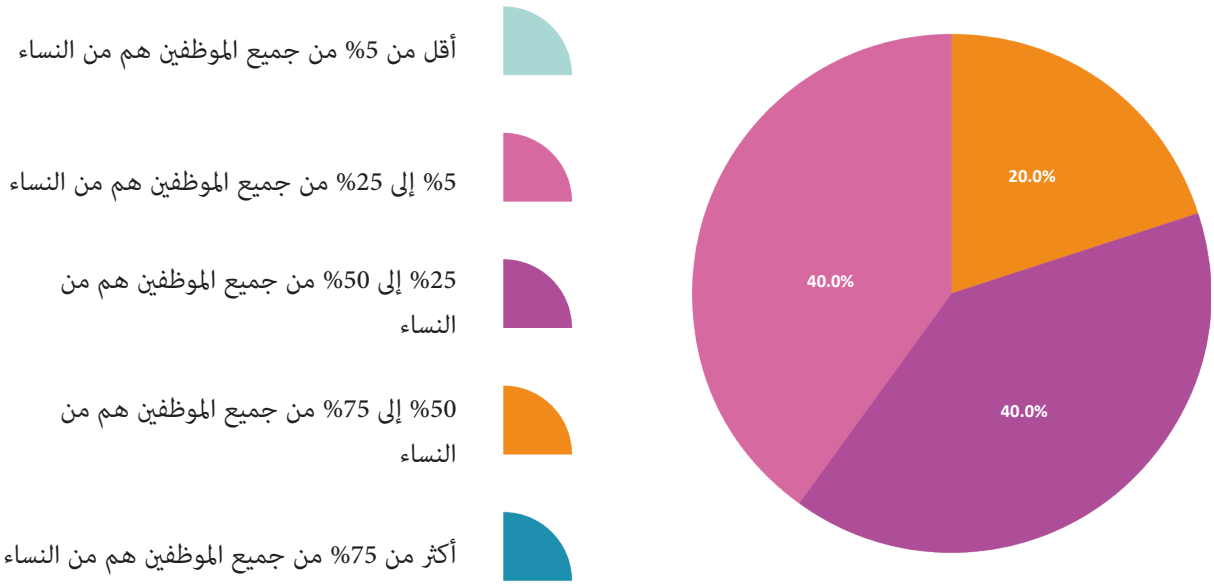

شكل 18. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات

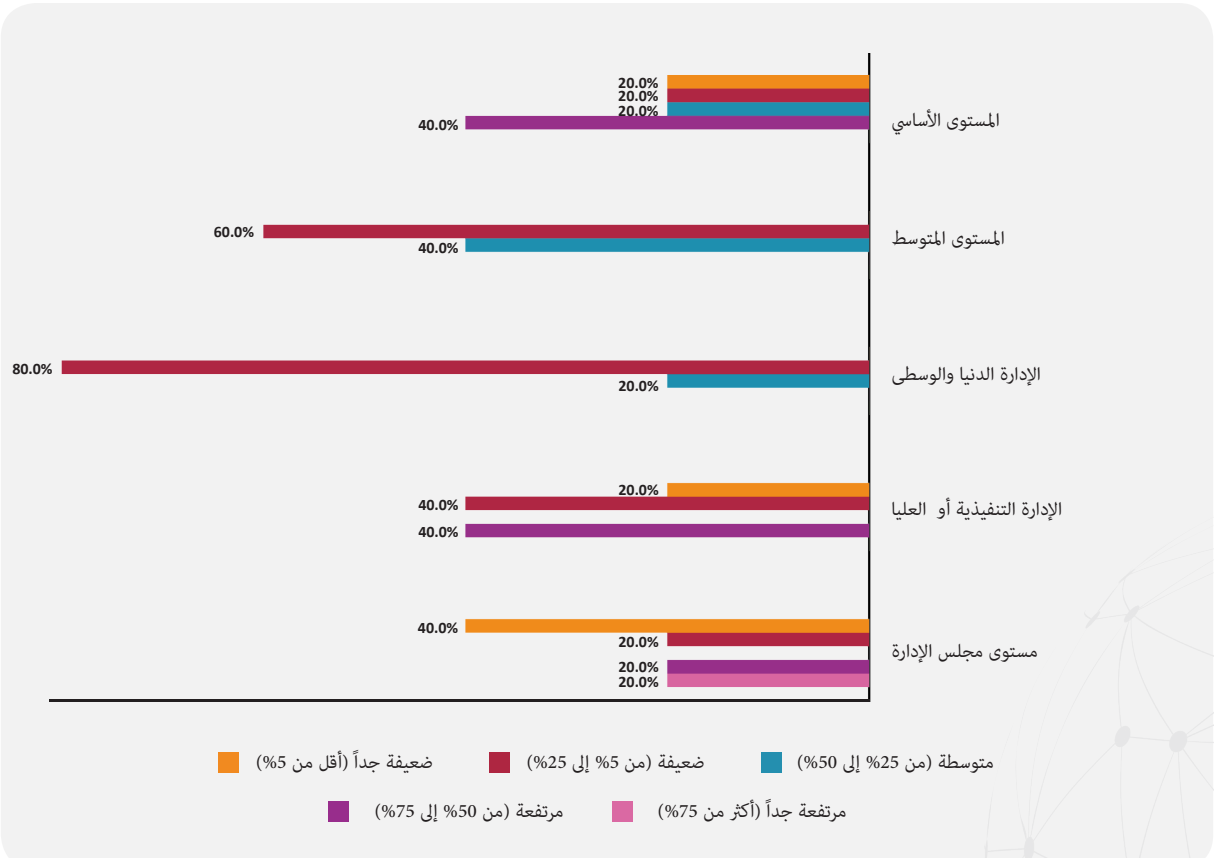

شكل 19. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية

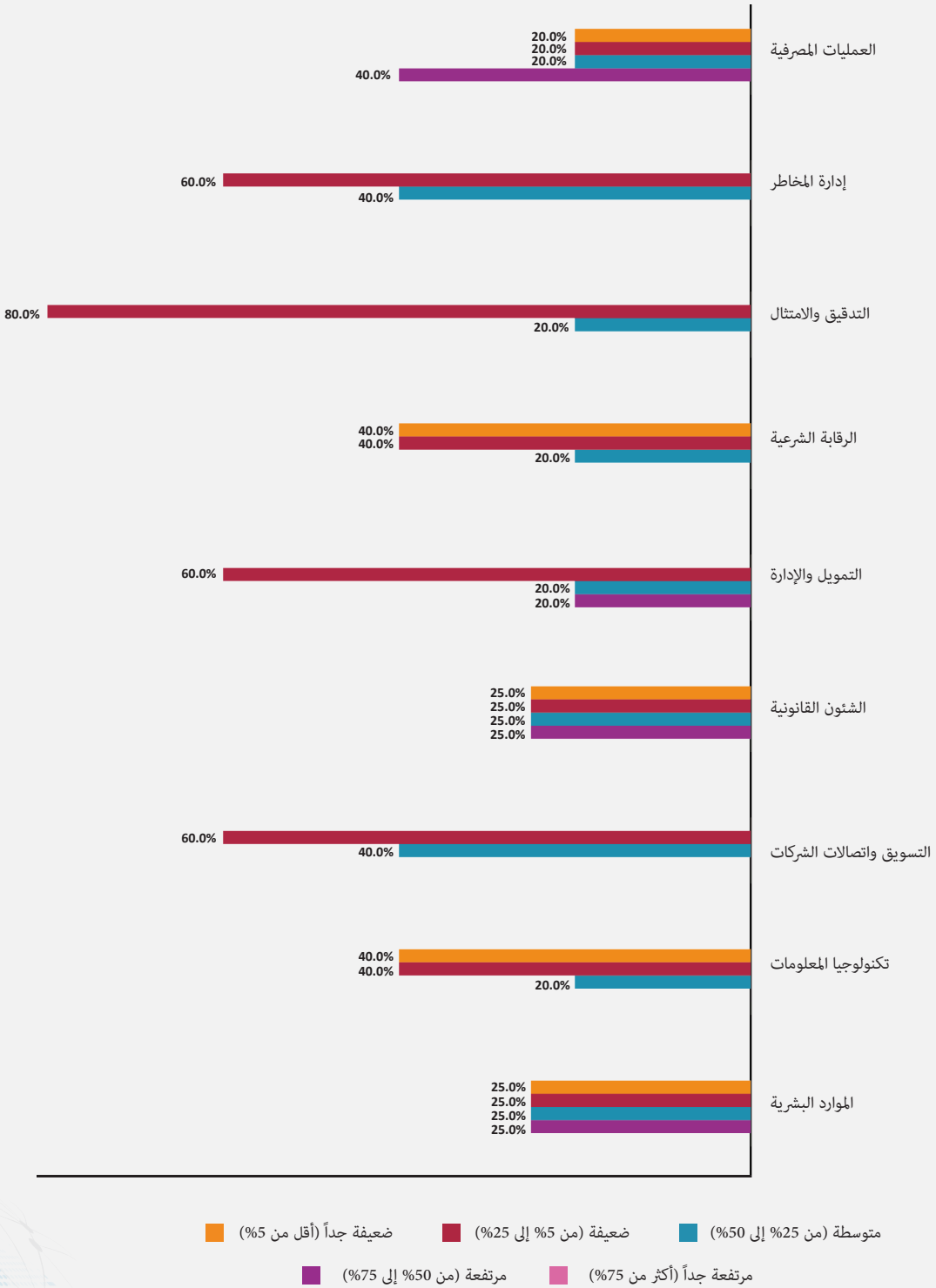

شكل 20. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل

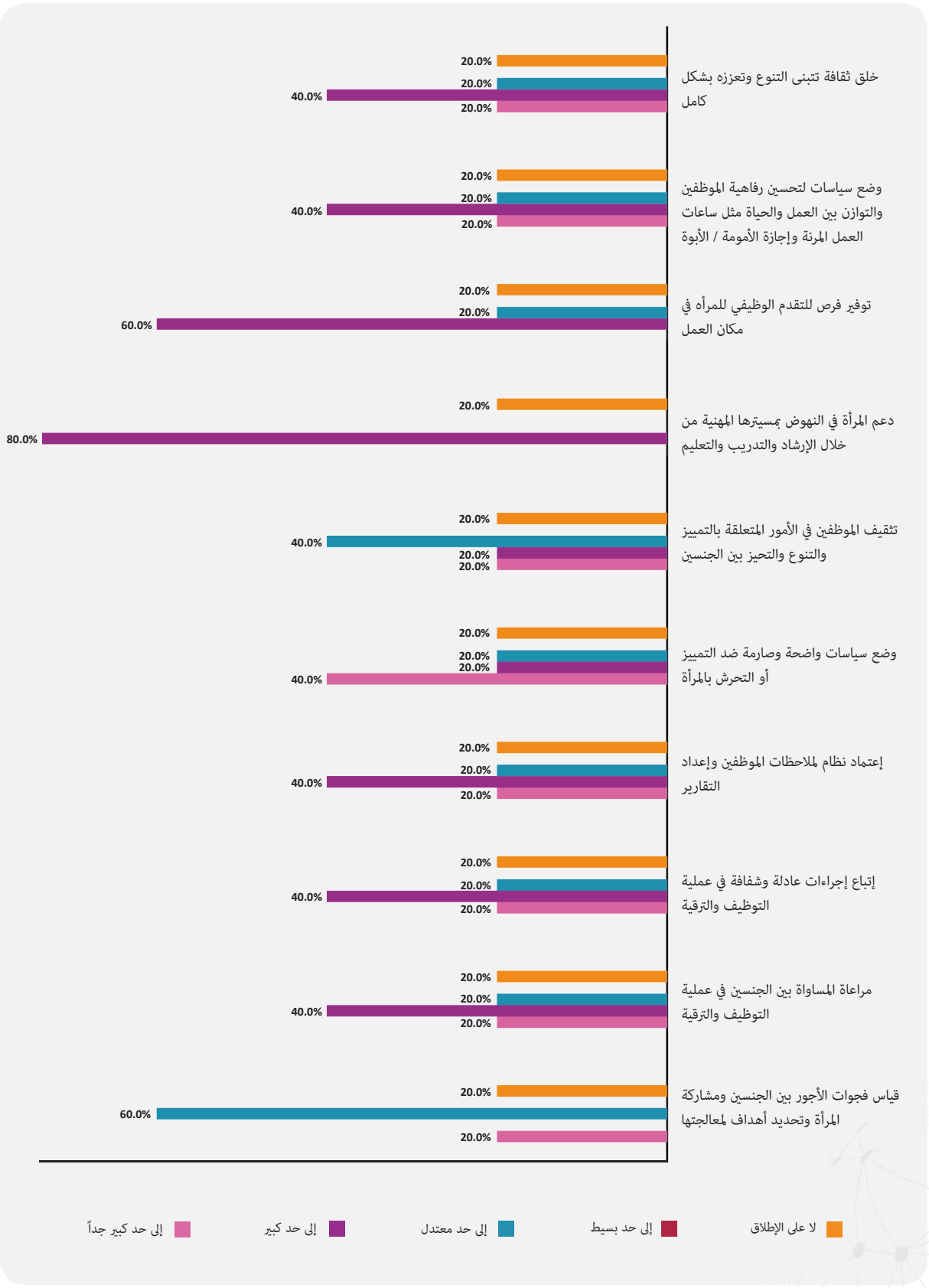

شكل 21. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة

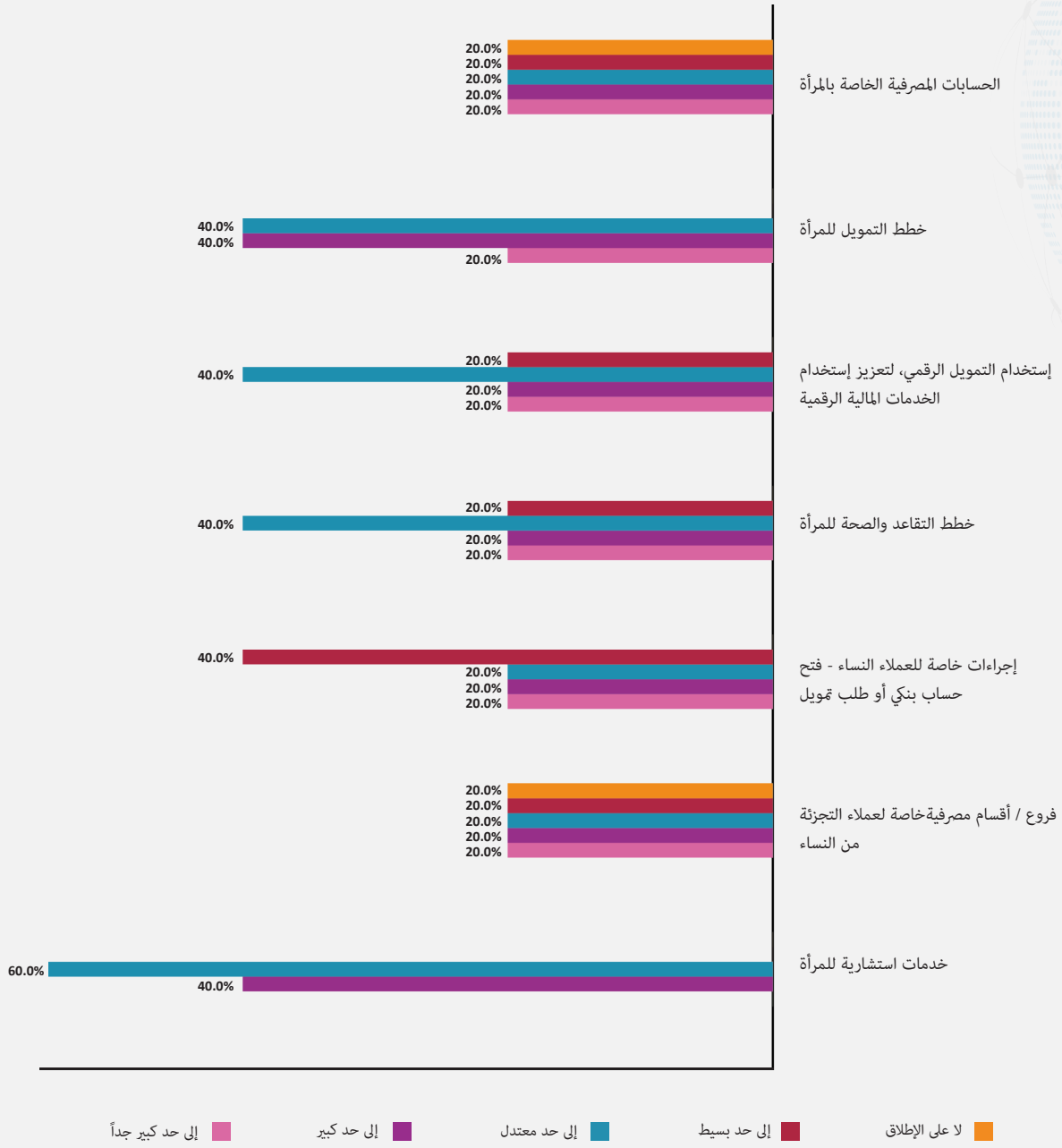

شكل 22. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال

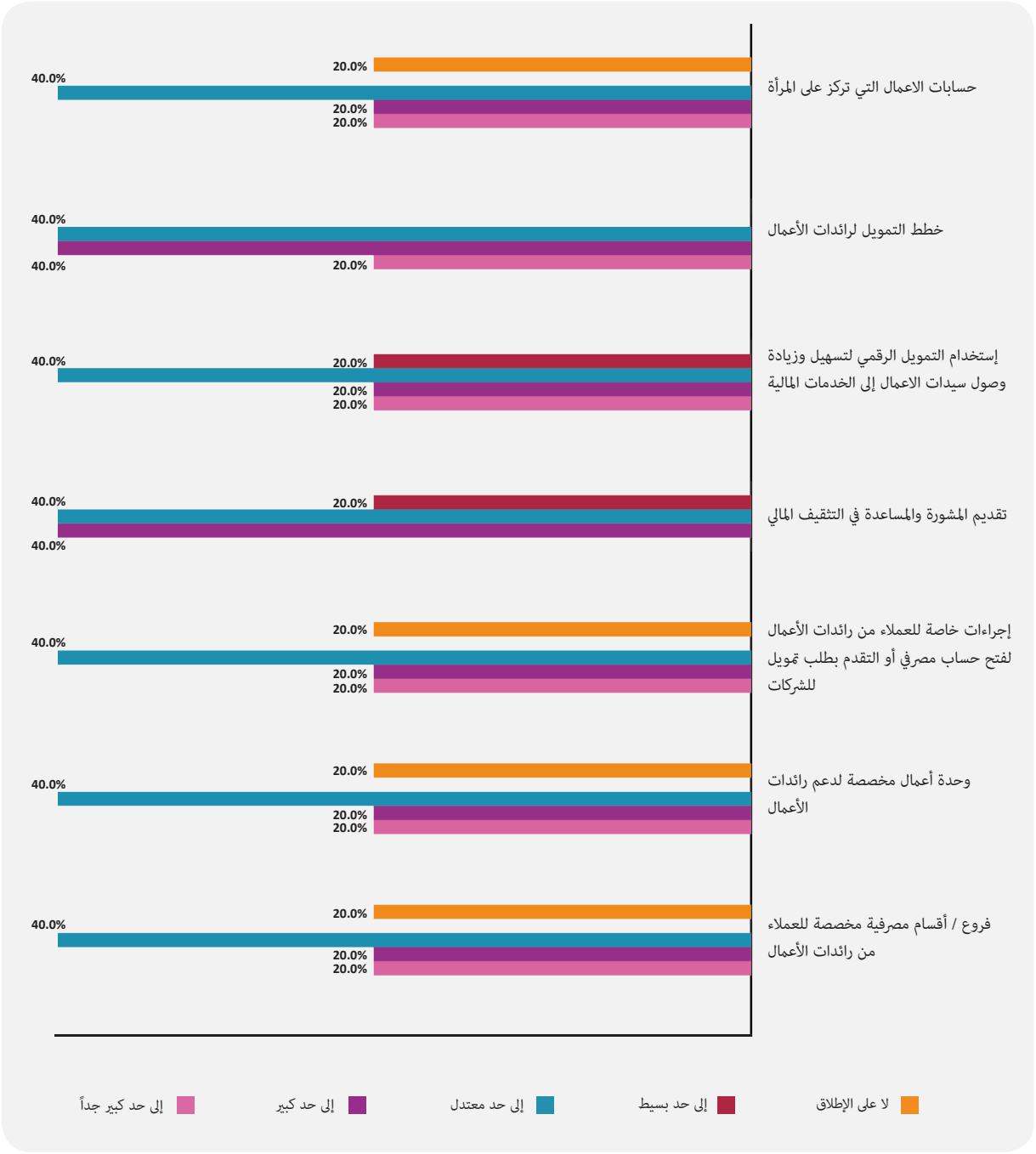

شكل 23. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال

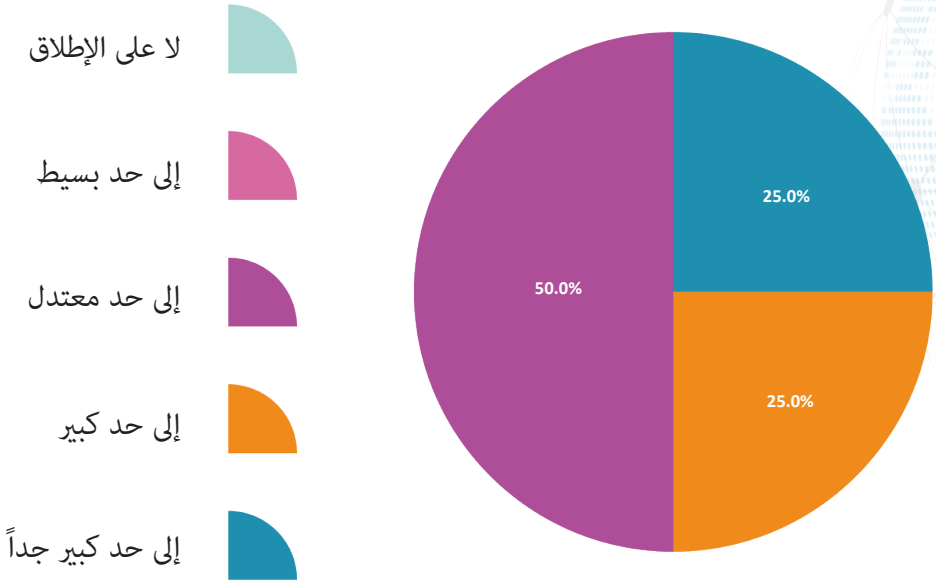

شكل 24. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة

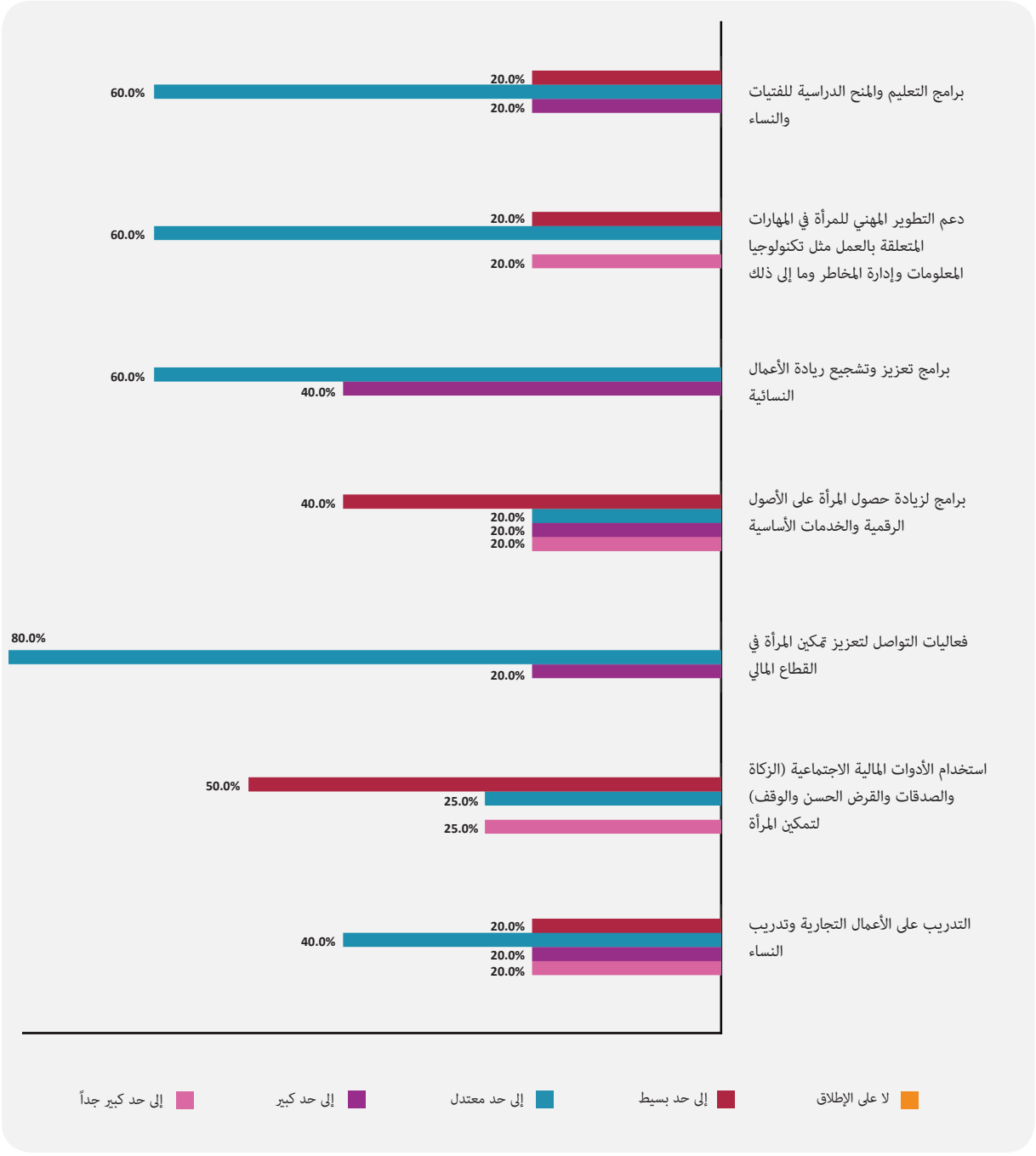

المجموعة 7: أوروبا وتركيا وغيرها

شكل 1. نوع العمليات المصرفية الإسلامية

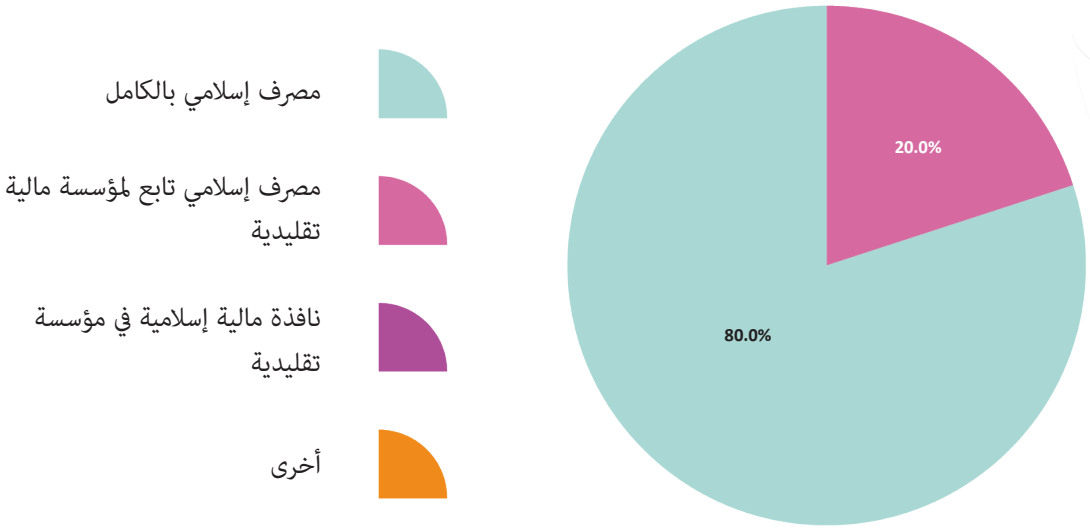

شكل 2. الأعمال الأساسية

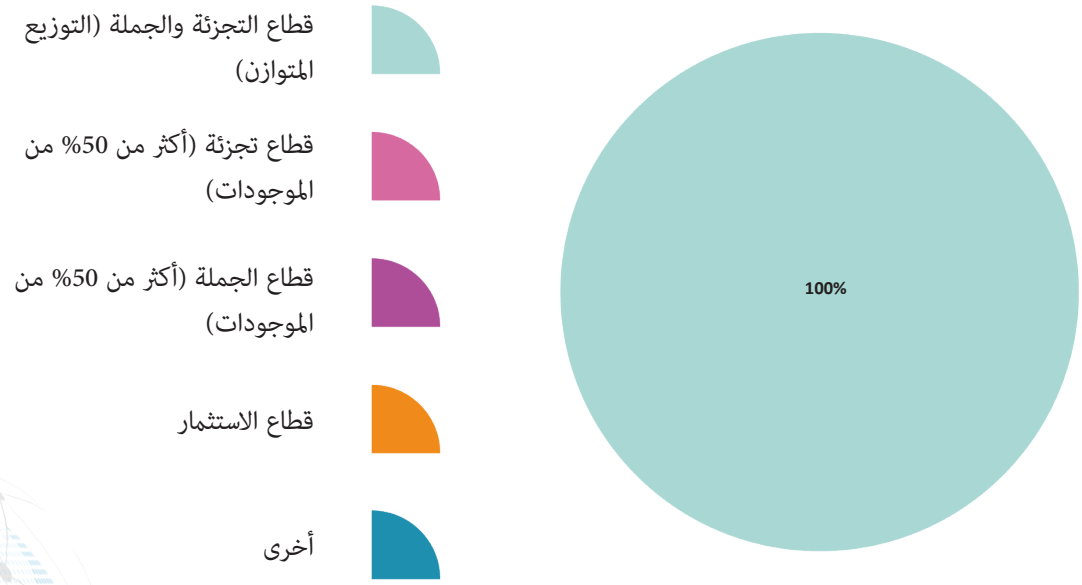

شكل 3. حجم إجمالي الموجودات الإسلامية

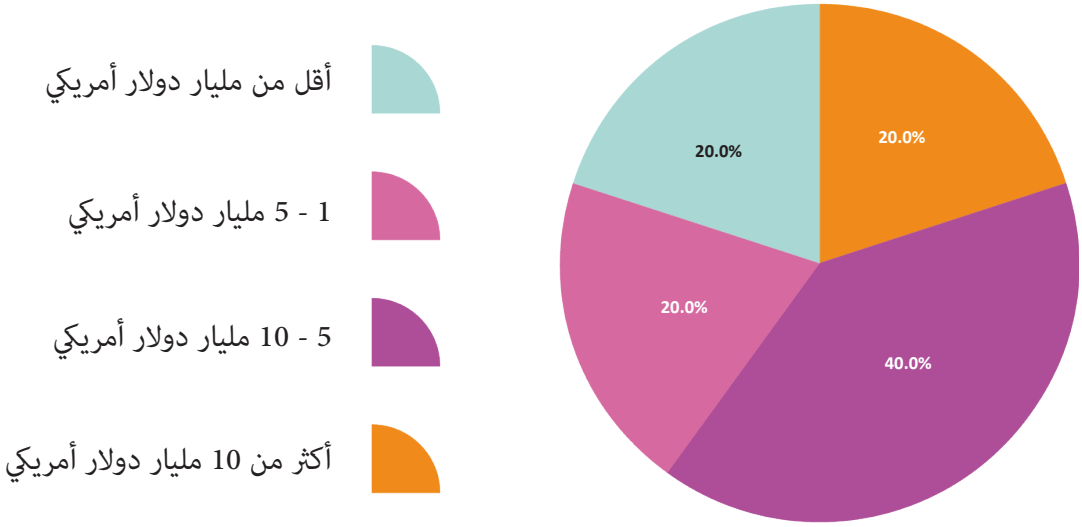

شكل 4. المستوى العام للتفاؤل بمستقبل الصناعة المالية

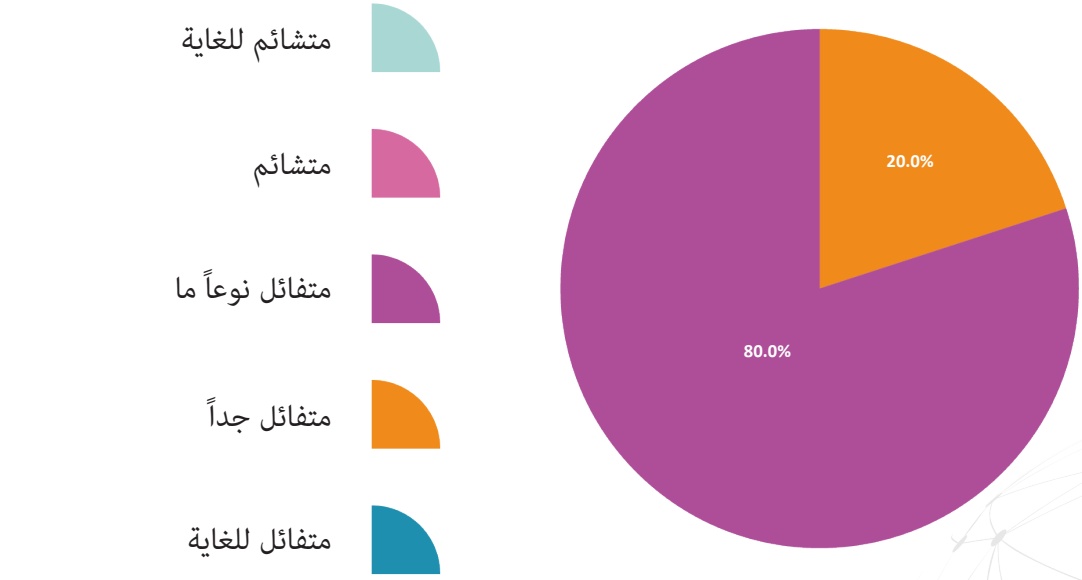

شكل 5. مستوى التفاؤل في الصناعة المالية الإسلامية

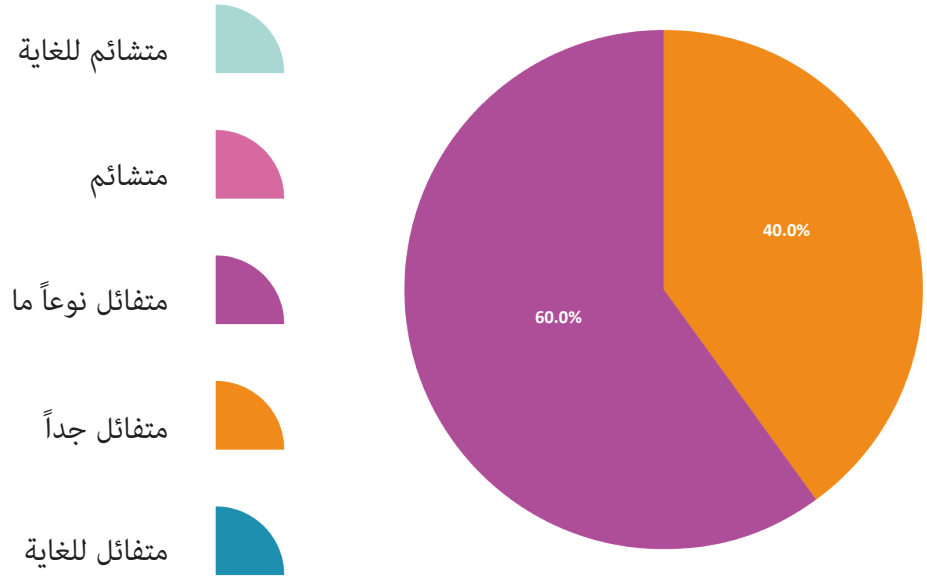

شكل 6. توقعات نمو إيرادات البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية

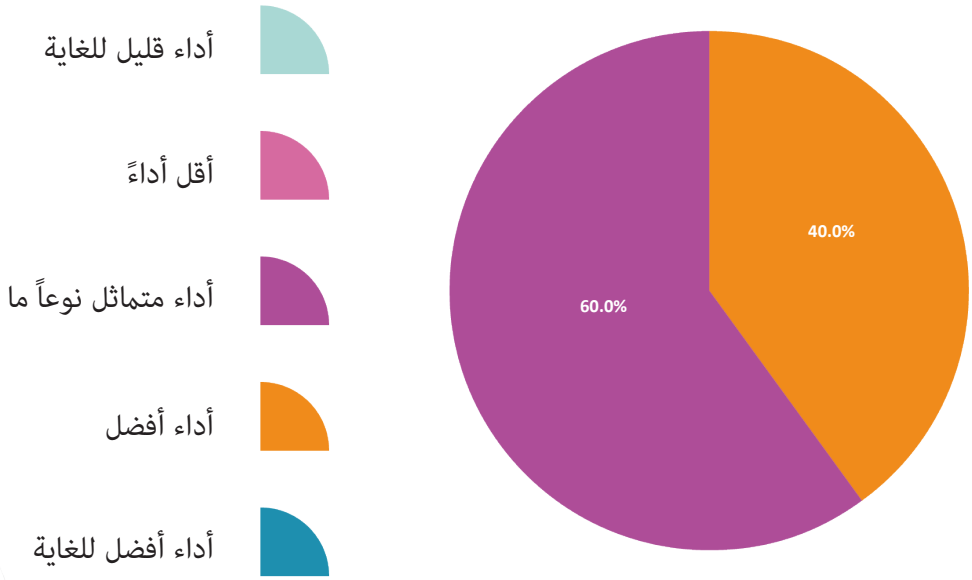

شكل 7. أهم المخاوف للصناعة المالية الإسلامية (2022)

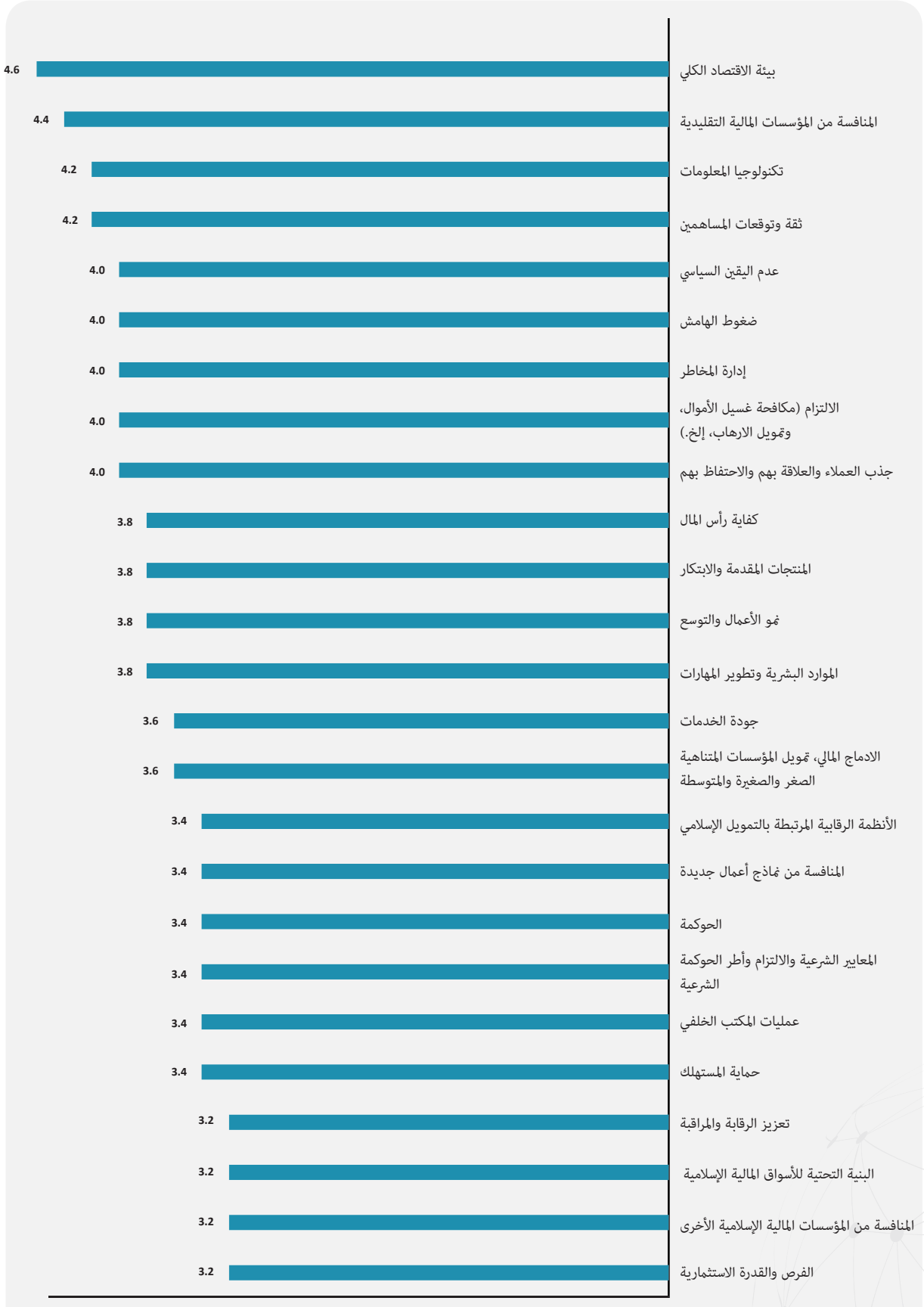

شكل 8. كشاف مخاطر العمل المصرفي الإسلامي (2022)

شكل 9. وجهات نظر المشاركين حول مدى تمكين المرأة في الصناعة المالية الإسلامية

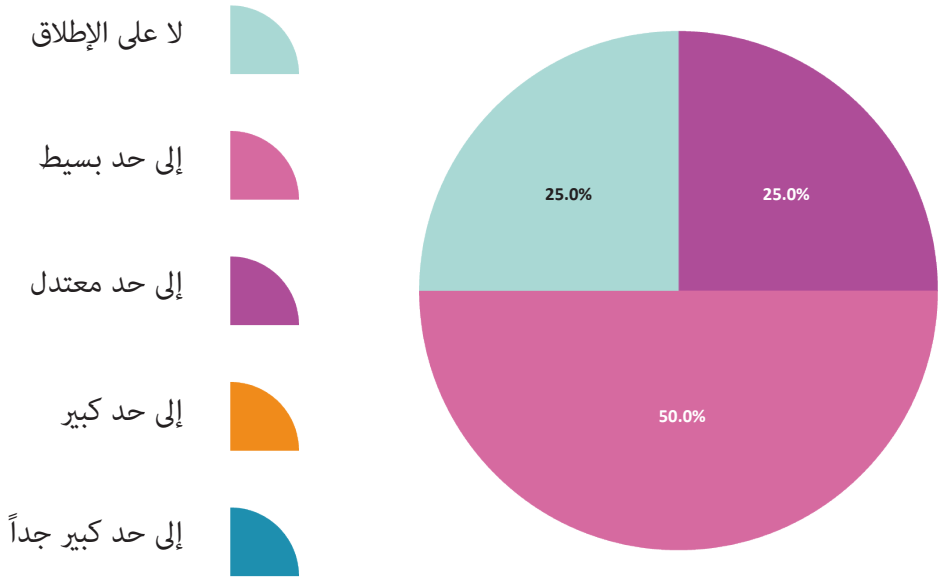

شكل 10. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة

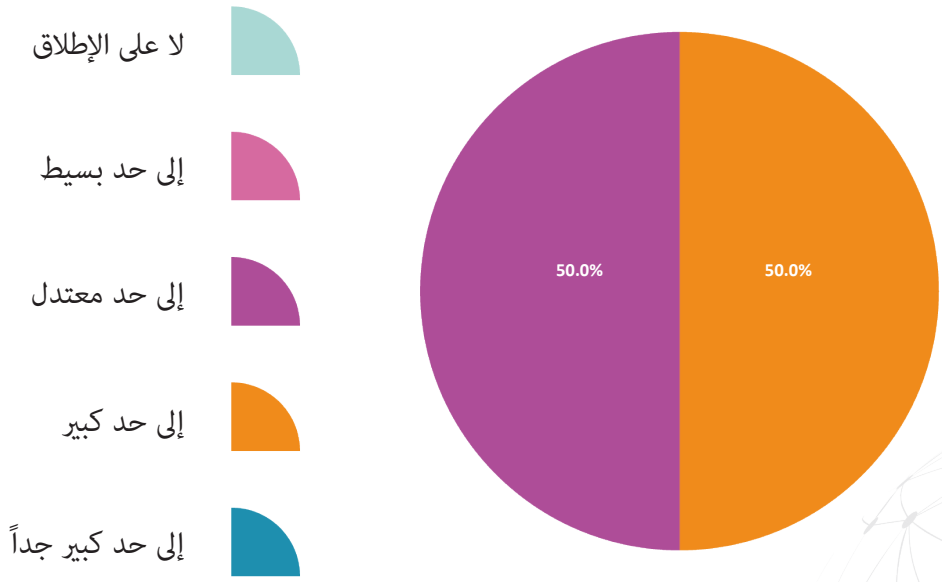

شكل 11. وجهات نظر المشاركين حول مدى مساهمتهم في تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات رئيسية

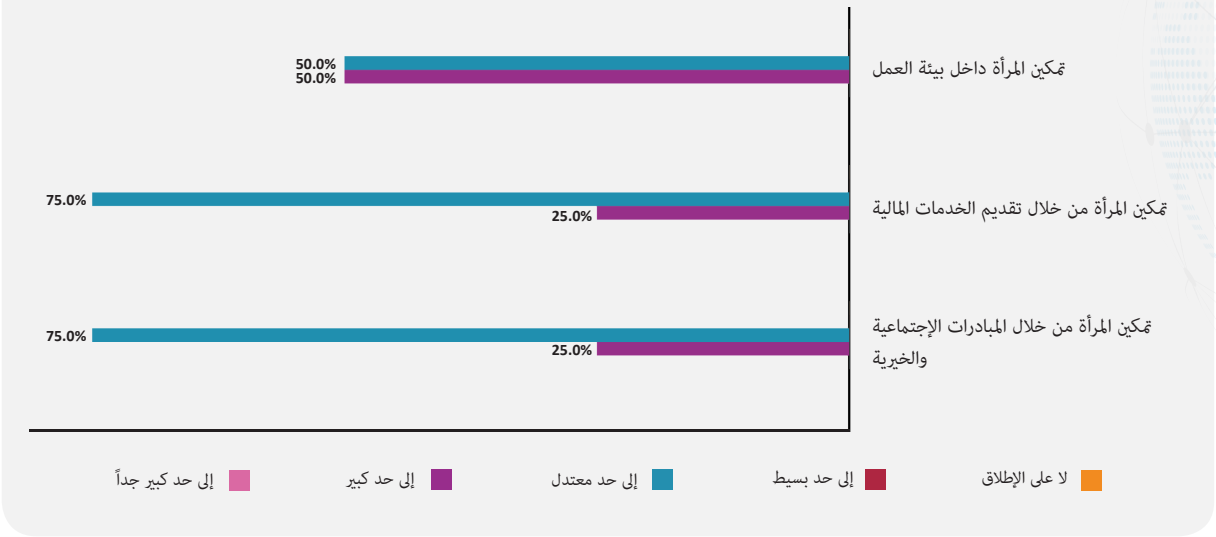

شكل 12. مستوى تطوير استراتيجيات تمكين المرأة

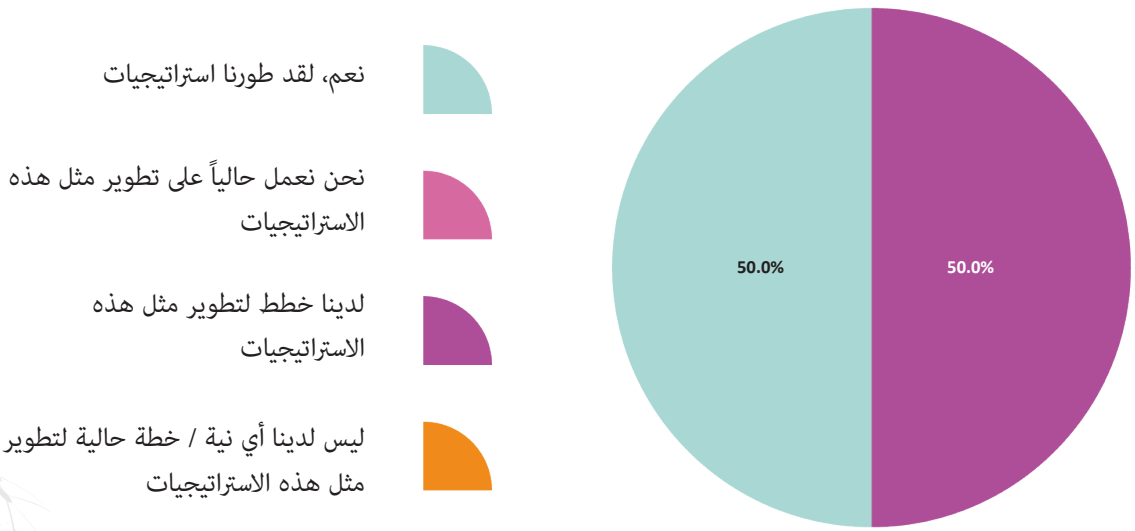

شكل 13. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الشؤون الإدارية والداخلية

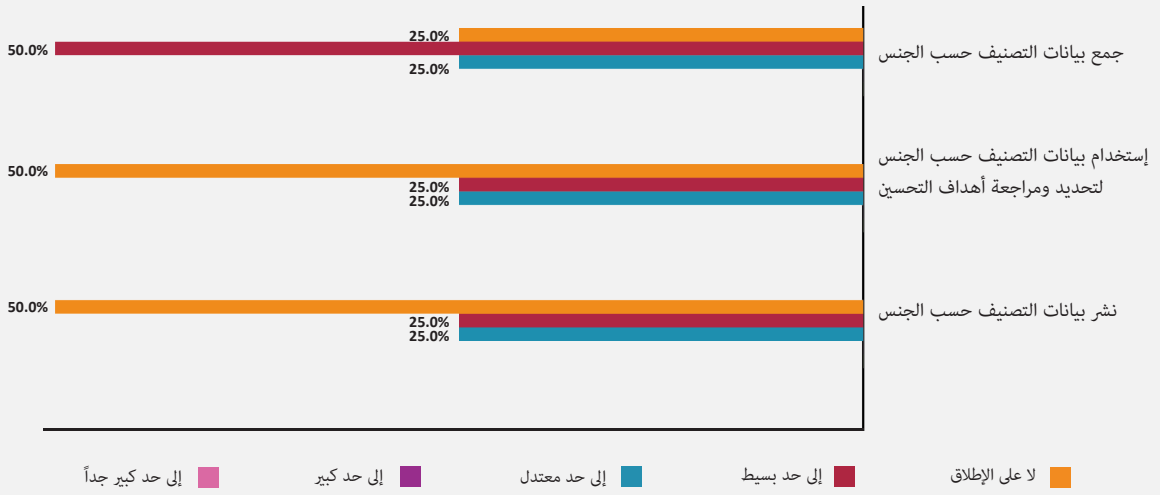

شكل 14. جمع واستخدام ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي حول الأعمال الأساسية للخدمات المالية

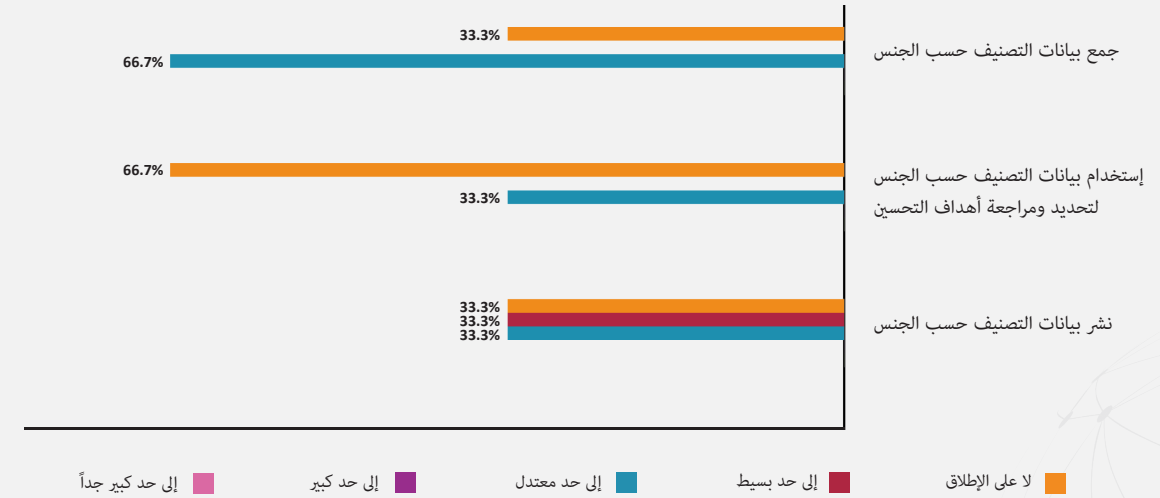

شكل 15. محركات تمكين المرأة

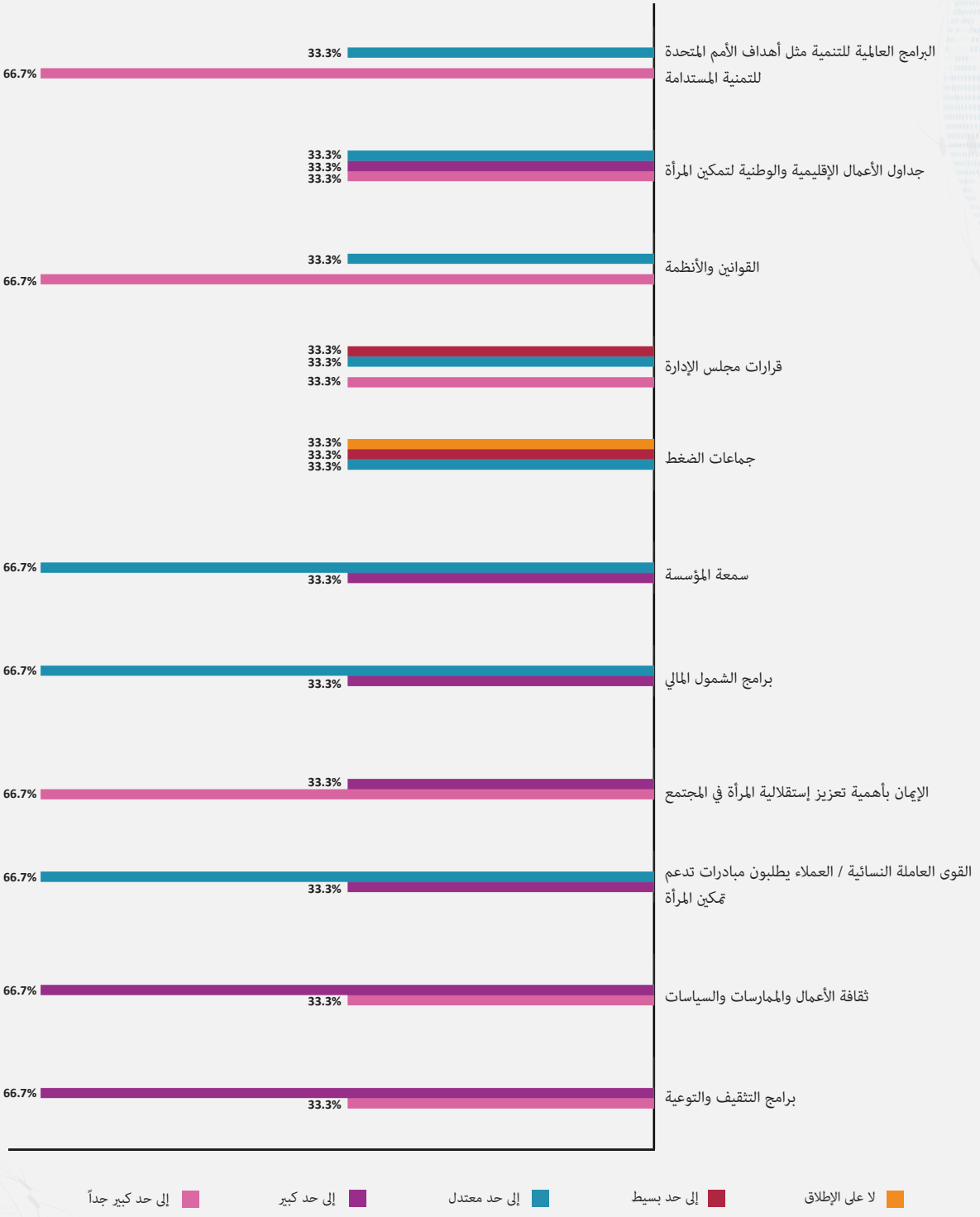

شكل 16. العوامل التي تحول دون تمكين المرأة

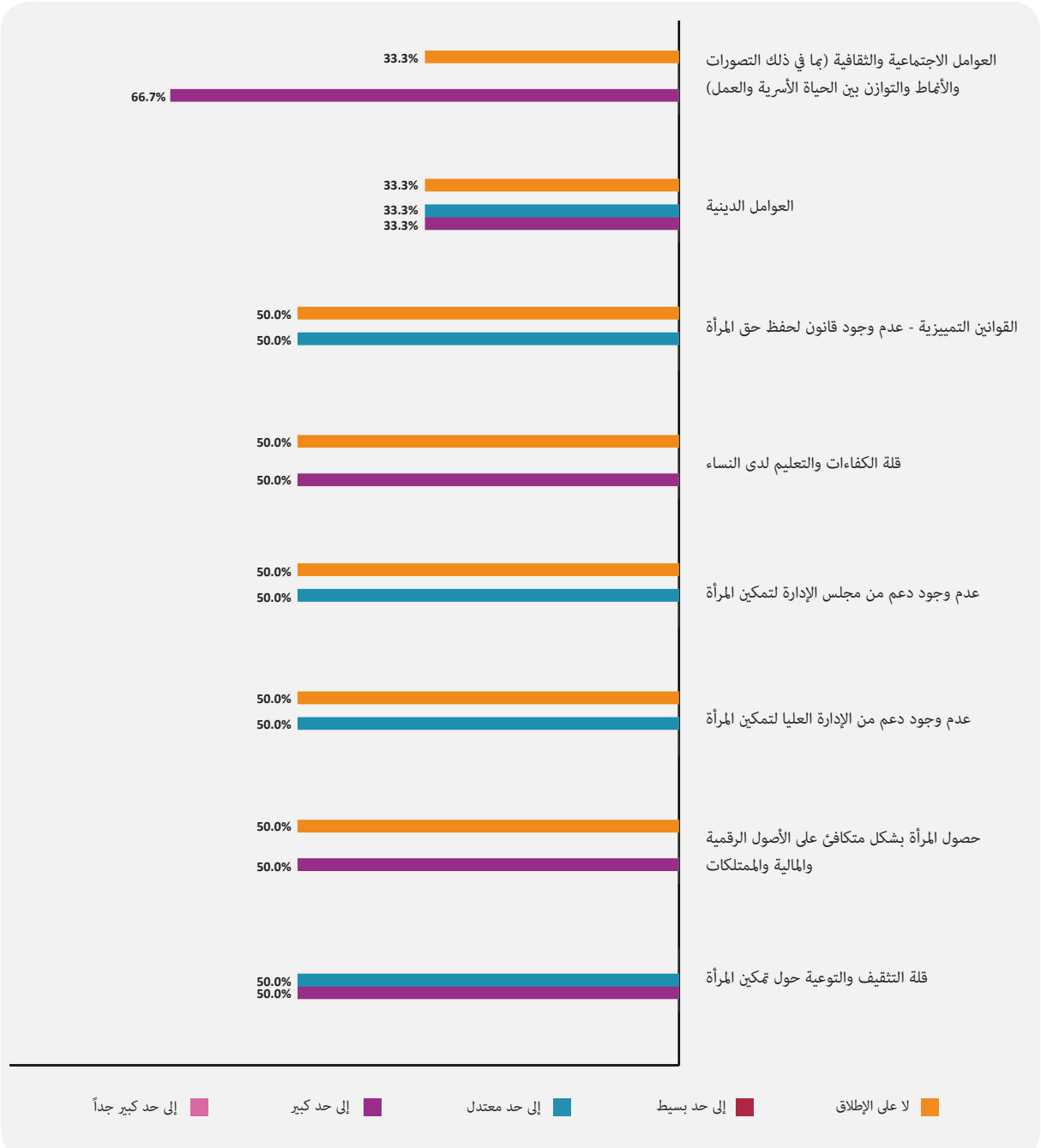

شكل 17. نسبة تمثيل المرأة من إجمالي عدد الموظفين

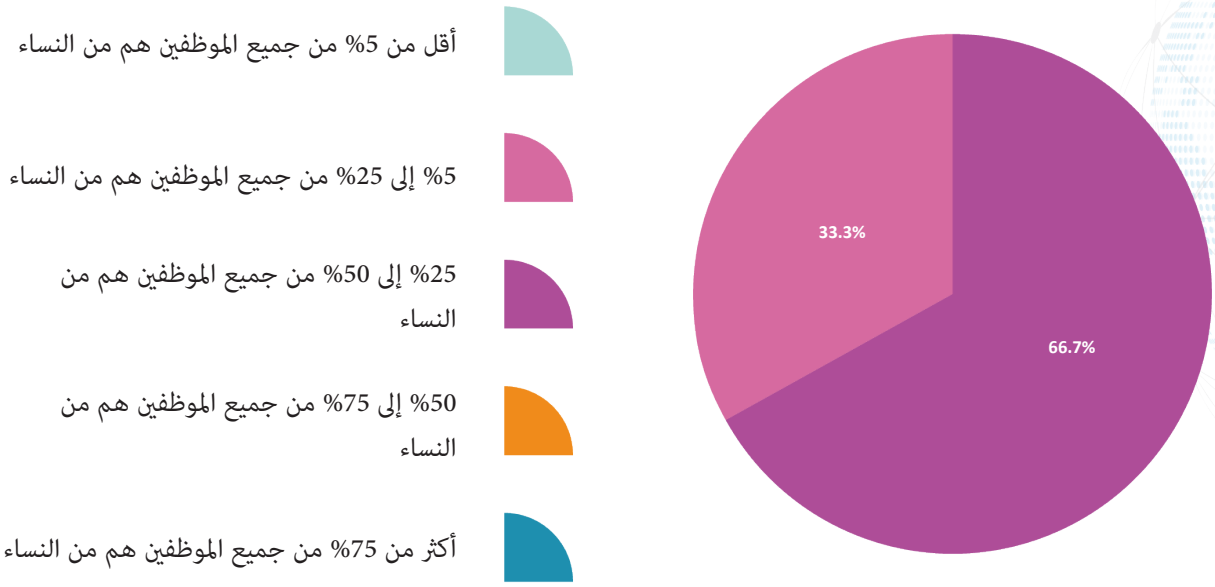

شكل 18. تمثيل المرأة في السلم الوظيفي في المؤسسات

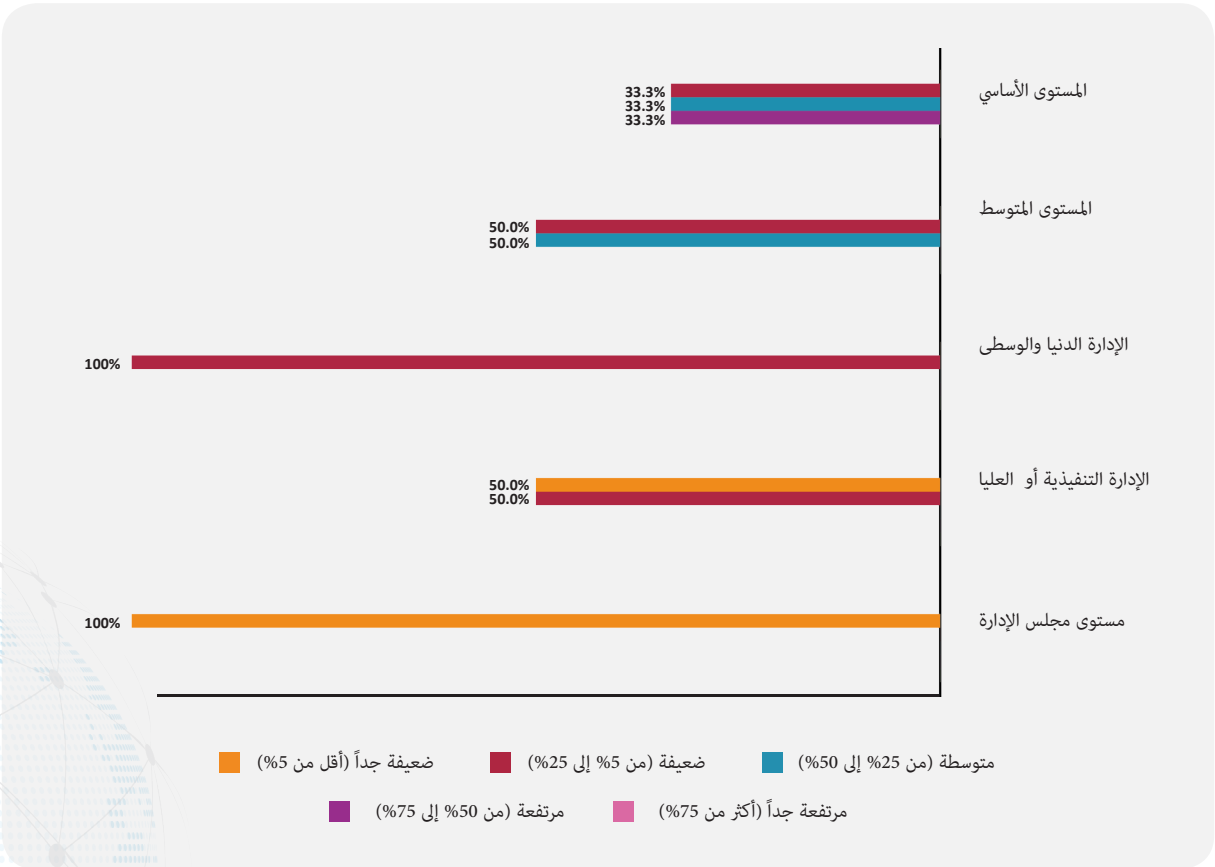

شكل 19. تمثيل المرأة في المهام الوظيفية

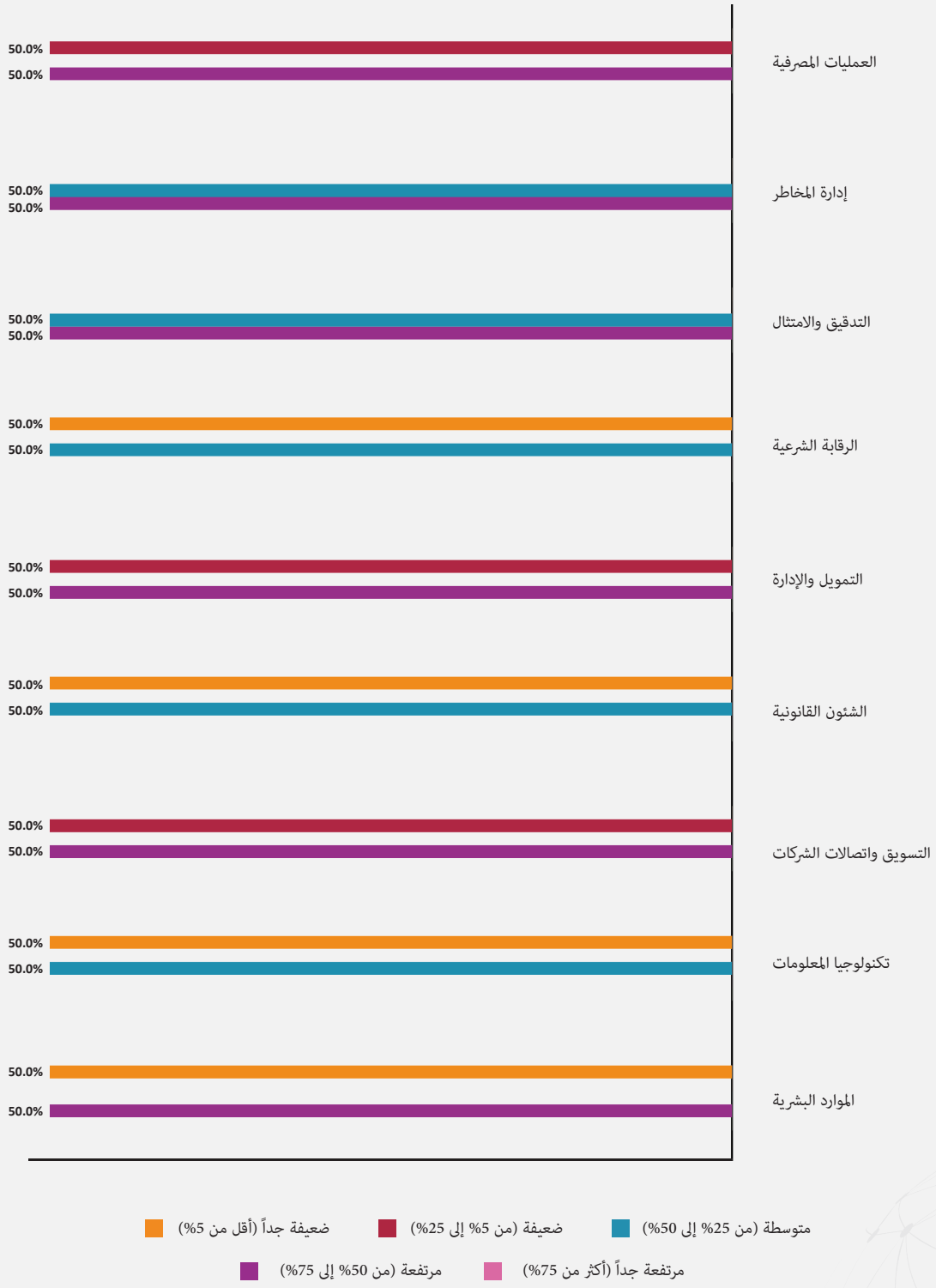

شكل 20. أهم التدابير لتمكين المرأة داخل بيئة العمل

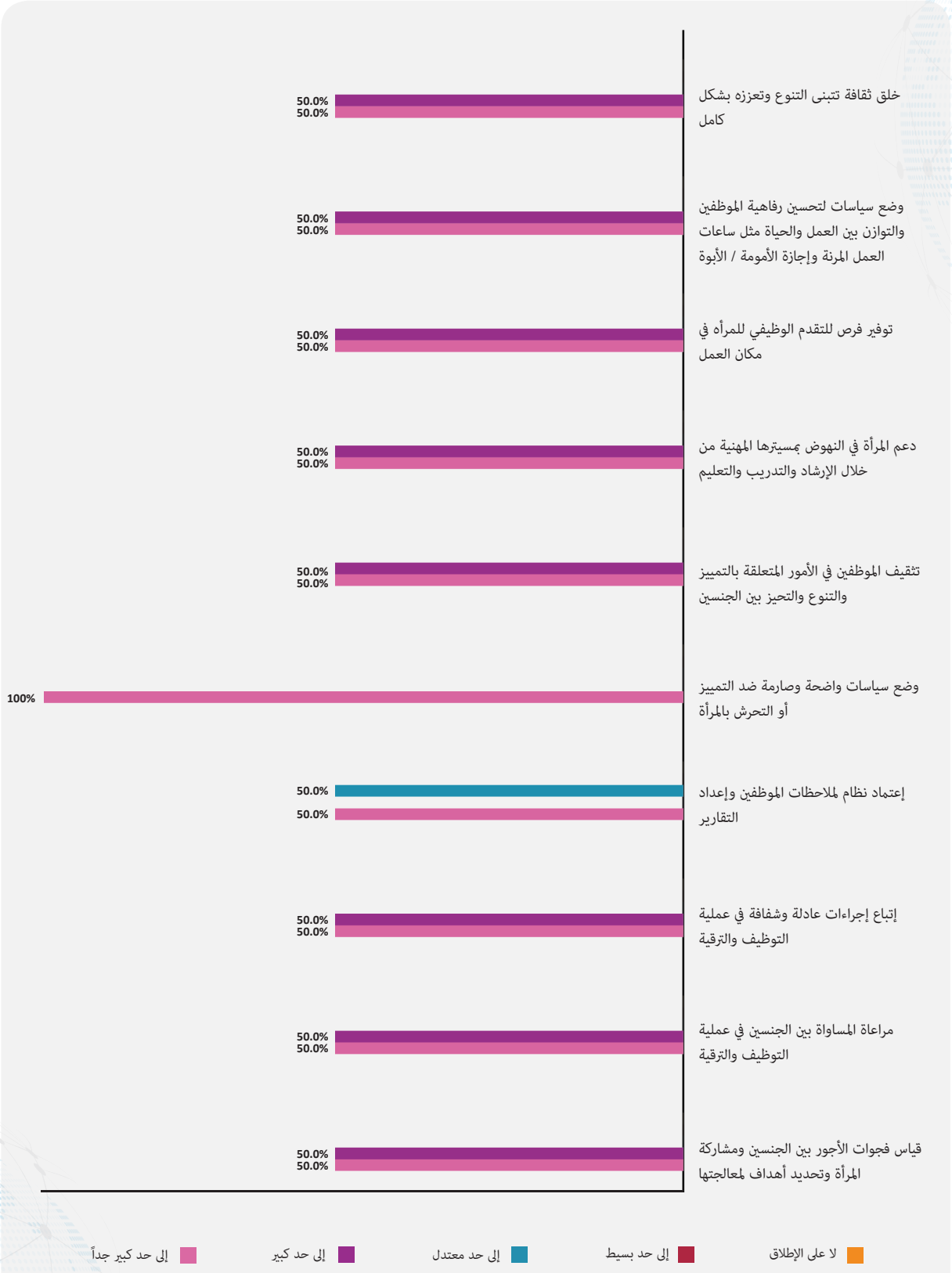

شكل 21. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع التجزئة

شكل 22. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات التي تمكّن النساء كعميلات في قطاع الأعمال

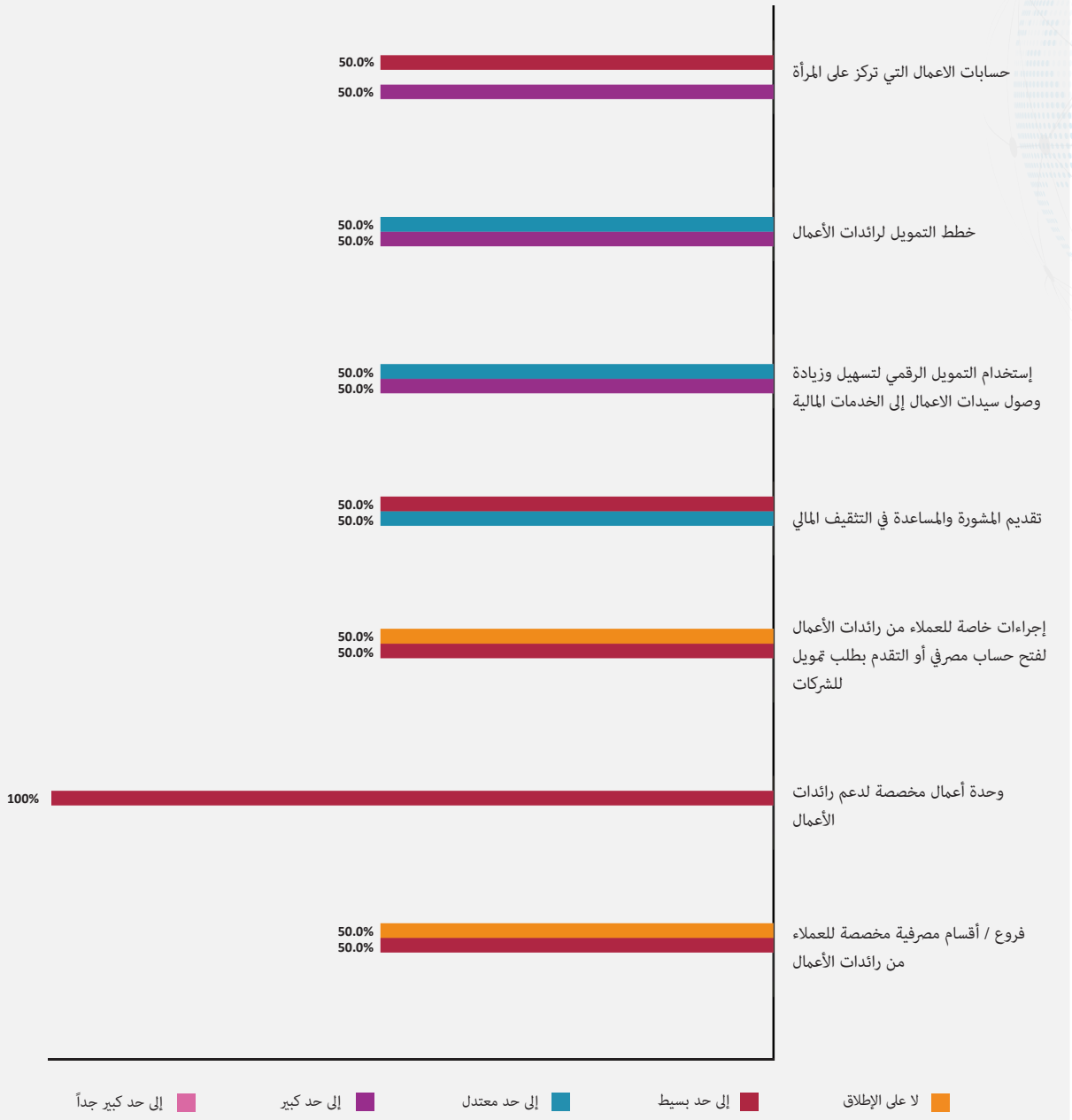

شكل 23. وجهات نظر المشاركين حول دور التكنولوجيا المالية في تمكين النساء كعملاء تجزئة ورائدات أعمال

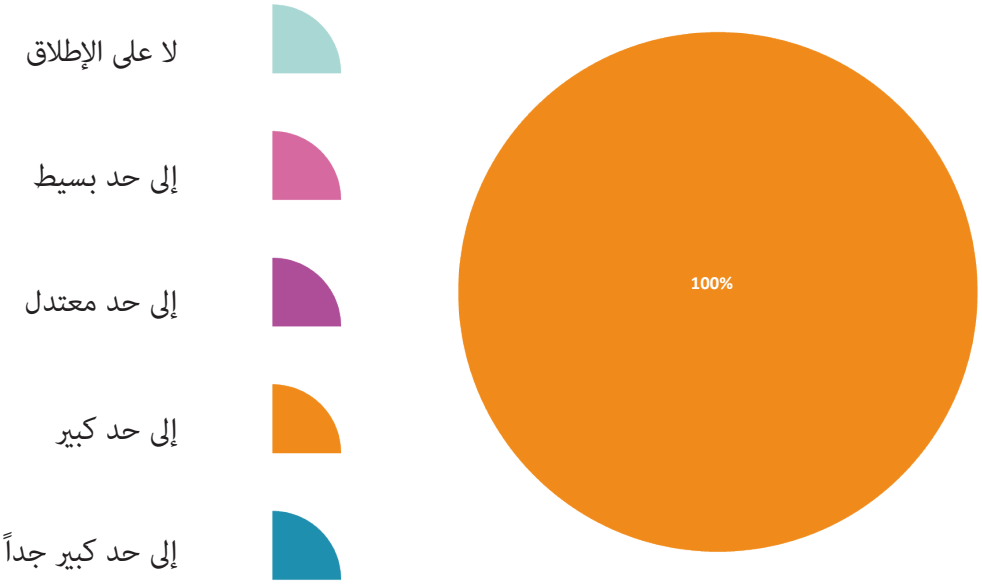

شكل 24. مستوى مشاركة المؤسسات في المبادرات الخيرية لتمكين المرأة

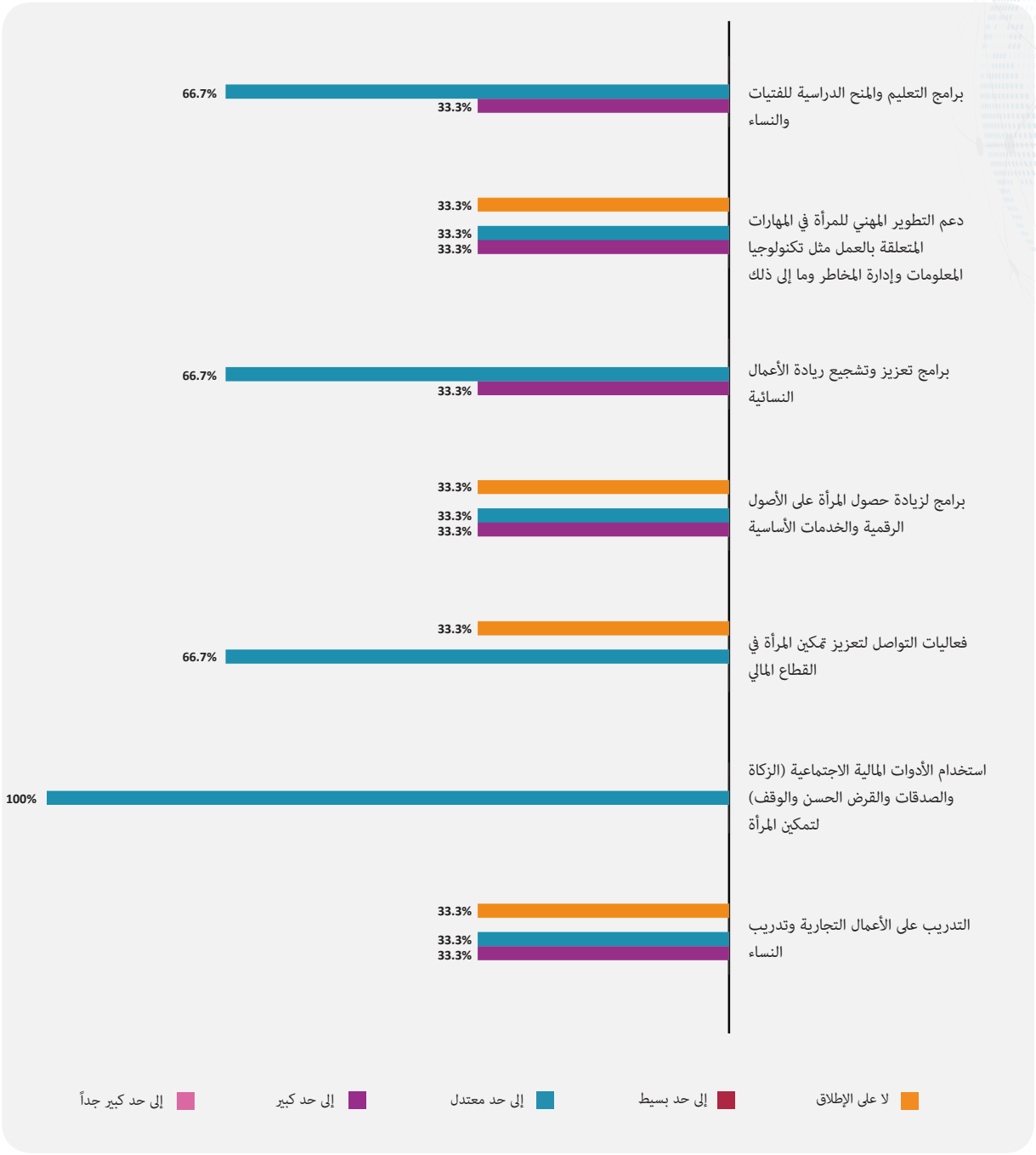

General Council for Islamic
Banks and Financial Institutions

CIBAFI

المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية

+973 - 1735 7300

cibafi@cibafi.org

www.cibafi.org